Casiri 4; Derenbourg 4

AL-ḤUSAIN B. AL-QĀSIM B. ʿALĪ B.ʿAMR AL-MURĀDĪ B. UMM QĀSIM (m.749/1287)

<u>ŠARḤ ALFĪYA IBN MALIK</u> (=Muhammad b.ʿAlī b.Muḥ.b.ʿAlī b. Mālik, m.672/1273).Copiapia de 801/1398

111 ص 2

الحمد لله

... يوسف ... بن ... الله ...

بلغ المشتري الخير الفقيه الجليل ... العباس احمد بن
محمد المرحوم ... تعالى ... التشعيه

... الله ...

بن المشار اليه ... الولي الصالح التقي الزكي ...

Cod. Arab.

... بالله ... عليه ...
... وعلى ... الفقيه

... المسلم الاعلى ...

... الفقيه ... عفو ... وفقه ...
... صلى الله عليه وسلم ...

... الاجل ...

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أي رقيق **وفي** الاصطلاح
حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم
الضرورة وترخيم التصغير والمذكور في هذا الباب الأول وسيأتي الثالث في بابه
أما ترخيم النداء فهو حذف آخر المنادى تخفيفا وقد أشار إليه بقوله **ترخيما احذف**
آخر المنادى ثم مثله بقوله **كيا سعا فيمن دعا سعادا** أي وفي
قول من دعا سعاد بحذف المضاف **فإن قلت** ما وجه نصبه ترخيما قلت
أجاز فيه الشارح أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف
فهذه ثلاثة أوجه ويحتمل وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه
يلاقيه في المعنى ثم أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه فقال **وجوزنه مطلقا في كل ما**
أنث بالها المنادى يعني أن المؤنث بالتاء وتجرد منها فالمؤنث بالتاء
يجوز ترخيمه مطلقا أي بلا شرط في كونه علما وغير علم وثلاثيا وأزيد نحو أفاطم مهلا بعض
هذا التدلل وجاري لا تستنكري عذيري وياشا ارجني أي أقيمي يقال رجن بالمكان
يرجن رجونا أي أقام به **فإن قلت** كيف قال مطلقا ولترخيمه خمسة شروط **الأول**
أن يكون معينا فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا امرأة خذي بيدي
والثاني أن لا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم نحو يا طلحة الخير **وأما** قوله
يا علقم الخير قد طالت إقامتنا فنادر **والثالث** أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يجوز
ترخيم فلة **الرابع** أن لا يكون مندوبا فإن المندوب لا يجوز ترخيمه لحذفه علامة الندبة
أو نحوها نص عليه سيبويه **الخامس** أن لا يكون مستغاثا به فإنه لا يجوز
ترخيمه **قلت** قد يجاب بأن معنى قوله مطلقا أي بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد
كالعلمية **وأما** هذه الشروط فيشترك فيها النوعان إلا أن اشتراط الإضافة في
المجرد يوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالتاء فقوي السؤال وقد استغنى عن الأول في
البيت بذكر النداء ولم يذكر الثالث **تنبيهات الأول** اشترط المبرد في ترخيم
المؤنث بالتاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه لما تقدم **الثاني**

مع أن ترخيم صلمة نحو فلانة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف والكلاف
النحاة في خلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس **الثالث**
إذا نوديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلح ويا طلح بالفتح والضم كما سيأتي
وإن لم ترخم قلت يا طلحة بضم التاء وقد سمع وجه رابع وهو يا طلحة بفتح التاء قال
النابغة كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
واختلف النحويون فيه فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى
ومن يجوز أنه غير منصرف وقيل هو مبني على الفتح لأن منهم من بنى المنادى المفرد على
الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ومن نصبه رجل في الدار وانشر هند
القائل في تاريخ من نحو الشمال مبني بالفتح وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم وصار في التقدير يا طلح
ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث
ومن أصله كلام سيبويه **قلت** وعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة
المنوية وللفارسي قولان **أحدهما** أنها زيدت ثم فتحت إتباعا لحركة الحاء **والثاني**
أنها أقحمت بين الحاء وفتحتها فالفتحة التي هي في التاء هي فتحة الحاء ثم فتحت الحاء إتباعا
لحركة التاء وقال في شرح التسهيل بعد ذكر مذهب سيبويه وأشهر القولين
أن تكون فتحة التاء إتباعا لفتحة ما قبلها **قلت** وهذا يوافق قول أبي
علي في الإتباع لا كلامه في الشرح أن التاء هي تاء زيدت بعد حذف
الأولى وهو قول **الرابع** أجاز قوم منهم الفراء إلحاق ألف التأنيث المحذوفة نائبة
في الفتح وأجاز يا سمراء يا قبيلي وليس بصحيح لأنه غير مسموع ومقيس على ما ذهب مقتضى
الدليل **الخامس** إذا وقف على المرخم بحذف التاء فالغالب أن تلحقها هاء ساكنة فتقول
في المرخم يا طلحه واختلف في هذه الهاء **فقيل** هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه
وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف فقال في
التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض
ألف منها وأشار بالتعويض إلى قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك
الوداعا أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا فجعل ألف الإطلاق
عوضا من التاء ونص سيبويه وأكثر الجمهور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة وأشار بقوله

عن الاول ان بعض العرب يقف بلا هاء واعوض وحكى سيبويه في الوقف بغير
هاء **وقال الشيخ** ابو حيان اطلقوا في هذا وينبغي ان يقال الترخيم
على لغة من لا ينتظر لم تلحقه ثم قال **ص والذي قد رخما بحذفها وفره بعد**
ش اي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ويعلم ان قوله ومع الآخر احذف الذي تلا ان خاص
بالمجرد منها وهو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا بعد حذف التاء على
لغة من لم يراع المحذوف ومنه قوله: احار بن بدر قد وليت ولاية .. يريد احارثة وقول الاخر
فيا اراك انتظا فاعلم ما قلته .. يريد اراكة بن سمية **قال الشيخ** ولو ذهب ذاهب الى ان
المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان احدهما حذف التاء وهو الكثير والآخر حذفها بما قبلها
كالحرف في منصور لكان قولا ونقل ان الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى
الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة حال النطق بها يحتاج الى وحي يسمع عن من التفريع
انتهى ثم انتقل الى المجرد من الهاء فقال **ص واحظلا ترخيم ما من هذه**
الها قد خلا إلا الرباعي فما فوق العلم دون اضافة واسناد متم
ش اي امنع ترخيم ما خلا من الهاء الا ما اجتمعت فيه اربعة شروط **الأول** ان يكون
زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثي محركا وسطه نحو حكم او ساكنه نحو بكر من مذهب
الجمهور واجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط ونقل عن الكوفيين وفيه نظر لانه قد
نقل عن الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان **واما** الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا
يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد وليس كما قال بل فيه
خلاف حكي عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو البقا العكبري
وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام **قلت** وبطل بعض المتاخرين بان يلزم السكون
وعارضه فقال ... في المبني للمفعول لم سكن لما امتنع ترخيمه ولو سمي به بغير
الاشكال لم يجز ذلك **الثاني** ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو قوله
يا عذاب في غضنفر فيا ساعي في قولهم اطرق كرا ويا صاح **الثالث** ان لا يكون ذا
اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره ونحوه وسياتي الكلام عليه **الرابع** ان لا يكون ذا اضافة
خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا
وهذا عند البصريين نادر وان لم يحذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني

ساعة يريد يا عبد هند وعبد هند علم له وتقدم ان ترخيم المضاف نادر ايضا فقوله
في علم اي **فان قلت** اهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة **احدها**
ان يكون مختصا بالنداء **والثاني** ان يكون مبنيا **والثالث** ان لا يكون مستغاثا
قلت اما الاول فلم ينبه عليه **واما** الثاني والثالث فقد تقدم ما يرشد اليهما
وهو نصه على التزام حذف النداء معهما الا ان علة التزامه هي علة منع ترخيمهما واجاز ابن
خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد
قال ابن الضائع ومن اخص وزنه وقد نادى بغير يا وهذا ممنوع وقد سمع ترخيمه ومعه
اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال ثم اعلم ان الخالي من تاء

ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا

التانيث اذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم اما حرف واما حرفان واما
كلمة فالذي يحذف منه حرف نحو حارث ومالك فتقول يا حار ويا مال **واما** الذي يحذف
منه حرفان فقد اشار اليه بقوله **ص ومع الآخر احذف الذي تلا** **ش**
اي احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط **الأول** ان يكون حرف لين فلو كان حرفا
صحيحا حذف الآخر وحده فتقول في سمعجر وقمطر يا سمعج ويا قمط خلافا للفراء في
نحو قمطر فانه يقول يا قم بحذف حرفين **الثاني** ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم
يحذف فتقول في هبيخ وقنور يا هبي ويا قنو بحذف الآخر وحده **الثالث** ان يكون
زائدا فلو كان اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا ولا تحذف الالف لانها بدل العين
وعن الاخفش انه يحذفه مع الآخر واجاز الجرمي في منقاد يا منقا **الرابع** ان يكون
رابعا فصاعدا فلو كان ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود فمذهب البصريين انه يرخم بحذف
آخره فقط ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في نحو عماد وسعيد وثمود حذف الآخر وحده
كالبصريين وحذفه مع الالف والياء فيقول يا عم ويا سع **واما** ثمود فيحذف
الحرفين ولا يجوز يا ثمو لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير ونقل عنه غير الفراء انه يحذف
الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد **الخامس** ان يكون قبله حركة
مجانسة فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو غرنيق وفرعون فمذهب الجرمي والفراء
انه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة اي فان ابن الموعيز قال في شرح
الكافية وغيرهم لا يرى ذلك بل يقولون يا فرعو ويا غرني **قلت** وقد ذكر الجرمي

أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين وأن فيه الخلاف وأشار بقوله ص والخلف
في واو وياء بهما فتح فقي شرح وإن قلت إطلاقه يوهم إجراء الخلاف
في نحو مصطفون علمًا إذ الواو قبلها فتحة وليس كذلك بل يقولون في ترخيمه وجها
واحدا وقرينته في شرح الكافية على ذلك قلت الواو التي في مصطفون ونحوه
من الجمع بعد ضمة مقدرة لأن أصله مصطفيون ولعل ما اقتضاه التشبيه فليست
الواو في التقدير بعد فتحة وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة
أو مقدرة ومثال ما يحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحمدان وأسماء ومروان
ومسلمين علمين وحمدون ومنصور ويزيد وملكوت علمين وجعفر وعفيف وغسلين
أعلاما ثم أشار إلى ما يحذف منه كلمة بقوله ص والعجز احذف من مركب ش إذا رخم المركب
حذف عجزه نحو يا بعل ويا سيب في بعلبك وسيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة ومنع
الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب
الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان يجوز حذف الثاني من
المركب بل إن حذفت الحرفين والحرفين فقلت يا بعل ويا حضر لأن ابن ... والنحويون والمنقول أن
العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسا قلت إذا رخمت اثني عشر
واثنتي عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما يقال في
ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا
وقوله ص وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل ش في المصنف وأكثر
النحويين يجيزون ترخيم المركب المضمر إسنادا كتأبط شرا وهو جائز لأن سيبويه
ذكر ذلك في بعض أبواب النسب فقال تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطي لأن من العرب
من يقول يا تأبط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه
قليل وقال الشارح فعلم أن جوازه على لغة قليلة وإلى هذا أشار بقوله وذا عمرو نقل وعمرو
اسم سيبويه قال الشيخ أبو حيان وهو غير صحيح لأن سيبويه لم ينص على
ترخيمه بل قال إن من العرب من يقول يا تأبط أقبل فيجعل الأول مفردا ولئن سلمنا فصل
لما قرره من أن المحكي لا يرخم بل أراد أن من العرب من يجعله علما ووجه الترخيم ولذلك
قال من يفعل ذلك ولم يقل من يرخم وإنا لا نعلم خلافا عن أحد من النحويين أن العلم إذا تم

واعلم أن في ترخيم المنادى لغتين الأولى أن ينوى المحذوف والثانية ألا ينوى
وقد أشار إلى الأولى بقوله ص وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي
استعمل بما فيه ألف ش إذا نويت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما
قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من الحركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص في
حارث وجعفر ومنصور أو سكون نحو يا هرق في هرقل خلافا للكوفيين في أنهم لا
يجيزون ... أو نحوه مما ثالثه ... على لغة من ... ومذهب الفراء في حذفه
تنبيه مقتضى قوله بما فيه ألف أنه يبقى ما بقي على ما كان عليه قبل الحذف
ويرد على إطلاقه مسألتان الأولى ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كانت
له حركة في الأصل حرك بها نحو مضار وتحاج تقول فيهما يا مضار إن كان اسم فاعل
وبالفتح إن كان اسم مفعول ويا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج وإن كان أصله السكون
حرك بالفتح لأنها أقرب الحركات إليه نحو إسحار اسم نبت تقول فيه يا إسحا بفتح الراء هذا
مذهب سيبويه ثم اختلف عنه فقال الشلوبين تجب الفتح وقال الشلوبين ... وفي الكسر
ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل
عنه صاحب رؤوس المسائل أنه يسقطه كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك
فتقول على هذا يا إس الثانية ما حذف لواو الجمع نحو قاضون فإنه إذا رخم بحذف الواو
والنون رد إليه ما حذف منه لزوال سبب الحذف هذا مذهب الأكثرين واختار في التسهيل عدم
الرد ثم أشار إلى الثانية بقوله ص واجعله إن لم ينو محذوف كما لو كان
بالآخر وضعا تمما ش إذا لم تنو المحذوف فاجعل الباقي كأنه الاسم التام
الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغيره ما له من الصحة والإعلال
ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا هرق بالضم في
الجميع كأنه كان اسما تاما لم يحذف منه شيء تنبيهان الأول لو كان ما قبل
المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالإسكان
وهو علامة تقدير ضمها الثاني يجوز في نحو يا حار ... على هذه اللغة ضم الراء
وفتحها كما جاز ذلك في يا زيد بن عمرو ... على الوجهين ص فقل على الأول
في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا ش يعني بناء على لغة من ينوى

وبالثاني من ينوي فتقول في ترخيم ثمود على الاول يا ثمو بإثبات الواو محكوما لها بحكم الحشو فلم
يلزم مخالفة التنظير وعلى الثاني يا ثمي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما فعل في أدل
ونحوه وذلك أن بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم التنظير إذ ليس في الاسماء المتمكنة
ما آخره واو قبلها ضمة وإذا رخمت صميان وقطوان قلت على الاول يا صمي ويا قطو وعلى الثاني
يا صما ويا قطا بقلب الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وهما نحو وإذا رخمت
سقاية وشقاوة قلت على الاول يا سقاي ويا شقاو وعلى الثاني يا سقاء ويا شقاء
بإبدال الياء والواو همزة لتطرفهما بعد الف زائدة **وأما** نحو غاو فتقول فيه على الاول
يا غاو وعلى الثاني يا غاء بإبدالها همزة للوجهين **احدهما** أن بعد الالف الاولى الف
لامه اعلت **الثاني** أنه صار كاسم تام على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه
همزة نحو واو وقد صرح بذلك الشيخ أبو حيان وإذا رخمت شاة قلت على الاول يا شا وعلى
الثاني يا شاه برد اللام لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة ولا يكون كذلك اسم متمكن
وإذا رخمت ذات قلت على الاول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف لما ذكرته في شاة
وإذا رخمت لات قلت على الاول يا لا وعلى الثاني يا لاء بتضعيف اللام لانه لا يعلم له ثالث
فيرد وإذا رخمت سفيرج تصغير سفرجل قلت على الاول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند
الاكثر وقال الاخفش يا سفيرج برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب
كثيرة وفيما ذكرته غنية ثم أشار إلى ما يلتزم فيه الوجه الاول بقوله **ص والتزم**
الاول في كمسلمه وجوز الوجهين في كمسلمه ش يعني أن الوجه الاول
وهو لغة من ينتظر يلتزم في ترخيم علم ومنوي بلغة من الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين مذكر ومؤنث
نحو مسلمة فيقال فيه يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لانه لو قيل فيه
يا مسلم بالضم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فانه يجوز ترخيمه على الوجهين
لان التاء ليست للفرق وقياس كلامه في التسهيل يدل على اعتبار اللبس في العلم وقد
فهم من ذلك أن ما يجوز فيه يجوز ترخيمه على الوجهين وان كان صفة لان التاء فيه ليست
للفرق **تنبيه** لا يلزم الوجه الاول لسببين **احدهما** ما ذكر **والثاني**
لزوم عدم النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه الثاني في امثلة منها طيلسان بكسر اللام اسم
أعجمي منه على لغة من جوز فيه كسر اللام وهو مفقود اذ ليس في الكلام فيعل

قيل على الاول بيخ[illegible] أو الهابية بدفتر

فيه

على لغة

إسم امرأة وبيرس في فراولة ومنها حبلوى وحمراوي فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما
يا حبلا ويا حمراء فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون آخر فعل ومن فعلا مثل لين
من ألف وممالا يكونان إلا للتانيث ومنها غرقوة وحذرية فإنهما لو رخما على هذا الوجه
لقيل فيهما يا غرقي ويا حذري فيلزم ثبوت فعلي وفعلي ومما بناءان مهملان **فإن**
قلت اهمل هنا ذكر السبب الثاني وقد ذكره في الكافية والتسهيل **قلت**
هو سبب مختلف فيه ومذهب الى اعتباره الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم
حبلوى نقل عن الاخفش في طيلسان ونقله ابن اصبغ عن كثير من النحويين وذهب السيرافي
وعزي الى غيره اعتباره بأجل الترخيم في مسائل متفرقة فلعله تركه لذلك وقوله
ص ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمدا ش
يرخم في غير النداء بشرطين ان يكون صالحا للنداء نحو احمد فتقول فيه في ترخيم
ومن شرطه تفسيره جواز ترخيمه على الوجهين أما ترخيمه على تقدير التمام فيجمع عليه
جوازه كقوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر يعني
ابن مالك وأما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وهو محجوج بالسماع
على الثانية بالسماع كقوله ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته أو امتدحه فان الناس قد علموا
وقوله أضحت منك شاسعة أماما انشدهما سيبويه وانشد المبرد وما عهدي كعهدك يا أماما
قال في شرح الكافية ولا تعلق للمبرد بما يقول ان الرواية يروع أحدهما بالآخر وبهم
من الشرط المذكور أن المعرف بأل لا يرخم في غير النداء لانه لا يصلح للنداء ومن ترخيم من جعل من
ترخيم الضرورة قول العجاج اربا وبعد مئة مرة وجملة من الغيد المحر **فإن قلت**
هل يشترط في ترخيم الضرورة علمية أو تأنيث بالهاء **قلت** ندر على من يجعل الشعر
وسو المفهوم من اطلاقه هنا ومن ترخيم المنتهي وقوله يشترح ثم بنحو ليجاز [illegible]

الاختصاص

ص الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى بإثر ارجونيا ش
[illegible] جنس عن صورة هي تخرج نحو سعدت عن الاخبار بصيغة الامر والامر
بصيغة الخبر وأشباه من الاختصاص [illegible] وإذا بيننا [illegible] ومخصوص مم[illegible]
بعرضهم متكلم يجده أو يشارك فيه وذلك الاسم ثلاثة أنواع **الأول** أيها وأيتها نحو

أنا أفعل كذا أيها الرجل، اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأيها هنا مبنية ويلزم وصفها باسم جنس
معرف بأل واجب الرفع على ما تقدم في النداء. **الثاني** المعرف بالإضافة كقوله نحن معاشر
الأنبياء لا نورث **قال سيبويه** وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر
مضافة وأهل البيت وآل فلان. **الثالث** المعرف بأل كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف
وقد يكون علما كقول رؤبة: بنا تميما يكشف الضباب. ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا
اسم إشارة **قال سيبويه** ولا يجوز أن تذكر إلا اسما معروفا ولم يقع المختص مبنيا
إلا بلفظ أيها وأيتها **وأما** غيرهما فمنصوب والناصب فعل واجب الإضمار تقديره
أخص **وأما** أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص مضمرا أيضا وذهب
الأخفش إلى أنه منادى قال ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه
كل الناس أفقه منك يا عمر. وذهب الشيخ أبو ... إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل
وجهين **أحدهما** أن تكون خبر مبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص
به **والثاني** أن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور
والأكثر في هذا الاختصاص أن يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم
بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب وأما ما وقع في
الكتاب على المضارب الوضيعة أيها البائع فقال الفارسي لا علم لي بوجه ذلك **وفي** كتاب
الصفار أن هذا قد تسومح فيه في الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمر ويكون المعنى
على الوضيعة أيها البائع. وقد يؤخذ من كلامه أن الاختصاص كالنداء في الصورة
بينه على أنه خالف النداء من ثلاثة أوجه **الأول** أنه لا يستعمل معه يا ولا غيره من حروف النداء
وإلى هذا أشار بقوله دون يا **والثاني** لا يستعمل مبدوءا به وإليه أشار بقوله **ص** وإثر أحويا
ش الثالث أنه استعمل مع أل وإلى هذا أشار بقوله **ص** وقد يرى ذا دون أي تلو أل
كمثل نحن العرب أسخى من بذل ش ...
لمن يشتبه ... النداء والاختصاص نحو بنا الرجل **قلت** ووجه رابع وهو أن أيا لا
توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف باسم الإشارة **ووجه** خامس وهو أن المازني أجاز
نصب صفة أي في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها **وفي** ... والأخلاف
في تابعها أنه مرفوع

ص التحذير والإغراء

ص إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب **ش**
أي هذا ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء لأن كل اسم بعد التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا
يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل سيأتي **والتحذير** هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز
منه ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب
وبذكر المحذر منه فإن كان بإياك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا أعني في إفراده
وتكراره والعطف عليه وقد مثل العطف بقوله إياك والشر فإياك مفعول بفعل واجب
الإضمار تقديره اتق ونحوه **فإن قلت** هلا يقدر قبل إياك ويقدر **قلت** قيل يجب تقديره
بعده لأنه لو قدر قبله لاتصل به فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص
بأفعال القلوب وما ألحق بها وقيل كان ذلك قبل حذف الفعل فلما حذف الفعل استغني عن النفس
وانفصل الضمير **واختلف** في إعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على إياك والتقدير
اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي
واختاره ابن عصفور **فإن قلت** كيف جاز عطفه على إياك وهما مختلفان في الحكم لأن
الأول محذر والثاني محذر منه **قلت** الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف
عليه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه والتقدير السابق يوضح ذلك **وذهب** ابن
طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل
واختار في شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد على التقدير
الأول لا على تقدير اتق تلاقي نفسك والشر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولا
شك أن هذا أقل تكلفا فكان أولى **ومثال** التكرار إياك إياك من الشر ومثال الإفراد
إياك من الشر وقد نبه على وجوب إضمار ناصب إياك في الأحوال بقوله **ص** ودون
عطف ذا لإيا انسب ش وإن كان التحذير بغير إياك فلا يلزم إضمار الناصب إلا مع
العطف نحو رأسك والسيف والشر وكيف والتكرار نحو رأسك رأسك والأسد الأسد
فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو رأسك وإن شئت قلت ق رأسك
والأسد وإن شئت قلت احذر الأسد وإلى هذا أشار بقوله **ص وما سواه ستر فعله**
لن يلزما إلا مع العطف أو التكرار ش ومثال التكرار بقوله **ص**
كالضيغم الضيغم يا ذا الساري ش الضيغم الأسد ...

قلت ما علة التزام الانفصال مع إيا مطلقا ومع غيرها في العطف والتكرار
قلت علة التزامه مع إيا كثرة الاستعمال فناسب بذلك الامتثال وغيرها ليس
كذلك إلا أن العطف والتكرار جعلا كالبدل من اللفظ فلذلك وجب إضماره معهما
تنبيهات الأول أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع
الثاني شمل قوله وما سواه يعني إيا النوع المتقدم ذكره مما أغنى ما ناب عن إيا
من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذور منه وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي
عدم لزوم الإضمار مع التكرار في الأول من هذا النوع فإنه قال ويجوز رأسك
كإياك إذا جعل ... الذي يجوز معطوفا وقال في الشرح فلو لم يذكر
المعطوف جاز الإظهار والإضمار وقد صرح الشارح بوجوب الإضمار في نحو رأسك
رأسك لأجل التكرار الثالث لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو الرابع لا يحذف
العاطف بعد إيا إلا والمحذور مجرور بمن نحو إياك من الشر وتقديره مع أن كان نحو إياك
أن تفعل أي من أن تفعل وأما بيت الكتاب وهو فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر
جالب فقيل هو على حذف الجار للضرورة وقيل على حذف العاطف للضرورة أيضا
وقيل إنه بدل من إياك وقيل أضمر له ناصب آخر بعد إياك مفهوم من إياك إياك
مستقل بنفسه ثم أضمر بعد إياك بفعل تقديره اتق المراء على من أهمله سيبويه قال في
شرح التسهيل وعلى كل حال لا يجوز مثل هذا إلا في الشعر انتهى وقوله في باب
التحذير من التسهيل ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار فعل أو
مجرور بمن يقتضي جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل للتسوية بينه وبين المجرور بمن وقال
أبو البقاء العكبري في نحو إياك الشر المختار عندي أن يضمر له فعل يتعدى إلى مفعولين
نحو جنب نفسك الشر ومثل الشارح إفراد إيا بقوله إياك الشر وقال تقديره احذر
الشر وهو نظير إياك المراء وظاهره تعين أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين
نحو ما قاله أبو البقاء فإن قلت إذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بقي
إياك بلا ... قلت قال ابن عصفور إن حذف
الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو إياك المراء لو كان في الكلام لجاز إظهار
من الفعل انتهى ص وشذ إياي وإياه أشذ ش أشار الشارح في

التحذير إن يكون به المخاطب وقد ورد للمتكلم كقول من قال إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب
أي إياي نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتي وفعل ... هو جملة واحدة
وقال الزجاج إن هذا جملتان والتقدير إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب
فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول وقال بعضهم
إياي ليس على معنى ... بل على معنى إياي أنا عن ... وقد ورد للغائب في قولهم
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب وإليه أشار بقوله وإياه أشذ أي أشذ من إياي وفي هذا
المثال شذوذ من وجه آخر وهو إضافة إيا إلى الظاهر وقوله ص وعن سبيل القصد من
قاس انتبذ ش يقتضي منع القياس على إياي وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع قلت
ظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم لأنه قال ينصب محذرا إياي وإيانا معطوفا
عليه المحذور ولم يصرح بشذوذه وقد كان تابعه ص وكمحذر بلا إيا اجعلا
مغرى به في كل ما قد فصلا ش أي الزم المخاطب العطوف على ما يجر عليه
والمغرى به منصوب بفعل مضمر وحكم ناصبه في وجوب الإضمار وجوازه حكم ناصب المحذر
فيجب إضماره مع العطف نحو الأهل والولد ومع التكرار نحو أخاك أخاك ولا يجب مع الإفراد
بل يجوز إظهاره نحو الزم أخاك إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته فلم ... إلا
إيا تنبيه قد يرفع المكرر في التحذير والإغراء كقوله ... بالوقاء إذا قال أخو
النجدة السلاح السلاح وأجاز الفراء الرفع في قوله ناقة الله وسقياها على إضمار هي

أسماء الأفعال والأصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشتمل على ثلاث مسائل الأولى مذهب جمهور
البصريين أنها أسماء وقال بعض البصريين أفعال استعملت استعمال الأسماء وذهب
الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامة الأسماء كالتنوين
والتعريف ولعدم قبولها علامة الأفعال ولمجيئها على أوزان تخالف أوزان الأفعال الثانية
اختلف القائلون باسميتها في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان
بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى
الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال ... في غير الأمر فتبعه الزمان وقيل
أنها دالة على ما تدل عليه الأفعال من الحدث والزمان إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع

أوزان

لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة فمن ثلاثة مذاهب فصه
مثلا هو على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى
الفعل دال الأمر دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع **الثالثة**
ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو من مذهب
المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ونقل عن
سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها
عن الخبر كما أغنى في أقائم الزيدان وتقدم بما ص **ما ناب عن فعل كشتان وصه**
هو اسم فعل وكذا أوه ومه ش قوله ما ناب عن فعل يشمل اسم الفعل وغيره
مما ينوب عن الفعل وقوله كشتان وصه يعني في كونه غير معمول ولا فضلة وهو تمثيل تم به الحد
يخرج به ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل إلا أنهما
ليسا كشتان وصه وهذا كقوله في الكافية: ما ناب عن فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل
تنبيه اسم الفعل نوعان **أحدهما** ما كان في الأصل ظرفا أو مفعولا أو حرف جر ومجرور
وسيأتي **والآخر** ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب مختلف في القياس عليه وضرب مقصور على
السماع. فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع **الأول** بناء فعال من الثلاثي المجرد مذهب سيبويه
والأخفش أنه مقيس ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه **الثاني** بناء فعال من أفعل أجاز ابن
طلحة القياس عليه كما أجاز البناء منه في التعجب وقد سمع منه دراك من أدرك **الثالث**
بناء فعلال من الرباعي أجازه الأخفش قياسا على ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب
سيبويه أنه لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي
وزعم أن قرقار وعرعار حكاية أصوات **وأما** المقصور على السماع فهو ما خرج
عن هذه الأنواع وهي ألفاظ كثيرة وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى
وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ منها وهي شتان وصه وأوه ومه **أما** شتان فهي
اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن شتان مصدر جاء على فعلان وهو
واقع موقع الفعل ويقال شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو وشتان ما بين زيد
وعمرو ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعي منع شتان ما بين زيد وعمرو ورد عليه بأنه مسموع
ونقل صاحب البسيط أن الأصمعي جوز أن تكون بمعنى بعد وتقول شتان ما بين زيد وعمرو.

وغيره منع من ذلك **وأما** صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه بكسر الهاء غير منونة وصه
بالتنوين فيقال إن ما نون منها نكرة وما لم ينون فهو معرفة وقد يقال صاه بالألف قبل الهاء
الساكنة **وأما** أوه فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيها لغات أخر أوه أوه أوه أوه أوه أوه
أوياه آه آوه آوه آوه وإذا صرف الفعل منه قيل أوه وتأوه **وأما** مه فاسم فعل
بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لأنه متعد ومه لازم وفي مه لغتان بالكسر ومه بالتنوين
كما تقدم في صه ص **وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر** ش اسم الفعل ثلاثة أقسام ضرب بمعنى الأمر وهو كثير وضرب
بمعنى المضارع وضرب بمعنى الماضي وكلا هذين الأخيرين قليل ومن الذي بمعنى الأمر ما هو
مقيس كما تقدم وليس في الذي بمعنى المضارع والماضي شيء يقاس عليه ومثال الأمر بآمين
والمضارع بوي والماضي بهيهات **أما** آمين فاسم فعل بمعنى استجب وفيه لغتان المد والقصر
خلافا لابن درستويه في تخصيصه القصر بالضرورة وإذا مد فعلى وزن فاعيل وهو أعجمي
وقيل أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع لأنه ليس في كلام العرب أفعيل ولا فاعيل
فيعيل حكي عن أبي علي وحكى القاضي عياض عن الداودي آمين بالمد والتشديد
وقال إنها لغة شاذة وقد ذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ **وأما** وي فهو اسم فعل
بمعنى أعجب ومثلها واها ووا قال في شرح الكافية ووي وواها ووا بمعنى أعجب وقال
غيره وي بمعنى أعجب وفيها تندم وواها بمعنى التعجب والاستحسان قال وا بأبي أنت وفوك
الأشنب وتلحق وي كاف الخطاب كقول عنترة: ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر أقدم: وزعم الكسائي أن ويك محذوفة من ويلك والكاف على
قوله ضمير مجرور **وأما** قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق فقال الخليل وسيبويه
هي وي ثم قال كأن الله يبسط الرزق وقال أبو الحسن هي ويك بمعنى أعجب لأن الله **وأما**
هيهات فاسم فعل بمعنى بعد خلافا لأبي إسحاق في جعلها بمعنى البعد وزعم أنها في
موضع رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وخلافا للمبرد إذ زعم أنها ظرف
غير متمكن وبنيت لإبهامه وتأويله عنده في البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون
بالهاء ويكسرها تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها وإذا فتحت فمذهب أبي علي أنها
تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين

لغة فيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاتِ وأيهاتِ، كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر
ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ستة وثلاثون وجها **وحكى**
غيره هيهاتا وأيهاتا والكاف للخطاب وأيهاه وأيها وهيهاه وهيها وقرأ عيسى بن عمر هيهات
منونات على نية الوقف **ص والفعل من اسمائه عليكا وهكذا**
دونك مع إليكا ش يعني أن من اسم الفعل نوعا هو في الأصل جار ومجرور
أو ظرف ومجرور فالأول عليك وإليك وكذلك كما أنت **والثاني** عندك ولديك ودونك
ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك هذا هو المسموع فعليك بمعنى الزم وتتعدى بنفسه
قال عز وجل عليكم أنفسكم وبالباء تقول عليك بزيد وإليك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين
وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فيقول إليك زيدا أي أمسك زيدا وكذلك بمعنى
أمسك كذا القول أن عليك عنا وكما أنت بمعنى انتظر حكى الكسائي كما أنت زيدا أي
انتظر زيدا وكما أنتني أي انتظرني وعندك بمعنى خذ وهي متعدية ودونك بمعنى توقف
فتكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول لديك زيدا ودونك بمعنى خذ فتتعدى
وبمعنى تأخر أيضا فلا تتعدى ووراءك بمعنى تأخر وأمامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى
اثبت وسمع الفراء مكانكني أي انتظرني فيكون ذات تعد ولزوم وبعدك بمعنى تأخر
وحكى الكسائي عن العرب بينكما وسمع من كلامهم بينكما البعير فخذاه وأجاز فيه
لجواز أن يكون [illegible] للاشتغال **تنبيهات** الأول لا يستعمل من هذا النوع في الغالب
إلا جار الضمير المخاطب وشذ علي بمعنى أولني وإلي بمعنى أتنحى وعليه بمعنى ليلزم
الثاني أجاز الكسائي في بقية الظروف القياس على المسموع بشرط الخطاب
نحو خلفك وقدامك ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب البصريين قصره على
السماع **الثالث** اختلف في كاف عليك وأخواته فمذهب الكسائي أنها
في موضع نصب ومذهب الفراء أنها في موضع رفع ومذهب البصريين أنها في موضع
جر وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن فصحاء العرب علي عبد الله زيدا بجر عبد الله
فتبين أن الضمير مجرور الموضع وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب فلا موضع لها
من الاعراب **الرابع** في كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر
هو الفاعل ولها في التوكيد أن تؤكد الضمير فتقول عليكم نفسه وأن تؤكد

تتعدى بالباء إذا كانت بمعنى استمسك فإذا قلت عليك بزيد فمعناه استمسك بزيد

أي جي

الشيخ أبو حيان وأجاز الكسائي القياس على ما سمع من ذلك وأجاز الاغراء بكل ظرف ومجرور بشرط أن يكون على حرف واحد نحو [illegible]

المستتر المرفوع فيقول عليكم أنتم نفسكم وأن يعطف عليه بالمرفوع المنفصل قوله
ص كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين ش
رويد يستعمل اسم فعل وغير اسم فعل فإذا استعمل اسم فعل فله حالان **أحدهما** أن يكون مبنيا على
الفتح وإذا وليه مفعول نصب نحو رويد زيدا فهو هاهنا اسم فعل بمعنى أمهل لأنه لو كان
مصدرا لكان معربا وذكر بعضهم أنه يأتي بمعنى دع ومنه قولهم [illegible]
رويد ما الشعر أي دع الشعر وما زائدة ويجوز الاتزان كما قال [illegible]
بعض [illegible] **والآخر** أن يكون معربا منصوبا إما مضافا نحو رويد زيد وإما منونا
منصوبا نحو رويدا زيدا فهو هاهنا مصدر لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيا ولهذا الضرب
حالتان يضاف إلى فاعله نحو رويد زيد عمرا وتارة إلى مفعوله نحو رويد زيد فعلا ومن الإضافة
إلى فاعله قولهم رويدك زيدا ويحتمل أن يكون اسم فعل والكاف للخطاب وإذا نون نصب
المفعول ومنع المبرد النصب به لكونه مصغرا ورويد تصغير إرواد مصدر أرود
أي أمهله تصغير ترخيم وذهب الفراء إلى أنه تصغير رود بمعنى المهل ورد بأن رويد يتعدى
وإذا استعمل غير اسم فعل فله حالان **أحدهما** أن يكون حالا نحو ساروا رويدا
فقيل هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه رويدا
والآخر أن يكون نعتا إما لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا وإما لمصدر محذوف
نحو ساروا رويدا أي سيرا رويدا وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف لأنه صفة غير خاصة
بالموصوف **واختلف** في رويد الواقع نعتا **فقيل** هو الذي يستعمل مصدرا
ووصف به كما وصف بضرب **وقيل** هو تصغير رود تصغير ترخيم **وأما**
بله فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية نحو بله زيدا وتكون مصدرا بمعنى الترك نائبا
عن أترك فتستعمل مضافة نحو بله زيد وهو مضاف إلى المفعول **وقال** أبو علي إلى الفاعل
وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرا تقول بهل زيد وحكى أبو الحسن الميم [illegible]
والجر واللام وتقول بل زيدا أجاز ذلك أبو الحسن أن تكون بمعنى كيف فتقول بله
زيد وفي قوله تبله الأكف كأنها لم تخلق بالنصب على أنه اسم فعل والجر على أنه
مصدر والرفع **فقيل** هي اسم وبعد بمعنى كيف **وقيل** بمعنى كيف وأنكر أبو علي
الرفع بعدها وقد نقل عن الكوفيين أن بله بمعنى غير [illegible] غير الأكف

ابو

وذهب الاخفش الى انها حرف جر وعزاها للكوفيين والمغاربة ينسبون من ادوات الاستثناء
واجازوا النصب بعدها على الاستثناء وقوله **ص وما لما تنوب عنه من عمل**
لها وأخر ما لذي فيه العمل ش يعني ان اسماء الافعال تعمل عمل الافعال
التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات زيد او مضمرا نحو نزال وتنصب
المفعول ان نابت عن متعد وتتعدى اليه بحرف الجر ان نابت عن ما يتعدى به وينبغي ان
تقول على ما ذكر في التسهيل احترازا من آمين فانها لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى وقوله
وأخر ما لذي فيه العمل يعني انه يجب تاخير معمول اسماء الافعال فتفارق بذلك الافعال
في جواز التقديم فلا يقال زيدا دراك **قال** الشارح هذا مذهب جميع النحويين الا الكسائي
فانه اجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتاخير انتهى ونقله بعضهم عن الكوفيين **تنبيه**
مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل مضمرا وقال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل
مقدما لدلالة ما تاخر عليه جائز عند سيبويه انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وابقاء
معموله وتأولوا كلام سيبويه **ص واحكم بتنكير الذي ينون**
منها وتعريف سواه بين ش ما نون من اسماء الافعال فهو نكرة وما لم ينون
فهو معرفة وهي ثلاثة اقسام لازم التعريف كنزال وآمين ولازم التنكير كواها بمعنى
اعجب وويها بمعنى اغر وذو وجهين نحو صه ومه وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها
معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس والاول هو المشهور ولما فرغ من اسماء الافعال
انتقل الى اسماء الاصوات وهي الفاظ اشبهت اسماء الافعال في الاكتفاء بها وهي نوعان **احدهما**
ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل كهلا للخيل وعدس للبغل واما لدعائه كنخ للبعير
والى هذا النوع اشار بقوله **ص وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم**
الفعل صوتا يجعل ش والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب
وماء للظبية او غير حيوان نحو قب لوقع السيف وطق لوقع الحجر والى هذا النوع اشار بقوله
ص كذا الذي اجدى حكاية كقب ش اي افهم حكاية نحو **ص**
والزم بنا النوعين فهو قد وجب ش يحتمل ان يعني اسماء الافعال والاصوات
ويحتمل ان يكون يعني نوعي الاصوات **وعلة** بناء اسماء الافعال شبهها بالحرف في
انها عاملة غير معمولة كما تقدم في اول الكتاب **وعلة** بناء الاصوات انها ليست عاملة

اما من

2/10

ولا معمولة فاشبهت الحروف المهملة فهي احق بالبناء من اسماء الافعال **تنبيه** من الاصوات
لا تخصيص فيها فعلا واسماء الافعال هي من قبيل المفردات واسماء الافعال من قبيل المركبات

نونا التوكيد

ص للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما ش
للتوكيد نونان ثقيلة كنون اذهبن وخفيفة كنون اقصدنهما وهما اصلان عند البصريين لتخالف
بعض احكامهما ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد
من الخفيفة وفهم من قوله للفعل اختصاصه بهما وندر توكيد اسم الفاعل في قوله: اقائلن احضروا
الشهودا **ص يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب او شرطا اما تاليا ش**
نونا التوكيد يؤكدان الامر والمضارع دون الماضي وندر توكيد الماضي لكونه مستقبل المعنى
في قوله: دامن سعدك ان رحمت متيما واما الامر فيؤكدانه بلا شرط نحو اضربن وكذا الدعاء
نحو فانزلن سكينة علينا وتوكيد الامر بالنون جائز لا واجب **واما** المضارع فان كان حالا
لم تدخل عليه النون ولذا شرط ان يكون آتيا وان كان مستقبلا لم يؤكد بها مطلقا بل في مواضع مخصوصة
الاول ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من امر او نهي او اداة تحضيض او عرض او تمن او استفهام
بحرف او باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل وقد اشار الى هذا بقوله ذا طلب **الثاني** ان يكون
شرطا لان مقرونة بما الزائدة نحو واما تخافن والى هذا اشار بقوله او شرطا اما تاليا واحترز من الواقع
شرطا بغير اما فان تاكيده قليل كما سيذكر **الثالث** ان يكون جواب القسم بخمسة شروط
الاول ان يكون مستقبلا فان كان حالا لم يؤكد بالنون كما سبق فاذا اقسم على فعل الحال قرن باللام
وحدها كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة ومن منع الاقسام على فعل الحال اول الآية على اضمار
مبتدأ اي لانا اقسم والمنع مذهب البصريين **الثاني** ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم
تدخله النون نحو والله لا يقوم زيد وقد جاء توكيد المنفي في قوله: تالله لا يحمدن المرء مجتنبا
فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا **الثالث** ان يكون غير مفصول بحرف تنفيس فانه لا تدخله النون
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى **الرابع** ان يكون غير مقدم المعمول نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون فانه لا تدخله النون **الخامس** ان يكون غير حال نحو والله لاظن زيدا منطلقا فانه لا يجوز
توكيده والى هذا اشار بقوله **ص او مثبتا في قسم مستقبلا ش**
لكنه اخل باشتراط الثلاثة المتأخرة وقرنه في الدالية والتسهيل على الثالث والرابع

تنبيه توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا وأما بعد إما فمذهب سيبويه أنه
ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يجئ في القرآن بعد إما إلا مؤكدا وإليه ذهب الفارسي والأكثر
المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون
التأكيد بعد إما وزعما أن حذفها ضرورة وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط
المذكورة فلا بد عندهم من اللام والنون وأجاز الكوفيون تعاقبهما وورد في الشعر وقوله ص

وقل بعد ما ولم وبعد لا وغير إما من طوالب الجزا شر

التوكيد بالنون قليل بعد هذه الأشياء الأربعة ذا أول ما المراد بما الزائدة كقولهم بعين ما أرينك
وبجهد ما تبلغن وفي عضة ما ينبتن شكيرها وقليلا ما يحمدنه وارث وجعل بعضهم ما في قوله ما يحمدنه
وارث نافية وما هو نادر أو ضرورة ويندرج في إطلاقه ما الداخلة لرب حكى سيبويه ربما
تقعلن ذلك وأما قوله ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فبعيد جدا فإن قلت
فقد ذكر في الكافية أن التوكيد بعد ما الزائدة تابع وقال في شرحها وإنما كثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة
لشبهها بلام القسم قال سيبويه ولا تقع بعد هذه الحروف إلا وما زائدة فأشبهت لام القسم عنه
انتهى فكيف قال هنا قل قلت إنما هي بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافي كونه
شائعا فإن قلت هل هو مطرد قلت ظاهر كلام المصنف أنه مطرد وقال غيره لا يقاس على
من الأمثلة المذكورة فإن قلت هل يطرد بعد ربما قلت قال في الكافية وشذ بعد ربما
وعلل ذلك بأن الفعل بعد ربما ماضي المعنى ونص بعضهم على أن لحاق النون بعد ربما ضرورة وكلامه في
كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة وهو كلام التسهيل ومثاله بعد لم قوله يحسبه
الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وهو قليل ونص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعد
لم ماضي المعنى كما كان بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن ومثاله بعد لا والمراد
به النفي قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وذلك لشبهها بالنهي ومذهب الجمهور منع
التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة وأجاز المصنف وابن جني وتأولوا المانعون الآية
فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول هو صفة فتنة فتكون نظير جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
وقيل ناهية أيضا وتم الكلام عند قوله واتقوا فتنة ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم
فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهي على إسناده للفتنة فهو نهي محول كما قالوا لا أرينك ها هنا
وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج وقال الأخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء

قولهم بعين ما أرينك يقال لمن يخفي عنك أمرا أو حيلة أنت بصير بها فتقول أي أراك بعين بصيرة وأما الجهد ما تبلغن فيقال على معنى أجد ما تحمل نفسك أو على ما في إياك فتقول أجهد ما تبلغن أي أبلغك من بعد المشقة والثاني أن يخبر بما يلقاه من المشقة من شرح إيضاح

وقيل لا تصيبن جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره فتكون
مطلت اللام وهو ضعيف لأن ذا إشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها
بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا وقال الفراء الجملة جواب الأمر نحو
قوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع أن تكون
الآية لا تضرنكم وبؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد لا النافية وقد فصل بينها
وبين الفعل بمعموله كقوله فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه أو بمعمول مفسره كقوله فلا الجارة الدنيا بها
تلحينها فتوكيد لا تصيبن أحق بالجواز لاتصاله بلا فإن قلت فهل يطرد التوكيد بعد لا
مع الفصل قلت نص غير المصنف على أن ذلك ضرورة وقوله وغير إما من طوالب الجزا يشمل أن
وغيرها ويشمل كلامه الشرط كقوله ومن تثقفن منهم فليس بآيب أبدا وقتل بني قتيبة شافي
والجواب كقوله متى يأت الخير ينفعاه ودخولها في شرط غير إما وجواب الشرط مطلقا
ضرورة قال سيبويه بعد إنشاده وهي تشبه منه فمن يتبعا وهو قليل في الشعر وقال في التسهيل
وقد يلحق جواب الشرط اختيارا أشهر ولم يحصر عامة الجواب الشرط بالضرورة تنبيه
جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر لضرورة الشعر وهو في غاية من الندور فلذلك لم يتعرض
له ومنه قوله ليت شعري وأشعرن إذا ما قربوها منشورة ودعيت وما يقع من ذكر ما
لم يدخله النون آخره في بيان ما يتشابه عند دخولها من التغيير فقال ص وآخر المؤكد افتح
كابرزا ش يعني أن آخر المؤكد إذا كان مضارعا نحو تبرزن ولا تبرزن ويشمل كلامه
الصحيح كما مثل والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو ارمين وبالألف نحو اسعين بعد قلب الألف
ياء فإن قلت من أين يؤخذ من كلامه قلت مما سيذكره فيما بعد الأول أطلق في
قوله آخر المؤكد ومراده المجرد من الضمير البارز على ما سيأتي الثاني مذهب
قوم أن الفتحة آخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج إلى سيبويه
وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء ونسب إلى سيبويه أيضا وهو ظاهر
مذهب المصنف وذكر بعضهم أنه هو الصحيح الثالث لغة فزارة حذف الآخر
إذا كان ياء تلي كسرة نحو ارمن ياهند تريته ولا تقاس بعدي الضم والجر عليه ثم انتقل إلى ما
الضمير البارز فقال ص واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما ش
فإنه بتحرك آخر المؤكد قبل الضمير اللين بحركة تجانسه والمضمر اللين هو ألف الاثنين

2/12

وواو الجمع ويا المخاطبة فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل اليا
وأما حكم المضمر في نفسه فإن كان ألفا فتثبت لخفتها وإن كان واوا أو ياء حذفت وتركت
الحركة المجانسة دليلا عليهما وإلى هذا أشار بقوله ص والمضمر احذفنه إلا الألف
ش يعني أن المضمر غير الألف تحذفه وهو الواو والياء نحو قوله هل تضربن يا زيدون وهل
تضربن يا هند هذا حكم الصحيح وأما المعتل بالواو والياء فتقول اغزن بحذف الواو وإبقاء
الضمة دليلا عليها وارمن بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها كما فعلت في الصحيح
فإن قلت ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح لأن المعتل بهما يحذف آخره ويجعل الحركة المجانسة
على ما قبله بخلاف الصحيح قلت حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا التوكيد
فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وأما المعتل
بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر بينه بقوله ص وإن يكن في آخر
الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا
ش الضمير في قوله اجعله للألف التي هي آخر الفعل المعتل والضمير منه للفعل وياء ثاني
مفعولي اجعل أي اجعل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعا غير اليا والواو وشمل ثلاثة
أنواع رافع الألف نحو اسعيان ورافع نون الإناث نحو اسعينان والمجرد من الضمير البارز نحو
اسعين يا زيد والمستتر ونون الإناث نحو اسعينان ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال ص
واحذفه من رافع هاتين أي احذف الألف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما
دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال ص وفي واو ويا شكل
مجانس قفي ش يعني أن الواو تضم والياء تكسر وإنما اختير التحريك فيهما ولم يحذفا
لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعني فتحة الألف المحذوفة فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما ثم مثل فقال
ص نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا
قوله واضمم يعني الواو وقس يعني ما أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشن
فتقول اخشن يا هند وحكى الفراء أنها لغة طيئ الثاني في المضمر الكلام على الضمير
وحكمه الألف والواو والنون مما علامة تحذف الضمير وسيأتي واضح ص ولم تقع خفيفة
بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف ش وفي شرح الكافية لو كان
المستقبل العالم فيجوز أن يؤتى بالنون المشددة من مذهب سيبويه وغيره من البصريين إلا

يونس فإنه يجيز أن يؤتى بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة ويعضد قوله قراءة بعض القراء
فدمرانهم تدميرا حكاها ابن جني ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل
الذين لا يعلمون وهو مذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الألف انتهى قلت
وفي كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهذا ظاهر كلام سيبويه
قال وأما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربانْ زيدا واضربنانْ زيدا فهذا لم تقله العرب وليس
له نظير في كلامها إذا لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم انتهى فإن قلت إذا كان بعض ما
ما تدغم فيه فهل يجوز على مذهب البصريين لقولهم لا منع نحو اضربان نعمان قلت
قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز انتهى وفي كلام سيبويه
ما يمنع ذلك وقوله وكسرها ألف يعني أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت وإن كانت
في غير ذلك مفتوحة وإنما كسرت لأنها وقعت بعد الألف فهي من جنس الاسم ص وألفا زد
قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا ش قوله فالوا اضربنانّ وإنما زيدت هذه
الألف للفصل بين الأمثال والخلاف في التوكيد بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالخلاف
بعد ألف الاثنين ص واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا
تقف ش يعني أن الخفيفة تحذف وهي من جهة الأمرين أحدهما أن يليها ساكن
نحو اضرب الرجل يريد اضربن الرجل ومنه قوله لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد
رفعه لأنها لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف اللين تنبيه إذا وليها ساكن
وهي بعد ألف على مذهب المجيز فمذهب يونس أنها تبدل همزة وتفتح فتقول اضرباءَ الغلام واضربناءَ
الغلام وقال سيبويه وهذا لم تقله العرب فالقياس اضربا الغلام واضربنا الرجل يعني بحذف
النون والألف والثاني أن يوقف عليها بعد غير فتحة يعني بعد ضمة أو كسرة فإنها تحذف
إذ ذاك كما يحذف التنوين ويرد ما حذف لأجلها من الواو والياء وتدل على ذلك ونون التوكيد لأنها تقع أيضا معربا
وقد نبه على رد المحذوف بقوله ص واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها
في الوصل كان عدما ش يعني أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل
لأجلها فتقول في اضربن يا زيدون اضربوا وفي اضربن يا هند اضربي وقفت عليهما بالواو والياء
وبابه وتقول في هل تضربن هل تضربون وقفت عليه هل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع
لزوال سبب الحذف ثم نبه على حكمها بعد الفتحة بقوله ص وأبدلنها بعد فتح ألفا

وَقْفًا كما تقول في قِفَا قِفَا وشرط ذلك لشبههما بالتنوين وقد حذفهما لغير ما ذكر

وقع كقوله اضربَ عنك الهموم طارقها وقوله كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا . فإن قلت

ما ذكر من حذف الخفيفة للوقف بعد غير الفتحة منافٍ لمعنى التأكيد الذي جاءت لأجله إذ لا

دليل عليها بعد الحذف فينبغي أن يقال إن التوكيد بها إنما يكون في الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم

قلت ذكر قبلها بعد الفتحة الثابتة في الوقف وعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل

تنبيهات الأول اختلف في الفعل المضارع إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال **أحدها**

أنه مبني **الثاني** أنه معرب **الثالث** التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا أو لا تباشر

فيكون معربا وهو الصحيح كما تقدم أول الكتاب ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون

التوكيد في الوقف ويدل على أنها مقدرة في الوصل **الثاني** أجاز يونس للواقف إبدالها لما قبلها ياء أو

واوا في نحو اخشون واخشين فيقول اخشوو واخشيي وغيره يقول اخشوا واخشي وقد نقل عنه

إبدالها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة مطلقا **قلت** وكلام سيبويه يدل على أن يونس

إنما قال ذلك في المعتل فإنه قال وأما يونس فيقول اخشيي واخشووا يبدل الواو والياء بدلا من

النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وقال الخليل لا أرى ذلك إلا على قول من قال هذا عمرو ومررت

بعمري قال وينبغي لمن قال بقول يونس في اخشووا واخشيي إذا أراد الخفيفة أن يقول هل تضربوا

فجعل الواو مكان الخفيفة **الثالث** إذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب

يونس والكوفيين أبدلت ألفا نص سيبويه على ذلك عن يونس ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الألفين

فيمد مقدارهما وقيل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى **وفي**

الغرة إذا وقفت على اضربانّ على مذهب يونس ردت الألف عوض النون واجتمع ألفان ثم الثانية

فقلت اضربا وقياسه في اضربنانّ اضربنا

ما لا ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فإن شابه

الحرف بلا معارض بني **وإن** شابه الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الآتية منع

الصرف **ولما** أراد بيان ما يمنع صرف الاسم بدأ بتعريف الصرف فقال **ص الصرف تنوين أتى**

مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا ش فقوله تنوين جنس يشمل جميع أقسام

التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا إلى آخره مخرج لسائر أقسام التنوين غير

المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي به يكون الاسم أمكن بقاؤه على أصالته ومعنى

بقائه على أصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل فكأنه يقول الصرف تنوين يبين كون

الاسم باقيا على أصالته أي غير مشابه بحال لا حرفا ولا فعلا وهذا هو المعنى الذي به يكون الاسم

أمكن أي زائدا في التمكن قيل وهذا أفعل التفضيل من التمكن وهو شاذ **تنبيهات الأول** مذهب

المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور أعني تنوين التمكين وحده وقيل الصرف هو الجر والتنوين

معا **الثاني** تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير

والعوض والمقابلة صرف **الثالث** علم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى

بالصرف وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين وقال الشارح في هذا التعريف مسامحة

لأن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية باب مسلمات قبل التسمية به وليس من

الممكن أن يقال إنه غير منصرف ولما سمي به بعد **الرابع** اختلف في اشتقاق المنصرف **فقيل** هو

من الصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو صوت **وقيل** من الانصراف في جهات الحركات

وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية

سمي منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره

الخامس جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير

وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير وستأتي مفصلة إن شاء الله ولما شرع

في بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع في الحالين فقال **ص فألف التأنيث مطلقا منع**

صرف الذي حواه كيفما وقع ش يعني أن ألف التأنيث مطلقا أي مقصورة

كانت أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيف ما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا

اسما أو صفة **فالمقصورة** نحو ذكرى وسلمى وجرحى وسكرى **والممدودة** نحو صحراء

وزكرياء وأنبياء وحمراء وإنما استقلت الألف بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها

لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المؤنث بالألف فرعية

من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء **فرعان** الأول إذا

سميت بكلتا من قولك رأيت كلتا جاريتيك منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث **وإن** سميت

بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين على لغة كنانة صرفت لأن ألفها حينئذ منقلبة

فليست للتأنيث **الثاني** إذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى

ثم سميت به صرفت لما ذكر في كلتا ثم قال **ص وزائدا فعلان في وصف سلم**

من أن يرى بتاء تأنيث ختم **ش** أي ويمنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الألف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم بتاء التأنيث وذلك يشمل نوعين **أحدهما** ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وهو متفق على منع صرفه **والآخر** ما لا مؤنث له نحو لحيان للكبير اللحية وهو فيه خلاف والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب سكران أوسع من باب ندمان والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف نحو أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان وندمانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله [رجز] أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا واستدرك عليه لغطان ومما خمصان لغة في خمصان وأليان في نحو كبش أليان وقد ذيلت أبياته بقولي وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا وابن مرشح معنى الألفاظ فالحبلان العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل الممشوق والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرجل الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **فإن قلت** ولم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما في سكران من الزيادتين والوصف **قلت** لم يمنع الصرف بزيادتي فعلان لذاتهما بل لشبههما بزيادتي حمراء في وجوه منها أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة فلذلك صرف **تنبيهات الأول** فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بألف التأنيث **الثاني** لغة بني أسد صرف سكران ونحوه لأنهم يقولون في مؤنثه سكرانة فعلى هذا من كان من لغته **الثالث** ما تقدم من أن المنع بزيادتي فعلان لشبههما بألف التأنيث في حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث والقول الآخر عن أبي علي ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا لتشبيههما بألف التأنيث **ص** ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا **ش** أي ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط أن يمتنع من التأنيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع **أحدها** ما مؤنثه فعلاء نحو أشهل وشهلاء **والثاني** ما مؤنثه فعلى نحو أفضل وفضلى **والثالث** ما لا مؤنث له نحو أكمر للعظيم الكمرة فهذه الثلاثة الأنواع ممنوعة الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل فإنه وزن الفعل به أولى لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم وكان لذلك أصلا في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة خلافا للأخفش فإنه يمنع صرف أرمل بمعنى فقير لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه وأما قولهم عام أرمل فمصروف وقد يعفو حكي فيه سنة رملاء واحترز بالأصلي من العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتي **تنبيهات** الأول مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا ومؤنثهما أباترة وأدابرة أما أرمل فواضح وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يشملهما كلام الناظم فإنه علق المنع على وزن أفعل وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع بوزن الفعل ولم يخصه بأفعل ولذلك احترز أيضا من يعمل وهو الجمل السريع **الثاني** لا أثر لتطويل الحرف على وزن الفعل الذي هو به أولى على وزن أفعل ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبيطر وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل لأنه مفهوم قوله أصلي وقال **ص** وألغين عارض الوصفية كأربع وعارض الاسمية **ش** الأسماء ثلاثة **الأول** ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل وأشكال في منعه **والثاني** ما وصفيته عارضة نحو مررت بنسوة أربع فإن أربعا اسم للعدد لكنه وصف به لأن معناه نسوة أربع فمن أجل ذلك صرف لغلبة الوصفية العارضة وأن أربع أحق بالصرف لأن فيه تاء التأنيث أيضا **والثالث** ما وصفيته أصلية فغلبت عليه الاسمية فلا أثر لمنع الخالة لها الاسمية العارضة واعتبار الأصل وقد مثله بقوله **ص** فالأدهم القيد لكونه وضع في الأصل وصفا انصرافه منع **ش** أدهم للقيد وأسود للحية وأرقم لحية فيها نقط كالرقم أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية وهي غير منصرفة نظرا إلى أصلها وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها لم تصرف أبطح وأبرق وأجرع وأن العرب تختلف في منع هذه الستة من الصرف وإن استعملت استعمال الأسماء **وحكى** عن أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع صرحمة

للاسمية وقرينة على ذلك في التسهيل وشرح الكافية أن جميع أخرى الاسم كلها من نص في قال
ص وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنع ش أكثر العرب
تصرف أجدلا وهو الصقر وأخيلا وهو طائر عليه نقط كالخيلان وأفعى لأنها أسماء في
الوضع وحكى بعض العرب فيها معنى الوصفية فمنعها الصرف وذلك في أفعى أظهر منه
في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل وهو الشدة ومن المخيول وهو الكثير الخيلان وأما أفعى فلا مادة
له في الاشتقاق لكن ذكره يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق تنبيه اختلف
في وزن أفعى فقيل أفعل والهمزة زائدة لقولهم مفعاة وأرض مفعاة ولقولهم أفعوان
وقال الفارسي هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع وقال أبو الفتح مقلوب وأصله أفوع
وهو من فوعة السم ص ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث
وأخر ش العدل إخراج لفظ أول بالمعنى إلى لفظ آخر وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين
أحدهما المعدول في العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث الثاني أخر المقابل لآخرين
أما المعدول في العدد إلى مفعل أو فعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف
أما العدل فعن أسماء العدد وأحاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء ومثنى معدول عن
اثنين اثنين وكذا سائرها وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو أولي
أجنحة مثنى وإما حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وإما خبرا نحو صلاة الليل مثنى
مثنى وإن دخلها أل قال في الارتشاف وإضافتها قليلة وذهب الزجاج إلى أن
المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهومها تضعيف
تضعيف أصولها فصار فيها عدلان وأما أخر المعدول فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء
فالمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول
عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يجمع إلا مع أل وذلك كالصغر والكبر
والتحقيق أنه معدول عن آخر لأنه جمع المؤنث أخرى فحقه أن يستغنى بأفعل عن فعل لتجرده من
أل كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو رأيتها مع نسوة أكبر منها تنبيه فإن كان أخر جمع أخرى
بمعنى آخرة فينصرف لانتفاء العدل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل
على انتهاء ويعطف عليها مثلها من جنس واحد وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا
يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة للأولى ومن قوله تعالى قالت أولاهم لأخراهم

وكان ينبغي أن يحترز عنهما كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابلة آخرين ص
ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع فليعلما ش من المعدول
للعدل والوصف فمنه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهي أحاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك اقتصر عليها قال في شرح الكافية
وروي فيها عن بعض العرب خماس ومخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في
التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب أحدها أنه
يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم
في بعضها الثاني أنه لا يقاس بل يوقف على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين
والثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح
أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة حكى البناءين أبو عمرو الشيباني وحكى أبو حاتم
وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيه أجاز الفراء
صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء فإن تقول العرب أدخلوا ثلاث ثلاث وثلاث
ثلاث [illegible] والصحيح أنه لا يجوز [illegible] ص ولجمع مشبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا ش الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع
الذي لا نظير له في الآحاد وهو كالمتناهي في أنه يستقل بمنع الصرف وضابطه
قيامه مقام شيئين فإن فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير ويعني
بالمشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن
وما يلي الألف مكسورا لفظا أو تقديرا ولا يشترط أن يكون أوله ميما بل يدخل فيه ما أوله
ميم نحو مساجد ومصابيح وما أوله غير ميم نحو دراهم ودنانير إذ المعتبر موافقته لمفاعل
ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن وخرج من تفسير أوسط الثلاثة بالسكون نحو صياقلة فإنه منصرف
لتحركه وإنما كان منصرفا لأن له في الآحاد نظيرا وذلك كطواعية وكراهية
ونحوهما وخرج من تفسير الألف بأن يكون ما بعده مكسورا ما لم يكسر فإنه منصرف نحو عبال
جمع عبالة علم جرم ثم إن الساكن الذي يلي الألف في عبال لا حظ له في الحركة
والعبالة الثقل وقال الفهري عليه عبالة ثم إن مذهب سيبويه والجمهور أعني اشتراط
حركة ما بعد الألف قال في الارتشاف وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط

ذلك وأجاز في تكسير صحراء أن يقال صحاري بالادغام فيقال وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لم
لاضطر ما [illegible] ومنه من التنقيب ان نحو دواب غير منصرف لان اصله دوابب وهو على مثال
مفاعل تقديرا **ص وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا**
اجره كسار ش ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان **احداهما**
ان يكون اخره ياء قبلها كسرة نحو جواري **والاخرى** ان تقلب ياؤه الفا نحو عذارى
فان كان اخره ياء قبلها كسرة اجري في رفعه وجره مجرى سار ونحوه من المنقوص فيقول
هؤلاء جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء كما تقول هو سار ومررت بسار واما في نصبه
فيجري مجرى نوازيه الصحيح فتقول رأيت جواري بفتح اخره من غير تنوين كما تقول رأيت
مساجد وان قلبت ياؤه الفا فقدر اعرابه ومنع تنوينه بحال ولا خلاف في ذلك **فان قلت** لم
ينبه في النظم على هذا الطرف في قوله وذا اعتلال **قلت** قد نبه بقوله كالجواري **تنبيهات**
الاول اختلف في تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا فمذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء
المحذوفة لا تنوين صرف ومذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين ومذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة
مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه **واما** جعله عوضا عن
الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن حركة لكان نحو [illegible] اولى به من جواري لان حاجة
المتعين الى التعويض اشد لانه لا حظ له في الحركة مع الف واللام كما الحق معهما تنوين الترنم **واما**
كونه للصرف فضعيف لان الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ولذلك بقيت الكسرة دليلا
عليها ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف اعراب **فان قلت** اذا جعل عوضا عن
الياء فما سبب حذفها اولا **قلت** قال في شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف
تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزموا فيه من
الحذف ما كان جائزا في الاخف ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز الا
اللزوم **انتهى** قال الشارح وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا [illegible]
الرجوع اليه في الشعر فحمل حاله في جوار ونحوه على الموجود وحذفوا لاجله الياء في
الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف
لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ان يكتب مثله انتهى

قلت والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض من الحركة كما قال في شرح الكافية **الثاني**
ما ذكر من تنوين جوار ونحوه من الجمع المعتل في رفعه وجره متفق عليه نص عليه ابن الصيرفي
وغيره وما ذكره ابو علي من ان يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا ينون وان الحرف يثبت وانه يجر
بفتحة ظاهرة وهم وانما قال الواحد لذي العلم وسيأتي بيانه **الثالث** اذا قلت مررت بجوار
فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها
نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل **الرابع** اعلم ان باب جوار وان اجري
مجرى سار في الرفع والجر فهو مخالف له من وجهين **احدهما** ان جره بفتحة مقدرة وجر سار
بكسرة مقدرة **والاخر** ان تنوين جوار تنوين عوض وتنوين سار تنوين صرف وتقدم بيانه **فان**
قلت قوله اجره كسار يوهم ان علامة جرهما واحدة وان تنوينهما واحد **قلت** انما اراد
اجره كسار في اللفظ فقط وان كان التقدير مختلفا **ص ولسراويل بهذا الجمع**
شبه اقتضى عموم المنع ش اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي جاء على مثال
مفاعيل فمنع الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة وذلك ان بناء مفاعيل ومفاعيل
يكون في كلام [illegible] بالجمع [illegible] الا انه [illegible] وفي
منه الجمعية والا بناء ثلاثة شروط **الاول** ان يكون الفه عوضا من احدى يائي النسب
تخفيفا نحو يمان وشآم فان اصلهما يمني وشامي [illegible] عوض منهما الالف او
تقريبا نحو تهام وثمان فان الفهما موجودة قبل وكانهم نسبوا الى فعل او فعل ثم حذفوا احدى
الياءين وعوضوا الالف [illegible] وان كانت على مثال مفاعل لان الفهما
عوض فعارضت الجمع بذلك لان الفه لا تكون عوضا **الثاني** الا تكون كسرة ما يلي
الالف عارضة نحو تواني وتداني فانهما في الاصل تفاعل بالضم فجعل مكان الضم كسرة
لتصح الياء فهما ايضا منصرفان لانه خالف الجمع بعروض الكسر **الثالث** الا تكون
بعد الالف ياء مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر وكراسي في قول الناسب في جمله
مفردات الانفصال يخالف بذلك الجمع لان ما بعد الفه مقدر الانفصال **واما** بخاتي جمع بختي
فغير منصرف لان ما بعد الالف ليس بعارض ولو نسب الى بخاتي لانصرف لعروض ياء النسب
وضابط ذلك ان الياء ان تقرر وجودها قبل وجود الالف وجب المنع والا صرف سواء استوى
وجود الالف كصحاري او كان [illegible]

جاءني سراويل ما حبير فمنع من الصرف لوجود صيغة الجمع فيه والى سراويل اشار بقوله وليس سراويل
بهذا الجمع شبه ونبه بقوله اقتضى عموم المنع انه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا
لمن زعم ان فيه وجهين المنع والصرف وقال المصنف ان صرفه لم يثبت عن العرب نقل
الاخفش ان بعض العرب يصرفه في النكرة اذ جعله اسما مفردا **تنبيهات**
ذا وان ذهب بعضهم ان سراويل عربي وانه جمع سروالة في التعريف ثم اطلق اسم جنس
على هذه الالة المفردة ورد بان سروالة لم يسمع واما قوله عليه من اللؤم سروالة
فليس يرق لمستعطف فمصنوع لا حجة فيه **قلت** ذكر الاخفش انه سمع من العرب
سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال والذي يرد به مذهب القول وجهان **احدهما**
ان سروالا لغة في سراويل بمعناها فليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية **والاخر**
ان النقل لم يثبت في اسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام **الثاني** سراويل مؤنث فلو
سمي به مذكر انصرف لعدم العلمية والتانيث وان الصيغة الجمع بالتصغير **الثالث**
شرع منع صرف شبه سراويل في قوله … ولعلهما واعرف فيه الصرف
وقيل ما اختار **وان به سمي او بما الحق به فالانصراف منعه يحق**
يعني ان ما سمي به من الجمع الذي على مفاعل او مفاعيل او بما الحق به كشراحيل فحكمه ان يمنع
من الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق … ام من رجل مغير كشراحيل قال الشارح
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع الة الجمعية او قيام العلمية مقامها
فلو … على مقتضى التعليل الثاني دون الاول انتهى **قلت** مذهب
سيبويه انه لا ينصرف بعد التسمية بالصلة ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية
وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة
وليس جمعا على الصحيح **ص والعلم امنع صرفه مركبا تركيب**
مزج نحو معدي كربا ش رع في بيان ما لا ينصرف وعلى ضربين **احدهما**
ما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف **والثاني** ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير
وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وشرع في الثاني وهو سبعة اقسام **الاول** تركيب
مزج والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل بتنزيل ثانيهما من الاول منزلة
تاء التانيث وهو نوعان **احدهما** ما ختم بويه فيستثنى على الاشهر **فان قلت** لم لم يستثن عنه

كمساجد

المركب …

27 17

منه **قلت** عنه اجوبة **احدها** ان قوله معدي كربا يعني الاطلاق فيه **والثاني**
انه اشار انه مبني في باب العلم فاكتفى بذلك **والثالث** ان يكون اطلق ليدخل في اطلاقه
ما ختم بويه على لغة من اعربه وان جرى على لغة من بناه ان باب الصرف انما وضع لما يعرب وذكر
في العلم والنوع الثاني ما ختم بغير ويه وفيه ثلاثة اوجه **احدها** وهو الافصح ان يعرب
اعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره على الفتح نحو بعلبك الا ان يكون ياء نحو معدي كرب فانها تسكن
قيل او نونا نحو باذنجانة وانما بني على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التانيث وانما لم تفتح
الياء وان كانت تفتح قبل تاء التانيث لان التركيب مثقل فخفف بسكونها **والوجه**
الثاني ان يضاف صدره الى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل ويعرب عجزه بالجر للاضافة
ويجعل العجز على من اللغة كالمستقل فان كان فيه مع العلمية سبب موثر منع الصرف وكذا من
… فيه العجمة والاصل نحو … موت وما كرب من معدي كرب
مصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه يجعله مونثا **تنبيه** اذا كان اخر
الصدر ياء نحو معدي كرب واضيف صدره الى عجزه على هذه اللغة استثقلت … في
الاحوال الثلاثة قال المصنف ان من العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الاضافة تشبيها
بالالف والتي في التركيب لزيادة الثقل … وقال بعضهم تفتح
في النصب وتسكن في الرفع والجر **والوجه** الثالث ان يبنى صدره وعجزه على الفتح
ما لم يعتل اخر … تشبيها بخمسة عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وفي نقلها الاثبات
تنبيه اختص بقوله تركيب مزج من تركيب الاضافة وتركيب الاسناد وفي تفرقته
حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فحكم البناء على البناء … فيه
الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه **احدها**
ان يبقى على حاله **والثاني** ان يعرب اعراب ما لا ينصرف **والثالث** ان يضيف صدره
الى عجزه واما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت صباح مساء اذا سمي به اضيف
صدره الى عجزه وان التركيب منزل في سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء
ص كذا حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكاصبهانا ش
يعني ان زائدتي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان في غير نحو حمراء وعمران
وغطفان واصبهان وقرن به على التعميم بالتمثيل **تنبيهات** الاول ان النون في عبارته

الى امس تعرب

فإن قرن النون زيدت منع الصرف وإن لم تثبت صرف نحو حسان إن جعل من الحس امتنع وإن
جعل من الحسن انصرف وشيطان إن جعل من شاط يشيط امتنع أو من شطن انصرف **ولو** سميت بمان
فمذهب سيبويه والخليل المنع من الصرف لكثرة زيادة النون في نحوه ومذهب الأخفش الصرف لأن
فعالا في النبات أكثر من فعلان فقول بعضهم أرض ممنة ويأتي الكلام على زيادة النون في التصريف
إن شاء الله **الثاني** إذا أبدل من النون الزائدة لام امتنع الصرف اعتبارا بالمبدل منه **مثاله**
أصيلال فإن أصله أصيلان فلو سمي به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس
أصيلال **ومثاله** حنان في حناء أبدلت همزته نونا **الثالث** ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية
وزيادة الألف والنون الأصلية تشبيها لهما بالزائدة نحو سنان وبنان والصحيح صرف ذلك **ص كذا**
مؤنث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقا ش من موانع الصرف
التأنيث وهو ضربان لفظي ومعنوي **فاللفظي** إن كان بالألف فقد تقدم ذكره **وإن** كان بالتاء
منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة **والمعنوي** يمنع مع العلمية جوازا ويتحتم
في تحتم منعه أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب لأن الرابع تنزل منزلة تاء التأنيث أو متحرك الوسط
نحو سقر لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنباري فإنه جعله ذا وجهين وما ذكر
في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا نحو جور اسم بلد لأن العجمة لما
انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم توجب منع
الصرف وإنما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فجعل جور مثل هند في جواز الوجهين
أو منقولا من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ
هذا مذهب سيبويه والجمهور ومذهب عيسى بن عمر وأبي زيد والجرمي والمبرد أنه ذو وجهين واختلف
النقل عن يونس ثم نبه على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه
المنع والصرف بقوله **ص وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند**
والمنع أحق ش من صرفه نظر إلى خفة السكون ومن منعه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر
الخفة وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهو مذهب الجمهور **وقال** أبو علي الصرف أفصح
قال ابن هشام وهو غلط جلي **و**ذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع **قال**
الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف **و**ذهب الفراء إلى أن ما
كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يريدون اسم المرتبة على غيرها فلم يكن في البلاد خلاف

مصر **تنبيهات** الأول لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بنقل التسمية
كفخذ أو إعلال كدار ففي كل ذلك وجهان أجودهما المنع **الثاني** إن كان المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه
الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما في هند **و**قال صاحب البسيط في
يد صرفت بلا خلاف وليس بصحيح **الثالث** إذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة
فإن صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف **الرابع** إذا سمي مذكر بمؤنث فإن كان ثلاثيا
صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أو سكن نحو حرب
وابن خروف في متحرك الوسط وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كالأصل نحو
جيل مخفف جيأل بالنقل منع الصرف **فإن قلت** مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء
وأن الهاء عندهم بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالتاء في قوله كذا مؤنث بهاء **قلت** كأنه
عدل إلى الهاء احترازا من نحو بنت وأخت فإنما تاء الإلحاق وبنيت الكلمة عليها فليس حكمها حكم الهاء وقد
نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل صرف وقال **و**فيما سوى هذا إنما إذا سمي بهما امرأة يجوز
فيهما الوجهان كهند **و**قد ذهب قوم إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعوهما الصرف في المعرفة ونقله
بعضهم عن الفراء **فإن قلت** قد يفهم أن المؤنث بلا علامة فيه كلام لأن فيه تاء مقدرة ولذلك تظهر في التصغير فيقال
هنيدة فكيف يعد عاريا في قوله وشرط منع العار **قلت** يعني العاري من العلامة لفظا وهو واضح **ص**
والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع ش من موانع
الصرف العجمة مع العلمية فإذا كان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين أحدهما
أن يكون عجمي التعريف أيضا أعني أن يكون علما في لغتهم **و**الثاني أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك
نحو إبراهيم وإسماعيل ويعقوب واحترز بالشرط الأول عن نوعين **أحدهما** ما نقل من لسانهم وهو
نكرة نحو لجام فلا أثر للعجمة فيه لأن عجمته جنسية فالحق بالأمثلة العربية **والآخر** ما كان في
لسان العجم نكرة ثم نقل في أول أحواله علما نحو بندار وهذا فيه خلاف ذهب قوم منهم الشلوبين
وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف لأنهم لا يشترطون أن يكون علما في لغة العجم **و**ذهب قوم إلى أنه منصرف
لأنهم يشترطون أن يكون علما في لغة العجم وإليه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه **و**احترز
بالشرط الثاني عن الثلاثي فإنه ينصرف لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي نحو لوط ونوح
قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون
ومتحتم المنع مع الحركة **قال** وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف

ثم إن أعلم لم يمر المتفوم من خالبا انتهى **قلت** فرنقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع

والصرف في الثلاثي الساكن الوسط وبعضهم في الثلاثي ثلاثة أقوال **أحدها** أن العجمة لا أثر فيه مطلقا

وهو الصحيح **الثاني** أن ما تحرك وسطه نحو لمك اسم رجل لا ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان وقد تقدم

القائلون به **الثالث** أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب **تنبيهات**

الأول قوله زيد هو مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وزيدا **الثاني** المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب

ولا يختص بلغة الفرس **الثالث** إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتبر بالياء

الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه **أحدها** نقل الأئمة **والثاني** خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم

والثالث أن يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو

عسجد وهو قليل و حروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل **الرابع** أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب

كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء

النون أول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز **ص كذاك ذو وزن يخص الفعلا**

أو غالب كأحمد ويعلى ش مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا

فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير الفعل إلا في نادر أو علم أو عجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء مطاوعة أو

همزة وصل وما لم يسم فاعله من المصوغ للفعول وبناء فعّل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي وما سوى أفعل ونفعل

ويفعل وتفعل من أوزان المضارع **واحترز** بالنادر من نحو دئل للدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم نحو خضم

لرجل وشمر لفرس وبالعجمي نحو بقم واستبرق فلا يمنع وجودها من اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا

حكم لهما والعلم منقول من فعل فلا اختصاص والمراد بالغالب ما كان الفعل أولى به لكثرته فيه كإثمد وإصبع

وأبلم فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الاسم من الثلاثي وأما لأن زيادته تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في

الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال لكن الهمزة من أفعل وأفعال تدل على معنى في الفعل

ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بها من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء ونحو يرمع اسم نحو

يرمع وتنضب فإنهما كالإثمد في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء وكأفكل في كونه مفتتحا بما يدل

على معنى في الفعل دون الاسم **تنبيه** قد اتضح مما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال ما أصله للفعل

كما في الكافية أو ما هو به أولى كما فعل في التسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب **تنبيه** ثان فهم

من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا

لعيسى بن عمر فيما نقل عن فعل فإنه لا ينصرف متمسكا بقوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا وأجيب

19

بأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا لأنه منقول من جملة أو يكون حذف الموصوف وأقام

صفته مقامه أي أنا ابن رجل جلا **و**قد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان غير مسند إلى ضمير

متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى في أمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت

للفعل فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا الغالب وإن كان اسما للعسل لا يعتبر هو أشهر

للفعل وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل يسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي

ولكنه أشهر في الاسم **تنبيه** ثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان **أحدهما** أن يكون لازما

الثاني أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان

في النصب شبيها بالأمر من علم وفي الجر شبيها بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج لأنه خالف

الأفعال لكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم يعتبر فيه الموازنة وخرج بالثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما

ردد وقول لكن الإدغام ـــــــــــ أصول الإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيه

الوزن الأصلي **ثم** قولنا إلى مثال هو للاسم فهم منه **أحدهما** ما خرج إلى مثال غير نادر ولا مختص بالحرف

نحو رد وقيل **والآخر** ما خرج إلى مثال نادر إن أبطلوا أخذا سلسلة لامية فإنه خرج إلى بناء أفعل وهو نادر

فمراعيه خلاف وجوز ابن خروف فيه الصرف والمنع **و**قد تم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرجه إلى وزن

الاسم نحو يزيد امتنع صرفه **تنبيه** رابع اختلف في سكون التخفيف العارض بغير الاسمية نحو

ضرب فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف **و**ذهب المازني والمبرد ومن

تبعهما إلى أنه يمتنع الصرف فلو خفف بعد التسمية انصرف قولا واحدا **ص وما يصير علما من ذي**

ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف ش ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية

لشبهها بألف التأنيث من وجهين أنها لا توجد في غير الألف الممدودة فلذلك لم تمنع الصرف **أحدهما**

أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء **والثاني** أنها تقع في مثال صالح لها

التأنيث نحو أرطى فهو على مثال سكرى بخلاف الممدودة **تتمة** حكم ألف التكثير حكم ألف الإلحاق

في أنها تمنع في العلمية نحو قبعثرى وذكر بعضهم **ص والعلم امنع صرفه إن عدلا**

كفعل التوكيد أو كثعلا ش العدل يمنع الصرف مع العلمية في أربعة مواضع وقد

اشتمل هذا البيت على موضعين منها **الأول** فعل التوكيد والمراد جمع وتوابعه كقولك مررت

بالنسوة جمع والمانع له من الصرف التعريف والعدل أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك

العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية هذا ظاهر قول سيبويه واختيار ابن عصفور **و**ذهب بعضهم

إلى أنه علم وهو المفهوم من كلام الناظم هنا **قلت** ولذا أورده في الكافية **و**قال في شرحها إن العلم
إما شخصي وإما جنسي **فالشخصي** مخصوص ببعض الأشخاص ولا يصلح لغيره **و**الجنسي مخصوص
ببعض الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع نحو ذلك فالحكم بعلميته باطل **و**قال في التسهيل والمانع
مع شبه العلمية أو الوصفية في فعل توكيدا **قال الشيخ** أبو حيان وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع ط
شبه الوصفية في باب جمع لا أعرف له سلفا انتهى **و**أما علة بقية أقوال **قيل** إنه معدول عن فعلاوات
لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعل ومن جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء وهو
اختيار المصنف **و**قيل معدول عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر في حمراء
وأحمر وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور **وقيل** إنه معدول عن فعالى لأن جمعاء اسم
كصحراء **الثاني** علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر وطريق العلم بعدله من هذا النوع سماعه غير مصروف وفي
عدم ... موانع **و**منه زفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف وبلع
بطن من قضاعة فإن وجد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه
من الود بمنزلة عمر ... ومعرفة التعظيم لأنه أصلية فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم
يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تتر اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند
من يرى الثلاثي العجمي **تنبيهات الأول** فعل المذكور معدول عن فاعل فعمر عن عامر وكذا سائرها قيل
وبعضها معدول عن أفعل ... **الثاني** إنما جعل من هذا النوع معدولا لأمرين **أحدهما** أنه لو لم
يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من العلمية **والآخر** أن أعلام فعل غلب امر الموانع عمر
عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل ... **الثالث** ذكر بعضهم
لعدله فائدتين **إحداهما** لفظية وهو التخفيف والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر
توهم أنه صفة **الرابع** ذكر بعضهم أن فعل علم جنس فالواجب ... فلو ... لا ينصرف وهو غريب يكون
الخامس من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ما جعل علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق
فحكمه حكم عمر **قال المصنف** وسواء حكم عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق عن عمر مقرر انتهى وهو مذهب
سيبويه **و**ذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه ثم انتقل إلى الموضع الثالث فقال

والعدل والتعريف مانعا سحر * إذا به التعيين قصدا يعتبر

أي إذا قصد سحر من يوم
بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ممنوع لا ينصرف
... نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف أما العدل فعن اللفظ

20

به أي بالعلمية ... وكان الأصل أن يعرف بها **و**أما التعريف فقيل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وصرح
به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لأنه تعرف بأداة مقدرة كالعلم **و**هو اختيار ابن عصفور **و**قوله هنا
والتعريف يومي إليه إذ لم يقل والعلمية **و**ذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي
إلى أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس **و**ذهب ابن طاهر إلى أنه مبني لتضمنه
معنى الحرف بل ... **و**ذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة **و**ذهب
الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا وإنما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فليس من هذا الباب والصحيح
ما ذهب إليه الجمهور **تنبيه** نقل بعضهم في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم **و**منهم من يعربه إعراب
ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة خلافا لمن أنكر ذلك **و**غير بني تميم يبنونه على الكسر **و**حكى
ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ ومنذ فقط **و**زعم الزجاجي أن
من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز: لقد رأيت عجبا مذ أمسا، عجائزا مثل السعالي خمسا
قال في شرح التسهيل وما ادعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولأن سيبويه استشهد بالرجز على
أن الفتح في مذ أمسا فتحة إعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كلام سيبويه فغلط فيما ذهب
إليه واستحق أن لا يعول عليه انتهى وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس فحذف الباء وأل فتكون
الكسرة كسرة إعراب ولأمس أحكام أخر ليس هذا موضع ذكرها ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما * عند تميم

لغة الحجاز بناء فعال علما
لمؤنث نحو حذام على الكسر مطلقا **و**في سبب بنائه أقوال **أحدها** شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا
وتأنيثا **الثاني** تضمنه معنى تاء التأنيث وإليه ذهب الربعي **الثالث** توالي العلل وليس بعد منع الصرف
إلا البناء قاله المبرد **و**هذا هو المشهور **و**أما بنو تميم فبعضهم يبني ما آخره راء نحو حضار يبنونه على
الكسر وبين ما آخره راء ... **و**بعضهم أعرب النوع إعراب ما لا ينصرف وإنما وافقوا الحجازيين
فيما آخره راء لأن مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوا الصرف امتنعت وقد جمع الأعشى
بين اللغتين في قوله: ومر دهر على وبار، فهلكت جهرة وبار **و**يحتمل أن يكون وبار الثاني فعلا ماضيا والواو
ضمير جمع **و**اختلف في علة منع الصرف عند بني تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن فاعلة
والعلمية **و**ذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية وليس معدولا ووافق على أنها معدولة إذا بنيت
قلت مذهب المبرد هو الحق التأنيث محقق والعدل مقدر وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها إلا أن تقدير العدل
في باب عمر إنما ارتكب لأنه لولا تقديره لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها ولا يلزم ذلك هنا **فليعلم**

قال بعضهم الظاهر من مذهب سيبويه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة
عن فاعلة المعدولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون منقولة **تنبيهات** الأول
الخلاف في قوله عن تميم وإنما هو عند بعضهم **الثاني** فهم من قوله نكرة حيث أن المانع له العدل
والعلمية ووافقه سيبويه **الثالث** أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبن ولكنه
يمنع الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادة ما عدل عنه فلما زال
العدل زال التأنيث بزواله **الرابع** فعال يكون معدولا وغير معدول **ف**المعدول إما علم مؤنث نحو
حذام وتقدم حكمه **و**إما أمر نحو نزال وإما مصدر نحو حماد **و**إما حال نحو بداد في الضعيف ...
وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق للمنية **و**إما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث فهذه خمسة أنواع
كلها مبني على الكسر وكلها معدول عن مؤنث فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان أوجههما منع الصرف
كعناق وإن سمي به ذا آخر الصرف فيجعل كصباح **و**لا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون
اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب **و**صفة نحو جواد **و**جنسا نحو سحاب فلو سمي بشيء منها مذكر
انصرف فإن كان الاسم كان مؤنثا كعناق وقوله ... **عن تميم واصرف ما نكرا**
من كل ما التعريف فيه أثرا يعني أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر انصرف لذهاب جزء
العلة والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون
الزائدتين أو التأنيث بغير ألف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق أو العدل فتقول رب معدي كرب
وعمران وطلحة وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم فتصرف لذهاب العلمية **و**أما الأنواع الخمسة
المتقدمة وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل
أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فهذه لا تنصرف وهي نكرة فلو سمي بشيء منها لم تنصرف أيضا أما
ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف وقد فهم من قوله في حواء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما
فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادة
أو العلمية ووزن الفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك نحو ثلاث وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد **ف**مذهب
سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل **و**كل معدول سمي به فعدله باق والأخفش ...
لغة تميم من مذهب سيبويه **و**ذهب الأخفش وأبو علي وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى
به قالوا لأن العدل يزول بالتسمية **و**الصحيح مذهب سيبويه لأن العدل باق ... معناه **و**أما الجمع الموازن
مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به **و**إذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة

بعد التسمية فيصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فلما علم وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل
أو العدل أو مفعل أو فعال فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع
... العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه **و**أما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب
الأول منع الصرف وهو الصحيح **و**الثاني الصرف وهو مذهب الأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه
في كتابه الأوسط **قال** ... وأكثر المتعنتين لا يذكرون الأخفش الاتفاقية وذكر موافقته
أولا ثم الخ قوله **و**الثالث إن سمي بأحمر أحمر لم ينصرف بعد التنكير وإن سمي به أسود ونحوه انصرف
وهو مذهب الفراء وابن الأنباري **و**الرابع أنه يجوز صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه **و**أما المعدول
إن مفعلا أو فعالا لم ينصرف أحمر بعد التسمية صرفه وتقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية **تنبيه**
إذا سمي بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باتفاق لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ
لا يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة **فإن** سمي به مع من لم ينصرف ... خلاف
الأخفش ... خرجنا عن كلام العرب **قلت** وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي
إجراء الخلاف فيه قال وذو التفضيل منعه حتم إن قرنته بمن وقال في شرحها حكمه كحكم أحمر
ص **وما يكون منه منقوصا ففي إعرابه نهج جوار يقتفي** **ش** تقدم أن الجمع الموازن
لمفاعل إذا كان منقوصا أجري في الرفع والجر مجرى سار وفي النصب مجرى نظيره الصحيح ولا خلاف في
ذلك ... **و**أما غير الجمع من المنقوص ... من الصحيح غير ...
غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف نحو أعيم تصغير أعمى تقول هذا أعيم ومررت بأعيم
ورأيت أعيمي وتنوينه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق **و**إن كان علما وهو المشار إليه في البيت ففيه
خلاف مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنه كذلك فيقولون في قاض ... هذا قويض
ومررت بقويض ورأيت قويضي **و**ذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي إلى أنه يجري مجرى الصحيح في
ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة **و**احتجوا بقوله قد عجبت مني ومن يعيليا ...
والصحيح الأول لأنه نظير جوار وأما قوله ... فمحمول على الضرورة **ص** **ولاضطرار أو تناسب**
صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **ش** ...
جوار ومنه قوله ... وهو كثير وقد اختلف في
نوع **آخرها** ...
... **و** ...

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا وقال بعضهم في توجيه القول إن دنيا بألف فرد لتلتقي بساكن بعدها فيحتاج الشاعر إلى كسر الأولى فأما الوزن فيستقيم بتنوين لبس قلت ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوه وهو تفصيل حسن والثاني أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة فلولا أن حذف تنوينه مما هو أجل من فلا يجمع بينه وبينها ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر إلى مرتبط بل حرف في منعه وغيره منعه لزوال الوزن ومثار به للتناسب قوله تعالى سلاسلا وأغلالا وسعيرا وقرأ ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الأخفش وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام وأما منع المنصرف المستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف فمذهب أكثر البصريين منعه ومذهب الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وأبيات أخر وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك ويرد بسماع الأنباري العلم وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا

إعراب الفعل

ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

ش يعني بالمضارع الذي لم يباشر نون التوكيد ولا نون الإناث وإنما لم يقيده اكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو أنت تسعد ولم ينص هنا على رافعه وفيه أقوال أحدها أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين والثاني أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث أن رافعه نفس المضارعة وهو قول ثعلب والرابع رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائي واختار المصنف الثاني قال لسلامته من النقض بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل ورد مذهب الفراء بأن التجرد عدمي فلا يكون عاملا وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا لكن يقتضي تعبيره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وما ذكر أن رفعه مشروط بتجرده من الناصب والجازم أخذ في تبيينه فقال

وبلن انصبه وكي كذا بأن لا بعد علم والتي من بعد ظن

ش الأدوات التي تنصب المضارع أربعة وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت وإذن وسيأتي فأما لن فحرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبدا خلافا للزمخشري ذكره في أنموذجه وقال في غيره إن لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي

المستقبل

المستقبل قال ابن عصفور وما ذهب إليه لا دليل عليه بل قد يكون النفي بلا آكد من النفي بلن لأن المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد **تنبيهات** الأول مذهب سيبويه والجمهور أن لن بسيطة وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها لا أن حذفت همزة أن تخفيفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بالتركيب ما لم يكن قبله ومنع الأخفش الأصغر تقديم معمول معمولها عليها وذهب الفراء إلى أن أصلها لا أبدلت الألف نونا وهو ضعيف **الثاني** ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلا لا خاصة **الثالث** حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب **وأما كي** فلفظ مشترك يكون اسما مختصرا من كيف فيليها الاسم أو الفعل الماضي أو مضارع مرفوع كقوله: كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ويكون حرف جر للتعليل بمعنى اللام وحرفا مصدريا ويتعين الأول في ثلاثة مواضع **أحدها** أن تدخل على ما الاستفهامية كقولهم كيمه **والثاني** أن تدخل على ما المصدرية كقوله: كيما يضر وينفع **والثالث** أن تقع اللام بعدها كقوله: فأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها ففيها هنا حرف جر واللام مؤكدة لها وأن مضمرة بعدهما ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام وهذا التركيب نادر ويتعين الثاني إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو جئت لكي أقرأ ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فإن وقع بعدها أن ولا يكون ذلك إلا في الضرورة كقوله: أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وإنما ترجح كونها جارة لأوجه **أحدها** أن أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة **والثاني** أن ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره **والثالث** أن وليت الفعل يجب أن تكون العاملة ويجوز الأمران في نحو جئت كي تفعل فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها **تنبيهات** الأول ما ذكرته من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون إلى أن كي ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ونقل عن الأخفش **الثاني** إذا كانت كي حرف جر ودخلت على الاسم فهي بمعنى لام التعليل وإذا دخلت على الفعل نابت عن لام العلة الغائية فهي بمعنى أن

اللام **الثالث** أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم وَمذهب الجمهور منعه ذلك **الرابع** إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار **الخامس** زعم الفارسي أن أصل كما في قوله: وطرفك إما جئتنا فاحبسنّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر أن كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله: لا تشتم الناس كما لا تشتم وأما أن فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية فالزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وتطرد زيادتها بعد لما نحو ولما أن جاء البشير وبين القسم ولو كقوله أما والله أن لو كنت حرا ونص ابن عصفور أنها رابطة والجواب لو وما دخلت عليه وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله: كأن ظبية على رواية من جر وفائدة زيادتها التوكيد وزعم الزمخشري والشلوبين أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر وهو أن الجواب يكون عقب الفعل الذي يليها فتنبيه على السببية والاتصال وليست متأصلة في الاتصال خلافا لزاعمه والمفسرة هي التي تحتمل في موضعها أي وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ومنه فأوحينا إليه أن اصنع الفلك فلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بأنها المصدرية اشارتي إليه أن احبس ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين أن التفسير ليس من معاني أن وهي عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هي التي تؤول مع صلتها بمصدر وتنقسم إلى مخففة من أن وناصبة المضارع فإن كان العامل فيها فعل علم وجب أن تكون المخففة نحو علم أن سيكون وتقدم ذكرها في بابها وإن كان فعل ظن جاز فيها الأمران وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين إلا أن النصب هو الأكثر ولذلك أجمع عليه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا وقرئ بالوجهين وحسبوا ألا تكون فتنة وإن كان العامل فيها غير العلم والظن وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو أريد أن أفعل وإلى هذا التقسيم أشار بقوله **ص/ لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد**

ش/ واعتقد تخفيفها من أن إذا رفعت الفعل بعدها **تنبيهات** الأول إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وعن أبي العباس أن الناصبة لا تقع بعد لفظ العلم أصلا **الثاني** أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف

نحو

نحو خشيت أن تفعل وخشيت أن لا تقوم بالرفع ومنع ذلك المبرد **الثالث** أجاز الفراء وابن الأنباري أن ينصب بعد العلم غير المؤول ومذهب الجمهور المنع **الرابع** أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله: ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا **قال** في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو لإمكان تقدير عامل مضمر **الخامس** أجاز الأخفش أن تعمل أن وهي زائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا ألا نقاتل وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة في ذلك لأنها في الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه بالاسم يزيده فعلا وأن قد تلحقها الاسم في كأن ظبية **السادس** إذا وصلت أن بالماضي والأمر فهي التي تنصب المضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها **السابع** جملة ما ذكر أن عشرة أقسام ناصبة الفعل ومخففة وزائدة ومفسرة وشرطية وبمعنى إذ وبمعنى لئلا وبمعنى إن المخففة وجازمة وقد تقدم الكلام على الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها وأما الجازمة فقال في التسهيل ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين انتهى ووافقهم أبو عبيدة وحكى اللحياني أنها لغة بني صباح وقال الرؤاسي فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وقد أنشدوا على ذلك أبياتا **ص/ وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا**

ش/ يعني أن الناصبة حيث استحقت العمل وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله: أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا قال أن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين ولذا عملت أخراهما وأهملت الأخرى ومنه قراءة بعضهم لمن أراد أن يتم الرضاعة ووجه إهمالها حملا على ما أختها أعني ما المصدرية **هذا** مذهب البصريين وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة وقوله في التسهيل لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على ما المصدرية يقتضي قوة الثاني والأول فليس بقياس على ذلك **قلت** ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس **قال** في شرح الكافية ثم نبهت على أن من العرب من يهمل أن الناصبة الثابتة من سبق علم أو ظن **ص/ ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا**

ش/ إذن حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط **الأول** أن يكون مستقبلا فإن كان حالا رفع لأن النواصب للاستقبال **الثاني** أن تكون مصدرة فإن تأخرت ألغيت حتما نحو أكرمك إذن وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها نحو أنا إذن أكرمك قال في شرح الكافية وشذ النصب بإذن بعد ذي خبر في قول الراجز: لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا **قلت** نقل جواز ذلك عن بعض

الكوفيين وتأوله البصريون على حذف الخبر والتقدير إني لا أقر على حين استتابة بنصب
وإن تقر بها حي بعطف سيأتي **والثالث** أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت
نحو إذا أنا يكرمك وإن فصل به لم يعتد به نحو إذا والله أكرمك **تنبيه** أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف
نحو إذا غدا أكرمك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء نحو إذا يا زيد أحسن إليك وإذا يغفر الله
لك يدخلك الجنة ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل
وفي الفعل حينئذ وجهان والاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقد اشتمل البيت
على الشروط الثلاثة ثم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله **ص أو قبله اليمين** ثم نبه على
حكمها بعد العاطف فقال **ص وانصب وارفعا إذا إذا من بعد عطف وقعا**
ش والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة وفي الشواذ وإذا لا يلبثوا على الإعمال **تنبيهات**
الأول الصور في العطف وفصل بعضهم فقال إن كان العطف على ما له محل ألغيت نحو إن تزرني أزرك
وإذا أحسن إليك بجزم أحسن عطفا على جواب الشرط وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء
الثاني إلغاء إذا مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها
الثالث مذهب الجمهور أنها حرف وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها إذا والأصل أن
تقول إذا جئتني أكرمك فحذفت الجملة وما يضاف إليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم اختلف
القائلون بحرفيتها فقال الأكثر إنها بسيطة وذهب الخليل في أحد قوليه إلى أنها مركبة من إذ وأن
اختلف القائلون بأنها بسيطة فذهب الأكثر إلى أنها ناصبة بنفسها وقيل بأن مضمرة بعدها وإليه ذهب
الزجاج والفارسي **الرابع** إذا وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى إذا لأذقناك
فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذا وقال الفراء لو مقدرة قبل إذا والتقدير لو ركنت لأذقناك
وقدر في كل موضع ما يليق به **الخامس** قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فحمله الشلوبين على ظاهره
وأنها للجواب والجزاء في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي إلى أنها قد تتمحض
لهما وهو الأكثر وقد تكون للجواب وحده نحو أن يقول القائل أحبك فتقول إذا أظنك صادقا فلا
يتصور هنا الجزاء وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال في نعم إنها عدة وتصديق باعتبار حالين وقال
بعضهم إذا إذا دلت على أن ما بعدها مسبب عما قبلها على وجهين **أحدهما** أن تدل على إنشاء الارتباط
والشرط بحيث لا يفهم من غيرها فهي هنا تكون عاملة على الشروط المتقدمة **والثاني** أن تكون مؤكدة
لارتباط مقدم أو منبهة على سبب حصل في الحال نحو إن أتيتني إذا آتيك وإذا أظنك صادقا فلا تقوله
لمن يجزئه

لم يجز فيه وهي في الحالين غير عاملة لأن المؤكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه **ص وبين**
لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم لا فأن اعمل مظهرا
أو مضمرا وبعد نفي كان حتما أضمرا ش اعلم أن أقوى نواصب الفعل
أن لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم فلذلك أعملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها
وإضمارها على ثلاثة أضرب واجب وجائز وشاذ فالواجب بعد ستة أشياء **أولها** كي الجارة
ثانيها لام الجحود وثالثها أو بمعنى إلى أو إلا ورابعها حتى وخامسها فاء الجواب وسادسها واو المعية
والجائز بعد شيئين **الأول** لام كي إذا لم يكن معها لا **والثاني** العاطف على اسم خالص **والشاذ**
إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع والغالب أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف
على ما سيأتي بيانه **فأما** كي الجارة فلم ينبه عليها في النظم بل ظاهر كلامه هنا موافقة
من يقول بأنها ناصبة بنفسها دائما لأنه ذكرها مع النواصب ولم يذكر ما يخرجه وقد ذكر
ما في الكافية وغيرها الحالين وقد اشتمل هذا البيت على حكم لام كي ولام الجحود **فأما**
لام كي فهي لام التعليل وأن بعدها حالان حال يجب فيه إظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا
النافية أو الزائدة كقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها
وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو جئتك لتكرمني ولأن تكرمني فقلت إن لم يكن معها لا جاز **فإن قلت**
فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كي **قلت** أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي ومذهب
الجمهور أن كي لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع **فإن قلت** لم سميت لام كي **قلت**
لأنها للسبب كما أن كي للسبب وأما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية
لفظا أو معنى نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولم يكن الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب
بأن واجبة الإضمار وعلة ذلك أن إيجاب ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل فجعلت اللام في مقابلة
السين فكما لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام **فإن قلت** ظاهر كلام الناظم أن لأن بعد
لام الجر ثلاثة أحوال وجوب إضمار مع المقرون بلا ووجوب إضمار بعد نفي كان وجواز الأمرين فيما عدا
ذلك وهذا غير محرر لثلاثة أوجه **أحدها** أنه لم يقيد بالناقصة فأوهم أنه يجب الإضمار أيضا بعد التامة
وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود **والثاني** أنه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد
تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظا **والثالث** أنه أطلق فشمل إطلاقه النفي بما وإن ولم ولن وليس
كذلك لأن النفي ههنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بإن ولا بلا ولا بلن على ما ذكر في

الاشتباه **قلت** فيجاب عن الاول بأن استعمال الناقصة أكثر وذكر ما في أبواب النواسخ فتوجه
كلامه إليهما وتعين حمله عند عدم التقييد عليهما **و**عن الثاني بأن تكرر منه في قوله نفي كان لأن المراد
نفي الماضي ولم تنف الماضي على أن من النحويين من يرى أنها تنفي الماضي دون معنا **و**عن الثالث أن قوله
نفي كان لا يشمل كان وإن يشمل كل ما ينفي الماضي نحو لم لأنها تختص بالمستقبل ولذلك لا تنفي غير المستقبل
إلا قليلا **و**أما لما فلا إلا أنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال **و**أما إن فهي بمعنى ما وإطلاقه
يشملها **و**في استشهاده بما نظر بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد المنفي بها **و**يدل على ذلك قراءة غير الكسائي
وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال **و**نص بعضهم على أن اللام في قراءة غيره لام الجحود **و**في هذه الآية رد على من زعم
أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا اسم السابق **و**قد فهم من النظم فوائد **أولى** أن ذلك لا يكون في أخوات
كان لتخصيص الحكم بما خلا بالمراجات فيما سائر أخواتها ومن أجاز في ظننت **والثانية** أن الفعل لا يكون
معها موجبا فلا يقال ما كان زيد إلا ليفعل لأنها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفي كان **والثالثة** أن
إظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله حتما أضمر **و**هذا مذهب البصريين **و**أما الكوفيون فحكى ابن كيسان
عنهم منع ذلك **و**حكى بعضهم عنهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا **تنبيهات** الأول أجاز بعض النحويين حذف
لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله **و**أصرح ابن عصفور
أجاز ومنع والصحيح المنع **و**لا حجة لهم في الآية لأن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر **الثاني** ذكر بعضهم
مما يعرف أن لام الجر التي ينتصب الفعل بعدها ثنتان لام كي ولام الجحود **أما** لام الجحود فقد تقدم
ضابطها **و**أما لام كي فسيأتي ما عرفناها **و**قسم بعضهم ما عدا لام الجحود على ثلاثة أقسام كما فعل الشارح
لام كي نحو جئت لتحسن **و**لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا **و**لام زائدة نحو
يريد الله ليبين لكم **و**أن بعد الثلاثة تجوز إظهارها وإضمارها **قلت** أما لام العاقبة وتسمى أيضا لام
الصيرورة **و**لام المآل فقد أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة كما في التسهيل **و**تأولها جمهور البصريين
[illegible] على أنها لام كي **و**أما الزائدة فذهب قوم إلى أن اللام في نحو يريدون ليطفئوا وأمرنا لنسلم
لرب العالمين زائدة وأن مقدرة بعدها **و**قال الفراء العرب تجعل لام كي في موضع أن في أردت وأمرت **و**المختار
أنها لام كي والتقدير يريدون ما يريدون من ذلك ليطفئوا وأمرنا بما أمرنا به لنسلم **الثالث** ما ذكره من أن
اللام التي ينتصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين **و**ذهب الكوفيون
إلى أن اللام ناصبة بنفسها **و**ذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن **و**الخلاف
في اللام المذكورة ولام الجحود **الرابع** اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب

الكوفيون

25

الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد **و**ذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك
المحذوف والتقدير ما كان زيد مريدا ليفعل ذلك **و**إنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها
في تأويل **المصدر و**صرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر **و**كلامه موافقة للكوفيين إلا أن الناصب
عنده أن مضمرة بعدها فهو قول ثالث **قال الشيخ** أبو حيان ليس بقول كوفي ولا بصري **و**مقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة
وقد صرح به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها
زائدة إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل
لقصد ما كان زيد مقدرا أو مهيأ أو مستعدا لأن يفعل **قلت** ما نقله عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر
يقتضي أنها ليست بزائدة ونقل بعضهم عن ابن مالك أنها زائدة مقوية للعامل وليست [illegible] **الخامس** ذكر في التسهيل
أن من اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكل وبلعنبر **و**قال يونس سمعت أعرابيا يقول ما كان
الله ليعذبهم [illegible]

كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو الا أن خفي ش

يعني أنه يجب إضمار أن بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو الا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود **فإن قلت** حتى تكون بمعنى إلى وبمعنى
كي وبمعنى إلا [illegible] **قلت** قال الشارح [illegible] حتى التي بمعنى إلى [illegible] ما قبلها
ما ينقضي شيئا فشيئا [illegible] **و**يحتمل [illegible] المعنيين معا [illegible] بعضهم
قدرها بكي وبعضهم قدرها بإلى **و**أما سيبويه فقدرها بإلا [illegible] ولم يذكر حتى
ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم لألزمنك أو تقضيني حقي فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء
من الزمان **و**قد يتعين الأول نحو لأطيعن الله أو يغفر لي **والثاني** نحو لأنتظرنه أو يجيء **والثالث** نحو
لأقتلن الكافر أو يسلم [illegible] **و**يؤيد
الاحتمال الثاني أنه لو أراد حتى التي بمعنى [illegible] **تنبيهات**
الأول اعترض قوله إذا يصلح في موضعها [illegible] يصلح في موضعها [illegible] وإن المضارع
إذا وقع بعدها منصوبا جاز إضمار أن [illegible]
الثاني ما ذكر من تقدير حتى [illegible] إعراب **و**تقدير
الإعراب المرتب على **اللفظ** أن [illegible] منتصبة للفعل [illegible]
مصدر معطوف بأو على المصدر [illegible]
الثالث ذهب البصريون إلى أن [illegible] ناصبة للفعل [illegible] معطوف [illegible] على مصدر متوهم

وذهب الكسائي إلى أن المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن
الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها **الرابع** قوله إذ لا يصلح في موضعها
حتى أو إلا أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو يراد في الحروف ويشكل لذلك
بالفاء أو العاطفة التي أحد السببين ثم اشتغل الآن حتى فقال ص **وبعد حتى هكذا إضمار أن**
حتم كجد حتى تسر ذا حزن ش حتى في الكلام على ثلاثة أضرب عاطفة وابتدائية
وجارة فالعاطفة تعطف بعضا على كل وتقدمت في حروف العطف والابتدائية تدخل على جملة
مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله : حتى ماء دجلة أشكل وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها
المبتدأ والخبر بل المعنى على الصلاحية لمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو حتى عفوا
أو بمضارع مرفوع كقوله شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه : أطلق عليها حرف ابتداء والجارة
تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت في حروف الجر وتدخل على المضارع ويجب حينئذ إضمار أن
بعدها ناصبة له ليكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها **تنبيهات**
ثلاثة الأول قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة ومجرورها إما اسم صريح نحو حتى حين أو مصدر مؤول من
أن وفعل ماض نحو حتى عفوا أو مضارع نحو حتى يقول ونوزع في الماضي بأن حتى قبله ابتدائية وأن
غير مضمرة **الثاني** ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما
أجازوا ذلك بعد لام الجحود **الثالث** إذا انتصب المضارع بعد حتى فإنما الغالب أن تكون للغاية
كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أو للتعليل كقوله تعالى فقاتلوا التي
تبغي حتى تفيء إلى أمر الله وعلامتها أن يحسن في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى
إلا أن كقوله : ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل : وهذا معنى غريب وممن
ذكره ابن هشام وحكاه في البسيط عن بعضهم واحتج في البيت أنه أمكن جعلها فيه بمعنى إلى
على أن الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة أو حكما بقوله ص **وتلو حتى حالا أو**
مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا ش مثال الحال سألت عنك حتى لا أحتاج
إلى سؤال ومثال المؤول بالحال قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد
وقع فيقدر اتصاله بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال وقوله وانصب المستقبلا يعني
حقيقة أو تأويلا فالمستقبل حقيقة نحو أسير حتى أدخل المدينة والمؤول كقراءة غير نافع وزلزلوا
حتى يقول **تنبيهات** الأول إنما يرتفع الفعل حالا أو مؤولا به بعد حتى الابتدائية وإذا كان مستقبلا

أو ماولا

أو مؤولا به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم **الثاني** علامة كونه حالا أو مؤولا به
صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ كون ما بعدها مسببا عما قبلها **الثالث**
فهم من قوله أن الرفع يمتنع من نحو كان سيري حتى أدخلها إذا جعلت ناقصة لأنه لو رفع لكانت
حتى ابتدائية فتبقى كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس لانتفاء السببية خلافا للكوفيين
وفي نحو ما سرت أو أسرت حتى أدخل المدينة مما يدل على حدث غير واجب لأنه لو رفع لزم أن يكون
ما بعدها مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفي في ما سرت ومشكوك
في وقوعه في أسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب والشك فيه وأجاز الأخفش الرفع في نحو
ما سرت حتى أدخل المدينة فقيل هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه وقيل إنما أجازه على أن يكون أصل
الكلام موجبا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنفيت أن يكون عنها سير كان عنه دخول
قاله ابن عصفور ونقله الشيخ فإنه خير ينبغي إذ بعده **الرابع** ذهب أبو الحسن إلى
أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهي العاطفة وتعطف الفعل على الفعل وذلك إذا دخلت على
الماضي أو المستقبل على جهة التسبب نحو ضربت زيدا حتى بكى وأضربه حتى يبكي ومذهب الجمهور
أنها ابتدائية كما سبق لأنها إنما تعطف المفردات وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف
والجمهور لا يجيز فيه إلا النصب ثم انتقل إلى الجواب بالفاء فقال ص **وبعد فا جواب نفي أو طلب**
محضين أن وسترها حتم كجد ش يعني أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا أو طلب وهو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن
فالأمر نحو زرني فأكرمك والنهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والدعاء ربنا اطمس على
أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا والاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض قول
بعض العرب ألا تنزل الماء فتسبح بريد في أمر والتحضيض نحو هلا أمرت فتطاع والتمني نحو يا ليتني
كنت معهم فأفوز والتمني يكون بليت كما مثل وبألا نحو ألا سبيل إلى ماء فيجمعنا وبلو كقوله
سرينا الليل في جيوش كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهدا ومنع بعضهم كون لو للتمني وقال التقريبي
وجعلها لو الشرطية وجواب ثم أن الشرط جواب لعا وفهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من
ذلك إلا بشرطين أحدهما أن تكون الفاء مقصودا بها الجزاء احترازا من أن تكون لمجرد الجواب احترازا من
مجرد العطف كقوله : ما تأتينا فتحدثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا
نفيهما أو بمعنى ما تأتينا وأنت تحدثنا على أن مثبتا بيسر مقصود نفي المقارنة الحرف

وإذا اقترنا معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعد الفاء إلا منصوبا على معنى ما تأتينا فتحدثنا ويكون
المقصود نفي اجتماعهما او على ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول **الثاني**
أن يكون النفي والطلب محضين واحترز بذلك عن النفي الذي ليس بمحض نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا
ومن الطلب الذي ليس بمحض والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصيل في ذلك واحترز من أن يكون مصدرا
نحو سقيا او باسم فعل نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون لذلك جواب منصوب وسيأتي
التنبيه على الخلاف في بعض ذلك **تنبيهات** الاول امتثل في شرح الكافية النفي الذي لا جواب له
منصوب لكونه ليس نفيا خالصا بأربعة امثلة ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وما
قدم فيأكل إلا طعامه وقول الشاعر وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف ونبه
الشارح في التمثيل بما فأما الاولان فالتمثيل بهما صحيح وأما الاخيران فالنصب فيهما جائز ما انتقض النفي
انتقض بإلا بعد الفاء فالنصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد فينطق إلا بالتي هي أعرف
الثاني ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة
كما تقدم في أو والصحيح مذهب البصريين أن الفاء عاطفة فإن أعمل ما قبلها فهي عاطفة مصدر
مقدر على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك إتيان فحديث وكذا يقدر في جميع
المواضع **الثالث** شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من
نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب أبي علي ولم
يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان ان من ذهب زيد فنتبعه بالنصب والفعل في ذلك محقق الوجود
وإذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها والتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع
منا ثم انتقل الى الواو فقال **ص والواو كالفا إن تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر**
الجزع ش يعني أن الواو تنصب الفعل بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطهما كما ينصب بعد الفاء
بشرط أن تفيد المعية كقوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين الأمرين وهي حينئذ عاطفة لمصدر
مقدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء وأو واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة
فعلا على فعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم أو يقصد الاستئناف نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن بالرفع وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها **قال** الشيخ أبو
حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء ولا ينبغي أن يقدم على
ذلك إلا بسماع انتهى **تنبيهان** الاول أن الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم **الثاني**

زعم

أصل لشيء من

من زعم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء وقد تقع الواو في جواب كذا وكذا التحرز
كلامه وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو هو على معنى الجواب وليس بصحيح **ص وبعد غير**
النفي جزما اعتمد إن تسقط الفا والجزا قد قصد ش يجوز إذا سقطت الفاء أن
الفعل بعدها مجزوما عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء كقوله فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقد تقدم أنه لا يكون بعد الطلب والامثلة كذلك **وأما** النفي فليس
له جواب مجزوم لأنه يقتضي تحقيق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقيق الوقوع فلا يجزم بعده
كما لا يجزم في الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي **واحترز** من أن لا يقصد الجزاء فلا يجزم بل يرفع
إما مقصودا به الوصف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني أو الحال أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى فاضرب لهم
طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا **تنبيه** إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال
الاول أنه الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه
الى الخليل وسيبويه **والثاني** أنه الطلب لنيابته عن الشرط لما حذفت جملة الشرط وأبقيت
منه في العمل بما يحرم **وهو** مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور **الثالث** أن الجزم بشرط
مقدر دل عليه الطلب وإليه ذهب أكثر المتأخرين **الرابع** أن الجزم بلام مقدرة فإذا قال الأمير اتني
فيجيء بمعنى لتجئ وهو ضعيف ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف **و**المختار القول الثالث لأمور ذكرت في
المغني أربعة أوجه **أحدها** أن ما ذهب إليه يستلزم حذف جملة وذلك أبو حيان في موضع **والثاني**
أن الاضمار أسهل من التضمين لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل
الثالث أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة لتضمين الطلب معنى الشرط لأنه يدل عليه بالالتزام
الرابع أن الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز أن يكون الطلب نفسه ولا متضمنا له مع فعل الشرط ما
في ذلك من التعسف وإضمارا بعد لفظ أظهر من ادعاء تضمين الشرط حرف إضمار **ص وشرط**
جزم بعد نهي أن تضع إن قبل لا دون تخالف يقع ش يعني أن شرط الجزم في جواب بعد
النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك أن يصح معنى تقدير إن قبل لا النافية نحو لا تدن
من الأسد تسلم ومن يبع جميع المعنى إن لا تدن من الأسد تسلم بخلاف لا تدن من الأسد يأكلك فلا يجوز
جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا تدن من الأسد هذا مذهب الجمهور **و**أجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقا
ولا يشترط تقدير إن قبلها بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك **و**خرج في شرح الكافية زعم الكسائي
يجيء لذا **قلت** وقد نسب ذلك إلى الكوفيين **و**استدل بالنصب لأن النصب بعد

ويلوي

الفاء جاز فيه ذلك كقوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا وبالسماع لقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقربن
مسجدنا يؤذينا بريح الثوم وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
وقول أبي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم وأجيب بأن القياس على المنصوب
لا يحسن لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل
مع أن الرواية المشهورة يؤذينا ويضرب بالرفع ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم من الإدغام نحو
ويجعل لكم **تنبيه** شرط الجزم بعد النهي تقدير إن تفعل كما أن شرطه بعد النفي تقدير إن لا تفعل فيمتنع
الجزم في نحو لا تحسن إلى الحسن البعد فإنه لا يجوز إن تحسن إلى الحسن البعد لكونه غير مناسب وكلامه
في التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه

ص والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

ش إذا كان الأمر مدلولا عليه بخبر بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل
أو بلفظ غيره جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تؤمنون بالله
ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم وقول
الشاعر مكانك تحمدي أو تستريحي وقولهم حسبك ينم الناس لأن المعنى ليتقوا وآمنوا واثبتي واكفف
وأجاز الكسائي النصب بعد نحو صه فأحدثك وحسبك فينام الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لأن النصب
إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم وصه وحسبك ونحوهما لا تدل على المصدر لأنها غير
مشتقة ولذلك قال ولا تنصب جوابه **تنبيهات** الأول ذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد
بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو صه أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك **قلت** وافقه ابن عصفور
في نصب جواب نزال ونحوه من الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني والذي انفرد به الكسائي ما
سوى ذلك **الثاني** أجاز الكسائي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة
الثالث حسبك في قولهم حسبك ينم الناس مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يضمر
والجملة متضمنة معنى اكفف وزعم جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر لأنه في معنى ما لا يخبر
عنه وقال بعضهم لو قيل إنه اسم فعل مبني والكاف للخطاب وضم لأنه قد كان معربا في البناء على
قبل وبعد لكان قولا

ص والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب

ش قال في شرح الكافية الكوفيون ألحقوا الرجاء بالتمني فجعلوا له جوابا منصوبا وبقوله
أقول لثبوت ذلك سماعا ومنه قراءة حفص عن عاصم قوله تعالى لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع
انتهى وكذلك قوله تعالى لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ومذهب البصريين أن الرجا

ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقال ابن موسى وقرأ أشربا معنى ليت من قرأ فأطلع
نصبا يقتضي تفصيلا **فإن قلت** هل يجوز جزم جواب الترجي إذا أسقطت الفاء عند من أجاز
نصبه **قلت** نعم وفي الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي فدل على صحة مذهب الكوفيين

ص وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو منحذف

ش تقدم أن النصب جوازا في موضعين أحدهما بعد لام كي إذا لم يكن معها لا وقد سبق بيانه
والآخر بعد العاطف على اسم خالص وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو
والفاء وأو وثم فالواو كقوله ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف والفاء كقوله
لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب وأو كقوله تعالى أو يرسل رسولا وثم كقوله
إني وقتلي سليكا ثم أعقله ونص بعضهم على أنه لا يجوز في غير هذه الأحرف **تنبيهات**
الأول إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به نحو قول
لولا زيد ويحسن إلي لهلكت **الثاني** المراد بالخالص ما ليس في تأويل الفعل واحترز به من نحو الطائر فيغضب
زيد الذباب فإنه معطوف على اسم ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذي يطير ويخرج أيضا بذكر
الخالص العطف على مصدر متوهم فإنه يجب إضمار أن كما تقدم **الثالث** يجوز في قوله تعالى عطف
بأن المعطوف على التحقيق إنما هو المصدر **الرابع** أشار بقوله ثابتا أو منحذف إلى جواز إظهار أن
وإضمارها بعد العاطف المذكور **الخامس** أطلق في العاطف ولم يسمع في غير الأحرف الأربعة

ص وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

ش يعني أن
حذف أن مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقول بعض
العرب خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقرئ قل أفغير الله تأمروني أعبد ومنه قول الشاعر
ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله **تنبيهات** الأول فهم من قوله فاقبل منه ما عدل روى أنه
مقصور على السماع ولا يقاس عليه ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي
القياس عليه خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع
لقلته **الثاني** قد يفهم من قوله وشذ حذف أن ونصب أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر
كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وقال يحتمل
صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعا ومذهب الفارسي أن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل
عمله انتهى وهذا مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل ونصب وجعل منه قوله تعالى قل

[illegible] ونحو ان اعتبرو وذهب قوم الى ان حذف أن مقصور على السماع مطلقا ولا ينصب ولا يرفع
بعد حذفها [illegible] الا سماعا واليه ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح الثالث ما ذكره
من حذف أن والنصب في غير ما ذكر شاذ ليس على اطلاقه بل هو مقيس بالنصب بعد الفاء والواو بعد
[illegible] الجزاء وسيأتي

عوامل الجزم

[illegible] بان آخرهما يطلب فعلا وأحرف الا [illegible] الاول الأربعة أخرى ذكرها في قوله

بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل هكذا بلم ولما أما لا فتكون للنهي
نحو لا تحزن [illegible] للدعاء نحو لا تؤاخذنا **و**أما اللام فيكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض
علينا ربك **و**لذلك قال طالبا وسماها لام النهي والدعاء **و**احترز به من غير الطلبية وهي النافية
والزائدة ومن اللام غير الطلبية كاللام التي تنصب المضارع بعدها **قـ**أما لا فقال الشارح تجزم
فعل المخاطب والغائب كثيرا وفي نصب فعل المتكلم [illegible] وسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يقيد
في التسهيل [illegible] الفاعل والمفعول وهو موافق للكافية والتسهيل **و**قال بعضهم فقال اذا ابتني
[illegible] دخول لا عليه سواء كان للمتكلم أو المخاطب أو الغائب **و**اذا بني للفاعل فالاكثر
أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو لا أعرفن ربربا حورا مدامعه **و**الغائب نحو لا يخرج زيد
وأما اللام فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو لأعن بحاجتك ولتعن بحاجتي ولتعن زيد بالأمر
وتدخل على فعل الفاعل مسندا الى الغائب نحو لينفق ذو سعة والى المتكلم مشاركا نحو ولنحمل
خطاياكم أو منفردا وفي الحديث قوموا فلأصل لكم **و**ذكر الشارح أن دخولها على مضارع الغائب
والمتكلم قليل لكنه أكثر من دخول لا **و**أما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل
استغناء بصيغة افعل [illegible] وهي لغة رديئة **و**قال الزجاج إنها لغة جيدة ومن دخولها عليه
قراءة عثمان وأبي وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله في الحديث لتأخذوا مصافكم **تنبيهان** الأول
زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها ألف فانفتحت **و**زعم السهيلي أنها النافية
والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهية اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان
الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها بمعموله الا في الضرورة كقوله ... وقالوا أخانا لا تخشع لظالم
عزيز ولا ذا حق قومك تظلم ... أراد ولا تظلم ذا حق قومك **قال** في شرح الكافية وهذا رديء وهو شبيه
بالفصل بين الجار والمجرور انتهى **و**قال في التسهيل وقد يليها معمول مجزومها ولم ينبه على اختصاصه
بالضرورة وقد أجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب زيدا **الثالث** في كلام ابن

بجواز

عصفور والأبذي ما يدل على حذف مجزومها اذا دل عليه دليل الا كقولك اضرب زيدا ان أساء وإلا
فلا أي وإلا تضربه **قال** في الارتشاف ويحتاج الى سماع **الرابع** حركة لام الطلب الكسر
قال في التسهيل وفتحها لغة **قلت** فتحها حكاه الفراء عن بني سليم ويحكى عنه مطلقا
كما في التسهيل وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها وظاهر قوله أنها لا تفتح اذا انضم ما بعدها نحو لتعن
أو انكسر نحو لتيذن **و**عنه أيضا ما نص عليه في سورة النساء وهو قوله وبنو سليم يفتحونها اذا استؤنفت
[illegible] ابتدئ بها الا ان لم يكن قبلها واو وفاء او ثم **الخامس** يجوز تسكينها من بعد الواو والفاء
وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل والتسهيل خلافا لمن زعم
ذلك **و**مذهب أكثر أن تسكينها حمل على عين فعل وذلك المصنف أن ذلك اجراء منفصل مجرى متصل
ومثله [illegible] في الاصح [illegible] وهو عنده رجوع الى الاصل لان الاصل في اللام الاصالة في السكون
من جهة **أحدهما** مشترك وهو كون السكون مقدما على الحركة **والثاني** مختص وهو أن تسكن
لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بياء الجر **السادس** مذهب الجمهور أن لام الامر لا يحذف الا في الشعر
ومنع المبرد حذفها في الشعر أيضا وأن كان [illegible] محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء
تبالا فانه [illegible] ويحتمل أن يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة **و**أجاز الكسائي حذفها
بعد [illegible] الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة **و**ذكر في شرح الكافية أن حذف
لام الامر وابقاء عملها على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول كالآية **و**قليل جائز في
الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله ... قلت لبواب لديه دارها ... تيذن فإني حموها وجارها
قال وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن وليس لقائل أن يقول أن هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل
مستحقا للرفع وتسكن اضطرارا لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء فيكون يقول
تيذن إني **و**قليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقول الشاعر
فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب **و**قال في التسهيل ويلزم في النثر في
فعل غير الفاعل المخاطب **و**بعض النحويين يطلقه خلافا لمن أجاز حذفها في نحو قل له ليفعل وهو خلاف
ما في الكافية وشرحها **و**أما لم ولما فيختصان بنفي المضارع وبقلب معناه الى المضي ووافقه
المبرد وأكثر المتأخرين أن القلب الماضي الى المضارع خلافا للأستاذ أبي موسى ومن وافقه **و**هذا قد نسب
الى سيبويه **و**يختلفان في أمور الأول أن النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعا نحو هل أتى
على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا **و**قد يكون متصلا نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا [illegible]

بأنه يجب أن يطابق بينهما بالحال. **الثاني** أن الفعل بعد لما يجوز حذفه ولا يجوز حذفه بعد لم إلا في ضرورة كقوله: [illegible] يوم الأعارب إن وصلت وإن لم. **الثالث** أن لم تصاحب أدوات الشرط نحو إن لم ولو لم بخلاف لما. **الرابع** أن لم يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله: كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل. **قال** في التسهيل وقد يلي لم معمول مجزومها اضطرارا ولم يذكر ذلك في لما. **وقال** في شرح الكافية وانفردت لم بأشياء منها أن يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا [illegible] بلا ولم يذكر ذلك. **وفي** الارتشاف لا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الشعر. **قلت** ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح التسهيل أن لم ولما الجازمة لا يليهما الاسم ولحن منهما إلا في الضرورة، **وحكمه** حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره كما قال: ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته، فلم ذا رجاء ألقه غير واهب. **وقد** يجزم بهما. **قال** في التسهيل حملا على لا، **وفي** شرح الكافية حملا على ما، وهو أحسن لأن ما ينفى بها الماضي كثيرا بخلاف لا. وأنشد الأخفش على إهمالها: لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار. ولم يذكر ذلك في لما. **فإن قلت** هل إهمال لم لغة أو ضرورة؟ **قلت** نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية وشرحها وقد لا يجزم بها ولم يخصه بالضرورة، وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع بعدها لغة.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل ومنها لم ولما أختها، فاحترز من الجوازم [illegible] بقوله أختها احترازا من لما التي بمعنى إلا ومن لما التي هي حرف وجوب لوجوب، **وكذلك** فعل الشارح، وقال الخضراوي [illegible] أختها من لما الحينية وهي على مذهب الفارسي. **فإن قلت** لم لا قيد في النظم؟ **قلت** لا يحتاج إليه لأن التي هي بمعنى إلا يليها ماضي اللفظ مستقبل المعنى، والتي هي حرف وجوب لوجوب يليها ماضي اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك في أول شرح التسهيل، ولا يحتاج إلى التقييد لأنهما لا يليهما مضارع. **الثاني** حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم. **قال** في شرح الكافية وزعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء، وبقول الراجز: **في** أي يومي من الموت أفر، أيوم لم يقدر أم يوم قدر. وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت. **الثالث** اختلف في لما فقيل مركبة من لم وما وهو مذهب الجمهور، **وقيل** بسيطة. ثم انتقل إلى ما يطلب من الجوازم فعلين فقال:

واجزم بإن ومن وما ومهما ... أي متى أيان أين إذ ما
وحيثما أنى وحرف إذ ما ... كإن وباقي الأدوات أسما

ش من أدوات الشرط الجازمة وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الأولى سببا والثانية مسببا، ومنه الكلم حرف واسم، **فالحرف** إن وهي أم الباب، وإذ ما عند سيبويه، وذهب المبرد في أحد قوليه وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان [illegible] عليها. وقال في شرح الكافية والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تكون إذ ما كإن فيما وضع للتعليق المذكور من غير إشعار بزمان، **وعلى** مذهب القائلين بأنها ظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها في الاختيار خلافا لمن خص ذلك بالشعر. **والاسم** ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومهما وأي، **فمن** لتعميم أولي العلم [illegible] على الإنس والملك والشيطان، **وما** لتعميم ما لم يدل عليه، وهي موصولة وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط. **ومهما** بمعنى ما، ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم أنها تكون استفهامية، ولا تجر بإضافة ولا حرف جر خلافا لقوم، **وقوم** منهم ابن عصفور زعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر. **وذكر** في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفين. **وقال** في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا. **قال** ابنه بدر الدين ولا أرى في هذه الأبيات حجة لأنه يصح تقدير ما بالمصدر. **وقال** الزمخشري هذه الكلمات في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر مهما تأتنا به من آية بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، انتهى. **واختلف** في مهما فقيل إنها بسيطة ووزنها فعلى والألف للتأنيث أو للإلحاق، وزال التنوين للبناء، فهي على هذا من باب سلس. **قال** الزجاج: وقيل إنها مفعل من مه بمعنى اكفف. **وقال** الخليل مركبة من ما الأولى للجزاء والثانية التي تزاد بعد الجزاء، فأبدل من الألف الأولى هاء كراهة للتكرير. **وقال** الأخفش والزجاج ومن وافقهما مركبة من مه بمعنى اسكت وما الشرطية، وأجازه سيبويه. **وأما** أي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، **فإن** أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا. **والظرف** زماني ومكاني، فالزماني متى وأيان، **فمتى** لتعميم الأزمنة، **وأيان** كمتى، وقيل تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزتها لغة سليم وقرئ بها شاذا. **وإذ** الجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه فلذا قلته. **والمكاني** أين وحيثما، وهي لتعميم الأمكنة، وأنى كذا كما في ضروب المكان للعموم بمعنى أين، **وقال** بعضهم هي لتعميم الأحوال.

تنبيهات: الأول فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزم بهما إلا مع ما، ونص على ذلك بهما. **وأجاز** الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما. **وأما** غيرهما فقسمان: **قسم** لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى، **وقسم** يجوز فيه الأمران وهو إن وأي ومتى وأيان وأين. وأجاز الكوفيون زيادة ما بعد من وأنى، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان.

وَالصحيح ما تقدم **الثاني** ذكر في الكافية والتسهيل أن إن قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فإما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تهمل حملا على إذا ومثل بالحديث إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف وأن تهمل حملا على إذا خلافا للزاعم ذلك لا يغني متى **الثالث** لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو **أما** إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام وأما في الكلام فإذا زيد بعدها ما خلافا للزاعم ذلك **و**قوله في التسهيل وقد يجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى يقتضي كلامه جواز ذلك في قليل من الكلام **و**قال في الكافية وذا في النثر لن يستعملا **وأما** كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها مطلقا ووافقهم قطرب **وأما** لو فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يجزم بها في الشعر ورده المصنف في شرح الكافية **وقال** في التسهيل في آخر عوامل الجزم ولا يمتنع حمل لو على إن **و**قال في بعض تعاليقه يجزم بها اضطرارا وزعم أن ذلك على لغة بظاهره موافقة ابن الشجري فيحتمل قولا ثالثا له **و**ذكر بعضهم أن من الجوازم ... وقال فيها لم يحكه الجزم بها عن فصيح

ص وفعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما

ش يعني أن كلا من أدوات الشرط يقتضي جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جوابا وجزاء ويجب كون الأولى فعلية **و**أما الثانية فأصلها أن تكون فعلية وقد تكون اسمية وسيأتي **فإن قلت** لم قال فعلين ولم يقل جملتين **قلت** للتنبيه على أن أصل الشرط والجزاء أن يكونا فعليين وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء **تنبيهان** الأول أفهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم فإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه هو الجواب نفسه والصحيح الأول **الثاني** قد يؤخذ من قوله يقتضين أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما أما الشرط فبنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له وشذ المازني فعنه في قول أنه مبني هو وفعل الجزاء وعنه في قول أنه معرب وفعل الجزاء مبني **و**أما الجزاء ففيه أربعة أقوال **الأول** أن الأداة هي الجازمة له فيهما وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي إلى سيبويه **و**ذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل **و**قيل بالأداة والفعل معا ونسب إلى سيبويه والخليل **و**قيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين

ص وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين

ش إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال أن يكون ماضي اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار وواحد

مختلف

مختلف فيه وهو أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار **و**استدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وبوروده في أبيات لم يضطر قائلها إلى ذلك ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح فأرجحها كونهما ماضيين وضعا أو مصاحبة لم أحدهما أو كلاهما أو مضارعين دون لم أولى من سوى ذلك

ص وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

ش يعني أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جاز جزمه ورفعه **و**من الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن الرفع قول زهير وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم **و**نص الأئمة على جوازه في الاختيار مطلقا **و**زعم بعضهم أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع كان **فإن قلت** فأي الوجهين أحسن **قلت** زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه **و**قال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز كثير **تنبيه** اختلف النحويون في تخريج الرفع فذهب سيبويه إلى أنه على نية التقديم وجواب الشرط محذوف **و**ذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء والجواب **و**ذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب **و**إذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله **و**قد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مجزوم كقوله يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع **و**إليه الإشارة بقوله ورفعه بعد مضارع وهن أي ضعف **فإن قلت** هل يختص ذا بالضرورة **قلت** نصوا على أنه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقد جاء في الشعر **قال** ابن الناظم في شرح التسهيل لا اختيارا والجزم **و**إنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم طعامك إن تزرنا تأكل انتهى وصرح في بعض نسخ التسهيل أنه ضرورة **و**في بعضها بقلة ولم يخصه بالضرورة وقال في شرح الكافية وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم **و**منه قراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت **تنبيهات** الأول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فمذهب المبرد أنه على حذف الفاء مطلقا **و**فصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو أنا في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين أن لا يكون قبله ما يمكن أن يطلبه فالأولى أن تكون على حذف الفاء وجواز العكس **و**قيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء وإلا فعلى

التقديم والتاخير **الثاني** أطلق في قوله بعد مضارع وقيد في بعض نسخ التسهيل بأن لا
يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزاء بعد المنفي كرفعه بعد الماضي **الثالث** قد يتضح من قوله
رفعه الجزاء موافقة المذهب أنه على تقدير الفاء لتسميته جزاء **و**يحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار
حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع **ص وأقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا**
لإن أو غيرها لم ينجعل ش أي لجواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا
فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى ما يقترن به وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو
مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم **قال** الشارح ويجوز اقترانه بها إن كان مضارعا رفع وذلك
نحو قوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا انتهى وهو معترض من ثلاثة أوجه **الأول** أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي كلامه
أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء **و**التحقيق أن الفعل حينئذ خبر مبتدأ محذوف والجواب جملة اسمية
قال في شرح الكافية فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل **و**ينبغي أن يكون خبر مبتدأ ولولا ذلك
لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا **و**قال الشيخ أبو حيان ولو قيل إنه الجملة التركيبية
بالمضارع له لم يقدر **آخر** **ثم**ا يجزمه وقد أخ بالفاء ورفعه لكان قولا **الثاني** أن ظاهر كلامه
جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ضرب
لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو إن قام زيد قام عمرو
وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت
وقد معه مقدرة **و**ضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا وقصد به وعد أو وعيد كقوله
ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار **و**قد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية
الثالث أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب
وإذا كان الجواب لا يصلح أن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطها بالأداة وذلك
إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منفيا   أو لم
بما أو لن أو إن أو يكون قسما أو مقرونا برب فهذه الأجوبة تلزمها الفاء لأنها لا يصلح جعلها شرطا وخصه
التمثيل شهير **و**قد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها **و**قال
الشارح لا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور ومثال الندور ما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم
لأبي بن كعب فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها **و**عن المبرد إجازة حذفها في الاختيار وقد جاء

جزمها

37

حسن بها وحرف الميزان في قوله بني تعالى من تلك القضايا **فإن قلت** ما هذه الفاء التي في
جواب الشرط **قلت** هي فاء السببية الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط
لا للتشريك **و**زعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ولم تخرج عن العطف وهو بعيد **ص**
وتخلف الفاء إذا المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة ش يعني أن إذا المفاجأة
قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية **و**قد يفهم من قوله
وتخلف الفاء فائدتين **الأولى** أن الربط بإذا نفسها خلافا لمن ذهب إلى أن الربط بالفاء مقدرة
قبلها **و****الثانية** لا يجمع بين الفاء وإذا في الربط لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض
النحويين **فإن قلت** أطلق في قوله تخلف الفاء وإنما يكون ذلك في الجملة الاسمية لا مطلقا
بل بثلاثة شروط **الأول** أن تكون خبرية نحو إن عصى زيد فويل عليه **والثاني** أن لا تدخل عليها أداة
نفي نحو إن قام زيد فما عمرو قائم **الثالث** أن لا تدخل عليها إن نحو إن قام زيد فإن عمرا قائم وكل ذلك لا
بد فيه من الفاء وذكر ذلك في الارتشاف **قلت** مثاله يشعر أن ذلك في الجملة الاسمية وأيضا فقد
تقرر أن إذا الفجائية لا يليها غالبا إلا الجملة الاسمية فلم يحتج إلى التنبيه عليه لوضوحه **وأما**
الشروط فمثاله قد حاز منها الأول إلا أنه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول في التسهيل
فإن قلت ظاهر كلامه أن إذا تربط بعد إن وغيرها من أدوات الشرط **و**في بعض نسخ التسهيل
وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بإن **قلت** نصوص النحويين على الإطلاق **و**قال الشيخ
أبو حيان ومورد السماع إن وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى فإذا أصاب به من يشاء من عباده
إذا هم يستبشرون **ص والفعل من بعد الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن ش**
إذا جزم أدوات الشرط جوابها وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو بالواو جاز جزمه عطفا
على الجواب ورفعه على الاستيناف ونصبه على إضمار أن **و**قد قرئ بالثلاثة قوله تعالى يحاسبكم به الله
فيغفر بالنصب مروي عن ابن عباس **و**إنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع
بعد الواقع بعد الاستفهام **تنبيه** قوله من بعد الجزا يشمل المجزوم وغيره **و**قول الشارح إذا كان
بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط في جواز الأوجه الثلاثة **و**قد قرئ بالثلاثة قوله
تعالى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر **ص وجزم أو نصب لفعل إثر فا**
أو واو إن بالجملتين اكتنفا ش إذا وقع المضارع المقرون بالفاء بين الشرط وجوابه
جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن وامتنع الرفع لأنه لا يصح الاستيناف قبل

الجزاء **تنبيه** الكوفيون يجيزون الجزم بعد الفاء والواو وأجازوا النصب بعدهما واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم أو **ص والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم ش** مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى أئن ذكرتم تقديره والله أعلم تطيرتم وهو كثير **ومثال** عكسه قول الشاعر فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام أي وإن لا تطلقها **تنبيه** يفهم من النظم فوائد **أولا** أن ما لا يعلم من شرط أو جواب لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه وذلك واضح **والثانية** أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب لقوله قد يأتي فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية **والثالثة** أنه لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع إن ولا الارتفاق لأنه أطلقه إلا في أن وحدها وقال الشارح حذفه بدون إن قليل ومعها كثير وأنشر على حذفه مع غيرها متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولا ينج إلا في الصفاد يزيد أراد متى تثقفوا تؤخذوا **الرابعة** أنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبذي فإنهما قالا لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف **قال** في الارتشاف وقولهما ليس بشيء انتهى **و**قد يحذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك **قلت** وفي بعض نسخ التسهيل وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن وكلامه في اشتراط الأمرين **تنبيهان** الأول قال في التسهيل ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله قالت وإن وفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قلة **الثاني** لا يجوز حذف أداة الشرط ولا غيرها من أدوات الشرط حالا فالمجزوم بعدها إن وقع الفعل مجزوما وجعل منه وأنشد يقضي بحسب الماء تارة فيبردوا وهو ضعيف **ص واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم ش** إذا اجتمع الشرط والقسم في احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن ومنفي بلا فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم **مثال** تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه **و**مثال تقدم القسم والله إن قام زيد لأكرمنه [illegible] إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر وقرينة على ذلك بقوله **ص وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ش** مثال ذلك زيد والله إن يقم أكرمه وزيد إن يقم والله يكرمه فجواب القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشرط وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم لأن سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ واسم كان ونحوه **تنبيه** قوله رجح يقتضي أن ذلك ليس على سبيل التحتم فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر

معنى قوله بالشرط رجح أي اجعله من غير الجمع وما استغناء بجوابه عن تقدم ذي خبر مطلقا وليس [illegible] إذا استغناء بجوابه راجح قليل ثم جواز الاستغناء بجواب القسم المتقدم مع تقدم ذي خبر كما جعله الشارح بل مراده بترجيح الشرط جعل الجواب له بل ومن لا استغناء بجوابه حينئذ فيكون موافقا لأحكام التسهيل والكافية وشرحها ويدل على هذا ذا إرادة قوله بعد وربما رجح بعد قسم شرط بلا البيت إذ ما يجعله على أن القسم لما ذكر [illegible] استغناء بجواب الشرط المتأخر إذ القسم المتقدم وجه [illegible] بل مراده بما رجح الشرط المنافي

خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره **و**نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل على تحتم **ص وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم ش** من مذهب الفراء أجاز جعل الجواب للشرط وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقوله لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وبأبيات أخر ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة وجعل الزمخشري قوله تعالى ما أنا بباسط يدي إليك جواب الشرط في قوله لئن **قال** في شرح الكافية وتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه **أحدها** لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذي خبر **والثاني** لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر **والثالث** جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم ذي خبر **تنبيهات** الأول أطلق في قوله واحذف لدى اجتماع شرط وقيده في التسهيل بغير الامتناعي احترازا من لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابهما تقدما على القسم أو تأخرا كقوله فأقسم لو أن البيوت سواده لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا **و**قد نص على ذلك في شرح الكافية أيضا ومن التصميم **و**في بيت ابن عصفور أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزم كونه ماضيا لأنه مغن عن الجواب للو ولولا وجوابهما لا يكون إلا ماضيا **و**قوله في باب القسم من التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا وما دخلنا عليه جواب القسم **و**كلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع الشرط غير الامتناعي فلم يشملهما كلامه **و**المغاربة لا يسمون لو شرطا ولا لولا إذا كانت بمعنى إن **الثاني** إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي الجواب **و**قوله في الكافية وبجواب القسم أغني إن توسطا بالفا **و**في التسهيل أيضا يقتضي جوابه يوهم أن جواب القسم محذوف وليس كذلك **الثالث** أجاز ابن السراج أن تنوي الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطي مع اللفظ بها فأجاز إن تقم يعلم الله لأزورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة **الرابع** إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم **قال** في التسهيل إلا قليلا انتهى **و**قد ورد في الشعر مضارع مجرد من لم ومنه لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم **و**أجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء **الخامس** لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين وقد ذكره في التسهيل إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب للأول منهما والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وإن توالى

بعطف فالجواب لهما كما قال المصنف ومثل بقوله تعالى وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم
إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا أو فالجواب لهما وإن تقدم الشرطان بعطف الواو فالجواب لهما نحو إن تأتني وإن تحسن إلي
أحسن إليك أو بأو فالجواب لأحدهما نحو إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها أو بالفاء فنصوا على
أن الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول وعلى هذا وإطلاق المصنف محمول على ما لم يعطف أداة شرط كما
مثل

فصل لو

لو على ثلاثة أضرب شرطية
ومصدرية (وللتمني) فالشرطية هي المذكورة في متن الفصل وهي قسمان امتناعية وهي للتعليق في الماضي وبمعنى
إن وهي للتعليق في المستقبل وسيأتي الكلام على القسمين وأما المصدرية فلم يذكرها الجمهور وممن ذكرها
الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح في موضعها أن كقوله
تعالى يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب
لو أي يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك وأما التي للتمني فذكرها كثير من النحويين وجعل
الزمخشري لو في قوله تعالى لو يعمر للتمني وهي حكاية لودادتهم ولا إشكال أن لو ترد في مقام التمني
ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو أن لنا كرة فنكون
واختلف فيها فقيل قسم برأسه أو راجعة إلى القسمين السابقين في ذلك خلاف نص ابن الضائع وابن هشام الخضراوي
على أنها قسم برأسه فلا تجاب بجواب الامتناعية وزعم قوم أنها الامتناعية أشربت معنى التمني قيل
وهو الصحيح وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء كقوله: فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر
بالذنائب أي زير بيوم الشعثمين لقر عينا: وكيف لقاء من تحت القبور وذهب المصنف إلى أنها المصدرية أغنت
عن التمني لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني فينتصب
بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه أشرت إلى نحو قول الشاعر سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى
لو نعان فتنهدا قال فلك في نصب فتنهد أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو
نعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب
كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر أن
لو مع الفعل في تأويل المصدر انتهى ونص على أن لو في قوله تعالى لو أن لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين أن
المصدرية بوجهين أحدهما أن التقدير لو ثبت أن والآخر أن يكون من باب التوكيد وقد بسطنا الكلام
على هذه المسألة في غير هذا الكتاب والغرض هنا من قسمي الشرطية وهو الامتناعي يعني أن لو الامتناعية حرف
يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جزائها ويلزم كون شرطها

حصول جزائها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك
ولم يكن للتعليق في الماضي بل للإيجاب فتخرج عن معناها وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على
كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط كقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولكن
الأكثر أن يكون ممتنعا فمن ثم كان قول من قال لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد لأنها تقتضي
كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك والحاصل أن لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه
مستلزما لجوابها ولا تعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته قال في شرح الكافية العبارة
الجيدة في لو أن يقال لو حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام
زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام
آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين وقال
في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه وفي بعض النسخ لو حرف شرط
يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره وعباراته الثلاث بمعنى واحد قال ابن المصنف ولا شك أن ما
قاله يعني ما قاله أبوه في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو غير أن ما قاله عنه تفسير صحيح واف بشرح
معنى لو وهو الذي نص سيبويه من قوله لما كان سيقع لوقوع غيره تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع
ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو حرف يقتضي امتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو مما
قال غيره ولم يجمع البيان صحته فقول قولهم لو تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول يستقيم على وجهين
الأول أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم
الشرط في حكم اللغة لا في مفهوم العقل والثاني أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه
وقد يكون ثابتا لثبوت غيره لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلت على
امتناع الثاني لامتناع الأول لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون
ثابتا لثبوت أمر آخر انتهى مختصرا ومن الوجه الثاني هو الذي قرره في شرح الألفية ثم أشار
إلى القسم الثاني من قسمي الشرطية بقوله **ص ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن
قد ثبت** ش أي ويقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها لكن قد ورد
السماع به كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وقد ذكر ابن عصفور
وغيره من النحويين أن لو قد تأتي بمعنى إن وتعقبه لما أن الحاج على ابن عصفور وقال هذا خطأ
وقال الشارح وعندي أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى

ولعتبر الزمن لو في كواو قول الشاعر: ولو أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني تربة وصفائح
لاحتجنا فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه بقوله **ص وهي في الاختصاص بالفعل كإن**
ش على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله
عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها اسم على تقدير فعل مضمر إلا في الضرورة كقوله
أخلاي لو غير الحمام أصابكم ... أو نادر كلام كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتني **والظاهر أن**
(في الهامش: عتبت ولكن ما على الموت معتب — صح)
ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن
رحمة ربي حذف الفعل فانفصل الضمير ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أن فقال **ص لكن لو**
أن بها قد تقترن ش وهو كثير كقوله تعالى ولو أنهم صبروا **و** اختلف في موضع أن بعد لو
فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وشبه ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن وذهب
الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل بثبت مقدرا وهو أقيس إبقاء للاختصاص **و** قوله في
شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدرا فقد وهم انفرادا بذلك. **فإن قلت** فإذا جعلت
مبتدأ فما الخبر **قلت** قال ابن هشام الخضراوي مذهب سيبويه والمبرد أن الخبر محذوف **و** قال غيره مذهب
سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر لانتظام الخبر عنه والخبر بعد أن **فإن قلت** هل يفهم من قوله لكن لو أن موافقة
سيبويه **قلت** ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ إذ لو كان الفعل مقدرا لكان ذا اختصاص بالفعل
ولم تكن حاجة إلى الاستدراك **و** يحتمل أن يكون استدراكا للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير فيحتمل
المذهبين **فإن قلت** إن ظاهر كلامه أن لو لا يليها غير ما ذكر **و** قد ذكر في غير هذا الموضع
أنها قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر: لو بغير الماء حلقي شرق **قلت** إنما ساغ ذلك للضرورة
ولعله لم يذكره هنا وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار كان الشأنية **و** تأوله الفارسي على
أن حلقي فاعل بفعل مقدر يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف **تنبيه** قال في شرح
الكافية وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلا ومنعه
أن يكون اسما ولو كان بمعنى فعل نحو لو أن زيدا حاضر وما منعه شائع ذائع في كلام العرب
كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وكقول الشاعر: ولو أن حيا مدرك الفلاح
قلت وقد نقل عن السيرافي ذلك أيضا **و** أقول الذي ينبغي أن يحمل عليه قول الزمخشري أنه يمنع
كون خبرها اسما مشتقا ويلتزم الفعل حينئذ لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها الفعل وأما
إذا كان اسما جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو ألا ترى قوله
نحلبه

في المفصل لو قلت لو أن زيدا حاضر لأكرمتك لم يجز ولم يتم في لفظ المشتق **و** إذا حمل على هذا
لم يرد عليه قوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ونحو ولو أنها عصفورة وإنما يرد عليه
ولو أن حيا مدرك الفلاح وله أن يجيب بأنه نادر **ص وإن مضارع تلاها صرف إلى المضي**
(في الهامش: لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنما — صح)
نحو لو يفي كفى ش ومثله: لو يسمعون كما سمعت حديثها، خروا لعزة ركعا وسجودا **تنبيه**
لو الصارفة إلى المضي هي الامتناعية **و** أما التي بمعنى إن فتصرف الماضي إلى المستقبل وإذا وقع
بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى كقوله: لا يلفك الراجوك إلا مظهرا، خلق الكرام ولو تكون عديما
تنبيه ثان لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيا أو مضارعا مجزوما بلم والأكثر في الماضي
المثبت اقترانه باللام وقد يجرد كقوله تعالى لو نشاء جعلناه أجاجا وقد يقترن المنفي بها كقول
الشاعر: كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا، لما سبقتني بالبكاء الحمائم وقد ورد كلامهم خلاف
ذلك جعل الجواب محذوفا **ص أما ولولا ولوما**
أما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا ش أما حرف بسيط فيه
معنى الشرط بأو مهما يك من شيء لأنه قام مقام أداة الشرط وفعل الشرط ولا بد له من جملة هي
جواب له فالأصل في قولك أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف فعل الشرط وأداته
وأقيمت أما مقامهما وكان الأصل أن يقال أما فزيد منطلق فجعل الفاء في صدر الجواب وإنما أخرت
لضرب من إصلاح اللفظ وإلى هذا أشار بقوله **وفا لتلو تلوها تنبيهات** الأول يفهم من قوله
لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد لو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص
عليه غيره **الثاني** لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو
أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا **الثالث** قال الشارح يفصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب فإن كان
الجواب شرطا فصل بجملة الشرط وإن كان غير شرط فصل بمبتدأ أو خبر أو معمول فعل أو شبهه أو معمول محذوف يفسره
ما بعد الفاء يقتضي كلامه أنه لا يفصل بغير ذلك وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولات
لأما ولفعل الشرط المحذوف **الرابع** ما ذكره من قوله أما كمهما يك لا يعني به أن معنى أما كمعنى مهما ومن ثم
قال إن أما حرف فكيف يصح أن يكون بمعنى اسم وفعل وإنما المراد أن موضعها صالح لمهما وهي نائبة مقدرة مهما
لتضمنها معنى الشرط **الخامس** تقدير سيبويه بمهما أولى مما قدره غيره **و** قال بعض النحويين إذا قلت أما
زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق فحذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب
ذلك **السادس** قد يرد أما للتفصيل أو تفصيلا وكذا قال أكثر النحويين ولم يذكر الناظم

من المعنى وقال بعضهم هي حرف إخبار متضمن معنى الشرط وقوله وجوبا يقتضيه في غيرها سيذكر
في قوله ص وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يكن قول معها قد نبذا وقال الكثير أن يحذف مع قول استغني عنه بمحكيه كقوله
تعالى وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم والقليل أن يحذف لا مع قول نحو ما خرج
البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وفرق بعضهم من قوله في نثر أنما تحذف للضرورة كقوله
فأما القتال لا قتال لديكم والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير ونادر وضرورة تنبيه لم يبينه في
الكافية والتسهيل على نون حذفها في النثر دون قول بل هو من زيادة الألفية ص لولا ولوما
يلزمان الابتدا إذا امتناعا بوجود عقدا ش لولا ولوما حالان أحدهما يختصان
فيه بالأسماء وهي لو إذا دلتا على امتناع شيء لوجود غيره وبقي الربط لوجوب غيره وهذا معنى قوله
إذا امتناعا بوجود عقدا أي إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ويفهم من قوله يلزمان الابتدا
أولا أنهما لا يليهما الفعل والثانية أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء وتقدم الكلام على خبرها
في باب المبتدا فإن قلت فقد وليت لولا الفعل في قوله فقلت بل لولا ينازعني شغلي قلت
تأول على وجهين أحدهما أن لولا مأولة بلو لم وليست مركبة بل لو على حالها ولا نافية لا ما ضي
والآخر أن تكون المختصة بالابتدا بأن مفرزة بعدها وموضعها رفع بالابتدا والثاني أن لا يختصان
فيه بالأفعال وذلك إذا دلتا على التحضيض ص وبهما التحضيض من وهلا ألا ألا
وأولينها الفعلا ش المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي لولا ولوما وهلا وألا بالتشديد
وأما ألا بالتخفيف فسمي حرف عرض وذكره لها مع حروف التحضيض تجوز وظهير أحدهما أنه يرى
أنها تكون للتحضيض بمعنى هلا في بعض المواضع لا مطلقا لأنه ذكر في غير هذا الموضع أنها تكون
للعرض والثاني أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل
لأن المقصود بها العرض نحو ألا تنزل ثم قال ص وقد يليها اسم بفعل مضمر علقا أو
بظاهر مؤخر ش مثال الأول هلا زيدا ضربته فزيد علق بفعل مضمر بمعنى أنه معمول الفعل
المضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربت فزيدا علق بفعل ظاهر مؤخر بمعنى أنه معمول الفعل بعده
لأنه مفرغ له فإن قلت كلامه كالموهم أن حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل أو معمول فعل مضمر أو
مؤخر قلت قال في شرح الكافية وربما ولي حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة
إلي فهلا نفس ليلى شفيعها والأجود أن يقدر بعدها كان الشانية قلت وعلى هذا الوجه أخرجه ابن طاهر وخرجه بعضهم على
جعل ليلى فاعلا بفعل مقدر تفسيره فهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر مبتدأ محذوف أي هي شفيعها وفيه

الأخبار لأن معناه على أن يخرج عن كل الشيء يمكن تقديمه وتأخيره على ما يتبين بتقديمه

قال الشيخ وقول النحويين أخبر في عن كذا
إنما تخبر به لا عنه لما كان الخبر هو المبتدأ
ويحتمل أن تكون عن بمعنى الباء كما تقول سل الله
قال أخبر في بهذا الشيء أي كن خبرا عنه

تكملة الإخبار بالذي والألف واللام
الباء في قوله الإخبار بالذي باء السببية لا باء التعدية لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبرا
كما ستقف عليه وهو في الحقيقة مخبر عنه وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين في التصريف قال
الشارح كثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوية الحكم أو تشويق السامع أو إجابة
الممتحن ولما شرع في هذا الباب بكيفية الإخبار فقال ص ما قيل أخبر عنه بالذي
خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها
خلف معطي التكملة ش أي إذا أعين لك اسم من جملة وقيل لك أخبر عنه بالذي فصدر الجملة
بالموصول مبتدأ وأخر لك ذلك الاسم واجعله خبرا عن الموصول المتقدم وما سوى الموصول وخبره فوسطه
بينهما فيكون صلة للموصول واجعل في موضع الاسم الذي أخرته ضميرا عائدا على
الموصول فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه في هذا الباب هو المجعول خبرا قال ابن السراج وإنما قال النحو
عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى مخبر عنه وما في قوله ما قيل موصولة وهي مبتدأ وقوله خبر
هو خبرها وقوله مبتدأ حال من الذي وقوله عائدها خلف معطي التكملة معناه عائد الصلة هو الضمير
الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطي التكملة ثم مثل فقال ص نحو الذي ضربته زيد فذا
ضربت زيدا كان فادر المأخذا ش أي إذا أخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد
فصدرت الجملة بالذي مبتدأ وأخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي وجعلت ما بينهما صلة
للذي وجعلت موضع زيد الذي أخرته ضميرا غائبا عائدا على الموصول وإذا أخبرت عن التاء من قولك
ضربت زيدا قلت الذي ضرب زيدا أنا فعلت به ما ذكر إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيره مع اتفاء
اتصاله فلذلك فصلت الضمير وأخرته ولذلك قلت أنا فإن قلت فكان ينبغي أن يقول ما قيل أخبر عنه بالذي
خبر هو أو خلفه كما قال في التسهيل وتأخيره للاسم أو خلفه خبرا ليشمل الضمير المتصل قلت لا يخفى أن الضمير
المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه لوضوحه واستكن الضمير الغائب
الذي جعلته موضع التاء في ضرب ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب
والصحيح الجواز ثم قال ص وبالليذين والذين والتي أخبر مراعيا وفاقا المثبت ش
يعني أن المخبر عنه في هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جيء بالموصول مطابقا لكونه خبرا
فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان
وعن العمرين قلت اللذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وعن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين

إذا كان اسم استفهام لأنه لا تقدم الذي لم ... الاستفهام ... إذا أردت الإخبار عن ... قلت الذي هو ...
الأخبار ... في موضع الذي ...
... المصدر ...

رسالة ونحوهم من النظم قوله فيما تقدم **الأولى** أن حكم باب الإخبار تفريع المبتدأ على الخبر لقوله قبل استقر
فإن قلت هل ذلك على سبيل الوجوب **قلت** الذي يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل
الوجوب لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التأخير **و**نص بعضهم على جواز تأخير الخبر في الباب وممن نص
عليه الشارح **و**في البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضربت عمرا
فتجعل زيدا خبرا عن الذي إما متقدما وإما متأخرا وجوز المبرد **الثانية** أن الضمير الذي يخلف الاسم
المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائدا وبلزم كونه غائبا ولو خلف الضمير المتكلم أو المخاطب
وأجاز أبو ذر الخشني جعله مطابقا للمخبر في الخطاب والتكلم فتقول في ذا أخبار عن التاء في ضربت الذي
ضربت أنت وعن التاء في ضربت الذي ضربت أنا **و**مذهب الجمهور منع ذلك **والثالثة** أن هذا الضمير
ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له لكونه خلفه في موضعه فاستحق إعرابه **و**لما بين كيفية
الإخبار شرع في ذكر شروط المخبر عنه فقال **ص قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه**
ههنا قد حتما كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمر شرط فراع ما رعوا ش
ذكر أربعة شروط الأول قبول التأخير فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط
واسم الاستفهام وكم الخبرية **الثاني** قبول التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير
الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي مثل إن كان أو
كان في الضمير كالهاء من قوله زيد ضربته فإنها عائدة فلو ذكر الموصول على نقض الجملة فلو أخبر عنها
لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود عليه فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود الضمير
الواحد إلى شيئين وكلاهما محال **و**الظاهر كاسم الإشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل
به الربط فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق **تنبيه** فهم من قوله كذا الغنى عنه بأجنبي امتناع
الإخبار عن العائد وله صور تلزم أخرى مما أن يكون عائدا على اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان
فتقول الغيثة فيجوز الإخبار عن الهاء فتقول الذي لقيته هو **و**صرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة
ووافقه الشلوبين وابن عصفور **و**ذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك وهو ظاهر من كلام الجزولي قال
الشيخ أبو حيان ونكتة هذا الخلاف هل شرط هذا الضمير أن لا يكون عائدا على شيء قبله أو شرطه
أن لا يكون رابطا والأخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة في أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب
زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في المثال فتقول الذي ضرب زيد
غلامه هو لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي فتقول ضرب زيد غلام عمرو فلا يلزم من الإخبار
عنها

37

عنها المحذور المتقدم ذكره وفي مثلها ما الشارح ما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغني عنه
بالأجنبي وليس كذلك **فإن قلت** ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها فإنه قال
وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي علم امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة يعني
ونحن باشتراط **قلت** لا حجة فيه لأن الكلام إنما هو فيما كان متعينا للربط لأن تعليله يشير
إليه وتمثيله بما عن عليه **فإن قلت** وما يجري فيها خلاف من تقدم **قلت** لا إشكال أن من منع
الأول فامتناع هذه عنده أولى **الرابع** جواز الاستغناء عنه بضمير فلا يخبر عن مضمر عامل ولا
موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف إليه إذ لا يجوز الاستغناء عن
هذه الأشياء بمضمر **فإن قلت** من الشرط الرابع مغن عن اشتراط الثاني لأن ما لا يقبل التعريف
يقبل الإضمار **قلت** هو كذلك وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان **فإن قلت**
كلام الناظم يقتضي أن الشروط المذكورة ثلاثة قبول التأخير وقبول التعريف والغنى عنه بأجنبي أو بمضمر
بأجنبي إن كان ضميرا أو بمضمر إن كان ظاهرا لأنه لا فائدة في اشتراط الاستغناء بالأجنبي في الظاهر ولا
اشتراط الاستغناء بالضمير في المضمر **و**يدل على ذلك عطفه بأو **قلت** بل هي أربعة ولا يستقيم حمل
كلامه على ما ذكرت لأن اشتراط الاستغناء بالأجنبي معتبر في الضمير والظاهر كما تقدم فلو كان الشرط
أحدهما لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير وإن لم يجز الاستغناء عنه بالأجنبي
وليس كذلك لما سبق **تنبيهان** الأول علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الإجمال أن كيفية الإخبار
المذكورة لا تتأتى بدونها **الثاني** بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط أخر لم يذكرها هنا
وقد ذكرها في غير هذا الكتاب **أولها** جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع نحو ايمن الله ولا عن
لازم النصب نحو سبحان الله وسعديك ونحوهما **و**ثانيها جواز استعماله مثبتا فلا يخبر عن أحد وديار ونحوهما
من الأسماء الملازمة للنفي **و**ثالثها أن يكون بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة
كالشرط والجزاء فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة فيشترط أن تكون
صالحة لأن يوصل بها **و**رابعها أمان الاستبعاد فلا يخبر عن اسم يشترك معنى كنون في الأعلام نحو
بكر من أبي بكر إذ لا يصح أن يقول... جمع هذه الشروط في التسهيل وفي الإخبار حال الإخبار
المازني الإخبار عن الاسم الذي يشرحته معنى مستقل نحو الشاعر ... **ص وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون**
فيه الفعل قد تقدما ش يجوز الإخبار بالذي وفروعه ... والفعلية ويجوز

بالالف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين **أحدهما** أن يكون الفعل مشتقا من صوغ صلة منه للالف واللام فلا يجوز الاخبار بالالف واللام في جملة مصدرة بليس ونحوها **و**الثاني أن يكون الفعل موجبا فان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صلتها من النفي وقد اشار الى ذلك بقوله

إن صح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل

ش فاذا أخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله وعن المفعول قلت الواقيه الله البطل ونبه على ثاني في التسهيل

وإن يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل

ش اذا رفعت صلة ال الكاملة كالمثال السابق فلا اشكال فيه وان رفعت ضميرا فان كان لا وجب استتاره وان كان لغيرها وجب ابرازه فاذا اخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الضاربه زيدا أنا فيستكن من وقوع الصفة على أل **و**اذا أخبرت عن زيد من المثال قلت الضاربه أنا زيد فتبرزه لكونه لغيرها لان الصفة متى جرت على غير من هي له لم يستكن فوقعها **تنبيه** ذكر الاخفش مسئلتين يخبر فيهما بأل ولا يصح الاخبار فيهما بالذي **الاولى** قامت جاريتا زيد لا قعدتا فاذا أخبرت عن زيد قلت القائمة جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو اخبرت بالذي فقلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا لم يجز لانه اشبه بعود من الجملة المعطوفة **و**قد اجاز بعض النحويين في الذي فقام أبواه لا الذي قعدا وعلى هذا يجوز الاخبار في المسئلة بالذي أيضا **الثانية** المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قلت **و**ينبغي أن يجوز من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي **و**اعلم أن باب الاخبار باب طويل الذيل وللمنتهي بما تقدم

العدد

ثلاثة بالتاء قل للعشره في عد ما آحاده مذكره

ش للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال **الاول** أن يقصد بها العدد المطلق **والثانية** أن يقصد بها معدود ويذكر **والثالثة** أن يقصد بها معدود ولا يذكر فان قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم وان قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء ان كان واحد المعدود مذكرا وجردت من التاء ان كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام وان قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن تكون بالتاء للمذكر وبعدمها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسرت خمسا تريد ليالي **و**يجوز أن تحذف التاء من المذكر **حكى** الكسائي عن أبي الجراح صمنا من الشهر خمسا **و**حكى الفراء أوطأنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان ونظائرها في الروايات

عن حرف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم ثم أتبعه بست من شوال فيه ان بعضهم ضعف قول بعضهم من حكاية الكسائي لا يعجز عن فصيح ولا يلتفت اليه **و**قيل لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الايام ... ومنه أتبعه بست من شوال **و**قال الزمخشري تقول صمت عشرا ولو ذكرت لخرجت عن كلامهم ... **و**اختلف في علة اثبات التاء في عدد المذكر وحذفها في عدد المؤنث ... الثلاثة وأخواتها اسم جماعة ... مع المذكر لتفرقة ... **تنبيهات** ... **الثاني** ... أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه فلذلك تقول ثلاثة حمامات ... خلافا لاهل بغداد فانهم يقولون ... ثلاث حمامات ورأيت ثلاث ... **الثالث** اعتبار التأنيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه فتقول ثلاثة أشخص قاصدا نسوة وثلاث أعين قاصدا رجالا لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر قصد المعنى فيجوز ... فالاول كقوله ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فقوى المعنى بقوله كاعبان ومعصر **و**الثاني كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ... لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها ... وان كان صفة فبموصوفها لا بها كقوله تعالى فله عشر أمثالها أي عشر حسنات وتقول ثلاث دواب اذا قصدت ذكورا **و**قال بعض العرب ثلاث دواب لانهم اجروها مجرى الاسماء الجامدة **الرابع** ما اعتبر من تذكير الواحد وتأنيثه انما هو في الجمع **و**أما اسم الجنس نحو غنم واسم الجمع نحو قوم فيعتبر فيه حكم لفظه ما لم تفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكون نائبا عن جمع مذكر فالاول كقوله ثلاثة ذكور من الابل **و**قال بعض المتأخرين ويجوز حذف التاء فالحكم الوصف ... **و**الثاني كقولهم ثلاثة أشياء لانه نائب عن جمع شيء على أفعال ... اثر الوصف المتأخر كقولك ثلاث من ...

يكون **الخامس** لا يعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة ثم ذكر حكم المميز فقال **ص والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر ش** أي اجرر مميز الثلاثة وأخواتها
إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو فخذ أربعة من الطير ... قوله تعالى تسعة
رهط وقوله عليه السلام خمس ذود ... **فإن قلت** ... **قلت** أما ...
يتفق عليه وأما الإضافة إليه ... أحدهما الجواز على قلة وهو ظاهر كلام ...
والثاني الاقتصار على السماع وهو مذهب الأكثر ... وإليه ذهب المصنف **فقال** ...
وإن ... إليه لم يقس عليه وقد ... سيبويه ... ثلاثة نفر **و** ...
كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو ... رهط ... [illegible]
لم يجز وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه وحكاه ... [illegible]
الأصل العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير ... عشرة
وجر الاسم جمع قلة وجمع كثرة ... أحدهما ... [illegible]
وأشار بقوله في الأكثر إلى أنه قد يؤثر مثال الكثرة على مثال قلة **إما** لقلة استعمال مثال قلة
أو لخروجه عن القياس **ف** الأول نحو قوله ثلاثة شسوع فلا ... على أشسع ... استعماله
والثاني نحو ثلاثة قروء فآثر على أقراء ... واحده قرء كفلس وجمع ... على أفعال شاذ
قاله المصنف وقد ... أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا أو أنه جمع كثرة على قلة
في غير ذلك إلا نادرا وأجاز المبرد ثلاثة كلاب ونحوه إذا أريد ثلاثة من كلاب وجعل من ذلك
ثلاثة قروء **و** قال في شرح التسهيل ولو صح ... لم يكن معنى في الجمع لجمع القلة لأن كل جمع كثرة
صالح لأن يراد به مثل هذا **تنبيهان الأول** قوله بلفظ قلة في الأكثر يعني من أمثلة التكسير التي هي
أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة **و** أما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما
أهمل أو قل استعمال غيره فالأول نحو سبع سماوات ... ونحوه تتعين للتصحيح لإهمال غيره **والثاني**
نحو سبع سنبلات ... ونحوه نحو ... إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو سبع بقرات
والثالث نحو ثلاث سعادات ويجوز بقلة سعائد ... ويجوز ثلاث سعائد أيضا ويختار التصحيح
في هذين الموضعين ... استعمال غيره ... وإنما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو ثلاثة
أحمرين وثلاث زينبات ... بقوله ... وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جمع
السلامة إذا لم يكن صفات تقول ثلاثة زيدين وأربع ... انتهى والإضافة إلى الصفة
ضعيف جدا

... نحو ثلاثة صالحين والأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال **الثالث** إذا كان
تمييز الثلاثة وأخواتها مائة ... جمع ... ثلاثة مئين ... وقيل ويظهر من
كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام **و** ... بالمائة ثلاث وتسع
ومائتين ... استغناء بالف ذكره في شرح التسهيل **و** حكى الفراء أن بعض
العرب يقول عشر مائة وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين ... **و** في كتاب الصفار
عن الفراء ... ثلاث مئين ... ولا يقول ألف وإنما يقول عشر مئين **ص ومائة والألف**
للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف ش يعني أن المائة والألف يضافان إلى
المعدود ... نحو مائة رجل وألف درهم وتثنيتهما وجمعهما كذلك **و** قوله ومائة بالجمع نزرا
قد ردف أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين وأشار بقوله نزرا إلى تقليله **و** قال بجواز
... **و** قال ... في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة مردود بالقراءة المتواترة
تنبيه ... تمييز المائة مفرد منصوب كقول الربيع بن ضبع ... مائتين عاما ...
... عليه عند الجمهور **و** أجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والألف ... [illegible]
... ثم شرع في بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال **ص وأحد اذكر وصلنه**
بعشر مركبا قاصد معدود ذكر ش يعني ... أحد عشر ... بعشر من
التذكير ... وأحد عشر ... وهو قليل ... أحد عشر على
أصل العدد ثم قال **ص وقل لدى التأنيث إحدى عشره ش** ... إحدى عشرة ...
... التأنيث عشرة ... إحدى عشرة وقوله **ص والشين فيها عن تميم كسره**
ش يعني في التأنيث ... إحدى عشرة واثنتا عشرة وكذلك ... [illegible]
اثنتا عشرة ... قال في التسهيل ... يعني في المؤنث وبالفتح ... عشرة
... لغة ... والفتح هو الأصل ... التسكين وهي لغة الحجازيين **و** أما ...
التركيب والشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر ... أحد عشر وكذا أخواته لتوالي الحركات
وبها قرأ أبو جعفر ... اثنا عشر شهرا ... **ص**
ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قاصدا ش ... ركب ...
... عشر في التركيب وعشرة في التأنيث ... العشرة في ... عكس ما قبله
وتحرك ... في التركيب ... في التأنيث وقوله **ص ولثلاثة وتسعة وما**

بينهما ان ركبا ما قبل ما تقدم يشير به الى ان حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما اذا
ان تثبت التاء في التذكير وتحذف في التأنيث كما كان يفعل بهما في الافراد وقوله **ص واول عشر**
اثني وعشرا اثنتي اذا انثى تشا او ذكرا ش يعني انه يقال في تركيب اثنين
واثنتين اثنا عشر في المذكر فتحذف نون اثنين وتوليه عشر واثنتا عشرة في المؤنث فتحذف نون اثنتين
وتوليه عشرة وقوله **ص واليا لتا الرفع وارفع بالالف ش** يعني انه يقال اثنا
عشر بالالف في الرفع واثني عشر واثنتي عشرة بالياء في الجر والنصب بل اعراب المثنى اعراب المثنى
وبنا الجزء الثاني نبه على ان غيرهما لا حظ له في الاعراب بقوله **ص والفتح في جزئي سواهما**
الف ش اما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف **و**اما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع
تاء التأنيث ولذلك اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب
لا بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال احد عشرك ولا يقال اثنا عشرك [illegible]
ابن درستويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كسائر اخواتهما وان تغيرهما بالالف والياء **تنبيهان**
الاول بناء احد عشر وغيره من المركبات لازم واجاز الكوفيون اضافة صدره الى عجزه فيقولون هذه خمسة
عشر واستحسنوا ذلك اذا اضيف نحو خمسة عشرك **الثاني** قال في التسهيل وتجعل العشرة
مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى يعني فان ظهر منع التركيب والبناء
نحو خمسة وعشرة **قال** الشيخ ابو حيان ويحتاج في اثبات نحو عندي خمسة وعشرة رجلا [illegible]
اما الى سماع من العرب **ص وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا ش**
العقود الثمانية يستوي فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك ثلاثة وعشرون في المذكر
وثلاث وعشرون في المؤنث وتمييزها مفرد منصوب نحو قولك عشرون رجلا وعشرون امرأة **و**فهم من
كلامه فائدتان **الاولى** ان تمييز العشرين واخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور واجاز الفراء جمعه فيقول
عشرون رجالا وكذلك اجاز جمع تمييز احد عشر واخواته **و**اجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم
لعشرين رجلا فاصلا ان لكل رجل منهم عشرون **قال** في شرح التسهيل ومثل هذا ان دعت اليه حاجة
فاستعماله حسن وان لم تستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع مميز عشرين وما به
في غير هذا النوع فان وقع موقع تمييز شيء منها جمع فهو حال او تابع انتهى **والثانية** ان تمييز
العشرين وبابه لا يكون الا منصوبا كما مثل به **وحكى** الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين ونحوه
الى التمييز منكرا ومعرفا فيقولون عشرو درهم وعشرو ثوبه وهذا عند الاكثر من الشاذ انتهى

وعشرين يعني مجازا وعشرين ابنة لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة يعني مجازا [illegible] انتهى
[illegible] لعشرين او حال منها [illegible] التمييز محذوف [illegible] وعشرين جملا [illegible] من شرح التسهيل [illegible]

بني عليه نحو عشر **ص وميز واو ركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما**
ش يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء واجاز بعضهم تمييزه بجمع صادق على الواحد منه
وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما وقطعناهم اثنتي
عشرة قبيلة من قبيلة اسباطا لا سبطا واوقع اسباطا موقع قبيلة قال في شرح التسهيل
ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة نعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل جماعة
منها نعام وان ما ذهب اليه في هذه الاية عدل عنه لاستعماله [illegible] ان كل قبيلة اسباطا لا سبطا خلاف
ما يقوله اهل اللغة ان الاسباط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب وعلى هذا فاسباطا واقع موقع
قبيلة ولا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف انتهى **قلت** وكذا نقله في شرح الكافية
[illegible] ما ذكره هنا فانه ذكر [illegible] التمييز [illegible]
[illegible] عشرة اسباطا [illegible]
[illegible] اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه [illegible] اسباطا [illegible]
[illegible] بالنكرة [illegible] القبيلة انتهى
تنبيه [illegible] تمييز العشرين وبابه [illegible] على اللفظ [illegible] عشرون [illegible]
[illegible] على المعنى [illegible] سوداء الغرابيب [illegible]
[illegible] نعتا لفرقة **ص وان اضيف**
عدد مركب يبق البنا وعجز قد يعرب ش اذا اضيف العدد المركب ففيه
ثلاثة اوجه **الاول** ان يبقى بناؤه وهو الاكثر كما يبقى مع الالف واللام بالاجماع **الثاني** ان
يعرب عجزه مع بقاء التركيب كمعد يكرب حكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول هذا خمسة عشرك
[illegible] واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم انه الافصح ووجه ذلك بان الاضافة
ترد الاسماء الى اصلها من الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه **وقال** في شرحه ولا وجه لاستحسانه
[illegible] وهي لغة ضعيفة عند سيبويه [illegible] لغة يمتنع القياس عليها [illegible] ضعيفة
الثالث ان يضاف صدره الى عجزه [illegible] الفراء انه سمع من ابي فقعس الاسدي
وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك **و**ذكر في التسهيل انه يقاس عليه خلافا للفراء وحكى
[illegible] من الوجه في بعض [illegible] الكوفيين [illegible] عن الفراء [illegible] سمع [illegible]

من دونه بما تقرر **تنبيه** قال في التسهيل ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر يعني بإضافة صدره
الى عجزه دون إضافته كقول الشاعر: كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثماني عشرة من حجته **و**حكى غيره عن
الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرها فليس نقل الإجماع بصحيح **ص**
وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعل من فعلا ش يعني أنه يصاغ من اثنين فما فوقه
الى العشرة موازن فاعل نحو ثاني إلى عاشر كما يصاغ اسم الفاعل المشتق من غير العدد **فإن قلت** لم لم يذكر
واحدا **قلت** واحد من أسماء العدد وليس المراد العدد بين ذكروا إنما المراد الصفة وهو وزن على صفة
فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف ثاني وما فوقه **ص واختمه في التأنيث
بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا ش** فتقول في التأنيث ثانية إلى عاشرة وفي
التذكير ثان إلى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل نحو ضارب وضاربة وإنما نبه على مثل هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه
يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه **ص وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه مثل
بعض بين ش** لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال **الأول** أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه
والثاني أن يستعمل مع موافقه كثاني مع اثنين فيجب إضافته عند الجمهور فتقول في التذكير ثاني اثنين
الى عاشر عشرة وفي التأنيث ثانية اثنتين إلى عاشرة عشر وإنما لم ينصب لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرع
على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلزم إضافة البعض إلى ما هو منه وإلى هذا أشار بقوله مثل بعض
بين من أن مذهب الجمهور ومذهب الأخفش في أحد قوليه والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول ثان
اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده **و**إليه ذهب في التسهيل قال لأن
العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بمعنى ثان عن [illegible] له فعل ومن قال ثالث
ثلاثة لم يجز لأنه لا فعل له من ثلاثة [illegible] **تنبيه** قال في الكافية وثعلب أجاز نحو رابع أربعة ومثله من
تابع **قال** في شرحها لا يجوز تنوينه والنصب به **و**أجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك انتهى
فعمم المنع **و**قد وقع في التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الأخفش ونقله غيره عن الكسائي
وقطرب كما تقدم **والثالث** أن يستعمل مع ما قبله ولا يكون إلا العدد الذي تحته فيجوز إضافته وأن
ينصب لأنه اسم فاعل حقيقة فإنه يقال ثلثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة
إلى عشرت التسعة وقد أشار إلى هذا بقوله **ص وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له
احكم ش** يعني أن حكمه حكم اسم الفاعل فإن كان بمعنى المضي وجبت إضافته وإن كان بمعنى الحال
والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل بجاعل وغيره من أسماء الفاعلين **فإن قلت**

ما الاختصاص جاعل بالتمثيل به [illegible] **قلت** نعم هو تشبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا
استعمل مع ما تحته معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة **تنبيهان**
الأول قال الشارح في بيت معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق
منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل التصيير وفيه تصريح بأن ثاني يستعمل بمعنى جاعل
فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل لأنه خص المصوغ من اثنين بالإضافة إلى ما هو بمعنى بعض
أصله **و**نص سيبويه على أنه لا يقال ثاني واحد **و**قال الحسني بعض العرب يقول ثاني واحد وثنيته
[illegible] أيضا وقد ثنيته أحدا والمعنى صيرته اثنين **والثاني** قال في التسهيل وقد يصاغ المصوغ
من ثلاثة إلى عشرة ومنه العبارة كما قال في شرحه تبعا لصاحب المتعلم والحقيقة أنه من ثلثت إلى عشرت وهي
مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة **ص وإن أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجيء
بتركيبين ش** إذا قصد صوغ فاعل من مركب بمعنى بعض كله كثاني اثنين ففيه استعمال
ثلاثة أوجه **الأول** أن يجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر
ثانيهما اسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول في التذكير ثاني عشر اثني
عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة
بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف إلى الثاني إضافة ثاني إلى اثنين **الثاني** أن يقتصر على صدر الأول
فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب الثاني مبنيا وإلى هذا أشار بقوله **ص أو فاعلا بحالتيه
أضف إلى مركب بما تنوي يفي ش** [illegible] فتقول في التذكير ثاني اثني
عشر إلى تاسع تسعة عشر وفي التأنيث ثانية اثنتي عشرة إلى تاسعة تسع عشرة **الثالث** أن يقتصر على
الأول [illegible] **ص وشاع الاستغنا بحادي عشر** ونحوه وفيه حينئذ
ثلاثة أوجه **الأول** أن يبنى صدره وعجزه وهو الأصل **والثاني** أن يعرب صدره مبنيا عجزه [illegible]
[illegible] **و**وجهه أنه حذف عجز الأول فأعرب [illegible]
والثالث أن يعرب صدره [illegible] **تنبيهان**
الأول [illegible] في النظم بحادي عشر ولم يمثل بثاني عشر **قال** الشارح ليتضمن التمثيل فيه تنبيه على ما
[illegible] وحكى الكسائي عن بعض العرب [illegible]
عشر وحادية عشرة والأصل واحد [illegible] **قلت** [illegible] واحد عشر على الأصل
فلم يبق إلا القلب كما العرب **الثاني** لم يذكر [illegible] مركب بمعنى جاعل

تسع

صدره مضافا [illegible]

لكونه لم يسمع بل ان سيبويه وجماعة من المتقدمين اجازوه قياسا واتفقوا على هذا رابع عشر ثلاثة عشر
وانما اجازوه بشرط الاضافة ولا يجوز ان ينصب ما بعده واجاز بعض النحويين من ثالث احد عشر وثالث
اثني عشر بالتنوين **وذهب** الكوفيون واكثر البصريين الى منع بابه بمن الاعنه وقوله **ص**

وقبل عشرين اذكرا، وبابه الفاعل من لفظ العدد، بحالتيه قبل واو يعتمد **ش**

يعني ان العشرين وبابه يعني بقية العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه يعني التذكير
والتانيث فتقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين
ولا يستعمل الحادي والحادية الا في تنييف **تنبيه** لم يسمع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية يعني
عشرين وبابه الا ان بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي الى التسعين **وقال** سيبويه في
من الجزء العشرون على معنى تمام العشرين فجزءه وقال بعضهم قول من اتمم عشرين ... بانه يتم
بتمم نفسه **وقال** ابو علي هو الموفي عشرين قال بعضهم والصحيح ان يقال هذا العشرون ويتم
بالفاظ العقود فيقول العشرون الى التسعين والله اعلم

كم وكأين وكذا

هذه الفاظ يكنى بها عن العدد **اما** كم فهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وليست مركبة خلافا
للكسائي والفراء فانها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الالف
وسكنت ميمها [illegible] **ولها** قسمان استفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر الى تمييز وقد اشار
الى الاستفهامية بقوله **ص**

ميز في الاستفهام كم بمثل ما، ميزت عشرين ككم شخصا سما **ش**

يعني ان مميز الاستفهامية كمميز عشرين في الافراد والنصب نحو كم شخصا
لا افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك ولو سمع مثل هذا لم تكن حجة
فيه لصحة حمله على الحال وجعل التمييز محذوفا **واجاز** بعضهم اذا كان السؤال عن الجماعات نحو كم
غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان وهو مذهب الاخفش فتحصل في جمعه ثلاثة مذاهب **واما**
نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب **احدها** انه لازم لا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين **والثاني**
انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل
اكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة، فدعاء قد حلبت على عشاري **والثالث** انه لازم ان لم يدخل
على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل
على كم حرف جر والى هذا اشار بقوله **ص**

واجز ان تجره من مضمرا، ان وليت كم حرف جر مظهرا

مظهرا **ش** ويجوز في نحو بكم درهم النصب على الاصل وهو الاجود والاكثر والجر ايضا وفيه قولان
احدهما انه بمن مقدرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة **والثاني** انه باضافة
كم اليه وهو قول الزجاج وزعم ابن بابشاذ ان ائمة النحو مذهب المحققين **ورد** مذهب الزجاج بوجهين
احدهما انه بمنزلة عدد ينصب ما بعده فوجب ان لا يصح الخفض بما قاله ابن خروف **والاخر** ان
كم لو كانت بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم لكون عوضا من اظهار من **قلت** وفي لزوم
... [illegible] نقل عنه انه يجيز الجر مطلقا كما تقدم ثم اشار الى الخبرية بقوله **ص**

واستعملنها مخبرا كعشرة، او مائة ككم رجال او مره **ش**

يعني ان كم الخبرية تستعمل تارة
استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو كم رجال جاؤوا وتارة تستعمل استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا
نحو كم مرة ومن الجمع قول الشاعر **ه** كم ملوك باد ملكهم **و**من الافراد قول الاخر **ه** كم بلدة قد
... [illegible] **تنبيهات** الاول افراد تمييز الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم
بعضهم **و**قيل الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال **الثاني** ذهب الفراء الى ان الجر
بعد الخبرية بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين والصحيح انه بالاضافة اذ لا مانع من اضافتها **الثالث** شرط
جر تمييز الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية وقد جره بعضهم مع الفصل بظرف او جار
ومجرور فالاول كقوله كم دون مية موماة يهال بها، اذا تيممها الخريت ذو الجلد **والثاني** كقوله كم
بجود مقرف نال العلى، وكريم بخله قد وضعه، وفيه مذاهب **احدها** انه لا يجوز الا في الشعر وهو مذهب
جمهور البصريين واليه ذهب المصنف **والثاني** انه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين **والثالث**
انه يجوز ان كان الفاصل ناقصا نحو كم اليوم جائع جاءني كم بك ماخوذ اتاني وان كان تاما وهو
مذهب يونس وان كان الفاصل جملة نحو كم قد اتاني رجل فصل على غيرهم ... [illegible] فان الاحسن
النصب وجاز الجر ... [illegible] **قال** المصنف وهو مذهبا سيبويه ... [illegible] **وحكي**
عن الكوفيين جواز في الكلام ... [illegible] **الرابع** ذكر
سيبويه ان بعض العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية وحكاه المصنف في غير
من الكتاب عن تميم ... [illegible] **الخامس** ... [illegible] مع الاتصال على هذه اللغة
وقد ... [illegible] **و**الصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة ... [illegible]
... [illegible] **السادس** ... [illegible] الاستفهامية والخبرية ...

أحكام ويختلفان في أحكام فلنذكرهما فأما ذلك فنقول يتفقان في ستة أشياء أولها أنهما اسمان
خلافا لمن قال إن الخبرية حرف ودليل اسميتهما واضح وثانيها أنهما مبنيان أما الاستفهامية فلتضمن معنى ستعها
حرفه وأما الخبرية فقيل لشبهها بها وقيل للمناسبة بين الشيء لتكثير وقيل حملا على رب وإن كانت للتقليل
قلت والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما وثالثها أنهما يفتقران إلى مميز إلا أنهما مما ورابعها أن مميزهما
قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية دون [illegible] قال في الارتشاف وينبغي
أن يقال إن فرق تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بمن جاز حذفه أو بالإضافة فلا يجوز حذفه وخامسها أنهما
يلزمان الصدر أما الاستفهامية فواضح وأما الخبرية فللحمل على رب ولا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف
وحرف الجر وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فيقول على كم جذع بيتك ملكت كم غلام
فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة وسادسها أنهما
يشتركان في وجوه الإعراب وهذا تفسير في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة
وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو الظرف وإلا فإن وليها فعل أو شبهه
وهو لازم أو متعد إلى ضميرها أو سببها فهي مبتدأ وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة
وإن أخذه فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميرا يعود عليها فيجوز فيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان
في خمسة أشياء أولها أن مميز الاستفهامية مفرد ومميز الخبرية يكون مفردا أو جمعا وثانيها أن مميز الاستفهامية
منصوب ومميز الخبرية مجرور وثالثها أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة وأما الفصل بين الخبرية
ومميزها ففي ضرورة نص المصنف على ذلك وتقدم ما يقتضي الخلاف ورابعها أن الاستفهامية تدل على
تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وخامسها الاستفهامية
تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية فتقول كم رجلا جاءني رجل أو رجلان ثم انتقل إلى كأين وكذا فقال

ككم كأين وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب يعني أن كأين وكذا

مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن مميزهما منصوب بخلاف كم الخبرية
فتقول كأين رجلا رأيته ورأيت كذا رجلا والأكثر جره بمن كقوله تعالى وكأين من نبي وكأين
من آية وحكى ابن عصفور في قوله إن من تلزم تمييز كأين **تنبيهات** الأول المشبه به في قوله ككم
الخبرية لأن كأين وكذا لا يستفهم بهما إلا نادرا وأما كأين فذهب المصنف إلى أنها قد يستفهم هي
بها مستدلا بقول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كأين تقرأ أو تعد سورة الأحزاب
ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية **فإن قلت** فأي قرينة ترشد إلى أن المراد الخبرية **قلت**

القرينة أنما المذكورة ثانيا **الثاني** وجه التشبيه إنما هو في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في
جميع الأحكام لأن كأين لا يجر مميزها بإضافة ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كأين لا يخبر
عنها ولا بإضافة وأجاز ابن قتيبة وابن عصفور جره بمن **الثالث** يعلم من تشبيه كأين وكذا بكم الخبرية
أنهما للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع ونوزع في كذا فإن الذي يظهر أنها لم توضع
للتكثير **الرابع** قد يفهم من قوله وينتصب تمييز ذين أنه لا يجوز جره بإضافتهما إليه بخلاف كم **فإن قلت**
كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم لتنزيلهما منزلتها **قلت** منع من ذلك أن المحكي لا يضاف وأن في آخر
كأين تنوينا وفي آخر كذا اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة **الخامس** حكى الفارسي والزجاج
وابن أبي الربيع وابن عصفور من جر تمييز بعد كذا في نحو كذا درهم وأجاز بعضهم على الإضافة
وبعضهم على البدل والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع في ذلك والرفع بعد كذا مختل لأنه لم يسمع
السادس ظاهر قوله أو به صل من تصب جواز جر تمييز كذا بمن وكلامه في غير هذا الموضع
يقتضي وجوب نصبه **السابع** ظاهر قوله وكذا أنها تستعمل كناية عن العدد وهي مفردة
قال بعضهم والحقيقة فيها إذا كانت كناية عن العدد ألا تكون إلا مكررة بالعطف كقوله عدد
النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وقال في التسهيل وقل ورود كذا مفردا
ومكررا بلا واو وقد لا يراد بها عدد بل يكنى بها عما شاهد أو نازع ابن خروف في إفرادها وزعم
أنه غير مستعمل **الثامن** مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا منصوبا سواء كانت مفردة
أو مكررة كما تقدم وذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكنى بها عنه فكذا كناية عن
ثلاثة إلى عشرة وكذا كناية عن مائة [illegible] عدد أحد عشر وأخواته وكذا وكذا كناية عن
واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين وكذا عبارة عن عشرين وأخواته ووافقهم على ذلك ابن الدهان
وابن مالك وابن معط ونقله صاحب التنبيه عن الأخفش قال في شرح التسهيل ومستند من التفصيل
الرأي لا الرواية وذهب ابن عصفور مذهبا ثالثا وهو موافقتهم في المركب والمفرد والمعطوف
ومخالفتهم في المضاف وهو من الثلاثة إلى العشرة فيفسر بجمع مخفوض [illegible] وزعم أنه
مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية
عن الأعداد المعطوفة وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة وليس كما نقل **التاسع** كأين
مركبة من كاف التشبيه وأي فلذا استفهامية وحكيت فصارت كلمة بمعنى كم ويكتب تنوينها
بالإعراب **وقال** ابن عصفور والكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء [illegible] وزعم أنها مركبة من الكاف

الثنى هي اسم ومن ابن اسم على وزن فيعل ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف وهو مبني على
السكون من حيث استعمل في معنى كم وقال بعض المغاربة ويحتمل أن تكون بسيطة **العاشر**
في كأين خمس لغات أفصحها كأين بها قرأ أكثر القراء ويليها كائن وبها قرأ ابن كثير **والثالثة** كئن
حكاها ابن جني **والرابعة** كأي وبها قرأ ابن محيصن والخامسة كيئن **الحادي عشر**
اختلف في الوقف على كأين في اللغة المشهورة فذهب الفارسي والسيرافي وجماعة إلى أنه
يحذف النون وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون والوجهان عن أبي عمرو والكسائي **قلت**
ووقف أكثر القراء بالنون اتباعا للرسم ووقف أبو عمرو بالياء **واختلف** أيضا في الوقف على كائن وهي التي
قرأ بها ابن كثير فوقف المبرد وابن كيسان ووقف جماعة بحذفها ومن أغرب من جعلها اسم فاعل من كان
ومن جعلها من كاء يكيء كيئا إذا رجع وأن نزع **الثاني عشر** كذا مركبة من كاف التشبيه وذا
الإشارية وتكون كناية عن العدد كما تقدم وعن غيره وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردة
ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة

الحكاية

عقب هذا الباب بالحكاية وباب في الاستثناء المطول الحكاية ص **احك بأي ما لمنكور سئل**
عنه بها في الوقف أو حين تصل ش إذا سئل بأي حكي بها ما للمسؤول عنه بشرطين
أحدهما أن يكون المسؤول عنه منكورا **والثاني** أن يكون مذكورا وفي الحكاية بها بهذين الشرطين
لغتان **الأولى** أن يحكى بها ما يكون للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما فتقول لمن قال
قام رجل أي أو رجلان أيان أو رجال أيون أو امرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء أيات ولا يحكى بها إلا جمع
تصحيح موجود في المسؤول عنه أن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول أيون رجال
مسلمون وهذه اللغة الفصحى وبها جزم هنا **والثانية** أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط
ولا تثنى ولا تجمع فتقول أي لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء وقوله
في الوقف أو حين تصل يعني أن أيا تحكى بها في الحالين بخلاف من **تنبيه** اختلف في الحركات اللا
حقات لأي فقيل حركات حكاية وأي مبتدأ في موضع رفع بالابتداء والخبر وقيل يجوز أن تكون
معمولة لعامل **و**قيل هي حركات إعراب ومنع في الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف
تقديره أي قام وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر
قبلها ولو أظهر جاز **وأما** في النصب والجر فهي محمولة على فعل مضمر بعدها تقديره أيا ضربت وبأي
مررت ويجب ذكره مؤخرا وأجاز بعضهم أن يؤتى به قبلها واعترض من قال أنها إعراب بأنه يلزمه

اضمار

44

إضمار حرف الجر في نحو أي والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأي ثم انتقل إلى من فقال ص **ووقفا**
احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقا وأشبعن ش إذا سئل بمن عن مذكور
منكور حكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركات
في نونها حال الإفراد فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني **تنبيهات**
الأول الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأي أعني كون المسؤول عنه مذكورا منكورا
الثاني فهم من كلامه أن أيا تخالف من في أمرين **أحدهما** أن أيا يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن إلا وقفا
والآخر أن أيا لا تشبع حركتها في الوقف بخلاف من **الثالث** اختلف في هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال
أبو علي الحفيد إنها أحرف حكاية وحركت النون اتباعا لها **و**ذهب السيرافي إلى أنها للحكاية ونعت بالحركة
ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها وهو ظاهر قول الناظم وأشبعن **و**ذهب قوم إلى أن هذه
الأحرف منزلة منزلة التنوين **ثم** اعلم أن المحكي ستة أقسام لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكل منهما مفرد
ومثنى ومجموع وقد تقدمت حكاية المفرد المذكر ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال ص **وقل منان**
ومنين بعد لي إلفان كابنين وسكن تعدل ش أي تقول منان في الرفع ومنين في النصب
والجر والنون فيهما ساكنة وإنما كسرها لإقامة الوزن اضطرارا ونبه على ما يلي من في غير الظهور
بقوله وسكن تعدل ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال ص **وقل لمن قال أتت بنت منه** ش
والنون قبل تا المثنى مسكنه ش أي تقول في حكاية المؤنثة منه بفتح النون
وقلب التاء هاء وقد يقال منت بإسكان النون وسلامة التاء ثم انتقل إلى المثنى المؤنث فقال ص **والنون**
قبل تا المثنى مسكنه ش أي تقول في حكاية المثنى منتان بإسكان النون التي قبل التاء والنون
التي بعد الألف وفي الجر والنصب منتين بإسكان النونين وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول في التثنية منتان
ومنتين وإليه أشار بقوله ص **والفتح نزر** ش **قلت** لم يحرك الفتح أشهر في منه والإسكان في
التثنية أشهر **قلت** لأن التاء في منه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان
كذلك منتان ثم انتقل إلى الجمع المؤنث فقال ص **وصل التا والألف بمن بإثر ذا بنسوة كلف**
ش أي تقول في حكاية جمع المؤنث منات بإسكان التاء ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال ص **وقل منون**
ومنين مسكنا إن قيل جا قوم لقوم فطنا ش أي تقول في حكاية جمع المذكر منون رفعا
ومنين نصبا وجرا والنون ساكنة للوقف كما سبق **تنبيه** في الحكاية بمن لغتان إحداهما وهي الفصحى
أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم من التفصيل ولم يذكر المصنف

عنها والآخر أن يحكي ما في إعراب المسؤول عنه فيقال لمن قال قام رجل ورأيت رجلا ومررت برجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو اثنان
أو نساء منو وفي النصب منا وفي الجر مني وقوله **ص وإن تصل فلفظ من لا يختلف ش** يفهم من مفهوم
قوله ووقفا احك أنه يقال من يا فتى في الأحوال كلها وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا فتقول منو يا فتى ومني
الحركة في منه ومنا ومني وبكسر نون المثنى وبفتح نون الجمع وبنون منات ضما وكسرا وهو مذهب حكاه عن بعض
العرب وحمل عليه قول الشاعر أتوا ناري فقلت منون أنتم وهو شاذ عند سيبويه والجمهور من جهتين أحدهما
إثبات العلامة وصلا والآخر أنه حكى مفردا غير مذكور وإلى البيت أشار بقوله **ص ونادر منون في
نظم عرف ش** وهو لتأبط شرا وقيل لشمر الغساني وتمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وروى بعضهم
قلت عموا صباحا وغلط الزجاجي من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية وقال ابن السيد ليس ما أنكره بمنكر
لأنه وقع في شعر آخر منسوب إلى جذع بن سنان الغساني في قصيدة حائية ثم ذكر حكاية العلم بقوله **ص
والعلم احكينه من بعد من إن عريت من عاطف بها اقترن ش** إذا سئل بمن عن علم مذكور
لم يتقدم ... اشتراط فيه ففيه لغتان أحدهما أن يحكى فيه بعد من إعرابه الأول فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ورأيت
زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهي لغة الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد من
مرفوعا في الأحوال الثلاثة مبتدأ خبره من أو خبرا مبتدأه من فلو اقترنت بعاطف كقولك ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب
تنبيهات الأول أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم **الثاني** حكى الصيمري في التبصرة عن الحجازيين
الحكاية بشرطها وحكي عنهم جواز الإعراب أيضا **الثالث** يفهم من قوله احكينه أن حركاته حركات حكاية وأن
إعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيد خبر كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة
وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية وقيل الحركة في حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر
وذهب كثير من الكوفيين إلى أن من محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد
من بدل منها وقيل غير ذلك والصحيح الأول

التأنيث

ص علامة التأنيث تاء أو ألف ش التذكير هو الأصل ولم يحتج إلى علامة بخلاف التأنيث
والتأنيث بما ذكر من التاء والألف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاجي إلى أن
علامة التأنيث ثلاثة الألف والتاء والهمزة في حمراء ونحوه وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا
علامة التأنيث ومذهب الجمهور أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما
آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين الألفين فأبدلت المتطرفة همزة **تنبيه** إنما قال تاء ولم يقل هاء لأن مذهب
البصريين أن التاء هي الأصل وأنها المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون وقوله **ص وفي أسامي**

جمع أسماء وأسماء جمع اسم

قدروا التا كالكتف ش يعني أن المؤنث بالتاء نوعان نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه
فالأول ثلاثة أقسام مؤنث المعنى نحو عائشة ومن الأجناس ... ومذكر المعنى نحو حمزة ...
... كقوله أبوك خليفة ولدته أخرى وما ليس معناه مذكرا حقيقيا نحو خشبة ... ثم ...
نحو خشبة واحدة **تنبيه** هذا التقسيم إنما هو فيما تميز مذكره عن مؤنثه فإن لم يتميز نحو نملة أنث مطلقا ولذا
وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان عليه السلام بقوله تعالى قالت نملة **وأما الثاني** وهو ما تاؤه مقدرة
فنحو كتف ويد وعين مما طريقه السماع **فإن قلت** ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة **قلت** رجوعها في التصغير
نحو كتيفة ويدية وعيينة ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله **ص ويعرف التقدير بالضمير
ونحوه كالرد في التصغير ش** فالضمير نحو الكتف نهشتها والرد في التصغير نحو كتيفة ونحو
ذلك كثبوت التاء في خبره أو نعته أو حاله أو غيرها والإشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث نحو هندات
ويقلب فيه نحو عقرب وأعقب **ثم اعلم** أن التاء تأتي لفوائد كثيرة لا حاجة لذكرها هنا فإن الناظم لم يتعرض
هنا للتنبيه عليها والغرض الأصلي من زيادتها التفرقة بين المذكر والمؤنث ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب
وضاربة ويقل ذلك في الأسماء نحو رجل ورجلة وفرس وفرسة ولم تلحقها تاء التفرقة وهي خمسة **الأول**
فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله **ص ولا تلي فارقة فعولا أصلا ولا
المفعال أو مفعيلا كذاك مفعل ش** أي بمعنى فاعل ... الأبنية ... **وقال**
الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل واحترز بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء
نحو أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وربما حذفوها فقالوا ركوب وحلوب
والثاني مفعال نحو مذكار **والثالث** مفعيل نحو معطير ومنطيق **والرابع** مفعل نحو مغشم **تنبيهان**
الأول فهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة
ولذلك تدخل في المؤنث والمذكر **الثاني** أشار بقوله **ص وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ
فيه ش** أي أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذا فقالوا عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين
ومسكينة **وحكى** سيبويه عن بعض العرب امرأة مسكين على القياس **الخامس** فعيل بمعنى مفعول
نحو قتيل وجريح فتقول رأيت رجلا قتيلا وامرأة قتيلا وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله كقتيل واحترز من
فعيل بمعنى فاعل نحو ظريف وشريف فإنه قد تلحقه التاء وقد يشبه به ما هو بمعنى مفعول فتلحقه كقوله
... **وقوله** إن تبع موصوفه شرط في تجريد فعيل من التاء الفارقة واحترز بذلك من أن يحذف
موصوفه فتلحقه التاء نحو رأيت قتيلة فلان من النسوة وفي التسهيل إن لم يجر موصوفه فعيل

بتلحقه **تنبيه** ذكر أبو حاتم أنه إذا جيء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لا من التبس نحو رأيت
قتيلا من النساء فبنوا على هذا بإطلاق المصنف ليس بجيد **قلت** يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله ما من
بحذف موصوف وفعيل أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فحينئذ تلحقه
التاء نحو رأيت قتيلة وأكيلة السبع وقد أشار إلى هذا المغني في شرح الكافية **و**قوله غالبا إشارة إلى
أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على التي بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة فقد حمل كل
منهما على ذي أخرى ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال **ص وألف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو**
أنثى الغر ش قدم أن المقصورة أصل الممدودة وأنثى الغر غراء ثم قال **ص والاشتهار في مباني**
الأولى يبديه وزن أربى والطولى ش يعني بالأولى المقصورة وذكر لها من الأبنية الشهيرة
اثني عشر بناء وهي على ضربين مختص بها ومشترك بينها وبين الممدودة وسأنبه على ذلك إن شاء
الله تعالى **الأول فُعَلى** نحو أربى للداهية ولم يجئ إلا اسما وسمي بناء مشتركا ومثال الممدودة خششاء للعظم
خلف الأذن وعشراء **والثاني فُعْلى** وهو مختص بالمقصورة ويكون اسما غير مصدر كبهمى ومصدرا
كرجعى وصفة كطولى **و**أما قولهم بهماة فشاذ وقيل جعلت الألف للتكثير لا للإلحاق وعلى هذا يفيد
بناء فُعْلَلٍ وقد رواه ابن الأعرابي منصرفا ثم نبا شاه **الثالث فَعَلى** وهو مشترك فمثال المقصورة اسما بردى
وصفة ناقة زلجى ومصدرا بشكى **و**مثال الممدودة قرماء وجنفاء وهما موضعان وأثداء وهي الأمة ولا
يحفظ غيرها **الرابع فَعْلى** إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو دعوى أو صفة نحو شبعى فإن كان فعلى
اسما فيتعين كون ألفه للتأنيث بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق وما فيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى
الخامس فُعَالى وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى لطائر ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سكارى **و**زعم الزبيدي
أنه جاء صفة مع هذا **و**حكى قولهم جمل علادى **السادس فُعَّلى** وهو مختص بالمقصورة نحو السمهى
للباطل **السابع فِعَلّى** وهو مختص بالمقصورة نحو سبطرى ودفقى لضرب من المشي **الثامن فِعْلى** وهو
مختص بالمقصورة نحو ذكرى **تنبيه** أطلق في فعلى وكان ينبغي أن يفصل فيه كما فعل في فعلى وذلك
أن فِعْلى بكسر الفاء إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلى وظربى فألفه للتأنيث
وإن لم يكن مصدرا أو جمعا فالغالب كون ألفه للتأنيث بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضيزى أي بالإثم
وهي القسمة الجائرة وإن نون فألفه للإلحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالأكل وحده وإن كان ينون
في لغة دون لغة ففي ألفه وجهان نحو ذفرى والأكثر فيه منع الصرف **التاسع فِعِّيلى** وهو مشترك
فمثال المقصورة نحو خليفى وحثيثى ولم يجئ إلا مصدرا والممدودة نحو خصيصاء ومكيثاء وهذه الثلاثة لم

تنقصر وإن أربع لها والكسائي يقيس على ما سمع من فعيلى بمن جميع الباب وغيره يقصر على السماع
العاشر فُعُلّى وهو مختص بالمقصورة ككفرى وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها أيضا **و**حكى الفراء
سلحفاة وكلامه أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذا مثل بهماة **و**حكى في التسهيل سلحفاة
بالمد وحكاه ابن القطاع وفعلى مما يكون من الأبنية المشتركة **الحادي عشر فَعَيْلى** وهو مشترك فالمقصور
نحو خليطى والممدودة نحو قولهم معوا من برخيلاء إذا يباس أن ذو أن جعه عنه **الثاني عشر فُعَالى**
وهو مختص بالمقصورة نحو شقارى وهو نبت وقوله **ص واعز لغير هذه استندارا ش** يعني أن ما لم
يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر وفيه نظر ثم شرع في ذكر أبنية الممدودة مقتصرا
على الأوزان المشتهرة كما فعل في المقصورة وجملة ما ذكره سبعة عشر بناء وهي أيضا ضربان مختص
بالممدودة ومشترك بينهما بالتفصيل **الأول فَعْلاء** كيف أتى اسما كصحراء ومصدرا كرغباء وجمعا في
المعنى كطرفاء أو صفة أنثى أفعل كحمراء أو غيره كديمة هطلاء وهو قيل **الثاني والثالث**
والرابع أفعلاء بفتح العين وضمها وكسرها وإلى هذا أشار بقوله **ص أفعلاء مثلث العين**
ش ومثاله قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها
وأفعلاء بفتح العين مشترك ومثال المقصورة قولهم أجفلى دعوة الجماعة **الخامس فَعْلَلاء** وهو
مشترك بالممدودة نحو عقرباء وحملاقاء لمكان ابن دريد مما سيبويه والمقصورة قرنبى اسم امرأة وقيل
اسم موضع ولا يكون من الوزن إلا اسما وقيل **السادس فِعَالاء** وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء
وهو القصاص حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره **السابع فُعُلُلاء** نحو قرفصاء ولم يجئ إلا اسما
وهو قليل **و**حكى ابن القطاع أنه يقال قعد القرفصاء بضم القاف وفعلى مما يكون مشتركا **الثامن**
فاعولاء نحو عاشوراء وهو مشترك ومثال المقصورة بادولى اسم موضع **التاسع فاعلاء** نحو قاصعاء
وهو مختص بالممدودة **العاشر فِعْلِياء** نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة **الحادي عشر**
مفعولاء نحو مشيوخاء وهو جماعة الشيوخ وهو مختص بالممدودة **الثاني عشر فَعَالاء** نحو إسالاء ما
بقال الأدري أي اللسان هو وأي الناس هو وقد أثبت ابن القطاع فعالى مقصورا في القلة منها خزالي
اسم جبل وفعيلى مما يكون مشتركا **الثالث عشر فَعِيلاء** نحو كثيراء وهو مشترك ومثال المقصورة
كثيني أيضا **الرابع عشر فَعُولاء** نحو دبوقاء وحروراء وجعله في التسهيل من الأبنية المختصة بألف
التأنيث الممدودة والمصنف ذهب ابن عصفور وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فعولى بالقصر
وأبدا أنه خلو عشرة مثولى كالاسم أولى وحضور موضع ودبوقا للعذرة وقوفا فريق بين النهرين

وفعولاء قليلة من جمعهم وفي شرح امالي القالي عقاب تنوفاء وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح وقد أشار الى هذه الاوزان الثلاثة بقوله ص وفعلاء العين فعالاء ش يعني بالافعلاء تثليثهما بالفتح مع الالف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء الخامس عشر فعلاء نحو جنفاء اسم موضع وهو مشترك كما تقدم في ابنية المقصورة السادس عشر فعلاء نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز وهو مختص بالممدودة السابع عشر فعلاء نحو عشراء ونفساء وهو مشترك كما تقدم في المقصورة وقد اشار الى الثلاثة بقوله ص وكذا مفعولاء فعلاء اجروا ش

المقصور والممدود

المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة وكلاهما مقيس ومسموع وقد اشار الى ضابط المقصور القياسي بقوله ص **اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر** ش اعلم ان القصر والمد لا يكونان الا في المعتل الآخر وكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور كقولك جوى جوى فان نظيره من الصحيح أسف أسفا وهو يطرد فتح ما قبل آخره لأن فعل اللازم قياس مصدره فعل فقوله اذا اسم يعني من الصحيح وقوله ص **وكان ذا نظير** ش يعني من المعتل وقوله ص **كالاسف** ش مثال من الصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا فان قلت قوله استوجب يقتضي انه يشترك لذلك بما يرجح فتحه قال تكفي غلبة الفتح ولشركه له بأسي كافية قال في التسهيل كل معتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره من الصحيح لزوما او غلبة فقصره مقيس انتهى مثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم فانه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى فعولة نحو صهب صهوبة وعلى فعل نحو سكر سكرا قلت معنى قوله استوجب أنه استحق ذلك في القياس فشمل القسمين الا ترى ان مصدر فعل اللازم يستوجب فتح ما قبل آخره في القياس وان كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك والذي يوضح لك ان هذا معنى كلامه تمثيله بالاسف المستوجب الفتح وهو واضح وقوله ص **كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الدمى** ش من أمثلة المقصور المقيس فعل جمع فعلة نحو مرية ومرى وفعل جمع فعلة نحو دمية ودمى وانما وجب قصرهما لان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربة وقربة ثم شرع في ذكر ضابط الممدود فقال ص **وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف** ش يعني ان الاسم الصحيح اذا استحق زيادة ألف قبل

آخره

آخره فان نظيره المعتل واجب المد قياسا والممدود المقيس اذا كان معتل الآخر له نظير من الصحيح تكون زيادة ألف قبل آخره وقوله استحق يعني في القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما استكبر أو غلب ولم يلتزم كمفعال صفة نحو مهذار فان نظيره من الصحيح مهذار وقد جاء منه شيء على مفعل نحو مغشم وقوله ص **كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى** ش هذا مما يجب مده قياسا لان نظيره من الصحيح تجب زيادة الف قبل آخره نحو ارعواء وارتياء لان نظيرهما احمرار واقتدار ثم قال ص **والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا** ش يعني ان ما كان معتلا آخره ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره او زيادة الف قبل آخره فلا يؤخذ مده وقصره الا من السماع فمن المقصور سماعا الحجا وهو العقل ومن الممدود سماعا الحذاء وهو النعل وقد صنف الناس في ذلك كتبا ولا تكاد تخلو كتب الامثلة **تنبيه** كلامه مختص كما قيل بما تقدم ذكره من القسم الثاني ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال ص **وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع** ش قصر الممدود شبيه بصرف ما لا ينصرف فلذلك أجمع على جوازه ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فأجاز مد ما لا موجب لقصره كالغنى ومنع ما له موجب قصر كسكرى والظاهر جوازه لوروده كقول العجاج والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الاهلال بعد الاهلال وقول الآخر قد علمت اخت بني السعلاء وعلمت ذاك مع الجراء ان نعم مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء فمد السعلا والخوا واللهى وهي مقصورة وقال الطرفة لما كبر فلسا ذات اسرة تم كشحا لم يفهم كواها الحبلاء وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما ان سيبويه دل على جوازه في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابير فزادوا الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء وأما قراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد فشاذة ان لم تثبت لغة ويمكن ان يكون اراد العلو لا الضوء **فان قلت** حكى الاجماع على قصر الممدود ولم يذكر ذلك لان مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل **قلت** هو مجمع على جوازه في الجملة وان وقع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا ورد مذهب الفراء بقول الشاعر وانت لو باكرت مشمولة صهباء كلون الفرس الاشقر

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تقدم حد المقصور والممدود وانما انتص عليهما الوضوح تثنيتهما وجمعهما قال في شرح الكافية

إذا قصرت تثنية اسم ولم يكن مقصورا أو ممدودا فافتح آخره وصله بأحرف العلامة المذكورة في باب
الإعراب **ص آخر مقصور تثني اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا ش** يعني أن الألف
الرابعة نحو معطى والخامسة نحو مصطفى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومصطفيان
ومستدعيان فتقلب الألف ياء في جميع ذلك لأنه انقلب إليها ثم قال **ص كذا الذي اليا أصله نحو
الفتى والجامد الذي أميل كمتى ش** إذا وقعت الألف المقصورة ثالثة فلها أربعة أقسام
منقلبة عن ياء نحو الفتى ومنقلبة عن واو نحو العصا وأصلية نحو إذا ومتى والمراد به كل ألف في حرف
أو شبهه أو مجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فإن الألف لا يدرى أهي عن ياء أو واو لأن الألف في الثلاثي
المعرب لا تكون إلا منقلبة عن حرف **فأما** المنقلبة عن الياء فتقلب في التثنية ياء ردا إلى أصلها نحو قولهم
فتيان **وأما** المنقلبة عن واو فتقلب واوا ردا إلى أصلها أيضا نحو عصوان **وأما** الأصلية والمجهولة
ففيهما ثلاثة مذاهب الأول وهو المشهور أن يعتبر حالهما في الإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء نحو بلى ومتى
فتقول بليان ومتيان وإن لم يمالا قلبا واوا نحو على وإذا مسمى بهما فتقول علوان وإذوان **و**من مذهب
سيبويه وبه جزم هنا **والثاني** أن ينظر إن أميلتا أو قلبتا ياء في موضع ما ثنيتا بالياء وإلا فبالواو
ومن اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية فعلى من أثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء
مع الضمير وعلى ذا أن تثنى بالواو والقول عن الأخفش **والثالث** إلحاق الأصلية والمجهولة تقلب
ياء مطلقا **تنبيه** ... قوله الجامد ... لا يعتبر بأن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق
وفرع بعضهم عن الأصلية بالمجهولة **الثاني** مثل في شرح التسهيل المجهولة بخسا بمعنى فرد ولقا بمعنى
ملقى أي بقيا به ونوزع في المثالين أما خسا فقال في الخصائص يكتب بالألف لأنها من خسا مهموزا **وأما**
لقا فنص ابن جني على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى ملقى فهو فعل بمعنى مفعول والمعنى أنه بحساسته وكونه
تابعا يلقاه كل أحد فلا يأخذه وقوله **ص في غير ذا تقلب واوا الألف ش** إشارة إلى الأنواع
التي تقلب ألفها ياء وهي ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت
وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان **أحدهما** ما ألفه ثالثة منقلبة عن واو **و**الآخر ما ألفه أصلية
أو مجهولة ولم تمل وتقدم تمثيل ذلك وقوله **ص وأولها ما كان قبل قد ألف ش** يعني من
العلامة المذكورة في باب الإعراب ثم انتقل إلى الممدود فقال **ص وما كصحراء بواو
ثنيا ش** يعني أن ما كانت همزته للتأنيث تثنى بقلبها واوا فتقول في صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه
وقوله **ص ونحو علباء كساء وحيا بواو أو همز ش** يعني أن ما همزته للإلحاق نحو
علباء أو منقلبة عن أصل نحو كساء وحياء فهمزة كساء عن واو وأصله كساو وهمزة حياء عن ياء
وأصله حباي فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان قلبها واوا وتصحيحها فتقول على الأول علباوان
وكساوان وحياوان وعلى الثاني علباءان وكساءان وحياءان **قلت** أي الوجهين أجود **قلنا** ذكر
المصنف وقال بعضهم إن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس **ونص** سيبويه
والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة
عن أصل مع اشتراكهما في القلة وقوله **ص وغير ما ذكر صحح ش** يعني أن غير ما ذكر من
أقسام الممدود تصحح همزته في التثنية ويعني بذلك ما همزته أصلية نحو قراء ووضاء فإنه لم يتقدم من
أقسام الممدود غيره فتقول فيه قراءان ووضاءان والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية
أو منزلة من أصل أو منزلة من زائد للإلحاق أو منزلة من ألف التأنيث وقد عرفت أحكامها **تنبيه** قال الشارح
الممدود على أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية وإما زائدة والزائدة إما للتأنيث نحو صحراء وحمراء **وإما**
للإلحاق كعلباء وقوباء **و**الأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء **وإما** غير بدل نحو قراء ووضاء انتهى
وفيه تجوز لأن الهمزة في حمراء ليست زائدة للتأنيث بل منزلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور وكذلك
الهمزة في علباء ونحوه إنما هي منزلة من الياء الزائدة للإلحاق وتسمية همزة كساء ورداء ونحوه أصلية
إنما هو باعتبار ما نشأت عنه وقوله **ص وما شذ على نقل قصر ش** يشير به إلى أن الذي
يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه **أما**
الذي شذ في المقصور فثلاثة أشياء الأول قولهم مذروان لأن ألفه رابعة وهما طرفا الألية وقد يطلقان على جانبي
الرأس ونحوه والقياس مذريان لأن ألفه رابعة وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى قال أبو علي القالي
لم يفرد البتة **وحكى** أبو عبيدة عن أبي عمرو مذرى مفردا وحكي عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس
الثاني حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا كقولهم خوزلان وقبعثان في خوزلى وقبعثرى وهو لا أحمد
ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين **الثالث** قول بعضهم رضوان في رضى وقياسه رضيان لأنه من ذوات
الواو وقال الكسائي على من ذلك فأجاز تثنية رضى وعلى بالواو والمكسور الأول والمضموم بالياء
وأما الذي شذ في الممدود فخمسة أشياء الأول إقرار همزة التأنيث كقولهم حمراءان **و**الثاني قلبها ياء كقولهم
حمرايان **قال** المصنف وكلاهما شاذ انتهى **وحكى** النحاس أن الكوفيين أجازوا فيهما الإقرار وحكى غيره
أن قلبها ياء لغة فزارة **والثالث** حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه قالوا قاصعان وقاس عليه
الكوفيون **الرابع** قلب همزة كساء ونحوه ياء وفي التسهيل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي انتهى

ونقله أبو زيد عن فزارة والخامس قلب الأصلية واوا قال في التسهيل وربما قلبت الأصلية واوا والتزم
وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع قال في شرح التسهيل والحاصل أن المقيس عليه قلب المبدلة
من ألف التأنيث واوا وسلامة الأصلية وإجازة وجهين في الملحقة مع ترجيح القلب وإجازة الوجهين في
المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي وقد بين ذلك
وقوله **ص واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا ش** الجمع الذي على
حد المثنى هو جمع المذكر السالم فإذا جمع ذا اسم من الجمع وكان مقصورا حذف آخره لالتقاء الساكنين
وأثبتت الفتحة التي قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة فتقول جاء الأعلون ورأيت الأعلين وقد أشار إلى بقاء
الفتحة وعلة بقائها بقوله **ص والفتح أبق مشعرا بما حذف ش** وبقيت من أصلها فإنه لا فرق في
ذلك بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين **و**أما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم في ذي الألف الزائدة نحو حبلى مسمى بها **قال**
في شرح التسهيل فإن كان أعجميا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها **تنبيه** ظاهر
كلامه في التسهيل وشرحه أن الكوفيين يجيزون في ذي الألف الزائدة ما ذكر من الضم والكسر **وقال** في
شرح الكافية وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة فظاهره
أنهم يجيزون الوجهين وهو الظاهر من نقل غيره **فإن قلت** لم يذكر هنا حكم غير المقصور إذا جمع على
حد المثنى **قلت** قد تقدم أول الباب الاعتذار عن اقتصاره هنا على المقصور والممدود **و**لما كان حكم
الممدود في جمع التصحيح كحكمه في التثنية لم يعد ذكره في الجمع إحالة على التثنية **و**كان ينبغي
أن ينبه على أن المنقوص تحذف في الجمع على حد المثنى ياؤه ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول جاء
القاضون ورأيت القاضين **و**الحاصل أن حكم المجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير كحكم المثنى إلا
المقصور والمنقوص فإن آخرهما يحذف ثم انتقل إلى الجمع بالألف والتاء فقال **ص وإن جمعته بتاء
وألف فالألف اقلب قلبها في التثنية ش** الضمير في قوله وإن جمعته بتاء للمقصور ومعنى
قوله في التثنية أنها إن كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم **فإن قلت**
ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالألف والتاء **قلت** حكمهما إذا ثنيا والحاصل أن حكم المجموع بالألف
والتاء حكم المثنى مطلقا إلا في حذف تاء التأنيث مما هي فيه كما سيأتي **فإن قلت** لم ذكر حكم المقصور إذا جمع
بالألف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية فكان حقه أن يحذف منهما استغناء بما
تقدم في التثنية أو يذكرهما [illegible] **قلت** لما كان حكم الممدود في جمعي التصحيح واحدا لم يذكره

قوله قلبها مصدر تشبيهي

استغنى بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقها في الآخر
وقوله **ص وتاء ذي التا ألزمن تنحية ش** يعني أن تاء التأنيث تحذف عند تصحيح ما هي فيه
لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات وإن
كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية فتقول في فتاة فتيات لأنها عن ياء وفي قطاة قطوات لأنها
عن واو وفي معطاة معطيات لأنها رابعة وإذا كان قبلها همزة تلي ألفا زائدة صححت
إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو بناءة فتقول
بناءات وبناوات كما تفعل في التثنية **ص والسالم العين الثلاثي اسما أنل إتباع عين
فاءه بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء أو مجردا
ش** يعني أن ما جمع بالألف والتاء وحاز الشروط المذكورة في هذين البيتين تتبع عينه فاءه في
الحركة فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء
مكسورة **والشروط** المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه **الأول** أن يكون سالم العين
واحترز به من نوعين **أحدهما** المشدد نحو جنة وجنة فليس فيه إلا التسكين والآخر
ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو عادة ودولة
وديمة فهذا يبقى على حاله وذكر ابن الخباز في صورة الفتح ونسب إلى الوهم وفي الإفصاح
هذيل تقول ديمات بالفتح في جميع الباب **و**ضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة ومما
فيه لغتان لغة هذيل الإتباع ولغة غيرهم الإسكان وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه
الثاني أن يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جيأل علم الضبع فإنه يبقى على حاله
الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وحلوة وحلوة فليس فيهما إلا الإسكان
الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة فإنه لا
يغير **الخامس** أن يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع بالألف والتاء فلا
يكون فيه الإتباع المذكور ولا يشترط أن يكون فيه تاء التأنيث بل يستوي فيه المختتم بتاء
التأنيث والمجرد منها بقوله **ص مختتما بالتاء أو مجردا ش** مثال المختتم بالتاء
جفنة وسدرة وغرفة **و**مثال المجرد منها دعد وهند وجمل فإذا جمعت هذه المثل ونحوها
بالألف والتاء أتبعت عينها فاءها لجمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات
وغرفات ودعدات وهندات وجملات **تنبيه** منع الفراء إتباع الكسرة إلا أن يسمع فيحفظه

والتصحيح

شكلان

ولا يقاس عليه **وحجته** أن فعلات يضمن فعلا وهو ... أفعل ... بأنه أخف من فعل ...
تصد إلى استعماله ولا ينبغي أن يجتنب **ص وسكن التالي غير الفتح أو خففه**
بالفتح فكلا فرووا أش يعني أنه يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان
مع الاتباع وهما الاسكان والفتح والضم بن الحج نحو سررة وهند من مكسو الفاء وشرفة وجمل
من مضموم الفاء ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح **وأما** نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه
الاتباع ولا يسكن الا ضرورة **و**ذكر في التسهيل أنه يجوز فيه التسكين اختيارا إلا من أجل
اعتلال اللام نحو ظبيات والأخ شبه الصفة نحو أهل وأهلات ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين والأول
حكاه ابن جني عن قوم من العرب وإذا صح النقل وجب قبوله **فتنبيهما** ... وإن أشار بقوله فكلا
فرووا إلى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم أن غرفات إنما هو جمع غرف ... العدول
إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ... السيرافي بقولهم ثلاث غرفات ... بفتح **التالي**
مذهب أبي علي والجماعة أن السكون في نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل ... أبو ... لسكن
لم يجئ في المفتوح على الأصل إلا نادرا في الشعر ولا يحمل عليه الشائع الكثير وكذلك الفتح عندهم تخفيف
عن الضم عدلوا عن الضم إليه **و**ذهب بعض النحويين إلى أن الفتح اتباع لما بعده وأن التسكين تسليم للمجموع
واستدلوا بقول سيبويه **و**من العرب من يدع العين ساكنة ... لم ... ثم سكون الأصل وكلام قوله وسكن
التالي غير الفتح أو خففه بالفتح موافقة أبي علي والجماعة، وقوله **ص ومنعوا اتباع**
نحو ذروة وزبية ش يعني أن العرب منعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه
ياء لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك وقوله **ص وشذ كسر جروة**
ش أشار إلى قولهم جروات بكسر الراء حكاه يونس وهو في غاية من الشذوذ لما فيه من الكسرة
قبل الواو **تنبيهات** الأول فرضه أن لا إتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة
الثاني فهم أيضا من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو ذروة وزبية إذ لم يمنع غير
الاتباع **الثالث** فهم أيضا من إطلاقه جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض ...
الاتباع في نحو لحية ... **وقال** ابن عصفور ... لم يحفلوا باجتماع ضمتين
والواو ... لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء وقوله **ص ونادر أو ذو اضطرار غير ما**
قدمته أو لأناس انتما ش يعني أن ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما نادر وإما ضرورة
وإما لغة قوم من العرب ... قول بعضهم كهلات بالفتح وقياسه الإسكان لأنه صفة من الفا...

ولا يقاس عليه خلافا للفراء ومنه قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي
الإبل التي تحمل عليها والعير مؤنث **و**ذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين فإن العير جمع
... وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذي في الكتف والقدم وهو مؤنث ومنه جروات لما تقدم ومن الضرورة
قوله: فتستريح النفس من زفراتها وقياسه الفتح ومن المسموع أن قوما من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء
المفتوحة نحو جوزة وبيضة بإمالة هذيل ... نحو بيضات ... وبلغتهم قرئ ثلاث
عورات لكم ومنه إسكان العين في نحو ظبية لاعتلال اللام عند قوم لما تقدم

جمع التكسير

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر **و**قسم المصنف التغيير الظاهر على
ستة أقسام لأنه إما بزيادة نحو صنو وصنوان أو بنقص نحو تخمة وتخم أو تبديل شكل نحو أسد وأسد أو بزيادة
وتبديل شكل نحو رجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب أو بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام
وغلمان **و**اعترض بأنه لا يجيء فيه ... صنو ... زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات
التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد **و**التغيير المقدر في نحو فلك ... وشمال الخفيفة ...
... **قلت** وليس ... في شرحه ... جل عقبان وهو القوي الجافي
وجمعه عقابيل **و**حكى ابن سيده ... مما ... سيبويه أن فلكا ... جموع ...
... وأن الضمة الكائنة في أوله ... ضمة مشعرة بالجمع ... وأحرى ...
... جمعا كثيرا ... تثنيته فلكان فعلم أنهم ...
... مما اشترك فيه الواحد ... وهو جنب ...
يعرف تغييره ومن لم يعرف تغييره ... جواز تثنيته ... **وقال** المصنف في باب أمثلة الجمع من التسهيل ...
... **فلكا** اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير **فإن قلت** ... على جمع التكسير نحو جفنان
... وأحرف ... **قلت** ليست الجمعية مستفادة من ... جفنات وحرف ...
... فيما لا ... الجمعية وجمع التكسير على ضربين جمع قلة ... جمع القلة ...
... إلى العشرة ومدلول جمع الكثرة ... من أبنية القلة
ص أفعلة أفعل ثم فعلة ثمت أفعال جموع القلة ش أمثلتها على الترتيب
... جمع التكسير ... وليس من أبنية القلة فعل
... نحو ... فعلة نحو ... نقله عنه ابن ...

العمر العظم الذي في الكتف و ...
... رقيق ممشي المنكسر ...

الصنو الأخ الشقيق والصنو من النخل أن تكون نخلتان أصلهما واحد بكل واحدة صنو والجمع صنوان من مختصر العين

وزن أفعلاء نحو أصدقاء خلافا للأخفش والكسائي فيما نقله عنهما ابن زكريا التبريزي والصحيح أنه من
جموع الكثرة **تنبيهات** الأول ذهب ابن السراج إلى أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه مما يصغر **الثاني**
يشارك أفعلة وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث **و**نقل ابن إياز عن ابن خروف قال في شرح
الجمل هو مشترك بينهما وذلك لأنه مستعمل فيهما والأصل الحقيقة قال ابن إياز واستضعفه بعض الأشياخ لأن
اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز راجحا **الثالث** إذا قرن جمع القلة بأل التي للاستغراق أو
أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة كقوله تعالى إن المسلمين والمسلمات ومن جمعهما قول
حسان لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما **ص** وبعض ذي بكثرة
وضعا يفي كأرجل والعكس جاء كالصفي **ش** قد يستغنى بوضع مثال القلة عن
مثال الكثرة كقولهم في رجل أرجل ولم يجمعوه على مثال الكثرة ونحوه عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة وقد يستغنى
بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صفاة صفي ولم يجمعوه على مثال قلة ونحوه قلب وقلوب ورجل
ورجال وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء **واعلم** أن للكلام على جمع
التكسير طريقين **الأول** وهو صنيع سيبويه وكثير من النحويين أن يتكلم على أبنية المفرد ويذكر ما يجمع في
القلة على كذا وفي الكثرة على كذا **والثاني** وهي صنيع المصنف أن يتكلم على أبنية الجمع ويذكر مثلا أفعل يطرد
في كذا ويحفظ في كذا ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال **ص** لفعل اسما صح عينا
أفعل وللرباعي اسما أيضا يجعل **ش** يعني أن أفعل أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات
الأول ما كان على فعل بشرط أن يكون اسما وأن يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكلب ودلو وظبي
ووجه فتقول فيها أفلس وأكلب وأدل وأظب وأوجه **و**احترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على أفعل
ونزر أعبد في عبد لأنه صفة وسهله غلبة الاسمية واحترز بقوله صح عينا من معتل العين فلا يجمع على أفعل
إلا نادرا كقولهم أعين وأثوب **الثاني** أن يكون رباعيا بأربعة شروط الأول أن يكون اسما وأن يكون
مؤنثا وأن يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب ويمين فتقول فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن
فإن كان صفة كشجاع أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل وندر من
المذكر ... وعناق وأعنق ... وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله **ص** إن كان
كالعناق والذراع في مد وتأنيث وعد الأحرف **ش تنبيهات** الأول فهم
من تمثيله أن حركة الأول ليس بلازمة فتحة وأعم من تمثيله بالمفتوح والمكسور **الثاني** فهم من إطلاق
قوله في المد الألف وغيرها ... والياء في ذلك سواء **الثالث** قد يرد قوله وعد الأحرف التنبيه على التاء

... من العلامة ومراد التنبيه على هذا التذكير ... أنه صح أولا بذلك رباعي قوله **ص**
وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد **ش** يعني أن أفعالا مطرد في
اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل وهو فعل الصحيح العين ... وفعل المعتل العين نحو ثوب وأثواب وسيف وأسياف
وبقية أوزان الثلاثي وهي فعل نحو حزب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو جمل وأجمال وفعل نحو عنب
وأعناب وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو إبل وآبال وفعل
نحو ضلع وأضلاع **وأما** فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه أفعل فلا يجمع على أفعال إلا نادرا نحو
فرخ وأفراخ وزند وأزناد **و**سمع ... حتى ... إلى قياسه ... حسنا
وذهب الفراء إلى أنه يقاس فيما فاؤه واو نحو وهم وأوهام ... نحو ولد وأولاد **و**مذهب الجمهور أنه لا يقاس
فيهما وفي غيرهما وذكر في شرح الكافية أن أفعالا استغني به عن أفعل في فعل الذي فاؤه واو نحو وقت ووهم والمضاعف
نحو عم وأعمام وجد وأجداد وذكر أن الذي فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه وأن المضاعف لم يجمع
فيه أفعل إلا نادرا **قلت** ... يقتضي أن يكون أفعل ... في هذين النوعين
... **ص** وغالبا أغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان **ش**
يعني أن الغالب في فعل أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي نغر نغران وقد جاء بعضه
على أفعال نحو رطب وأرطاب ... ولهذا أشار بقوله غالبا ونص في التسهيل على أن فعلا فيه لازم **قلت** فلا
ينبغي أن يمثل به لما يطرد فيه أفعال وقوله **ص** في اسم مذكر رباعي بمد ثالث أفعلة
عنهم اطرد **ش** يعني أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة ورغيف
وأرغفة وعمود وأعمدة **قال** المصنف ... في شيء من هذا فلم يستعملوا فيه أفعلة قالوا كتاب وكتب ولم
يقولوا أكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمدة الثالثة من العاري
منها فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة إلا ما ندر كقولهم شحيح وأشحة وهو صفة وعقاب وأعقبة وهو
مؤنث وإنما قياسه أفعل وقدح وأقدحة وهو ثلاثي وجائز وأجوزة وليست مدته ثالثة والجائز الخشبة المعترضة
في أعلى السقف قوله **ص** والزمه في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو إعلال
ش يعني أن أفعلة ملتزم في جمع فعال بفتح الفاء وفعال بكسرها مضاعفين نحو بتات وأبتة وزمام وأزمة
أو معتلي اللام نحو قباء وأقبية وإناء وآنية **قلت** ... عنان وعنن وحجاج وحجج وقالوا
في جمع سماء ... ينبغي ...
قلت ... **ص** فعل لنحو أحمر

اسماء

جمع امل

وحمرا ش من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ وهو مطرد في أفعل وفعلاء وصفين متقابلين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما
حُمْر أو منفردين لمانع في الخلقة نحو رجل آكم العظيم الكمرة وامرأة عفلاء فتقول فيهما أكم وعفل فإن كان المنع من
مانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا رجل أعجز وامرأة أليا ففي اسم [illegible] فيهما
فُعْل في هذا النوع خلاف ونص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على أن فعلا فيه
محفوظ فإن قلت ما المفهوم من كلامه هنا قلت موافقة شرح الكافية لأنه أحال على التمثيل بأحمر
وحمراء فكل ما شابههما في الوصف والوزن جمع جمعهما وإن خص كلامه بالمثال فيلزم خصوصية المثال الذي يستلزم
لخروج المنفرد من لمانع في الخلقة فيتعين التعميم تنبيهات الأول لا يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو
بيض لما ذكر في التصريف الثاني يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بشرط صحة عينه وصحة لامه وعدم
التضعيف كقوله: وأنكرتني ذوات الأعين النجل: وهو كثير فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه
نحو عمي وعشي أو كان مضعفا نحو غر جمع أغر لم يجز الضم قوله ص وفعلة جمعا بنقل يدرى ش
هذا هو الرابع من جموع القلة ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أوزان فعيل نحو صبي وصبية وفعل
نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل قالوا ثني وثنية
على وزن غزلة حكاه الفارسي والثني هو الثاني في السيادة فإن قلت ما فائدة قوله وفعلة جمعا وقد
علم بما ذكر أولا أنه جمع قلت التعريض لقول ابن السراج ولمن لم يقل أنه اسم جمع ومن جموع القلة
قوله ص وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ش من أمثلة جمع
الكثرة فُعُل وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل آخره صحيح اللام فإن كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط
فيه غير ذلك نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفا نحو قذال
وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع
وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وذهب بعضهم إلى أنه يقاس فيهما وبالرباعي من غيره وشذ نحو رهن ورهن
ونمر ونمر قال فيها عيابيل أسود ونمر وقيل يجوز أن يكون قصر من نمور للضرورة وبالمد من العاري منها وبصحة
اللام من معتلها نحو سقاء فإنه لا يجمع على فعل وسبب ذلك أنه لو جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واوا فيصير
السقو وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير السقي وهو بناء تنكبته العرب وبعدم التضعيف
في ذي الألف من نحو بتات وزمام فإن قياسه أفعلة وأشار بقوله في الأعم إلى شذوذ قولهم عنان وعنن وحجاج
وحجج وفهم من تخصيصه ذا المد بالألف أن المضاعف من ذي الياء نحو سرير وذي الواو نحو ذلول يجمع على فعل
نحو سرر وذلل تنبيهات الأول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل

ما ليس بضاعفة في كاع ذو ألف

امرأة صناع ونساء صنع وهي المرأة الماهرة في العمل وناقة كناز مكتنزة اللحم وعيابيل جمع عيبل والعيبل الذي يعول به غيره

52

أو مؤنثا نحو أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما مما يطرد فيه فعل الثاني ما مر أنه في الثلاثة أقسام مفتوح
الفاء أو مكسوره ومضمومه أما الأول والثاني ففعل فيهما يطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فكلام الناظم
هنا يقتضي فعل فيه وصرح بذلك في شرح الكافية فإنه مثل فيه بذراع وكراع وكرع في المضموم وتبعه
الشارح وذكر في التسهيل أن فعلا [illegible] في فعال وهو الصحيح [illegible] في غراب غرب وإن في عقاب عقب ولهذا
قلنا بالاطراد فيه بشرط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخواته الثالث يجب في غير الضرورة تسكين
عين هذا الجمع إن كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله: أغر الثنايا أحم اللثات يمنحها
سوك الإسحل فإن اعتلت [illegible] قالوا عوان وعون [illegible] والعانة [illegible] جمعهما [illegible] يجوز
لا [illegible] ضم هذه الواو والأولى التسكين ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو قذل وحمر في قذل وحمر وإن كانت
ياء كسرت الفاء عند التسكين فيقال في سيال سيل وسيل فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدي إليه من
الإدغام [illegible] الرابع اطرد عند بعض تميم وبعض كلب فتح عين
فعل المضاعف تخفيفا وقيل في الاسم [illegible] ولا يصح [illegible] الضم وقيل مطلقا في الاسم
والصفة [illegible] وذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة واختاره ابن الطراوة وإن الثاني ذهب أبو
[illegible] والشلوبين والمصنف الخامس صرح في الكافية والتسهيل أن فعلا يطرد في نوعين أحدهما
المنفرد والآخر فعول بمعنى فاعل نحو صبور وصبر [illegible] بمعنى مفعول لا يجمع على فعل نحو ركوب ولم
يذكره هنا فأوهم أنه غير مقيس وليس كذلك قوله ص وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو
كبرى ش من أمثلة جمع الكثرة فعل ويطرد في نوعين الأول فعلة اسما نحو غرفة وغرف فإن كان صفة
نحو ضخمة لم يجمع على فعل الثاني الفعلى أنثى الأفعل نحو الكبرى والأكبر فإن لم يكن أنثى الأفعل
نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل تنبيهات الأول قوله ونحو [illegible] معطوف على فعله أي ولنحو
الثاني فهم من تمثيله بكبرى [illegible] الأفعل [illegible] الثالث ألحق هنا بالاسمية في فعلة وهو شرط [illegible] وفعل الفعلة اسما الرابع اقتصر هنا وفي
الكافية على هذين النوعين [illegible] شرح الكافية بقدر
ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك [illegible] في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة نحو جمعة وجمع
فإن كان صفة نحو [illegible] وهي الشريعة لم يجمع على فعل وتقدم رابع [illegible] فيه فعل عن
بعض تميم وكلب الخامس اختلف في ثلاثة أنواع أخر الأول فعل مصدر النحو [illegible] والثاني
فعلة بفتح الفاء [illegible] ساكنة نحو [illegible] فقياسه الفراء في [illegible] النوع [illegible] جمع وجو

ه

[illegible]

عمو جمع عوان و[illegible] والعانة [illegible] من الوحش [illegible]

كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب وغير مجعول نوبا مما حكيته ولا يقاس عليه **الثالث** فعلة مؤنث
بغير تاء نحو جمل بمعنى يجمع على فعل فيما ساعد المهذب وغيره يقصره على السماع وقوله في الكافية
وجمل مثل زمنة في فعل يقتضي موافقة المهذب وقوله **ص ولفعلة فعل ش** من أمثلة جمع الكثرة
فعل وهو مطرد في فعلة **قال** في التسهيل اسما تاما نحو فرقة وفرق وبرمة وبرم احترز بالاسم من الصفة نحو
صغرة وكبرة وعجزة في الفاعل ذكره في الخصوص وكأنما تكون كالمفرد والمثنى مجموع
والتام من نحو قة فإن أصله وقية ولامه حذفت فاؤه **فإن قلت** فقد أخل هنا بالشرطين **قلت**
أما اشتراط الاسمية فإنه أخل به في فعلة وفعلة وفعلة فعل إسما وجاء بعضه على فعل وفعل
وأما الثاني فقد يجاب عنه بأن نحو قة فعل الحذف لم يبق على وزن فعلة وإنما هو لجد اعتبار أصله **فإن**
قلت فقد زعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفة فلعله لم يقيد بالاسمية بناء على هذا **قلت** تقييده
بالاسمية في التسهيل ينفي ذلك وأيضا فقد ثبت وجود فعلة صفة كما تقدم نبيه بصحيح **فإن قلت**
ما حكم فعلة بضم الفاء إذا حذفت فاؤه **قلت** لم يتعرض في التسهيل التمام إلا في فعلة بكسر الفاء
والقياس يقتضي تساويهما ولعله إنما لم يذكر ذلك في فعلة بضم الفاء لأنه قليل جدا فلو في وصلة
صلة **تنبيه** قاس الفراء فعلا في فعلاء وفعلا اسما نحو ذكرى وذكر وفعلة بفتح العين نحو ضيعة وضيع
كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة وقاسه المهذب في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل **و**ذهب الجمهور أنه
إنما لم يقس عليه في هذه الأنواع وقوله في الكافية وشذ مثل كسرة في فعل يقتضي موافقة المهذب
كما في نحو جمل وقوله **ص وقد يجي جمعه على فعل ش** يعني أن فعلة بكسر الفاء قد يجمع على فعل
بضمها كقولهم حلية وحلى ولحية ولحى وهو شاذ **وقال** بعضهم حلى ولحى بالكسر على القياس
تنبيه كما أتت فعل وفعل في لحية وحلية نابت فعل عن فعل في صورة وقوة فالواصو وفي بكسر
أولهما شذوذا قوله **ص في نحو رام ذو اطراد فعلة ش** من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم
الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة ولهذا أشار
أشار بالتمثيل برام واحترز بفاعل من وصف على غيره وبالوصف من نحو واد وبالمذكر من نحو رامية
وبالعاقل من نحو باز ضار وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في وصف على غير
فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه آخر أنه غير عاقل وفي وصف
على فاعل صحيح اللام قالوا هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به **تنبيه** اختلف في
وزن رماة وشبهه فذهب الجمهور إلى أنه فعلة وهو مما انفرد به المعتل مما لا نظير له في صحيح **و**ذهب

الفراء إلى أن وزنه فعل نحو شاهد وشهد ثم بريل يعني ... وقيل في بعضه بعد ما كونهم غزى في جمع غاز وأصله
فيه عوض من ذهاب التضعيف وذهب بعضهم إلى أن وزنه فعلة بفتح الفاء نحو كملة وضمت فاؤه
فرقا بينه وبين الصحيح وشذ الفعال **ص وشاع نحو كامل وكملة ش** من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء
وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة **وأشار** بالمثال إلى اطراد
شروطه واحترز من غير فاعل ومن فاعل غير اسم وموصوفا وعن غير عاقل نحو سابق وسابقة وقيل في غير العاقل نحو
ناعق ونعقة وهي الغربان **تنبيه** قد أتت زائد نحو سيد وسادة وكملة ليست من الشباع لا يلزم منه
لا اطراد قوله **ص فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن ش** من أمثلة الكثرة
فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك ونوجع **قال** في شرح الكافية أو
تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى
وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وزاد في الكافية والتسهيل فعيلا بمعنى فاعل كمريض
ومرضى وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وقال ويه قد أحمق وأنوكى ويقول الناس تشكي
قدا وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه شيء من المعنى **ص لفعل اسما**
صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله ش من أمثلة الكثرة فعلة وهو لاسم
صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا
فالأول نحو غرد وغردة وجر وجرة وزوجة **والثاني** نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب
وهو محفوظ في من تلك الحقة في غيرهما نحو هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وبالصحيح اللام
من نحو مدي وظبي وبجمع شيء من ذلك على فعلة ونراي على علة لأنه صفة **ص وفعل**
لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذلة ش من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد
في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بالوصفين من الاسمين
نحو حاجب العين وجارية البيت فلا يجمعان على فعل **ص ومثله الفعال فيما ذكرا**
وذان في المعل لاما ندرا ش من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو مثل فعل في المذكر خاصة
أي يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال ونزر في المؤنث كقوله أبصارهن إلى الشبان
مائلة وقد أراهن عني غير صداد وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد وجعل الضمير
للأبصار أنه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد **تنبيه** قد بعض النحويين ينبه من سمع من فعل وفعال في
فاعل المذكر فيتبع فإن لم يسمع جمعه تصحيحا فلا يقر بقبول شروط التصحيح جمعت بها بما شئت

ومن الخلاف المفهوم من كلام المصنف وقوله وجاء اشارة الى فعل وفعال يعني انهما ندرا في جمع فاعل المعتل
اللام نحو غاز وغزى وفعلم ان شرطه ان لا يكون صحيح اللام **ص فعل وفعلة فعال لهما**
وقل فيما عينه اليا منهما ش من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين
او صفتين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال بشرط ان لا تكون
عينهما ياء ويفهم ذلك من قوله وقل فيما عينه اليا منهما ومن القليل ضيف وضياف **تنبيه** بقي
شرط اخر وهو ان لا تكون فاؤه ياء [illegible] وندر قولهم يعار جمع يعر وهو الجدي وقد ذكره في غير هذا
الكتاب **ص وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال ش** يعني ان فعالا
يطرد ايضا في فعل نحو جبل وجبال بثلاثة شروط **الاول** ان لا يكون لامه معتلا احترازا من نحو فتى
والثاني ان لا يكون مضعفا احترازا من نحو طلل **و**الثالث ان يكون اسما لا صفة ونص على الثاني بقوله
ص او يك مضعفا ش واما الثالث فذكره في التسهيل وقوله **ص ومثل فعل فعل ذو**
التا ش يعني ان فعلة تجمع على فعال باطراد كفعل نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما اشترط
في فعل وقوله **ص وفعل مع فعل فاقبل ش** يعني ان فعالا يطرد فيهما ايضا نحو فرخ
وفراخ ورمح ورماح **تنبيه** يشترط في هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف
وحلو **و**يشترط في ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدي **ص وفي فعيل**
وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد ش يطرد فعال ايضا في فعيل بمعنى فاعل
وفعيلة مؤنثه نحو كريم وكرام وظريفة وظراف [illegible] واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح
وجريحة فلا يقال فيهما جراح **تنبيهات** الاول يشترط في فعيل بمعنى فاعل وانثاه ان يكونا صحيحي
اللام ذكره في التسهيل **الثاني** [illegible] ان فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ
بل يشترك فيه المؤنث والمذكر **الثالث** قد اتضح بما تقدم ان فعالا مطرد في ثمانية اوزان فعل وفعلة
وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة بالشروط المذكورة **ص وشاع في وصف على**
فعلانا وانثييه او على فعلانا ش اي يكثر فعال في وصف على فعلان نحو غضبان
وغضاب وندمان وندام او على فعلى نحو غضبى وغضاب ايضا او على فعلانة نحو ندمانة وندام
ومما انثيا فعلان ان مؤنثه يكون على فعلى وعلى فعلانة او فعلانا بضم الفاء نحو خمصان وخماص
وكذلك فعلانة انثاه نحو خمصانة وخماص ايضا والى هذا اشار بقوله **ص ومثله فعلانه**
ش فهذه خمسة اوزان فعلان وفعلى وفعلانة وفعلان وفعلانة كثر فيها فعال **فان قلت** فيما

نص فيهما **قلت** صرح في شرح الكافية بعدم اطراده فيهما فقال وشاع ذو [illegible] وصرح في
التسهيل باطراده وقوله **ص والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ش** [illegible] ان الزم
فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه نحو طويل وطويلة فتقول
فيهما طوال ولم يجاوزوه فيهما الى التصحيح **ص وبفعول فعل نحو كبد يخص**
غالبا ش من امثلة الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور [illegible]
[illegible] وفعول في جمع فعل [illegible] من جموع الكثرة غالبا والى هذا اشار بقوله يخص غالبا [illegible]
[illegible] جمع على غير فعول نادرا [illegible] ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول وقول الشارح [illegible]
[illegible] وفي الكثرة جمع فعل على فعول الا جمعه على فعال [illegible] جاء منه شيء عن نادر فيه
نظر لان تخصيصه بقوله ان فعالا يقتضي انه لم [illegible] غالبا الى فعال [illegible] وقوله وان جاء
منه شيء عن نادر يقتضي انه لم يقف على شيء منه وقد سمع نمار ونمر واشار اليه في التسهيل
وقوله **ص كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا ش** يعني ان فعولا يطرد في
فعل مطلق الفاء نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود بشرط ان تكون اسماء فان
كانت اوصافا نحو صعب وجلف وحلو لم يجمع على فعول الا ما شذ كضيف وضيوف **تنبيهان** الاول [illegible]
فعول في فعل مشروط بان لا تكون عينه واوا كحوض [illegible] وفوج [illegible] ويشترط في فعل ايضا ان لا تكون عينه واوا
كحوت وان لا يكون مضاعفا نحو خف [illegible] **الثاني** صرح المصنف بان [illegible] مقيس في هذه
[illegible] الثلاثة [illegible] **وقال** بعض النحويين فعل يجمع في الكثرة على فعال وعلى فعول وهو [illegible]
ضرب يجتمعان فيه نحو كعاب وكعوب وضرب ينفرد فيه فعال نحو [illegible] **و**ضرب ينفرد
فيه فعول نحو [illegible] في جمع فعل الصحيح [illegible] جمعته
العرب اتبع وان لم يحفظ منهما احد [illegible] جمع على [illegible]
جمع على واحد منهما على التخيير [illegible]
[illegible] **الثالث** [illegible] التسهيل [illegible]
[illegible] التاء يعني فعالة وفعولة نحو [illegible] في التسهيل ايضا [illegible]
الجمع فعالة نحو جمل وفيل [illegible] فعال لا تلحقه التاء [illegible] جمع [illegible] وقوله **ص**
وفعله ش من تتمة الكلام على فعول [illegible] وفعل ايضا جمع على فعول نحو [illegible] **فان**
قلت [illegible] جمعه على فعول **قلت** [illegible] التسهيل [illegible]

أسماء أن يكون مضاعفا وأما نحو صلوان في كل مقصور على السماع **و**قال في الكافية وفي فعل نحو صرد
في شرحها بأنه مقتصر فيه على السماع وفي الارتشاف بعد أن ذكر فيما يكثر فيه فعلان **و**غير مقتصر فيه على
السماع وبه جزم الشارح **فإن قلت** ما المفهوم من قوله وقل له **قلت** كلامه أن ذلك مقيس وفاقا
لكلامه في التسهيل فإنه ذكره عقب المطرد ولم يصرح بعدم اطراده **و**أيضا فإنه لا يذكر في هذا النظم
غالبا إلا المطرد وقد شذ فعلان في غير فعل نحو شاب وشبان وشهوة وصار وصيران ولم يتعرض لذكره لعدم
اطراده ذكر المطرد **و**قال الشارح ويجمع فعلان في فعل بفتح الفاء والعين وقل له فال وقل له يعني له
فعلان ولم يقيده بالاطراد فيعلم أنه محكوم فيه بالقياس وفيه نظر لاحتمال من العبارة قد استعملها الناظم
فيما هو مطرد كقوله وفعل لفعلة فعال وما أعرب وفعل له على هذا **فإن قلت** يحتمل وجهين
أحدهما أن يكون فعل مبتدأ وله خبر مبتدأ محذوف تقديره له فعلان والضمير عائد على فعل والجملة
خبر فعال وهذا ظاهر تقرير الشارح **والثاني** أن يكون فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعلان أي
وفعل لفعلان يعني أنه من المفردات التي تجمع على فعلان **فإن قلت** فلا جعلت قوله وفعل
معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعلان فيه ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما بعده
والضمير لفعل أي لفعل وفعال فعلان فيه حرفان أن فعلا يجمع على فعلان **قلت** أما جمع فعل على فعلان
فثابت في الصحيح والمعتل نحو … وخربان وهو ذكر الحبارى ونسوة وقيعان وأخ وإخوان وتاج وتيجان
وهو مطرد في واوي العين صرح بذلك في شرح الكافية فإن قيل يجمع عليه فعل الصحيح العين نحو
خرب وقضام … أنه لا يطرد في الصحيح العين فلو جعل قوله له ابتداء كلام اقتضى اطراد جمع فعال على
فعلان في الواوي العين وغيره وقوله فعل وشاع في حوت وقاع يدل على أن اطراده مخصوص بفعل وقاع
من الواوي العين **فإن قلت** يحتمل أن يكون مراده أن فعلا … مطرد في فعل مطلقا ولا ينافي ذلك ما ذكره
من شياعه في قاع ونحوه لاحتمال أن يكون في قاع ونحوه أكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين ويدل
على صحة هذا قوله في التسهيل ومنها فعلان لاسم على فعال أو فعال أو فعل مطلقا أو فعل واوي العين
… بواوي العين … وقيد في فعل مطلقا **قلت** … من احتمال بعضده كلام التسهيل والله أعلم
وقوله **ص وللفعال فعلان حصل ش** يعني من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد
في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده في فعل نحو
صرد وصردان قوله **ص وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في**
غيرهما ش يعني أن فعلان كثر فيما عينه واو من فعل وفعل فالأول كحوت وحيتان ونون ونينان

والثاني كقاع وقيعان وتاج وتيجان **قلت** وصرح في شرح الكافية باطراده فيما عينه
واو من الوزنين … أشار بقوله وقل في غيرهما إلى ورود فعلان في غير ما ذكر قليلا كقولهم خرب وخربان
وأخ وإخوان وغزال وغزلان … وصوار وصيران … فصيع بغزال الوحش وظليم وظلمان والظليم
ذكر النعام وخروف وخرفان وحائط وحيطان وقنو وقنوان **قال الشارح** بعد ذكر من المثل
… مثلا ما … ولا يقاس عليها **قلت** وفيه تصريح بأن فعلان في نحو خرب لا يقاس عليه
وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سيذكر وتقدم ما ذكره في التسهيل قوله **ص**
وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل ش من أمثلة
جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران وسقف
وسقفان وفعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان وفعل صحيح العين نحو ذكر وذكران **تنبيهات**
الأول قال في شرح الكافية فعلان مختص بما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل
ومثل الجارية مجراها … جمع عبد **الثاني** ذكر الشارح في أمثلة فعلان … نحو جذع وجذعان
وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة **الثالث** ظاهر كلامه أن فعلان
شاذ في غير ما ذكر **و**قال في التسهيل ومنها فعلان لاسم على فعيل أو فعل صحيح العين أو فعال وفعل
… **و**ذكر في شرح الكافية أن فعلان في فعل قليل قوله **ص ولكريم**
وبخيل فعلاء كذا لما ضاهاهما وجمعا ش من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو
مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء
فإن قلت … **قلت** التنبيه على اشتراط وصف المذكر … **تنبيهان**
… فعيلا … في شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل … بمعنى مفعول
وأنه لا يجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم دفين ودفناء وسجين وسجناء **و**قال في التسهيل ومنها فعلاء
لفعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل ومفعل أو مفاعل فزاد مفعلا نحو سميع بمعنى مسمع
ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس … سمعاء وجلساء فينبغي أن يحمل قوله في شرح الكافية
بمعنى فاعل على أن المراد اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره **الثاني** يحتمل قوله …
وجمعا … ما شابهه … في الوزن بالشروط المذكورة نحو ظريف وشريف
… التنصيص على تعميم الحكم والآخر أن يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا في المعنى ومن …
الشارح وقال … عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء من الإشارة بقوله

لما ضاهاه بمعنى أي نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو كريم وبخيل في الدلالة على معنى هو كالغريزة
فهو كالنائب عن فعيل وليس الآخر مجراه انتهى ومن ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية فعلاء
ذا اجمعن فاعلا في فضل ومدح نحو جمع عاقلا، وظاهر كلامه [illegible] أن يفهم ذلك من قوله هنا
كذا لما ضاهاهما غير واضح لأنه لم يخصه بفاعل فهو من أن كل وصف دال على مدح يجمع على فعلاء وليس
كذلك ثم اعلم أن في اقتصار الشارح تبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا لأنه ذكر في
التسهيل أنه جاء على فعلاء المذكور ما دل على سجية مدح أو ذم من فعال أو فاعل فيدخل فعال ولا يقتصر
على المدح ومثال فعال شجاع وشجعاء وبخلاء وجهلاء وذكر في الكافية أن ذلك مقصور على السماع فعلى
هذا لا ينبغي أن يذكر مع فاعل **ص وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف**
وغير ذاك قل ش من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وهو ينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل
المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء والمعتل نحو غني وأغنياء وولي وأولياء واستغنوا
به عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل [illegible] في المعتل كقولهم سري وسرواء وتقي وتقواء وسخي
وسخواء وأشار بقوله وغير ذاك قل إلى ورود أفعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأنصباء
وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء ونحو ذلك **ص فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء**
مع نحو كاهل ش من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة أولها
فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء
وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل وخاتم وخواتم وخامسها فاعل
صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل
وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وقاصمة وقواصم وناصية ونواصي **تنبيهات**
الأول زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع **الثاني** ذكر في التسهيل
ضابطا لهذه الأنواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير
ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق فإنك تقول في جمعه خرانق بحذف الواو
الثالث نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة مذكر غير عاقل كما تقدم نحو نجوم طوالع
وجمال شوامخ **قال** في شرح الكافية وغلط كثير من المتأخرين فحكموا على مثل هذا بالشذوذ وإنما الشاذ
جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس وإلى هذا أشار بقوله **ص وشذ في**
الفارس مع ما ماثله ش والذي شذ من ذلك مما ماثله وهو هالك وناسك ونواسك

وغائب وغوائب وشاهر وشواهر وناشر ونواشر ونحو ذلك في صفة المذكر العاقل وأنه جائز شائع
وتأول بعضهم نحو فوارس على أنه صفة لطوائف فوارس فيكون على القياس إلا أن ينقل السماع لو أراد الرجال
فوارس ورجال هو الكل وقال في الارتشاف والذي ماثله نواكس وهو الكل وغوائب وشواهر ونواشز
وكلها في صفات المذكر العاقل قيل وحسنه في فوارس أمن اللبس لاختصاص معناه بالمذكر فإنه
لا يقال امرأة فارسة وأما هوالك فورد في مثل فقالوا هالك في الهوالك ونواكس وغوائب وردا
في الشعر **تنبيهان** الأول تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر
في قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن إلا في قولهم رجال هوالك **الثاني** قال في الارتشاف
وذكر ابن مالك أنه لا يطرد وأنه جاء شائعا في الشعر **قلت** يعني أنه جائز في الشعر مطلقا لما تقدم **قال** في
الارتشاف وأجاز أن يجمع من الصفات جمع الاسم بالحمل عليه **ص وبفعائل اجمعن فعالة**
وشبهه ذا تاء أو مزاله ش من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل
آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها وإلى الأول أشار بقوله وشبهه فيندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة
بلا تاء **فالتي** بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب
وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف **والتي** بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال
وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعير [illegible] **قال** في شرح الكافية
وأما فعائل جمع فعيل من غير التفعيل فلم يأت في اسم جنس فيما علمت لكنه بمقتضى القياس لعلم مؤنث كسعائر
جمع سعير اسم امرأة **تنبيهات** الأول اشترط فيما مثل المجرد من التاء أن يكون مؤنثة فلو كانت مذكرة
لم تجمع على فعائل إلا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء وسمائي فإن سماء الإله فوق سبع سمائيا وصبور وصبائر
الثاني قال في التسهيل لفعولة وفعالة وفعالة وفعالة أسماء فشرط الاسمية في غير فعيلة واحترز بذلك
من ضامنة **وأما** فعيلة فشرطه أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتيلة ونحوهما [illegible]
وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوها **الثالث** ظاهر كلامه اطراد فعائل في هذه الأوزان الخمسة المختومة
بالتاء وفي المجردة منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة وفعالة وفعالة وفعالة وأخواتها
من التاء مع انتفاء التذكير حفظ فيهن وأحقهن به فعول انتهى **وأما** فعيل فلم يذكره في التسهيل لأنه [illegible] جمعه
فيه فعائل كما تقدم ومن أبى على أن فعائل غير مطرد في هذه الأوزان المجردة وتبعه في الارتشاف **الرابع** ذكر
في التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جرائض وقرثاء وبراكاء وجلولاء وحبارى وحزابية إن حذف ما به تفرد
لا منهما يعني حبارى وحزابية واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيهما [illegible] على فعالى فتقول إن حذفت ما

بغير اللام حبالى وحبليات وإن حذفت الأولى قيل حبارى وحباريات **صـ وبالفعالي والفعالى جمعا**
صحراء والعذراء والقيس اتبعا ش من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالى بالفتح ويشمل
اشتراكهما وانفرادهما فيشتركان في أنواع الأول فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى **و**الثاني فعلى اسما نحو علقى
وعلاق وعلاقى **و**الثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى **و**الرابع فعلى وصفا لا أنثى لأفعل نحو حبلى وحبالى
وحبالى الخامس نحو عذراء وعذار وعذارى وكلام قوله والقيس اتبعا أن فعالي وفعالى مقيسان في نحو عذراء كما أنهما
مقيسان في نحو صحراء ونبه بذلك على قوله في شرح الكافية وكذلك ما أشبههما فهم يجمل أن يريد بنحو عذراء ما كان على
فعلاء صفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث ومن أقرب **و**قال الشارح ويشترك الفعالي والفعالى فيما كان على فعلاء
اسما نحو صحراء أو صفة نحو عذراء فسوى بينهما ولم يقيد الصفة بظاهر كلامه يخالف ما ذكره في التسهيل وهو أن فعالى
يحفظ في نحو عذراء وأن الفعالي يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مقيسين في فعلاء صفة ويشتركان أيضا في جمع مهرية
فقالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما وسوى في التسهيل بين عذراء ومهرية وتنفرد فعالي بالكسر بنحو حذرية وسعلاة
وعرقوة وما حذف فيها حرف أو زيد فيه من نحو حبنطى وعفرنى وعرقوة وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحباري
في أهل وعشرين وليلة وكيكة وهي البيضة وتنفرد فعالى بالفتح بوصف على فعلان وفعلى نحو سكران وسكرى
وغضبان وغضبى فيقول سكارى وغضابى ويقال سكارى وغضابى بالكسر وورد محفوظا في الفعالي آخر نحو حبط
وحباطي **واعلم** أن جمع فعلاء وفعلى على فعالي بفتح الفاء أحق على فعالي بفتح الفاء **تنبيهات** الأول إنما لم
يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لأنه يستفاد من قوله بعد وبفعالي وشبهه انطقن
وسيأتي بيانه ولكنه أخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكره **الثاني** قال في جمع صحراء وعذراء صحار وعذار
أيضا بالتشديد قصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالي وفعالى وفعالي **الثالث** اعلم أن فعالي بالتشديد هو الأصل
في جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظا لا يقاس عليه وإنما يجيء في الباب في الشعر وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا
جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب
الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتنقلب الثانية التي هي للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيما ثم إنهم قد
التخفيف فحذفوا إحدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح وإنما فتح
الراء وقلب الياء ألفا للتسلم من الحذف عند التنوين وظهر بهذا أن الأصل الصحاري ثم الصحاري ثم الصحارى **صـ واجعل**
فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب ش من أمثلة جمع الكثرة فعالي
وهي لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسي وكراسي وبردي وبرادي واحترز
بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو بصري فلا يقال بصاري **و**علامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة

على معنى مشعور به بدون شعورها **تنبيهات** الأول قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر
استعمالهم فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسي ويعامل معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري
ومهاري وأصله المنسوب إلى مهرة بن حيدان وهي قبيلة من قضاعة ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل
الثاني ذكر في التسهيل أن من الجمع أيضا نحو علباء وقوباء وحرباء فتقول فيها علابي وقوابي وحرابي
قال وتجنب في نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان **قلت** أما صحراء وعذراء فقد قيل فيهما صحاري وعذاري
بالتشديد وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لا يقاس عليه وأما إنسان وظربان فقد قيل فيهما أناسي
وظرابي وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون وزعم ابن عصفور أن من البدل في أناسي أن زم
وأناسي لأنه إذا فالت أناسين على ما قد جاء في الشعر أهلا بأهلنا وبيتنا من بيتكم وبالأناسي أبدلوا الأناسين
قال في التسهيل والتكميل ولعله مقصور على السماع والياء في أناسي ليست بدلا من أناسي جمع إنسي وأناسين
جمع إنسان لما ورد مع أنور حسين واشتق من دعوى البدل أن العرب تقول إنسي قال الشاعر فلست
لإنسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب وكذلك قالوا إنسي وأناسي **قلت** الحاصل
أن أهل التصريف على جعل أناسي جمع إنسان لأن جمع إنسي لياء النسب فيثبت كما لم يثبت **قال** في شرح
الكافية ويؤيد أن أناسي جمع إنسي لصيغ في جمع جماني وفي جمع تركي تراكي إنما وحكي في
جمع إنسان أناسية فتعوض تاء التأنيث من الياء المحذوفة كما قالوا زنادقة **و**حكي أهل التصريف أيضا إبدال
نونه الأولى ياء في الإفراد والجمع فقالوا إيسان وجمعه أياسين وأما ظربان فذكر بعض أهل التصريف أن ما
قالوا فيه ظرابي وليس بجمع لأنه من العرب من يقول ظربي على حد ما في شرح الكافية **و**حكي أبو زيد في
التسهيل وغيره أنه يقال ظرباء فتحتمل أن يكون ظرابي جمع الظرباء ونحو الياء بدل من همزة
التأنيث كما قالوا في صحراء صحاري **الثالث** من أجل ما ذكر في هذا الفصل أن ...
فيه غير ملحق ولا شبيه به وجمعها أحد وعشرون بناء **فعل كحمر** **وفعل كبقر** **وفعل كعب** **وفعل** ...
وفعلة كرماة **وفعلة كقردة** **وفعلى كقتلى** **وفعلة كبررة** **وفعل كغزى** **وفعال**
كغزاة **وفعال ككعاب** **وفعول كجنود** **وفعلان كغلمان** **وفعلان كرجمان** **وفعلاء**
كنبهاء **وأفعلاء كأنبياء** **وفواعل كجمال** **وفعائل كرسائل** **وفعالي كصحاري** **وفعالى**
كصحارى **وفعالي كراسي** ... **فعال** **وفعيل** **وفعال** أما فعل
فنحو ... وفعلاء ...
... فعل بضم الفاء

نحو عمير وكواء فيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على التصحيح وقال في التسهيل أعم [illegible]
مثال لا تكسير له اسما جمع وإن ذكر فعيل كعبيد وجهة اسم جمع قال في شرح الكافية وما كان على فعيل
فهو جمع إن أنث كعبير وجمع واسم جمع إن ذكر ككليب وجميع قلت وفي فعيل [illegible] منفردا وفي فعيل
قولان أحدهما أنه اسم جمع مطلقا والثاني التفصيل وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطلقا
قال ابن الحاجب [illegible] وكسروا على فعيل ثلاثة أبنية فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب [illegible] وفعال [illegible]
وفعل [illegible] وهو قليل لأنه أشبه الآحاد [illegible] عبير وكليب كما ترى [illegible]
في الصحاح والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز وذكر في الشافية [illegible] جمع
التكسير وفعل ولم يسمع منه إلا [illegible] جمع حمار [illegible] قال ومذهب ابن السراج أنه جمع وقال
[illegible] الحمار لغة في الحمار وذهب الأخفش إلى أن كليبا [illegible] جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو
الصحيح لأنه يصغر على لفظه وذهب الفراء إلى [illegible] وافق [illegible] اللفظ نحو تمر وتمر [illegible] جمع تكسير
وليس بتصحيح **ص وبفعالل وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى ش** أمثلة
جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله في الحركات والسكنات وإن خالفه في الوزن نحو [illegible]
أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة **وأما** شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد [illegible] ما أخرجه بقوله
ص من غير ما مضى ش وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحو ما الأذهان [illegible]
استثنى تكسيرها على ما تقدم بيانه **تنبيه** شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه **أما** الرباعي
فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن وإن كان ذا زيادة جمع على شبه فعالل سواء
كانت زيادته الحاق نحو [illegible] وصيارف وعلقى وعلاق أم غيره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومساجد ما
لم يكن مما تقدم استثناؤه **وأما** الخماسي [illegible] فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله
ص ومن خماسي جرد الآخر انف بالقياس ش إذا أريد جمع الخماسي المجرد حذف آخره
ليتوصل إلى بناء فعالل فتقول في سفرجل سفارج ثم إن كان رابعه شبيها بالزائد جاز حذفه وإبقاء الخامس
كما نبه عليه بقوله **ص والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد ش**
يجوز حذف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا [illegible] نحو خدرنق [illegible] النون من حروف الزيادة
والثاني نحو فرزدق [illegible] الدال [illegible] ومن حروف الزيادة فلك أن تقول فيهما [illegible] بحذف النون
والدال ولك أن تقول خدارق وفرازق بحذف الخامس كما تقدم وهو [illegible] من مذهب سيبويه وقال المبرد يحذف
في مثل فرزدق [illegible] الخامس [illegible] الدال والنون [illegible] **تنبيه** أفهم كلامه [illegible] الكوفيين

ع 54

[illegible] الأخفش [illegible] قبل الرابع [illegible] حرف الثالث [illegible] ثم يجمع [illegible] **الثاني** منع [illegible]
تكسير الخماسي البتة وقال سيبويه [illegible] يكسرونه إلا على استكراه **وقال** في التسهيل ويغني غالبا التصحيح
عن تكسير الخماسي الأصول **وأما** الخماسي [illegible] فإنه يحذف [illegible] وغيره نحو سبطرى وسباطر
[illegible] خمسة حروف [illegible] فإنه لا يحذف [illegible] يجمع على فعاليل ونحوه نحو
عصفور وعصافير [illegible] وقنديل وقناديل [illegible] **ص وزائد العادي الرباعي**
احذفه ما لم يك لينا إثره اللذ ختما ش فلت [illegible] حرف اللين فإنه [illegible]
يحذف [illegible] عصفور [illegible] **قلت** [illegible] من فاعل
مذكورة في التصريف [illegible] **تنبيهان** [illegible] قوله وزائد العادي الرباعي [illegible]
فيعلم [illegible] أصوله خمسة [illegible] حرف منه [illegible] الزائد [illegible] **الثاني**
شمل قوله حرف اللين ما قبله حركة مجانسة [illegible] وما قبله حركة مجانسة نحو [illegible]
[illegible]
[illegible] **ص والسين والتا من كمستدع أزل إذ ببنا الجمع بقاهما مخل ش**
اعلم أن [illegible] ثم [illegible] الجمع [illegible]
[illegible] جمع مستدع مداع
بحذف السين والتاء [illegible]
[illegible] بقوله **ص والميم أولى من سواه بالبقا ش** [illegible] من سواه [illegible]
[illegible] ملحق [illegible] مقعنسس [illegible]
ملحقا نحو مقعنسس [illegible] مذهب سيبويه [illegible] ومذهب المبرد إبقاء الملحق
[illegible] مذهب سيبويه [illegible] **ص**
والهمز واليا مثله إن سبقا ش يعني [illegible]
[illegible] نصر [illegible]
[illegible] معنى [illegible] الأصل [illegible]
الجمع [illegible] القياس **تنبيه** تقدم [illegible]
[illegible] المختص [illegible]
اللفظية [illegible] جمع [illegible]

العاجي

عني

مثله ثم من يسر تقول فيه مريريش بحذف الميم الثانية وإبقاء الراء لأن ذلك لا يخل معه كون الاسم ثلاثيا
في الأصل ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميش أو مميريش لكون الكلمة رباعية وكذلك ما مثله ... بل إن
الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها وشبهها بالحرف الأصلي وأن زيادتها وسطا شاذة بخلاف الألف ويونس
يؤثر الألف بالبقاء لأنها تصير من آخر الاسم فتنقلب همزة فتقول احطايه على القولين والتقرير مختلف ومسائل
من الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله ص والياء لا الواو
احذف إن جمعت ما كحيزبون فهو حكم حتما ش مما يجب إيثاره بالبقاء الواو في حيزبون
وعيطموس ونحوهما فإن تكسيرهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وأبقيت الواو وانقلبت ياء لانكسار
ما قبلها وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل
الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لأن بقاء الياء مفوت
لصيغة الجمع ص وخير في زائدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى ش
زائدا سرندى هما النون والألف فإن حذفت النون قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى والحبنطى والعفرنى
وإنما خير في حذف الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما إذ لا مزية لأحدهما على الآخر والضابط أنه إن كان لأحد
الزائدين مزية أبقي وإن ثبت التكافؤ في الحذف خير ولنختم الباب بذكر مسائل الأولى يجوز تعويض
ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد تقدم مثل
ذلك في التصغير وسيأتي الثانية أجاز الكوفيون زيادة الياء في ما ماثل مفاعل وحذفها مما ماثل مفاعيل فيقولون
في جعافر جعافير وفي عصافير عصافر ومنعه من جاء في الكلام وجعلوا من الأول قولهم معاذير ومن
الثاني وعنده مفاتح الغيب ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين واستثنى فواعل فلا يقال فيها فواعيل
إلا شذوذا كقوله سوابيغ بيض لا تخرقها النبل ووافقهم الجرمي على زيادة الياء فيما سوى فواعل نحو كواثب
وخواتم وكل ما جمع على فعالل وأما أبو حاتم في نحو أمنية ... مما هو من النوع واحده مشدد ففيه
جمعه بالتشديد والتخفيف كأثافي قال الأخفش من العرب من يقول في جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح وقال الجرمي
الحذف في المعتل أكثر ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز إلا في ضرورة
الثالثة قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم وأشار إليه في التسهيل بقوله وربما قرن
تجميع المزيد فيه بعومل معاملة المجرد ومثال ذلك قولهم في ظريف وخبيث ظروف وخبوث قال الجرمي
الرابعة والفارسي كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد وكان يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه
أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملامح وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع قال في التسهيل جمع

اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة أو فعلة ما يتبين له جمع شبيها من
... آحاد اسمه من جمع اسم الجمع قوم وأقوام وظاهر كلام سيبويه أنه لا يقاس ومن جمع الجمع عقبان
وعقابين جمع أيفا ... رجالات وسراحين ومعنى قوله ما يتبين له المعنى الذي يتبين له يعني أن الراعي
الجمع هما سوى الراعي ... تثنيتهما وظاهر كلامه جواز ... جمع الكثرة وجمع القلة ونفر عن أن جمع
جمع الكثرة لا يقاس بل يتوقف و اختلف في جمع القلة فقيل يقاس جمعه وهو مذهب الأكثرين وقيل لا
يقاس من الجمع من المجموع إلا ما جمعوه وهو مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور وبه فسر السيرافي كلام
سيبويه الخامسة اختلف في أصائل فقيل هو جمع جمع جمع لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل
جمع أصيل قاله ابن الشجري ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع لأنه جمع آصال وآصال
جمع أصل وأصل مفرد لا جمع وقيل إن أصلا جمع أصيل كبعير وأباعر وأصائل جمع أصيلة كسفينة
وسفائن ... ذكره ابن ... وقاله أيضا الحسن بن ... وقال ابن الخشاب أصائل جمع أصيل
كأبيات ... فقيل التصغير من أولاد الإبل على هذين القولين فليس بجمع جمع السادسة في الفرق
بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس وإنما أخرته إلى هذا الموضع لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة
التكسير والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين أحدهما معنوي والآخر لفظي أما المعنوي
فقال الشارح في ... الشرح ... اسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل إما أن يكون موضوعا للآحاد
المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا
عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيها اعتبار الفردية
إلا أن الواحد يقتضي بنفسه فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد
مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع سواء كان له
واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو
اسم الجنس وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التاء ككلمة وبعكسه كمأة وجبأة انتهى
يعني أن الكمأة والجبأة للواحد والكمء والجبء للجنس وهو قليل وبعضهم يقول للواحد كمء
وللجنس كمأة على القياس وقوله وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التاء يشير إلى أن اسم
الجنس قد يفرق بينه وبين واحده بالياء ... نحو روم ورومي وزنج وزنجي واعلم
أن ما عبر به اسم الجنس ... وغيره على القليل والكثير كالعسل
والماء ... الواحد إنما يقتضي بنفسه ... فأطلقه ... الشيخ أبو ...

شرحه الكافية والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث
نحو جوز ونخل وكلم لا ينطلق على أقل من ثلاثة وإنما يقال ذلك في نحو ضرب من المصادر فإنه صالح للقليل
والكثير والتاء للتنصيص على الوحدة وأما غير المصادر فلا يقال فيما دون ذلك ونص في المنصف
بذلك فقال في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي كالنبق واللبن وأقل ما يتناول ثلاث كلمات بل
مقتضى قوله في التسهيل تكسيرها الواحد المتميز بالتاء مقصور استغناء بتجريده في الكثرة وتصحيحه
في القلة أن من قال نحوه لما فوق العشرة حتى قيل تناقض كلامه وأما اللفظي فاعلم أن الاسم
الدال على أكثر من اثنين إن كان له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا
فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عباد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحده مقدر وإلا فهو
اسم جمع نحو رهط وإبل وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا ندر في المفردات كقولهم برمة
أعشار من مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة أعشار
من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب
تعم الحاضرين والبادين والأعراب تخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه وإن كان له واحد من لفظه فإما أن
يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فإن وافقه فيهما وثنيه فهو جمع بغير تغيير نحو فلك وإن لم
فليس بجمع نحو جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فإما أن يمتاز عن واحده
بياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أو لا فإن امتاز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه
فهو اسم جنس وإن التزم فهو جمع نحو تخم وتهم خلافا لسيبويه في جمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما فإن الغالب على اسم
الجنس المتميز واحده بالتاء التذكير وقال ابن سيدة التذكير والتأنيث سواء في الأسماء والكثير وإن لم يكن كذلك
فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أو لا فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه دون لبس
فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزي بأنه اسم جمع لغاز لأنه ساوى الواحد في التذكير بخلاف كتيبة فإنه
جمع لأنه مؤنث وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لراكب لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركابي والجموع
لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها وإنما قلنا دون لبس لأن الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر في نحو
فقال الرجال قام وإن خالف أوزان الجموع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لأن فعلا ليس من أبنية الجمع
خلافا للأخفش والحاصل أن اسم الجنس هو ما يميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما له واحد
من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أو له واحد لكنه مخالف لأوزان الجموع أو غير مخالف ولكنه مساو
للواحد دون لبس في التذكير والنسب وإذا علم ذلك علم الجمع بقسميه

التصغير

إنما ذكره بعد التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد ولنذكر فوائده وعلامته وشروط المصغر
أما فوائده فعن بعض البصريين التحقير والتقليل والتقريب فالتحقير لما للزمان
الشيء نحو جحيش أي جحش صغير وإما لشأنه نحو رجيل والتقليل لكمية الشيء نحو دريهمات والتقريب إما لزمان
الشيء نحو قبيل العصر وإما لمكانه نحو دوين السماء وإما لمنزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون في فوائده التعظيم
كقول لبيد دويهية تصفر منها الأنامل يعني الموت وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة
الوصول فالتصغير لتقليل المدة أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام وأما علامته فهي الياء
وإنما جعلوها ياء لأن أولى الحروف بالزيادة حروف اللين والألف قد استبد بها الجمع فعدلوا إلى الياء لأنها أقرب إلى
الألف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة أن الألف قد تجعل علامة للتصغير واستدلوا بقول العرب في دابة وشابة
دوابة وشوابة وفي هدهد هداهد من بعض التصغير ورد بأن الهداهد لغة في الهدهد وأما دوابة وشوابة فالألف
بدل عن ياء التصغير والأصل دويبة وشويبة لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد وأما شروط
المصغر فأربعة **الأول** أن يكون اسما فلا يصغر الفعل والحرف لأن التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب
وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه **الثاني** أن يكون غير متوغل في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من
وكيف ونحوهما وأما تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات فسيأتي **الثالث** أن يكون قابلا للتصغير فلا
يصغر نحو كبير وجسيم والأسماء المعظمة شرعا وفي أسماء شهور السنة وأيام الأسبوع قولان والمنع
مذهب سيبويه **والرابع** أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت **فعيلا**
اجعل الثلاثي إذا صغرته نحو قذي في قذا أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل
وفعيعيل ففعيل للثلاثي مطلقا نحو قذي في تصغير قذى وفليس في تصغير فلس وفعيعل وفعيعيل لما زاد على
الثلاثة **أما** فعيعل فللرباعي نحو دريهم وجعيفر في درهم وجعفر وللخماسي المجرد إذا حذف آخره ولم
يعوض نحو فريزد في فرزدق **وأما** فعيعيل فللخماسي وما فوقه أيضا إذا كان قبل آخره حرف لين نحو
عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد **تنبيهات** الأول أصل الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله
فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار **الثاني** وزن المصغر
بهذه الأوزان اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الأبنية وليس جاريا
على مصطلح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي أفيعل
ومفيعل وفعيلل **الثالث** يعرف من قوله فعيلا اجعل الثلاثي إذا صغرته ثلاثة أعمال ضم أوله وفتح ثانيه
واجتلاب ياء ساكنة بعده ويعرف من قوله فعيعل مع فعيعيل لما فاق أن ما فوق الثلاثة يشارك الثلاثي في الأعمال

الثلاثة ويزيد رابعا وهو كسر ما بعد الواو فيما سيستثنيه **الرابع** من الكيفيات المذكورة أنه
هو في المتمكن وأما غير المتمكن فإنه يخالف في بعضها وسيأتي آخر الباب **الخامس** ذكر والضم أول المصغر
علما أكثر ما كان من الصفة منها أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي لم يبق إلا الضم والكسر
فكان الضم أولى لمكان الياء قال معناه السيرافي وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل
متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف **السادس** قال بعضهم ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما
لم يكن له نحو صم وقيل فتقرر الفتحة والضمة في المبني عليهما في المصغر كما في قلت ونحوه حتى اللذيا واللتيا
فما الوكان أول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرته تحكم بأن الضمة في التصغير غيرها في التكبير وقال بعضهم
في نحو برج مما قبل آخره مكسور أن الصيغ لا يعني قال ولو قيل إن الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها
السابع لو كان المكبر على بنية المصغر كمبيطر ومهيمن ونحوهما من أسماء الفاعلين فقال بعضهم أن تصغيره يكون
بالتقدير وكلام التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها **وما به**
لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل يعني أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعيل فيما
زاد على أربعة أحرف بما يتوصل به إلى منتهى الجمع يعني بناء مفاعل ومفاعيل والحذف في ما من نحو جحمرش ونحوه مما مر في
التكسير فتقول في تصغير فرزدق فريزد وفريزق بحذف الخامس أو بحذف الرابع لأنه شبيه بالزائد وتقول في منطلق مطيلق
بحذف النون وإبقاء الميم لأن لها مزية كما تقدم وتقول في استخراج تخيريج لأن التاء أولى بالبقاء كما سبق وتقول في حيزبون
حزيبين بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء وتقول في علندى عليند وعليند لأنه لا مزية لأحد الزائدين على الآخر وقد تقدم
بيان ذلك في التكسير فأغنى عن إعادته **تنبيه** يستثنى من ذلك ما آخره ألف التأنيث والألف الممدودة وياء النسب
والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا فإنها لا تحذف في التصغير ولا يعتد بها كما سيأتي **وجائز**
تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف يعني أنه
يجوز أن يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل تقول في
جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج وفي التصغير سفيرج وإن عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو
منطلق تقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله جائز أن
التعويض ليس بلازم **تنبيه** قال في التسهيل وجاز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر إن لم يستحقها لغير
تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه ولم يعتد بالتعويض لثبوت يائه
التي كانت في المفرد **وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين**
حكما رسما مما خولف فيه القياس في التصغير قولهم في المغرب مغيربان كأنه تصغير مغربان

وفي العشي عشيان كأنه تصغير عشيان وفي عشية عشيشية كأنه تصغير عشاة وفي إنسان
أنيسيان وفيه خلاف مذهب البصريين أنه فعلان من الأنس وقال الشيباني فعلان أيضا لكن من الإيناس
بمعنى الإبصار وقال معظم الكوفيين أنه إفعلان من النسيان فهو على هذا ليس من هذا النوع وفي بنون
أبينون تصغير أبنون وفي ليلة لييلية كأنه تصغير ليلاة وفي رجل رويجل كأنه تصغير راجل وفي صبية
وغلمة أصيبية وأغيلمة كأنهما تصغير أفعلة بدل الأفعال مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل
وفيه في بعضها القياس أيضا فالوارد في صبية صبية على القياس أنشد سيبويه صبية على الدخان رمكا
ما إن عدا أصغرهم أن زكا يقال زكا إذا دب والصواب ما إن عدا الكبير منهم **ومما** خولف فيه القياس في الجمع
قولهم مئة وأراهط وبواطل وأباطيل وحديث وأحاديث وكراع وأكارع وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع
من جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور **و**ذهب بعض النحويين إلى أنها
جموع للمنطوق به على غير قياس وزعم ابن جني أن العرب بنت أمثلة أخر ثم جمعت في ذلك أن ذلك اسم غير
الأباطيل والأبطول ثم جمع وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أرهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغني
به عن جمع ذلك ثم وأعاريض تكسير إغراض مصدر أعرض **و**ذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى
حديث **و**قال ابن جني وفي أن أحدوثة إنما يستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به وعد
بعضهم من هذا النوع قولهم أناعيم في جمع نعم وليال جمع ليلة وليس منه بل مما استغني عنه بجمع واحد
مستعمل قليلا لأنهم قالوا الأنعوم وليلاة وإن كان ذاك شاذا وليلة **قلت** وكذا لا ينبغي أن يعد قولهم في
التصغير لييلية مما استغني عنه بتصغير مهمل **لتلو يا التصغير من قبل علم**
اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مقتضى العوامل نحو زييد وإن لم يكن حرف
إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا في خمسة أشياء **الأول** ما قبل علامة التأنيث والألف
نحو طلحة وسكرى فتقول طليحة وسكيرى بالفتح لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث ومحافظة على بقاء
الألف ويعني بقوله من قبل علم ما كان متصلا كما مثل ولو انفصل من التاء كسر نحو دحيرجة **الثاني**
ما قبل مدة التأنيث وهي الألف التي قبل الهمزة في حمراء ونحوها فإنها ليست علامة التأنيث عند جمهور
البصريين وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة وتقدم بيان ذلك في التركيب والتأنيث فتقول في تصغير
حمراء حميراء بالفتح محافظة على سلامة الألف **فإن قلت** فلعله أراد بعلم التأنيث التاء وحرفها وبالمدة
الألفين المقصورة والممدودة **قلت** لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تأنيث أيضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له
وإنما عطف المدة المذكورة على علم التأنيث لعدم اندراجها فيه وهو كقوله في التسهيل أو ألف التأنيث أو

الف قبلها **فإن قلت** قوله في شرح الكافية بأن اتصلتا بما وليت الياء علامة تأنيث بنحو كتيمية وحبيشية جمع أن يقتضي أن المزة في حمراء منزلة في قوله علامة تأنيث ولذلك اقتصر في الكافية على قوله لتانيث علم **قلت** تجوز في ذلك والتحقيق ما تقدم **والثالث** ما قبل الف افعال نحو أجمال فتقول فيه أجيمال بحذفه على بقاء الف الجمع **تنبيه** أطلق المصنف أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل أو الف أفعال جمعا أو مفردا ومثال الجمع ما ذكر **وأما** المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثر بل زاد أبا سمي به من الجمع لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فإذا صغرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تصغر قبل أن يكون اسما وبتحقير أفعال كتحقير عطشان في قوابينه وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعال إلا جمعا انتهى وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال ومن نعت الأكثر بين الموصف بالجمع وتصغيره أفيعال كما سبق **فإن قلت** إذا فرعنا على مذهب من أثبته في المفردات فهل يصغر على أفيعال أو على أفيعيل **قلت** مقتضى إطلاق الناظم وقوله في التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفيعال بالفتح **و**مقتضى قول من قال من النحويين أن الف أفعال جمعا لأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر **وقال** بعض شراح تصريف ابن الحاجب فيد بقوله جمعا احترازا من المفرد نحو أعشار بل تصغيره أعيشير انتهى **وقال** الشارح أو الف أفعال جمعا وعلى هذا ينبه بقوله سبق انتهى وفيه وحمل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيدا لأفعال أو الف أفعال السابق في باب التكسير ومع الجمع **أما** تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه وقال الشلوبين متمم الفرق أن أبا موسى ومن أخطأ لأن سيبويه قال إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما **وأما** حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال بل من مغيرا له بما موصوله ومن ثم معمول السبق مقدم عليه والتقدير كذا ما سبق من الف أفعال وأيضا فإن المصنف أطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل وعلى ذلك يحمل كلامه **الرابع** ما قبل الف سكران ونحوه مما آخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمعه على فعالين نحو سراحين ولهذا مثل الناظم على سكران فتقول فيه سكيران لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فإن جمع على فعالين نحو سرحان صغر على فعيلين نحو سريحين وشمل فإنه جمع على سراحين وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت إليه بل يصغر على فعيلان مثال ذلك ظربان وإنسان فإنهم قالوا في جمعهما ظرابين وأناسين على جهة الشذوذ وإذا صغر قيل فيهما ظريبان وأنيسان وإذا أوردوا ما آخره الف ونون من نحو قرمان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أحمل على باب سكران لأنه الأكثر **الخامس** ما كان على اسم منزلة تاء التأنيث والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ولم يذكره

هنا **ص** وألف التأنيث حيث مدا إلى قوله حلا **ش** يعني أنه لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية لأنها تقدر منفصلة أي تنزل منزلة كلمة مستقلة **و**معنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر كما يصغر غير متمم بها **الأول** الف التأنيث الممدودة نحو أمطاء **الثاني** تاء التأنيث نحو حنظلة **الثالث** ياء النسب نحو عبقري **الرابع** عجز المضاف نحو عبد شمس **الخامس** عجز المركب يعني غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك **السادس** ذو الالف والنون الزائدتين بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعنقران واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة أحرف نحو سكران وسرحان فقد تقدم ذكرهما **السابع** علامة التثنية نحو مسلمين **الثامن** علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها زعيفران وبعيلبك وحنيظلة وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيقران ومسيلمين ومسيلمين ومسيلمات فتقدر بنية التصغير قبل الف التأنيث وكذا سائرها **تنبيهات** الأول من تفسير أطلق فوله وما به لمنتهى الجمع وصل وتقدم التنبيه عليه **الثاني** ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لأن مذهب سيبويه في نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف لين حذف الواو والالف والياء فتقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف نحو بروقة فإنه يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الالف عنده يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء **و**مذهب المبرد إبقاء الواو والالف والياء في جلولاء وأخواته فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالإدغام مسويا بين الف التأنيث والتاء ووجه سيبويه أن الف التأنيث الممدودة شبيهة بتاء التأنيث وشبيهة بالالف المقصورة فاعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالتاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها فإن الالف حبارى لا أول وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الف التأنيث فلزم تعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير **واعلم** أن تسوية المصنف هنا بين الف التأنيث الممدودة والتاء يقتضي موافقة المبرد ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه **الثالث** اختلف أيضا في نحو ثلاثين علما وغيره علم منه في نحو جدارين وظريفين علما فمذهب سيبويه الحذف فيقول ثليثون بالتخفيف لأن زيادته غير طارية على الكلمة وعومل معاملة جلولاء وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح نص على ذلك **و**مذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء واتفقا في ظريفين وظريفات إذا لم يجعلا أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا

ممه
جميع أمر

التنصيل **ص** **وألف التأنيث ذو القصر متى * زاد على أربعة لن يثبتا ش**
ألف التأنيث المقصورة إن عرض تغيير لانفصال من الممدودة لعدم إمكان استقلال اللفظ بما قبل لم تحذف
في التصغير خامسة فصاعدا فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل كقولك في قرقرى
ولغيزى قريقر ولغيغيز فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز
عكسه وإلى هذا أشار بقوله **ص** **وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير ش** فإن حذفت المدة قلت الحبيرى وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقلبت المدة ياء ثم ترغم
ياء التصغير فيها **ص** **واردد لأصل ثانيا لينا قلب * فقيمة صير قويمة تصب ش**
اعلم أن الثاني يرد إلى أصله في التصغير بشرطين **الأول** أن يكون لينا **الثاني** أن يكون بدلا من غير همزة
واندرج في هذا ثلاثة أنواع أولها ما كان لينا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن فتقول في تصغير
باب بويب لأن ألفه عن واو وفي ميزان موزين لأن ياءه عن واو وكذا تقول في قيمة وديمة قويمة ودويمة لأن
الياء فيهما منقلبة عن واو وفي ناب وهو المسن نييب لأن ألفه عن ياء وفي موقن ميقن لأن واوه عن ياء وإنما رد
الثاني في هذا إلى أصله لزوال سبب انقلابه وثانيها ما كان لينا بدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط
أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط لزوال السبب الثالث
ما كان لينا بدلا من همزة تلي همزة نحو ذيب فإن أصله الهمز والياء فيه بدل من الهمزة فإذا صغرته قلت ذؤيب بالهمز
رجوعا إلى أصله لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها فخرج بالشرط الأول ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى
أصله ولو كان بدلا من لين فتقول في قائم قويئم بالهمزة وفي متعد متيعد خلافا للزجاج في متعد فإنه يرده إلى
أصله فيقول مويعد والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد توهم أن مكبره موعد أو
موعد أو موعد ومتيعد لا إبهام فيه وخرج بالشرط الثاني ما كان لينا بدلا من همزة لا تلي همزة كألف آدم وياء
أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما **أما** آدم فتقلب ألفه وأما أيمة فيصغر على لفظه **تنبيهات** دل أول
كلامه من الفصل أن ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير فإنه لا يرد إلى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير رد
إلى أصله **الثاني** ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو يقتضي الرد مشروط بكون الحرف حرف لين
مبدلا من لين غير همز بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما ذكر في التسهيل **الثالث** ظاهر قوله
لينا قلب أن من شرطه أن يقلب عن لين كما قال في الكافية واردد لأصل ثانيا لينا قلب وذلك لأن القلب في اصطلاح
القوم لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على إبدال حرف علة من حرف علة أخرى وإن
كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه بدلا من لين كما صرح به في شرح الكافية **فإن قلت** فلعل

ثم إنه رد بالقلب مطلق الإبدال فيشمل ما كان بدلا من غيره **قلت** إذا حمل على هذا ورد عليه ما كان
بدلا من همزة تلي همزة فإنه لم يستثنه **الرابع** أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو وأجازوا
أيضا إبدال الياء في نحو شييخ واوا ووافقهم في التسهيل على جوازه فيما جواز أم جوحا ويويرة أنه
سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ وقوله **ص** **وشذ في عيد عييد ش** وجه شذوذه
أنهم صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى الأصل
قال الشارح حملا على قولهم في الجمع أعياد **قلت** وقاله غيره وفيه نظر لأنهم قالوا جمعوه على أعياد
فرقا بينه وبين عود فينبغي أن يقال وصغروه على عييد فرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة إلى جعل أحدهما
محمولا على الآخر وقوله **ص** **وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم ش** يعني يجب لجمع التكسير من رد
الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير كقولهم في باب وناب وميزان أبواب وأنياب وموازين إلا ما شذ كأعياد
وقوله حتم لا يعطي الزوم إلا بإحدى بناء وإنشاد أقوام عن المنايا ثوب بن الموازين **ص** **والألف
الثاني المزيد يجعل * واوا كذا ما الأصل فيه يجهل ش** الألف إذا كان ثانيا
فله خمسة أقسام **الأول** مبدل من ياء كناب **والثاني** مبدل من واو كباب **والثالث** مجهول الأصل نحو
صاب **والرابع** زائد كضارب **والخامس** مبدل من همزة كآدم فأما الأول والثاني فتقدم أنهما يردان إلى الأصل
وأما الثالث والرابع فيقلبان واوا وإليهما أشار بالبيت فتقول عويج وضويرب **وأما** الخامس فيبدل واوا أيضا نحو
أويدم ولم ينبه عليه **واعلم** أن حكم التكسير في إبدال الألف الثاني حكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم **ص**
وكمل المنقوص في التصغير ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما ش المنقوص هنا هو العام وهو
ما حذف منه أصل لا الخاص وهو ما حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة فإذا صغر المنقوص المذكور كمل برد
ما حذف منه إن كان على حرفين نحو حر مسمى به وسه ويد فتقول فيها أحيح وستيهة ويدية برد فاء الأول وعين
الثاني ولام الثالث وإن كان على ثلاثة أحرف **و** الثالث تاء التأنيث لم يعتد بها وكمل أيضا كما يكمل الثنائي
نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنيهة أو سنيوة برد فاء الأول ولام الثاني **فإن قلت** فما ورد من هذا
النوع محذوف العين **قلت** لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة ذهب الزجاج إلى
أنها محذوفة العين من ثاب يثوب وذهب غيره إلى أنها محذوفة اللام من ثبى يثبي إذا جمع وهو الأول وهذا
الخلاف إنما هو في الثبة التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض **وأما** الثبة التي هي الجماعة من الناس فهي
محذوفة اللام لا أعرف في ذلك خلافا وإن كان المنقوص حو الثلاثي التام لم يرد إليه ما حذف لعدم
الحاجة إليه لأن بنية فعيل تتأتى بدونه فتقول في هار وشاك وميت هوير وشويك ومييت وإلى هذا أشار

بقوله ما لم يحو غير التاء ثالثا فهم منه أنه إن حوى ثالثا غير التاء لم يرد إليه المحذوف وإن كان الثالث هو
التاء لم يعتد بها ورد إليه **تنبيهات** الأول شذ قول بعض العرب في ماء مويه برد المحذوف ولا يقاس
عليه خلافا للأخفش ونقل أيضا عن يونس والمازني … الثاني أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة في خير وشر والمازني
لا يرد فيهما **الثالث** إنما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت لأنها لا يعتد بها أيضا بل
يقال بنية وأخية برد المحذوف **الثالث** يعني بقوله ثالثا ما زاد على الحرفين ولو كان أولا أو وسطا فالأول
كقولك في تصغير … … اعتراف الجر والمضارعة وأجاز أبو عمرو والمازني الرد فيقولان … ويونس
… على أصل مذهبه في بعيل ونحوه وتقدم مثال الوسط **فإن قلت** كان ينبغي أن يقول ما لم يحو غير التاء أو همزة
الوصل لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا في رد المحذوف بما هي فيه **قلت** لا يحتاج إلى ذلك لأن ما فيه همزة الوصل إذا
صغر حذفت فيبقى على حرفين ثالثة نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحرك
الأول **و** قوله كما أشار إلى الثاني … وضعا … أيضا في التصغير توطئة إلى بناء فعيل لأن من هذا النوع لم يعلم له ثالث فهو
خلاف النوع السابق **و** أجاز في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعا وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل
مسمى بهما عني وهلي **و** الآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل **و** صحح في التسهيل أن الأول أولى وبه
جزم بعضهم **فإن قلت** إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بواو **قلت** خير بعضهم فقال بياء أو واو وكلام
المصنف … تسميه … على أنه ياء وهو الأكثر **تنبيهان** الأول لا يكمل بمثل الوجهين أن لفظ في
نحو ما الاسمية أو الحرفية إذا سمي بها فإنك تقول على التقدير في موي وهو واضح **الثاني** في قوله كما تقول تقديرا إن أراد
التمثيل فليس بجيد لأن ما ونحوه من الثنائي وضعا ليس من قبيل المنقوص وكيف يمثل به وإن أراد التشبيه فليس يحكم المنقوص
إلا في مطلق التكميل لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه وهذا لم يعلم له محذوف … فلا … من كلامه إلا أن يقول
… المنقوص ولا … **ص ومن ترخيم يصغر اكتفي بالأصل كالعطيف يعني**
المعطفا ش من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فإن كانت أصوله
ثلاثة صير على فعيل وإن كانت أصوله أربعة صير على فعيعل فتقول في معطف عطيف وفي أزهر زهير وفي حامد وحمدان
وحماد ومحمود وأحمد حميد وتقول في قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر **تنبيهات** الأول إذا كان المصغر تصغير
الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في علاب وسعادة وحبلى عليبة وسعيدة وحبيلة **الثاني**
إذا صغر نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لأنهما في الأصل صفة لمذكر
الثالث شذ في تصغير إبراهيم وإسماعيل بريه وسميع وقياسه … … والميم أصل **أما**
الميم واللام **و** أما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها أصلية **و** مذهب سيبويه أنها زائدة وينبني عليه تصغير الاسمين

واللام …

لغة تميم فقال المبرد أبيره وأسيمع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من
العرب وعلى من أنشد جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباره وأسامع وحكى
الكوفيون براهيم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أبار وأسامع بغير ياء
وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال إبراهيمون وإسماعيلون **الرابع**
لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل الكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق وهو تصغير
أبلق **و** من كلامهم جاء بأم الربيق على أريق **قال** الأصمعي تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق
وقلبه في التصغير … **و** أما قولهم عرف حميق جمله … فيه احتمال أن يكون تصغير حمق وقوله **ص واختم**
بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن ش تلحق تاء التأنيث في تصغير الاسم
المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا في الأصل أو في الحال أو في المآل فالأول نحو يد فإنه ثلاثي في الأصل فتقول
في تصغيره يدية **و** الثاني نحو سن ودار فتقول في تصغيرهما سنينة ودويرة **و** الثالث نوعان أحدهما ما كان
رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سميي بثلاث ياءات
الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر
في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد **و** الآخر ما صغر تصغير الترخيم
مما أصوله ثلاثة وقد تقدم بيانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما
بقوله **ص ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس ش** يعني أن التاء لا
تلحق اسم الجنس الذي يتميز واحده عنه بالتاء نحو شجر وبقر تقول في تصغيرهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة
وبقيرة التبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا بضعا وعشرا وما … من عدد المؤنث
بل يقال بضيع وعشير إذ لو قيل بضيعة وعشيرة لتوهم أن ذلك عدد مذكر ثم أشار إلى الثاني بقوله **ص**
وشذ ترك دون لبس ش يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها وعدتها
… نحو ناب للمسن من الإبل وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس ونعل ونصف وبعض العرب
يذكر الحرب والدرع والعرس فلا يكون من هذا القبيل **و** بعضهم ألحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة وقويسة
تنبيهات الأول لم ينبه في الكافية والتسهيل على استثناء النوع الأول أعني نحو شجر وخمس **الثاني**
قيل ينبغي أن يستثنى نوعا آخر وهو نحو حائض من أوصاف المؤنث إذا صغر تصغير الترخيم وقد تقدم
التنبيه عليه **الثالث** لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول في رمح علم امرأة
رميحة وفي عين علم رجل عيين خلافا لابن الأنباري في اعتبار الأصل فيقول في الأول رميح وفي الثاني عيينة

واستدل بقوله عُيَيْنة بن حصن ونحوه وأجيب بأن ذلك إنما نقل مصغرا **الرابع** إذا سميت مؤنثا ببنت
وأخت حذفت هذه التاء في التصغير وألحقت تاء التأنيث فتقول بُنَيَّة وأُخَيَّة وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق
التاء فتقول بُنَيٌّ وأُخَيٌّ وقوله **ص وشذّ دون لحاق تا فيما ثلاثيا كثُر** أي شذ دون لحاق التاء في تصغير
ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في وراء وُرَيِّئة بالهمز وفي أمام أُمَيِّمة وفي قُدّام قُدَيْدِيمة وقوله كثر يعني فإنه
في الكثرة وثلاثيا مفعوله تقدم عليه **تنبيه** أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى حُبَيِّرة ولُغَيْغِيزة
فيجاء بالتاء عوضا من الألف المحذوفة وكلام التسهيل موافقه فإنه قال ولا تلحق من ثلاثي غير ما ذكر
في ما حذفت منه ألف تأنيث خامسة أو سادسة قوله **ص وصغّروا شذوذا الذي التي وذا**
مع الفروع منها تا وتي ش التصغير من جملة التصاريف في الاسم فحقه أن لا يدخل غير المتمكن إلا أن
أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن بكونها توصف ويوصف بها فلذلك استبيح تصغير بعضها لكن
على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أوله على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف زائدة في
آخره ووافقت المتمكن في مجيء ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقالوا في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما
اللذيان واللتيان **وأما الجمع** فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا بالضم قبل الواو
والكسر قبل الياء **و**قال الأخفش اللذيَّوْن واللذيَّيْن بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه
يقول حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره **و**الأخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين
قال بعضهم لم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع الذي وقالوا في جمع التي اللتيات وهو جمع اللتيا
تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في
التسهيل واللتيات واللويتا في التي واللويّا واللويون في الذين واللائي بزيادة تصغير اللائي واللاتي
وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش وأما اللتيات
فإنما هو جمع اللتيا كما سبق فتبين في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي لا تصغر استغناء بجمع
اللتيا وأجاز الأخفش أيضا اللويّا في اللائي وقال في اللاتي اللويتي قيل والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللائي واللاتي
ولا اللواتي ومن أمثلة سيبويه وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا فقالوا ذيّا وتيّا وفي التثنية ذيّان وتيّان
وقالوا في أولى أولا بالقصر أُلَيّا وفي أولاء بالمد أُلَيّاء ولم يصغروا منها غير ذلك **تنبيهات** الأول أسماء الإشارة
في التصغير من التنبيه والخطاب وغير ذلك من الأحكام ما لها في التكبير **الثاني** أصل ذيّا ذُيَيّا
وتُيَيّا بثلاث ياءات الأولى عين الكلمة والثانية للتصغير والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة
الألف آخره فحذفت الياء الأولى لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير

لأجل الألف **فإن قلت** ما الداعي إلى هذا التغيير **قلت** الداعي إليه المحافظة على ما استحق قبل التصغير
من كونها لا تلحق إلا ثالثة **الثالث** ما حكم من التغيير إنما ذكر على قول البصريين إن ذا ثلاثي في الوضع
وإن ألفه عن ياء وعين الكلمة محذوفة وهي ياء أيضا **و**ذهب بعضهم إلى أن عينه واو فتكون من باب طويت
وقد قيل إن المحذوف الألف هي العين واللام هي المحذوفة **وأما** على مذهب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم
لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن ذا ثنائي الوضع والتغيير
الثاني محكي فيه أنه يقال في التصغير ذيّا فيرد ما **الرابع** ذكروا أن الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضم
أولها وقيل ويدل على ذلك ما حكي من ضم لام اللذيا واللتيا وذكر في التسهيل أن الضم فيهما لغة **الخامس**
زيادة الألف في أوليا كالمخرج لأن ألفه أبدلت ياء وادغمت ياء التصغير فيها **و**أما أولياء بالمد فمذهب المبرد أن الألف
المزيدة ألحقت قبل الهمزة لئلا يصير الممدود مقصورا فالياء الأولى في أولياء للتصغير والثانية منقلبة عن الألف أولاء
والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرا كما في أخواته لكنه يرى أن همزة أولاء
ألف فزيدت الياء ثالثة وقلبت الألف التي بعدها وأعيدت إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرا **و**اعلم أن في همزة
أولاء ثلاثة مذاهب **أحدها** أنها عن ياء وهو مذهب المبرد **و**الثاني أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج **و**الثالث
أنها أصلية غير منقلبة عن شيء فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي **فإن قلت** كيف زعموا
أن الألف المزيدة في أُلَيّا وأُلَيّاء للعوض وأولهما مضموم **قلت** الضمة فيهما ليست مجتلبة للتصغير بل هي
الموجودة في حال التكبير **السادس** اعلم أن قول الناظم صغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة أوجه
أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن **و**ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه
لأنهم لم يصغروا جميع الفروع **و**ثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا
من ألفاظ المؤنث إلا تا وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما
التي ذكرتها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا **النسب**
معنى الأعرف في ترجمته وقال سيبويه باب الإضافة ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات **الأول** لفظي وهو
ثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها **الثاني** معنوي وهو صيرورته
اسما لما لم يكن له **والثالث** حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد
وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله **ص ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما**
تليه كسره وجب ش يعني أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة
كياء الكرسي مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زيدي ولم ينص على أن إعرابه ينقل إليها لوضوحه

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر من ذلك ما أشار إليه بقوله ص **ومثله**
مما حواه احذف وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا ش يعني أنه يحذف لياء النسب كل ما
ماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولك في شافعي ومرمي شافعي ومرمي
بحذف حرف الأول وجعل ياء النسب في موضعها **فإن قلت** بم يعلم هذا النسب إن قلت يظهر أثره
في نحو بخاتي جمع بختي إذا سميت به ثم نسبت إليه فإنما تقول بخاتي مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف
تنبيه إن وقع في ذلك قبل ما يدنين ... زاد بعد ثالث كشافعي ... من الحرف ياء أصلية كمرمي من رميت الأفصح وبعض
العرب فقال في مرمي مرموي لأن ثانيه ياء أصلية وسيأتي وقوله وتا تأنيث يعني أنها تحذف أيضا لياء النسب
فتقول في النسب إلى مكة مكي لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في نحو امرأة مكية وقول العامة درهم خليفتي
لحن وقوله أو مدته يعني ألف التأنيث المقصورة وهي إما رابعة أو خامسة فصاعدا فإن كانت خامسة فصاعدا
حذفت وجها واحدا كقولك في حبارى حباري وفي قرقرى قرقري وإن كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك
حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها وقد أشار إليهما
بقوله ص **وإن تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن** ش مثال ذلك
حبلى فتقول على الأول حبلوي وعلى الثاني حبلي **تنبيهات** الأول يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام
بألف زائدة تشبيها بالممدود **الثاني** ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليس كذلك
حين سواه بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم **الثالث** شذوا في ... الحبلي
بفتح الباء ص **لشبهها الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يعتمى** ش
يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى ومنقلبة عن أصل نحو ملهى فلهما ما لألف التأنيث من
نحو حبلى من القلب والحذف فتقول علقوي وملهوي وعلقي وملهي وأشار بقوله وللأصلي قلب يعتمى إلى ترجيح
القلب في المنقلبة عن أصل فملهوي أفصح من ملهي ويقال اعتماه يعتميه إذا اختاره واعتامه يعتامه أيضا
قال طرفة: أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد **تنبيهات** الأول أراد بالأصلي
المنقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه **الثاني** تخصيص
الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه
مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف
كالأصلية لكن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة
بألف حبلى في الزيادة **الثالث** لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل إلا الوجهين

المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما في حبلاوي وحكى أرطاوي وأجاز السيرافي
في الأصلية فتقول ملهاوي وقوله ص **والألف الجائز أربعا أزل كذاك يا المنقوص**
خامسا عزل ش إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية أو للتأنيث
أو للتكثير نحو مستدعى وقرقرى وقبعثرى فتقول مستدعي وقرقري وقبعثري **تنبيهان** الأول إذا كانت
الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو مفهوم
من كلام الناظم ومذهب يونس جعله كملهى فيجيز فيه القلب وهو ضعيف وشبهه أن المضعف بإدغام
في حكم حرف واحد فكأنها رابعة **الثاني** نرى فيما تقدم أن قولهم مصطفوي خطأ والصواب مصطفي
وتقريب النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا خلافا ليونس في نحو
معلى وإن كانت رابعة فهي ثلاثة أقسام **ألف** التأنيث وألف الإلحاق وأصلية فألف التأنيث إن
كان ثاني ما هي فيه متحركا حذفت وإن كان ساكنا ففيه ثلاثة أوجه الحذف والقلب بلا فصل والقلب
مع الفصل وأجودها الأول ثم الثاني ثم الثالث وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة وأجودها القلب والأصلية
فيها وجهان وعلى رأي السيرافي ثلاثة أوجه أجودها القلب إلا أن الحذف في الملحقة أشبه منه في الأصلية
وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك في فتى وعصى فتوي وعصوي **فإن قلت** لم يصرح الناظم
بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ **قلت** لما بين ما يحذف علم أن ما عداه لا يحذف بل يقلب وقوله ص **كذاك**
يا المنقوص خامسا عزل ش يعني أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياؤه إن كانت خامسة فصاعدا
فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي **تنبيه** إذا نسب إلى محيي اسم فاعل من حيّا حذفت الياء
الأخيرة لأنها خامسة فيصير محييا بأربع ياءات فيجوز فيه وجهان أحدهما أن تعامله معاملة قصي
فتقول محوي كما تقول قصوي وسيأتي بيانه والآخر أن لا تغير وتغتفر الجمع بين أربع ياءات فتقول محييي وقول
ابن الحاجب باب محي جاء على محوي ومحيي كأموي وأميي في التصغير ... أميا شاذ وأما محيي فإنه وجه
قوي قال وسألت أبا العباس هل يجوز أن يحذف من محيي لاجتماع الياءات فقال لا لأن محييا جاء على فعله واللام
تعتل كما تعتل في الفعل فقال والاختيار عندي محيي لأني أجمع حرفا بعد حرف ومن قال محوي يجب عليه
محيي وهذا الذي ذكره سيبويه انتهى ص **والحذف في اليا رابعا أحق من قلب**
وحتم قلب ثالث يعن ش إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما
تقدم وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا فتقول في النسب إلى قاض قاضي ومن قلب واوا فتح
ما قبلها فقال قاضوي وعليه أنشدوا: فكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل

أسم الموضع حانية ونسب إليه قال السيرافي والمعروف في اسم الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء
فإن قلت فهل يخرج منه الوجه قلت ظاهر كلام المصنف أجازته وذكر غيره أن الغالب عند سيبويه
من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع ذلك في مثل البيت وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا فتقول في عم وشج عموي
وشجوي ولما قلبت واوا في عم وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات وقوله ص وأول ذا القلب
انفتاحا ش يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق
على قلبها وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي فلذا فتحت انقلبت
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الألف واوا كما قلبت ألف فتى فقوله فهم منه
أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة فإن قلت فما وجه فتح العين في واضح عند من قال واضحي ونظيره من الصحيح
لا تفتح عينه قلت هو نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب فإن ذلك لبعض النحويين وقوله ص وفعل
وفعل عينهما افتح وفعل ش يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه
في النسب سواء كان مفتوح الأول كنمر أو مكسور الأول كإبل أو مضموم الأول كدئل فتقول في النسب إليها نمري
وإبلي ودؤلي فإن قلت هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز أو على سبيل الوجوب قلت بل على سبيل الوجوب
ونص على ذلك في شرح الكافية وأما قوله في التسهيل ويفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة فإنما أشار بقوله
غالبا إلى شذوذ قولهم في بني الصعق صعقي بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين ثم
استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا قال الشيخ أبو حيان فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما
ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز فرعان الأول لو سميت بيعرف فالقياس في
النسب يعرفي بفتح الراء الثاني لو سميت بنحو محقق يذ... بالنقل ففيه وجهان تنبيه فهم من اقتصاره
على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير وأشار في ذلك لما صور ذلك أولها ما كان على خمسة
أحرف نحو جحمرش والثانية ما كان على أربعة متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على أربعة
وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح
وقد سمع الفتح مع الكسر في تغلبي ويحصبي ويثربي وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرماني
ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد ومذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ وفي شرح الصفار ما ملخصه أن الجمهور قالوا
بجواز الوجهين وأن أبا عمر قال الفتح شاذ وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم وقد ظهر من هذا أن قول
الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاثة وإنما
الوجهان في نحو تغلب ص وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي ش

من تقدم عن قوله ومثله مما حواه احذف وأنه لا فرق عند أكثر العرب بين ما فيه زائدتان وبين ما الحرف فيه أصلية
ونبه هنا أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي شافعي وأما
النوع الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا فيقول في النسب إلى مرمي مرموي فإن
قلت فهل يقاس على مرموي ما أشبهه قلت صرح الشارح بأنه لغة وهذه اللغة قليلة والمختار خلافها
وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية وفي الارتشاف وشذ في مرمي مرموي فإن قلت فهل البيت متعلق
بقوله ومثله مما حواه احذف فهلا قدمه إليه كما فعل في الكافية قلت لعل سبب تأخيره هنا أن تلك
الأبيات السابقة قد كمل منها آخر فيجوز أنه فلم يقوله عن التأخير وليس كذلك في الكافية ص ونحو
حي فتح ثانيه يجب واردده واوا إن يكن عنه قلب ش إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة
فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة فصاعدا فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم في النسب
إليه شيء ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم يرد على ذلك
كقولك في حي حيوي فتفتح ثانيه وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبتها واوا
لأجل ياء النسب وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله كقولك في طي طووي لأنه من طويت وإن كانت
مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمهما وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها قوله ص وعلم
التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب ش يحذف من المنسوب إليه
أيضا ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح كقولك فيمن اسمه مسلمان أو مسلمون أو مسلمات مسلمي واثنان
وعشرون ونحوهما من المشبه بالمثنى والمجموع كذلك فتقول فيهما اثني وثنوي وعشري وتقول في أولات أولي
تنبيه هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذي هو على حده بالحروف وأما من أجرى المثنى
مجرى عمران والجمع مجرى غسلين فإنه لا يحذف فيقول فيمن اسمه زيدان على الأول زيداني وعلى الثاني زيديني وفي نصيبين
على الأول نصيبي وعلى الثاني نصيبيني ص وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولا
بالألف ش إذا وقع قبل الياء المكسورة آخر ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها أخرى حذفت المكسورة
كقولك في طيب طيبي وفي ميت ميتي وإن كانت الياء مفتوحة نحو مهيج أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ
أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم مصغر مهيام لم تحذف بل تقول في النسب إلى مهيج مهيجي وهبيخي
ومهيمي لنقص الثقل بعدم الإدغام بالفتح وبالفصل وقوله وشذ طائي يعني أن قياسه طيئي كطيبي
ولكنهم خالفوا فيه القياس فقالوا طائي بإبدال الياء ألفا تنبيهات الأول ذكر المحذوف من طائي
الياء الثانية وإن ذا ولي قلبت ألفا قال بعض المتأخرين فيه نظر لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب

ويقتضي هذا الباب حذف الياء الثانية ومن حذفها فالوجه شذوذه إذ يقال حذفت الياء الأولى الساكنة
وقلبت الثانية المتحركة ألفا فكان شاذا من حيث حذف الأولى والقياس حذف الثانية واعترض بأنه
لو كان كذلك لم يكن القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في الإعلال والوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا
أولا ولكن لما كان من القلب مختصا بحال النسب ذكر شذوذه فيه **الثاني** قال أبو سعيد في كتابه المستوفى
وتقول في أمية أميي لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل
بالالتباس بأمي لكان حسنا وإطلاق سيبويه والنحاة يدل على أنه لا فرق بين سيد وأمية **الثالث** فرق بين
سيد ونحوه وبين غزيل تصغير غزال ونحوه في الحذف فيقول غزيلي نص على ذلك عيسى وأجاز أن كان سيبويه لم
يمثل إلا بغير المصغر **ص وفعلي في فعيلة التزم ش** فعيلة حنيفة فإذا انتسبت
إليها حذفت تاءها وياءها وفتحت عينها فتقول حنفي ومثال فعيلة جهينة فإذا نسبت إليها حذفت
تاءها وياءها أيضا فتقول جهني **تنبيهات** الأول قوله التزم وحتم يقتضي فيما لم يشذ وشذ من فعيلة
سليقي في سليقة وسليمي في سليمة الأزد وعميري في عميرة كلب والسليقي الذي يتكلم بأصل طبيعته
معربا قال الشاعر: ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب. وشذ من ذلك قولهم عبدي
وجذمي في بني عبيدة وجذيمة لأن ما تقدم رجوع إلى الأصل وهو ضد ما التزم فلا وجه له وشذ من فعيلة
ردني في ردينة وخريبي في خريبة وهو من أسماء البصرة **الثاني** لو سمي باسم شذ تغيره في النسب إليه
لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس **الثالث** ما ذكر من أنه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي
له شرطان الأول عدم التضعيف والثاني أن لا تعتل العين واللام صحيحة وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين
ص وألحقوا معل لام عريا من المثالين بما التا أوليا ش يعني بالمثالين فعيلة
وفعيلة فإذا عريا من التاء وصارا على فعيل وفعيل وقصد النسب إليهما فإما أن يكونا معتلي اللام
أو صحيحي اللام فإن كانا معتلي اللام ألحقا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا
فيقال في عدي وقصي عدوي وقصوي كما يقال في عمية وأمية عموي وأموي **فإن قلت** هل الحذف في نحو
عدي وقصي لما ختم بالتاء واجب أم جائز **قلت** صرح في الكافية بأن ذلك واجب وصرح به الشارح
أيضا وقد ذكر بعضهم فيهما الوجهين الحذف والإثبات ولم يذكر سيبويه في عدي إلا الحذف وذكر
فيه الفارسي وجهين ونقل عن يونس الإثبات في عدي فتقول عديي **تنبيه** استثنى بعضهم من فعيل
ما كان نحو كمي تصغير كمي فإن المنسوب إليه كميي بياءين مشددتين قال ولا يجوز غيره وأجاز
بعض النحويين كموي وإن كانا صحيحي اللام فالمطرد فيهما عدم الحذف فتقول في عقيل وعقيل

عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام عريا وذهب المبرد إلى جواز الحذف
فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك وهو قولهم قرشي وهذلي وضمري في بني
ضمرة وفقمي في فقيم كنانة وأما فقيم دارم فلم يشذوا فيه وملحي في مليح خزاعة وأما مليح
سعد فلم يشذوا فيه وقرمي في قريم وسلمي في سليم وقالوا في ثقيف ثقفي وقال أبو القاسم [illegible]
والحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة أهل الحجاز قيل وتسوية سيبويه
والمبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة إذ سمع الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل إلا في ثقيف
فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنص **ص وتمموا ما كان كالطويله: وهكذا ما
كان كالجليله ش** يعني أن ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام نحو طويلة
وطويلة أو مضاعفا نحو جليلة وقليلة فإنه ينسب إليه على لفظه متمما فيقال طويلي وطويلي وجليلي
وقليلي فرارا من ثقل تحرك العلة في المعتل العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف **تنبيهات**
الأول من هذا يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى **الثاني** اشتراط [illegible] في فعيلة وفعيلة
كليهما ولا أثر لخصوصية المثال **الثالث** لم يذكر الشارح في فعيلة بضم الفاء إلا شرطا واحدا وهو
عدم التضعيف وقال في فعيلة بالفتح أن لا يكون معتل العين ولا مضاعفا فأخل في فعيلة بشرط
وأخل في قوله أن لا يكون معتل العين وكان ينبغي أن يقول صحيح اللام لأن الشرط عدم مجموع الأمرين
ليخرج نحو طوية وحيية فإنه يقال فيهما طووي وحيوي **الرابع** لم يذكر الناظم
ههنا فعولة نحو شنوءة والنسب إليها فعلي كالنسب إلى حنيفة فيقال شنئي بالشرطين
المذكورين هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب في ذلك على لفظه فيقال
في حمولة حمولي وذهب ابن الطراوة إلى أنه تحذف الواو وتفتح ما قبلها مضموما فتقول حملي والصحيح
مذهب سيبويه لوروده السماع به في شنوءة وفي الغرة نسبته هذا المذهب إلى سيبويه
والأخفش وهو وهم **فإن قلت** كيف جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يرد غير هذه اللفظة **قلت**
لأنه لم يرد ما يخالفها وعن بعضهم قوله بعضهم أنها جميع ما سمع فإذا اعتلت عين فعولة نحو قوولة
أو كان مضاعفا نحو حرورة لم تحذف منه الواو وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف
الواو فتقول عدوي خلافا للمبرد فإنه يقول عدوي على لفظه وقد تقدم أن مذهبه في شنوءة كذلك
وأما فعول بغير تاء فينسب إليه على لفظه بلا تغيير فتقول في سلول وعدو سلولي وعدوي **ص**
وهمز ذي مد ينال في النسب: ما كان في تثنية له انتسب ش حكم

الممدود في النسب كحكمهما في التثنية فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وإن كانت
أصلية سلمت كقولك في قراء قرائي وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان كقولك في كساء وعلباء
كسائي وعلبائي وإن شئت قلت كساوي وعلباوي ت الأول مقتضى كلامه أن ذات الأصلية متعين
سلامتها وصرح بذلك الشارح وقال وإن كانت أصلية غير بدل وجب أن تسلم و ذكر في التسهيل
فيها الوجهين وقال الأجود مما التصحيح الثاني قال في شرح الكافية وما شذ في التثنية نحو كساءين
فلا يقاس عليه في النسب **ص وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا ش** المركب
أربعة أقسام إسنادي وشبيه به ومزجي وإضافي **أما الإسنادي** والشبيه به فينسب إلى صدره
مثال الإسنادي تأبط شرا فيقال تأبطي **و**مثال الشبيه به لولا وحيثما مسمى بهما فيقال فيهما لوي
بالتخفيف وحيثي وقياس النسب إلى كنت كوني برد الواو لزوال سبب حذفها وقالوا كنتي وكنتني
بزيادة نون وكلاهما شاذ وأجاز الجرمي النسب إلى الثاني فيقول شري وحيثي في تأبط شرا وذرى حبا **تنبيه**
قوله انسب لصدر جملة أسبق من قول التسهيل يحذف لها عجز المركب لأنه لا يقتصر على العجز بل يحذف ما
زاد على الصدر ولو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي **و**أما المزجي ففي النسب إليه خمسة أوجه
الأول وهو المشهور اتفاقا وهو النسب إلى صدره فتقول في بعلبك بعلي وكذلك خمسة عشر فتقول خمسي
الثاني أن ينسب إلى عجزه فتقول بكي وهذا الوجه أجازه الجرمي والجمهور [illegible] يسمع النسب إلى
العجز مقتصرا عليه **الثالث** أن ينسب إليهما معا من غير تركيب فتقول بعلي بكي وهذا أجازه
قوم منهم أبو حاتم قياسا على قول الشاعر تزوجتها رامية هرمزية وظاهر كلام أبي الحسن في الأوسط
موافقته **الرابع** أن ينسب إلى مجموع المركب قالوا بعلبكي **الخامس** أن يبنى من جزئي المركب اسم على فعلل
وينسب إليه قالوا في حضرموت حضرمي وهذان الوجهان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافا و أما
الإضافي فقرنته عليه بقوله **ص ولثان تمما إضافة** إلى آخره **ش** وحاصله أن المركب تركيب
إضافة ينسب إلى عجزه في أربعة مواضع **الأول** ما كان مبدوءا بابن نحو ابن الزبير فتقول زبيري والثاني ما
كان كنية وإليه الإشارة بالمبدوء بأب فتقول في أبي بكر بكري **والثالث** ما تعرف صدره بعجزه
مثل الشارح بغلام زيد فتقول زيدي **الرابع** ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف
فتقول فيهما أشهلي ومنافي وما سوى هذه المواضع ينسب فيها إلى الصدر كقولك في امرئ القيس
امرئي ومرئي **تنبيهان** الأول ظاهر كلامه في الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف
فيه الأول بالثاني فإنه في شرحها إذا كان الذي ينسب إليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه أو كان

كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري وفي أبي بكر بكري انتهى ولذا قال
الشارح إلا أنه زاد في المثال غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص
لاندراج المصدر بابن فيه وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا لا
مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون من
قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني
بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس والله أعلم **الثاني** شذ بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا إليه
كما شذ ذلك في المركب المخصوص كقولهم تيملي وعبدري وعبشمي ومرقسي وعبقسي وعثمي في تيم اللات
وعبد الدار وامرئ القيس ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس **ص واجبر برد اللام ما منه
حذف** إلى آخره **ش** إذا نسب إلى الثلاثي المحذوف لم يخل أن يكون محذوف اللام أو الفاء أو العين
وسيأتي وإن كان محذوف اللام فإما أن يجبر في التثنية كأب وأخ أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وسنة أو لا
فإن جبر فيهما وجب جبره في النسب فتقول أبوي وأخوي وعضوي وسنوي أو عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف
منهما ونحوه يجب جبره لأنه جبر في التثنية والجمع بالألف والتاء كقولك أبوان وأخوان وعضوات وسنوات أو
عضهات وسنهات على الوجهين وإن لم يجبر في التثنية ولا في الجمع بالألف والتاء لم يجب جبره في النسب بل يجوز
فيه الأمران نحو حر وغد وشفة وثبة فيجوز في النسب إليه حري وغدي وشفي وثبي وحرحي وغدوي
وشفهي وثبوي بالرد والمحذوف من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء **تنبيهات** الأول ما
ذكرته واضح من كلام الناظم لأن [illegible] ذكره جمعي [illegible] فيه نظر إذ لا تظهر فائدة لذكره جمع التصحيح
المذكر وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالألف والتاء **الثاني** أطلق في قوله جواز الأمرين في الـ
وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكر في الكافية والتسهيل ولم
يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وهي مما حذف لامه فتقول في شاة شاهي قيل وعلى رأي
الأخفش شوهي **و**قد حكي أنه جمع عنه وسيأتي في جيد [illegible] اتفاقا لأن وزنه عند الأخفش فعل
ومذهب سيبويه **الثالث** إذا نسبته إلى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان **و**وجب الرد
عند من يقول يديان ودميان **الرابع** إذا نسبت إلى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز أن يجبر
ويحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم بنوي وسموي على الأول وابني واسمي على الثاني
الخامس مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون **و**مذهب
الأخفش إسكان ما أصله السكون فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي

وعَدَوِيّ وحَرَحِيّ بالفتح وعلى مذهب الأخفش يَدْيِيّ ودَمْيِيّ وغَدْوِيّ وحَرْحِيّ بالسكون لأنه أصل العين
في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في غدٍ غَدَوِيّ وحكي عن أبي الحسن
أنه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب **ص وبأخ أختا وبابن**
بنتا الحق ويونس أبى حذف التاء ش اختلف في النسب إلى أخت وبنت فقال الخليل وسيبويه
ينسب إليهما كما ينسب إلى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف فيقول أَخَوِيّ وبَنَوِيّ كما تقول في المذكر وقال
يونس ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول أُخْتِيّ وبِنْتِيّ لأن التاء فيهما للإلحاق وألزمه الخليل
أن ينسب إلى هَنْت ومَنْت بإثبات التاء ولا يقول به وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت
لأن التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة **تنبيهات** الأول حكم نظائر بنت وأخت
كحكمهما وهي ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى المذكر إنما يقول ثَنَوِيّ
وكِلَوِيّ وذَيَوِيّ وكَيَوِيّ وعلى مذهب يونس ثِنْتِيّ وكِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ وذَيْتِيّ وكَيْتِيّ **و**ذكر بعضهم في
النسب إلى كلتا على مذهب يونس كِلْتِيّ وكِلْتَوِيّ كالنسب إلى حُبْلى بالوجوه الثلاثة **و**ذهب الأخفش في أخت
وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فيقول
أُخْوِيّ وبِنْوِيّ وكِلْوِيّ وثِنْوِيّ وقياس قوله في كيت وذيت إذا رد المحذوف أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حيّ
فيقول كَيَوِيّ وذَيَوِيّ **الثاني** قد اتضح بما سبق أن بنتا وأختا حذفت لامهما لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه
والتاء فيهما عوض من اللام المحذوفة وإنما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث
وإن لم تكن محضة التأنيث وكلام مذهب سيبويه يُنبه أن كلتا كبناء أخت وبنت وأن الألف للتأنيث وعلى هذا ينبني
ما سبق **و**ذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة والألف لام الكلمة ووزنه فِعْتَل وهو ضعيف لأن التاء لا تزاد وسطا
فإذا انتسبت إليه على مذهبه قلت كِلْتَوِيّ **و**قيل إن التاء بدل من الواو والأصل كِلْوا فإذا انتسبت إليه على هذا القول
قلت كِلْتِيّ **قلت** ما ذكره بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور البصريين أن التاء في كلتا بدل من الواو التي
هي لام الكلمة ووزنها فِعْلى **و**صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بأن كلتا عند سيبويه كِلْوى ووزنها فِعْلى
أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث وإذا كان من مذهب سيبويه والجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه كِلْتِيّ
كما نقل عن بعضهم وأيضا فلا ينبغي على هذا القول أن يعد مما حذفت لامه لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف
اللام في الاصطلاح وإلا لزم أن يقال في نحو ماء محذوف اللام **و**الذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام
كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمتنع أن يقال هي
بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت إنهما بدل من لام الكلمة فأما

فإما أن يبدل البدل الاصطلاحي وقد تبين الأمران والتعويض مرادا به ذكر في موضعه **الثالث** النسب
إلى ابنة ابني وبنوي كالنسب إلى المذكر إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت **ص وضاعف الثاني**
من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولائي ش إذا نسبت إلى الثنائي وضعا فإن كان ثانيه حرفا صحيحا
جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كَمِيّ وكَمِّيّ وإن كان ثانيه حرف لين ضعف مثله إن كان واوا أو ياء
فتقول في كي ولو كَيَوِيّ ولَوِّيّ لأن كي لما ضعفت صارت مثل حي ولو لما ضعفت صارت مثل دَوّ وإن كان ألفا
ضوعفت وأبدلت ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وإن شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت لاوي **فرع** إذا
نسبت إلى اللات اسم صنم قلت لائي ولاوي كما ينسب إلى لا لأن تاءه تحذف ولا ترد لامه فيعامل معاملة لا هذا
مذهب سيبويه ومن زعم أن لامه هاء وأن أصله ليه قال لاهي كما تقول شاهي **ص وإن يكن كشية ما**
الفا عدم فجبره وفتح عينه التزم ش تقدم الكلام على محذوف اللام وذكر في
هذا البيت محذوف الفاء ولا يخلو من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية فإن كانت صحيحة لم يجبر
فتقول في النسب إلى عدة عِدِيّ وإن كان معتل اللام جبر ورد فيه فتقول في شية وِشَوِيّ على مذهب سيبويه لأنه
لا يرد العين إلى أصلها من السكون بل تبقى مفتوحة مطلقا وتعاملها معاملة المقصور وتقول على مذهب أبي
الحسن وِشْيِيّ برده إلى أصله وقد تقدم مثله بمذهب سيبويه **فإن قلت** من أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام
قلت من قوله كشية **تنبيه** بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين فتقول المحذوف العين
إذا كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سه ومذ مسمى بهما سَهِيّ ومُذِيّ ذكره غير واحد من النحويين وليس
كذلك بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رُبَ المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمي بها ونسب إليها فإنه يقال
رُبِّيّ برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وإن كانت لامه معتلة نحو مُرٍ وبَرٍ مسمى بهما فتقول
فيهما المُرْئِيّ والبَرْئِيّ برد المحذوف **ص والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه**
واحدا بالوضع ش الجمع ثلاثة أقسام **قسم** أهمل واحده كعباديد **و**قسم له واحد شاذ
كملامح فإن واحده لمحة **و**قسم له واحد قياسي فالأول ينسب إليه بلفظه فتقول عباديدي **والثاني**
فيه خلاف ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه فتقول ملامحي وحكى أن العرب قالت في المحاسن
محاسني وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذا فيقول في النسب إلى ملامح لَمْحِيّ **و**الثالث إن غلب نسب
إلى لفظه فتقول في الأنصار والأبناء وهم قوم من أبناء فارس أنصاري وأبناوي وإن لم يغلب نسب إلى واحده
فتقول في فرائض وكتب وقلانس فَرَضِيّ وكِتابِيّ وقَلَنْسِيّ وقول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي
خطأ وقد أجاز ذلك قوم وذهبوا في نحو كُتُبِيّ إلى أنه منسوب إلى الجمع من حيث هو منصوب مرة وكذا نسبي منسوق

أول من

عن ميم الصبورة نمر وهو عند بعضهم منسوب الى الفهرة ومنه البياضي والى الرئيسة ويحتمل ان يكونا
مما بني على ياء مشددة نحو كرسي من الحكم في الجمع الباقي على جمعيته فان سمي به نسب الى لفظه
لانه صار واحدا كقولك في كلاب وانمار ومدائن ومعافر كلابي وانماري ومدائني ومعافري وقد يجمع
الجمع المسمى به الواحد ان امن اللبس ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من الازد واليه ينسب الخليل
ابن احمد فقالوا الفراهيدي على اللفظ والفرهودي نسبا الى الواحد لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى
بالفرهود **فان قلت** ان كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل **قلت** قوله ان لم يشابه واحدا يمكن
ان يجعل شاملا للثلاثة انواع اولها نحو انمار مما جعل علما **و** الثاني انصار مما غلب فصار كالعلم **و** الثالث
نحو عباديد مما اهمل واحده لانه بسبب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له واذا كان كلامه
شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب ان حاصله حينئذ ان الجمع لا ينسب الى لفظه بل الى واحده الا في
ثلاثة مواضع وهو صحيح **تنبيه** اذا نسبت الى نحو ثبين وارضين وسنين باقية على جمعها قيل ثبي
وارضي وسنهي او سنوي على اختلاف في لامه واذا نسبت اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولين وكسر العين
في الثالث **ص ومع فاعل وفعال فعل في نسب اغنى عن اليا فقبل** ش يستغنى عن
ياء النسب غالبا بصوغ فاعل بمعنى صاحب الشيء كقولهم لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر وبفعال ان قصد
الاحتراف كقولهم بقال وعطار وقد يقوم احدهما مقام الاخر نحو نبال وفاعل مقام فعال قولهم حائك
في معنى حواك لانه من الحرف ومن عكسه قول امرئ القيس. وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف
وليس بنبال. اي وليس بذي رمح وليس بذي نبل **قال** المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد
اي بذي ظلم وقد يوتى بياء النسب في بعض ذلك قالوا لبياع العطر وليباع البتوت وهي الاكسية عطار
وعطري وبتات وبتي وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس
وعمل بمعنى ذو طعام ولباس وعمل انشد سيبويه. لست بليلي ولكني نهر. اي عامل في النهار
تنبيهان الاول قد يستغنى ايضا عن ياء النسب بمفعال كقولهم امراة معطار اي ذات عطر ومفعيل
كقولهم ناقة محضير اي ذات حضر وهو الجري **الثاني** هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا
مذهب سيبويه فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار
ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا **ص وغير ما اسلفته مقررا على الذي ينقل منه**
اقتصر ش يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للابنية المتقدم ذكرها فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
وبعضه اشذ من بعض فمن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال

والى مرو مروزي والى الري رازي ومن ذلك قولهم عميري في عميرة كلب وقد تقدم امثلة منها انتهى

الباب

الوقف

قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثباتا وانكارا
وتذكرا وترنما وغالبه يلزمه تغييرات ويرجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال
والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وستاتي مفصلة ان شاء الله تعالى **ص**
تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذف ش في الوقف
على المنون ثلاث لغات **الاولى** وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وحذفه
ان كان بعد ضمة او كسرة كقولك رايت زيدا ومررت بزيد وجاء زيد **والثانية** ان يوقف عليه بحذف
التنوين وسكون الاخر مطلقا ذكر ذلك ابو الحسن وقطرب وابو عبيدة والكوفيون ونسبها المصنف الى ربيعة
قال في الارتشاف والجماعة غيره ان من هذا ما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام **والثالثة** ان يوقف عليه
بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد وقيده غيره
بازد السراة وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحى **تنبيهات**
الاول تمثل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا وفتحة البناء نحو ويها وايها وكلا النوعين يبدل
تنوينه الفا على المشهور **الثاني** يستثنى من المنون المنصوب ما كان تنوينه دالا على التاء نحو قائمة فان
تنوينه لا يبدل بل يحذف هذا على لغة من يقف بالهاء وهي المشهورة **واما** من يقف بالتاء فبعضهم
يجريها مجرى سائر الحروف فيبدل التنوين الفا فيقول رايت قائمتا واكثر اهل هذه اللغة يسكن
الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رايت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب **الاول**
انها بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب ابي
الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة **و** الثاني انها الالف
المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي
والكوفيين واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة
الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك انتهى **و** مثال الاعتداد بها رويا قول
الشاعر انك يا ابن جعفر نعم الفتى الى قوله ورب ضيف طرق الحي سرى. **والثالث** اعتبارها بالصحيح
والالف في بدل من التنوين في الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهو مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم
قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في غير

التركية وذهب في التذكرة الى موافقة المازني قوله **ص واحذف لوقف في سوى**
اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار ش اذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف
صلتها ان كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه تحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وان كانت
مفتوحة نحو ايتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر
وانما يكون ذلك في الابيات **و**ذكر في التسهيل انه تحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها الى ما قبلها
اختيارا كقول بعض طيئ والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله تقتضي جواز
القياس عليه **ص واشبهت اذا منونا نصب ٭ فالفا في الوقف نونها قلب**
ش اختلف في الوقف على اذا فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب
بعض النحويين الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ولن ونقل عن المازني والمبرد واختلف النحويون ايضا في
رسمها على ثلاثة مذاهب **احدها** انها تكتب بالالف لانها يوقف عليها بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك
رسمت في المصحف ونسب من الغزال الى المازني وهو مخالف لما نقل عنه اولا **والثاني** انها تكتب بالنون قيل
واليه ذهب المبرد والاكثرون وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل
التنوين في الحروف **والثالث** التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون
لقوتها قاله الفراء وقال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية وان اشكل
ان من يقف عليها بالنون يكتبها بالنون ومقتضى ان يحكي الخلاف انما يتفرع على من يقف بالالف **فان**
قلت اذا فرعت على الوقف بالالف فالقياس ان تكتب بالالف لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولا وجه لقول من يكتبها بالنون ويقف بالالف **قلت** بل له
كلام منها وبين اذا الظرفية الا ترى ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بغير خلاف وقد
فصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم يلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اضربن ولا تضربن
اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست بالف الاثنين **ص وحذف يا المنقوص ذي التنوين**
ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما ش اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا
ابدل من تنوينه الف نحو رايت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف ويجوز الوقف
بالياء وبه قرأ ابن كثير في بعض المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هاد وكل من الطام من البيت واما
غير المنون وسياتي **تتميمات** الاول في من البيت اصلا وفيه في التنبيه **الثاني** يفهم من قوله ما لم ينصب ان المنون
المنصوب لا حذف فيه وان كان مخففا بالف التنوين وحكى ابن ... ان من العرب من يقف عليه بحذف التنوين

وعلى ذلك بني المتنبي قوله الا اخترنا ما ذكرنا سيبويه **الثالث** لم يختلفوا في ان الحذف من المنون غير
المنصوب اكثر ولكن اختلفوا في الافصح فقال الفارسي الحذف لان فيه عدم الاعتداد بالعارض وقال
بعضهم الاثبات قياسا على اثبات الف المنصوب **ص وغير ذي التنوين بالعكس وفي**
نحو مر لزوم رد اليا اقتفي ش يعني ان المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان ولكن المختار
فيه الاثبات بعكس المنون والاجود ان يقال هذا القاضي ومررت بالقاضي وفريقا من القاضي
ومررت بالقاضي من ابن مفهوم من كلامه وهو غير محرر وتحرير ذلك ان يقال المنقوص غير المنون اربعة
انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول ال فان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف
عليه باثبات الياء وجها واحدا وينبغي لمن ذكر فتحة اليا في النصب ان يقف بالوجهين وان كان مرفوعا
نحو من القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي ففيه الوجهان والمختار الاثبات كما ذكره وليس
الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم **الثاني** ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل يختار
فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غيره مذهب
الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة **الثالث** ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت
جواري نصبا فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم في المنصوب **الرابع** ما سقط تنوينه للاضافة
نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجاريان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة
بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون ونبه على مثل ذلك
وهو ان ما سقط نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت قلت
قاضون لزوال سبب حذفها واما وقف القراء على قوله تعالى غير محلي الصيد بحذف النون فاتباع
للرسم **قلت** وفي هذا نظر وقد علم بما تقرر ان كلام الناظم مقتض وجهين **احدهما** ان عبارته
شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا **والاخر** انه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات
كما ذكر في الكافية **و**قوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي يشير به الى ما كان من المنقوص محذوف
العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله مرئي فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل
حركتها فاذا وقف عليه لزم رد الياء جبرا للكلمة لانها لو حذفت لزم بقاء الاسم على اصل واحد وذلك
اجحاف بالكلمة **فان قلت** من الازم في حالة الوصل ايضا **قلت** لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع
بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان بقاء التنوين وصلا جبر للكلمة **تنبيه** الموقوف عليه اما ساكن واما
متحرك فالساكن لم تكن له صورة في الخط حذف كحركة الضمير او تنوين المنصوب كما سبق وان كانت

له صورة في الخط ترك على حاله ولم يغير لأن أخذ وبآ المنقوص وقد تقدم حكمهما وأما نون التوكيد
الخفيفة فقد تقدمت في بابها ومن فهم من هذا أن المقصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم يغير
وشرحه بما تقدم ورده في قول الشاطبي رحمه ابن محرز وزعم أن المقلبين من العلو وبعض العرب يقلبون الألف
الموقوف عليها ياء فيقولون هذا أفعي وعصي وهي لغة فزارة وناس من قيس وبعضهم يقلبها واوا
فيقولون هذه أفعو وعصو وهي لغة بعض طيئ وبعضهم يقلبها همزة فيقول هذه أفعأ وعصأ وليس من لغة
من أراد التخفيف **قال** سيبويه وكذلك كل ألف في آخر اسم وقد توصل ألف مثنا وأولا وكل مبني آخره
ألف بهاء السكت وأما قلبه الألف هاء في قوله من ها هنا ومن هنه بالهاء فشاذ **و**لما ذكر الناظم حكم الوقف
على ما ينبغي ذكره من الساكن آخذ يذكر المتحرك فقال **ص وغير ما التأنيث من محرك
سكنه أو قف رائم التحرك ش** يعني أن الوقف على المتحرك خمسة أوجه الإسكان والروم
والإشمام والتضعيف والنقل ولكل منها علامة **ف**علامة السكون خاء فوق الحرف مثل ما جعلها سيبويه
والمراد خفيف أو خفيف وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها
بعضهم دالا وكأنهم لما رأوا ما بعضهم يقولون سا دالا **و**علامة الروم خط بين يدي الحرف ومن صورته —
وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف ومن صورتها . **و**علامة التضعيف شين بين يدي الحرف ومن صورتها
ش فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان وليس لها نصيب في غيره وإن كان غيرها جاز أن يوقف
عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقا أعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتح إلى رياضة لخفة الفتحة
ولذلك لم يجزه القراء في المفتوح ووافقهم أبو حاتم **قال** في شرح الكافية وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة
ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل أيضا بالشروط الآتية وقد أشار إلى الإشمام بقوله **ص أو أشمم
الضمة ش** والإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة دون صوت ولا يكون إلا في الضمة لأن إشمام الكسر
والفتحة تشويه لبنية الشفة وقد روي الإشمام عن بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمي
الروم إشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم أشار إلى التضعيف بقوله **ص أو قف مضعفا ما ليس
همزا أو عليلا إن قفا محركا ش** التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه كقولك هذا فرج
بالتشديد وذكر له شروطا ثلاثة **أولها** أن لا يكون همزا احترازا من نحو نبأ فلا يجوز تضعيفه لأن الحرف
إذا شدد استثقلت الهمزة ما لم تكن عينا وثانيها أن لا يكون عليلا نحو سرو وفتى فلا يجوز تضعيفه **و**ثالثها
أن يكون بعد متحرك احترازا من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه وزيد شرط رابع وهو أن لا يكون منصوبا منونا
في اسم اللغات **و**أما قوله لقد خشيت أن أرى جدبا في عامنا ذا بعدما أخصبا فضرورة **قلت** وقد

يترن

يحتاج إلى هذا الشرط لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفا بعد الحرف الذي قبل الألف موقوفا عليه
حينئذ بل الموقوف عليه إنما هو الألف والكلام في أحكام الموقوف عليه **تنبيه** لم يؤثر الوقف بالتضعيف
عن أحد من القراء إلا عن عاصم فعنه أنه وقف على قوله مستطر في القمر بالتشديد ثم أشار إلى النقل **ص
أو حركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا ش** النقل تحويل حركة الحرف إلى الساكن
قبله وذكر له ثلاثة شروط الأول أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه احترازا من أن يكون ألفا نحو دار فإن
الألف لا تقبل الحركة واعترض بأن ذلك يقتضي نقل الحركة إلى الواو والياء وليس كذلك بل لا يجوز النقل
إليهما وإن كانا حرفين لاستثقال الحركة عليهما والأولى أن يقال شرطه أن لا يكون علة **قلت** لا يرد
هذا عليه لأن قوله لن يحظلا لا يختص بالتعذر بل المراد بساكن لا يمتنع تحريكه إما للتعذر كالألف
أو للثقل كالواو والياء وشمل الحرف المدغم نحو الفر فإنه يمتنع تحريكه فإن تحريكه يلزم منه فك
وهو ممتنع في غير الضرورة **والثاني** أن لا تكون الحركة فتحة على غير الهمز عند البصريين وإلى هذا أشار بقوله
ص ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا ش لا يجوز عند البصريين
نقل الفتحة من غير الهمز فلا يقال رأيت البكر في البكر إن كان منونا لزم من النقل إليه حذف ألف التنوين
وحمل عليه غير المنون وقيل لأنهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لالتبس ذلك لأنه إشكال فنقل المفتوح
مما لا يجوز وليس كلامهم وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمز فيقولون رأيت البكر ونقل عن الجرمي أنه أجاز
ذلك وعن الأخفش أنه أجاز ذلك في المنون على لغة من قال رأيت عمرو ونقل له من سوى المهموز إلا أن المهموز
يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة فتقول رأيت الخبء والردء والبطء في الخبء والردء والبطء وإنما
اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب **والشرط الثالث**
أن لا يوجب عدم النظير في غير المهموز وإلى هذا أشار بقوله **ص والنقل إن يعدم نظير ممتنع
وذاك في المهموز ليس يمتنع ش** يعني بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة
مسبوقة بضمة فلا يجوز النقل في هذا بشر لما يلزم من بناء فعل وهو مفقود ولا في نحو انتفعت بقفل لما
يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر وهذا في غير المهموز **و**أما المهموز فيجوز فيه النقل وإن
أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استثقال الهمزة فتقول هذا ردء ومررت بالكفء تنبيهان
الأول لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو غزو **والثاني** إذا
نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون وأبقوا غيرهم حرفا فمنها لما يوقف عليه مسكنا بما يقولون هذا
الخبْ بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه **و**أما غير الحجازيين فلا يحذفونها بل منهم من

من شبهما ساكنة نحو هذا البكو ورأيت البكا ومررت بالبكي وبعض بني تميم يفر من هذا النقل الموقع في عدم النظير
إلى الاتباع فيقول هذا ردء مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردي مع كفو ومن بني
الهمزة ما يجانس الحركة بعد سكون فيقول هذا البكو ومررت بالبكي **و**أما في النصب فيبدل منها ما قبلها
ومن يبدلونها كذلك بعد حركة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي وأهل الحجاز يقولون الكلا في الأحوال
كلها **الثالث** الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن ونص على ذلك
قوم من النحويين **و**قال أبو البقاء العكبري إنهم يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف لأن الإعراب لا يكون
قبل الطرف فإنهم يريدون أنها مثلها **الرابع** نقل في الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية وأنشد
من يأتمر للخير فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة قيل ويحتمل أن يكون
أصله قصدوه فحذف الواو والجمع حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله فلو أن الأطباء كان حولي
فإن كان مستشهدا في من ترك اللغة إلى هذا البيت فلا حجة فيه **الخامس** يجوز الوقف بالنقل عن حمزة من القراء
فيما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء **ص في الوقف تا تأنيث**
الاسم ها جعل إن لم يكن بساكن صح وصل ش احترز بالتأنيث من [illegible] من تاء غير التأنيث
فإنها لا تغير وشذ قول بعضهم [illegible] وبقوله الاسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير وبتقييده باتصال الساكن
صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير وتم كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة وما قبله ساكن غير صحيح
وأن يكون الألف نحو الحياة فالأعرف في هذين أن تبدل التاء هاء في الوقف وإنما جعل حكم ذا العكس [illegible]
أنهما مثل غير [illegible] **ص وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس**
انتمى ش أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو المسلمات وما ضاهاه مما حمل عليه نحو البنات
والأخوات وأولات فالأعرف في ذلك سلامة التاء وقد سمع إبدالها في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه
وكيف الإخوة والأخواه **قال** في شرح الكافية وأشرت بقولي وما ضاهى إلى هيهات وأولات فإنه
يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا انتهى **تنبيهان** الأول نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح
والملحق به بالهاء لغة طيء وقال في الإفصاح شاذ لا يقاس عليه **الثاني** إذا سمي بهيهات على لغة من
فتح كلمة منع الصرف للتأنيث والعلمية وإذا سمي بها على لغة من لم يبدل فسمع كما كان يجب فيها وجوه جمع
المؤنث السالم إذا سمي به وقوله وغير ذين بالعكس إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه يعني أن غير ما قيل
فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كغرفة أو جمع تكسير كغلمة ومن أفراد ها تاء قول بعضهم
منهم يا أهل سورة البقرة فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آية وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة

على

ونعمه [illegible] وهذه اللغة يمنع مواضع بالقرآن [illegible] **ص وقف بها**
السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل ش من عوارض الوقف زيادة
هاء السكت وأكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا
نحو أعطه **و**الثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو علامه أو باسم نحو اقتضاء مه والحاقها بكلمات هو من
أنواع غير واجب وجلي **أما** الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه **ص وليس حتما في سوى ما**
كع أو كيع مجزوما فراع ما رعوا ش يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل
المعل المحذوف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالأول نحو عه
أمر من وعى يعي ونحو ره أمر من رأى يرى **و**الثاني نحو لم يعه ولم يره [illegible] المطرد عند [illegible] زيادة هاء السكت
في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد **فإن قلت** مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء نحو
عه ويع **قلت** محذوف العين محذوف الفاء في ذلك لأن العلة واحدة وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على
حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما نبه **فإن قلت** هل تجب زيادة الهاء في قولهم تق يتقي في معنى اتقى
يتقي لأن تق محذوف الفاء [illegible] **قلت** ظاهر التسهيل الوجوب لأنه جعل الضابط أن يكون فاؤه
أو عينه وتق محذوف الفاء وظاهر قوله في شرح الكافية ويجب الحاق هاء السكت في الوقف على ما كان من
الأفعال على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد لأن العجب في نحو لا تتق أنه على ثلاثة أحرف والأمر
[illegible] في كلامه أنه على حرف [illegible] الوقف على [illegible] الكلمة
يقتضيه [illegible] لا يكون الوقف [illegible] الأربعة [illegible] للفعل
ومن الحرف [illegible] **وما في الاستفهام إن جرت حذف**
ألفها وأولها الها إن تقف ش احترز بالاستفهامية من الموصولة والشرطية نحو مررت
بما مررت به [illegible] وإنما لا تحذف ألفهما وزعم [illegible] أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة ونقله أبو
زيد [illegible] **قال** أبو الحسن [illegible] وزعم أبو زيد [illegible] من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا الألف
استعمالهم إياها [illegible] بالحرف نحو عم يتساءلون أو بالاسم نحو [illegible] وقوله حذف
ألفها يعني وجوبا وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف
لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد
وقوله وأولها الها إن تقف يعني جواز الوقف بحرف نحو علامه ووجوبا إن جرت باسم نحو اقتضاء مه اقتضى
ص وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

ش وليس إيلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم وقد مثّله وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء
لا ينفصل عنها لفظا ولا خطا بخلاف الاسم فوجب إيلاؤها المجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد فإن قلت
من أين علم أن اتصالها بالمجرورة بالحرف ليس بواجب بل هو جائز أم من جوده قلت نقل النحويون أنه راجح قالوا
ومراده أفصح والأكثر وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم **تنبيهات** الأول يفهم من قوله إن
جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفهما في غير ضرورة كقوله: إلام تقول الناعيات الامه ... إلا فاندبا
أهل الثرى والكرامة **الثاني** أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معها لم تحذف
الألف نحو على ماذا تلومني وقد أشار إليه في التسهيل **الثالث** قد تثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة
غير المركبة في الضرورة كقول الشاعر: على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد ... وحكاه الزمخشري في كشافه
لغة وحمل عليها قوم من المفسرين قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قالوا معناه بأي شيء غفر
لي ربي فالألف مثبتة ومن أقوام عنه أن النحويين على خلافه **الرابع** قد يسكن ميمها في الضرورة
مجرورة بحرف كقوله يا أسديا لم أكلته لمه **ص** **ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ في
المرام استحسنا** **ش** اعلم أن هاء السكت لا تتصل بذي إعراب ولا شبيهه بما بني لذلك لا تلحق اسم
لا ولا المنادى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات
هذه الأشياء مشابهة لحركات الإعراب في أنها عارضة ألا ترى أنها وجدت لوجود أسباب وأنها تنتفي عند
عدمها فيجب لأجل ذلك شبهت حركة الإعراب **وأما** الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركة هذه الأشياء وفي إلحاق
هاء السكت به ثلاثة أقوال **الأول** المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف **والثاني** الجواز
مطلقا لأنها لازمة **والثالث** أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو قعد لأنه لا يخف نحو ضربه والصحيح الأول
لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع
المعرب في وجوه مذكورة في موضعها وشذ اتصالها بالفعل في قوله: يا رب يوم لي لا أظلله ... أرمض من تحت وأضحى
من عله **و**وجه شذوذه أن حركته حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهي كقبل وبعد وإلى هذين
أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أي بحركة غير حركة بناء دائم بل حركة بناء غير دائم وقوله في
المرام استحسن يعني أن وصلها الساكن بحركة البناء المرام أي الملتزم جائز مستحسن كفتحة هو وهي ويقال
في الوقف عليهما هوه وهيه وقد فهم من ذلك **فإن قلت** من البيت مقتض من وجهين أحدهما أن قوله ووصلها
بغير تحريك بنا أديم يقتضي أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا لأن ذا إعراب غير تحريك بناء دائم
قسم نوعين أحدهما تحريك البناء غير المرام **والثاني** تحريك الإعراب **و**الوجه الآخر أن قوله في المرام استحسنا

يقتضي موافقة من أجاز إيصالها بحركة الماضي لأنها من التحريك المرام **قلت** أما الأول فليس بلازم وأما
الثاني فكلام الشرح وقد استثناه في الكافية فقال: ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لازما
في المبني وقل ماضيا **ص** **وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما**
ش مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وبهداهم اقتده ومنه قول بعض طيئ
حيلوا با ... وإنما نثر وسرة الألف وإثبات الوقف بأجرى الوصل مجراه ومثال ذلك في النظم قول الراجز مثل
الحريق وافق القصبا فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق ومثله في الشعر كثير ومنه قوله أتوا ناري فقلت
منون أنتم وتقدم في الحكاية ه

الإمالة

إمالة الألف أن تنحي بها نحو الياء ومن لازم ذلك أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة والنظر في أسبابها وحكمها
ومحلها وأصحابها والأسباب **أما** الأسباب فاعلم أن الغرض الأصلي من الإمالة هو التناسب وقد ترد الإمالة
للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتي ذكره **وأما** حكمها فإنه جائز ولغة لبعض العرب وسببها مجوز لها
لا موجب ولذا لا يجوز فتح كل ممال **و**أما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال من أم الغالب وسماعي
الشبه على ما أميل من غير ذلك **و**أما أصحابها فبنو تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد وأما الحجازيون فلغتهم الفتح
إلا في مواضع قليلة **و**أما أسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي
الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكر المصنف ستة أسباب **الأول**
انقلابها عن الياء **و**الثاني مصيرها إلى الياء **و**الثالث كونها بدلا من عين ما يقال فيه فلت **و**الرابع ياء قبلها أو
بعدها **والخامس** كسرة قبلها أو بعدها **والسادس** التناسب **تنبيه** مرد الأسباب
كلها راجعة إلى الياء والكسرة **و**اختلف في أيهما أقوى فذهب الأكثر إلى أن الكسرة أقوى من الياء
وأدعى للإمالة وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه قال في الياء إنها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا
وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أصح لوجهين **أحدهما** أن الياء يتسفل بها
أكثر من تسفله بالياء **والثاني** أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون للكسرة وذكر أن أهل الحجاز وكثير من
العرب لا يميلون للياء فدل على أن الكسرة أقوى **واعلم** أن عبارات المصنفين اختلفت
في ذكر أسباب الإمالة ولنبينها في خلال كلامه اختلاف والغرض هنا شرح كلام الناظم **ص**
الألف المبدل من يا في طرف أمل **ش** نبه هنا على السبب الأول وهو أن تكون الألف بدلا من ياء
وهي ص في كلمة وسواء في ذلك الاسم نحو مرمى ومتى والفعل نحو رمى وشمل قوله من يا المبدل من ياء أصلية
كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن الواو نحو ملهى وأغزى واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا

وسبب حكمها ص كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ ش هذا هو السبب
الثاني وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك نحو مغزى وملهى وكل ما آخره ألف
التأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع وأشبهت الألف المنقلبة عن الياء
واحترز بقوله دون شذوذ من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل فإنهم يقولون في نحو عصا
وقفا عصيّ وقفيّ ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعضهم كقولهم في نحو عصا عصي فلا إمالة لأجل ذلك
واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير قفيّ وفي التكسير قفيّ
فلا يمال قفا لذلك تنبيهات الأول هذا السبب الثاني منوط في الألف الواقع طرفا كالأول الثاني
يعلم مما ذكر أن نحو قفا وعصا من الأسماء الثلاثية لا تمال لأن ألفه عن واو ولا تؤول إلى الياء إلا في شذوذ أو زيادة
وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الأرنب
والثعلب والكبا بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم امرأة عشواء ولقولهم في معنى المكا
مكو فإن كان بعد من مكو وخشبة ولقولهم في الكبا كبوت البيت وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة
فإن قلت لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن
الواو الثالث تجوز إمالة الألف في نحو دعا وغزا من الأفعال الثلاثية وإن كانت عن واو لأنها تؤول
إلى الياء في نحو دعي وغزي من المبني للمفعول وبهذا يظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا
كانت ألفهما عن واو وما ذكر نص عليه الفارسي وغيره من النحويين وظاهر كلام سيبويه التسوية في
الثلاثي بين بنات الياء وبنات الواو ويجيز إمالته في ذوات الواو من الأسماء والأفعال والمشهور ما تقدم
وقوله ص ولما تليه ها التأنيث ما الها عدم ش يعني أن الألف التي قبل هاء التأنيث في
نحو حياة وقناة تمال لأنها منقلبة عن الياء مثل الألف المتطرفة لأن هاء التأنيث غير معتد بها
فالألف قبلها متطرفة تقديرا ص وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كماضي خف ودن
ش هذا هو السبب الثالث وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير وذلك سواء كان
كخاف أو يائيا كدان فإنك تقول فيهما خفت ودنت بحذف عين الكلمة فيصير في اللفظ على وزن فلت
والأصل فعلت بحذف العين وحركت الفاء بحركتها فإن قلت أما خاف فعينه مكسورة لأن أصله
خوف وأما دان وكان ونحوهما فأصل عينهما الفتح فكيف يقال حركت الفاء بحركتها قلت
يقدر تحويلها إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وبعضهم يقول لما
حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ولبيان ذلك موضع غير هذا

واحترز بقوله أن يؤل إلى فلت من نحو قال وطال فإنه لا يؤول إلى فلت بالكسر ولكن يؤول إلى فلت بالضم
كقولك قلت وطلت والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان وعن واو مكسورة
نحو خاف فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل تنبيهات الأول اختلف
في سبب إمالة نحو طاب وخاف فقال الفارسي وغيره إنما هو الكسرة العارضة في فاء الكلمة ولذلك
جعل الفارسي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال ومن ظاهر كلام الفارسي قال
وأمالوا خاف وطاب مع المستعلي طلبا للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضراوي الأولى أن إمالة طاب
لأن الألف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة الثاني
نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو خاف وطاب وقال ابن جني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف
فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون الثالث مفهوم قوله وهكذا بدل عين الفعل أن بدل عين
الاسم لا يمال لكونها منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم
ثلاثي كقولهم من العاب ونار بالإمالة وهو ظاهر كلام سيبويه وقال صاحب المفصل والمتوسطة
إن كانت في فعل يقال فيه فعلت ككال وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه وإن كانت في اسم
نظر إلى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب ومن ثم يقتضي أن إمالة نحو ناب مما عينه ياء جائزة
إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب وألفه عن ياء قال ابن يعيش على أنه العيب ويقع
في بعض النسخ غاب بالمعجمة وألفه أيضا عن ياء ص كذا الواقع تلو الياء والفصل اغتفر
بحرف أو مع ها كجيبها أدر ش هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الألف
أو بعدها فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بها كقولك سيال وهو شجر له شوك أو منفصلة
بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك أدر جيبها فلو كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء
أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة تنبيهات الأول إنما اعتبر الفصل بالهاء لخفائها الثاني
قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أو مع ها ولم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية
الثالث أطلق في قوله أو مع ها وقيد غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فإنه لا تجوز فيه
الإمالة الرابع الإمالة للياء المشددة في نحو بياع أقوى منها في نحو سيال والإمالة للياء الساكنة
في نحو شيبان أقوى منها في حيوان الخامس قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف
أو بعدها ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها إذا
وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايع ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها وذكرها

ابن الزمان وغيره **ص كذاك ما يليه كسر او يلي تالي كسر او سكون قد ولي** ش
من انواع السبب الخامس من اسباب الامالة وقوع الكسرة بعد الالف او قبلها وشرطها ان تليها نحو مساجد وان كانت
قبلها فشرطها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما ساكن او بحرفين متحرك ان احدهما هاء
نحو يريد ان يضربها او بحرف ساكن بعده متحرك كان احدهما هاء نحو درهماك بكل من ذلك تجوز امالته
ولو فصل غير ذلك لم تجز الامالة **فان قلت** من اين تؤخذ امالة نحو ان يضربها **قلت** من قوله وفصل
الها كلا فصل بل امالته اولى من امالة درهماك **تنبيهان** الاول قوله او سكون معطوف على قوله
كسر والمعنى او يلي تالي سكون قد ولي كسرا نحو شملال **الثاني** لم يذكر في الكافية امالة نحو
درهماك وذكر امالة نحو ان يضربها وذكر سيبويه امالة نحو ان يضربها عن ناس كثير من العرب وقال
صاحب المفصل واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها فشاذ والذي سوغها ان الهاء خفية فلم يعتد بها
الثالث اطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو
يضربها فانه لا يمال وتقدم مثل ذلك في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر
موانعها فقال **ص وحرف الاستعلا يكف مظهرا من كسر او يا وكذا تكف را**
ش موانع الامالة ثمانية احرف سبعة منها تسمى حروف الاستعلاء ويجمعها قولك خص ضغط قظ
والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف سببها اذا كان كسرة ظاهرة
على تفصيل ياتي وعلة ذلك ان السبعة الاول تستعلي الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة
واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة فان قلت اطلق في قوله وكذا تكف را ولم يقيد بغير المكسورة
قلت فهم التقييد بذلك من قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف بكسر را **فان قلت** ما اعراب
قوله مظهرا **قلت** هو مفعول يكف اي وحرف الاستعلاء يكف السبب الظاهر من الكسرة والياء
لا المنوي فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا ماض في الوقف والامالة في قاض واصله ماضي
وامالة باب خاف وطاب وصغى لان الامالة فيهما للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء **تنبيه**
قوله او يا تصريح بان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة يمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة
وقد صرح بذلك في الكافية والتسهيل ولم يمثله وقال الزمخشري ان حروف الاستعلاء في باب خاف
وطاب وصغى غير مانع من الامالة كذا هو في موافقته **و**قال الشيخ ابو حيان لم نجد ذلك في الياء وانما
يمنع مع الكسرة فقط **ص ان كان ما يكف بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل**
ش اعلم ان المانع المشار اليه اعني حروف الاستعلاء والراء يمنع متاخرا عن الالف ومتقدما

نحو شملال

عليها فان تاخر فشرطه ان يكون متصلا نحو واقد وباخل وعاصم او منفصلا بحرف نحو ناقض ونافخ
وباسط او بحرفين نحو مواثيق ومناشيط ومواعيظ فهذه ثلاثة انواع تمنع امالتها **اما** المتصل والمنفصل بحرف
فقال سيبويه لا يميلها احد الا من لا يؤخذ بلغته **و**اما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالتها عن قوم من العرب
لتراخي المانع قال سيبويه وهي قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما
سوى حرف الاستعلاء الواقع بالكسر من حرف فلم تمتنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما
غلب المتراخي ايضا ومثاله ما ذكر ان لهم يضربها بسوط وبعض العرب يغلب في ذلك حروف الاستعلاء وان
تقدم المانع على الالف فقد اشار اليه بقوله **ص كذا اذا قدم ما لم ينكسر**
او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر ش يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا
تقدما على الالف منعا الامالة بشرط ان يكون المانع غير مكسور او ساكن بعد كسرة فلا تجوز الامالة
في نحو طالب وصالح وغالب بخلاف طلاب وغلاب ونحو اصطلاح ومطواع فان دخلت تجوز امالته
لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا او ساكنا بعد كسرة لا يمنع الامالة **تنبيهان** الاول من
الامالة من يمنع الامالة في نحو مطواع لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ولم يذكره في المكسور
خلافا **الثاني** ظاهر قوله اذا قدم انه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره ان
ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصاعد **ص وكف مستعل ورا ينكف بكسر**
را كغارما لا اجفو ش اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء
كان حرف استعلاء نحو ابصارهم او راء غير مكسورة نحو دار القرار فهذا ونحوه تجوز امالته وان كان فيه حرف
الاستعلاء والراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع فلم يبق له اثر **تنبيه** من هنا علم ان
شرط كون الراء مانعة من الامالة ان تكون غير مكسورة فيؤخذ منه امالة نحو حمار لك بطريق الاولى
لانه اذا اميل نحو ابصارهم وغارم ودار القرار مع وجود المقتضي لمنع الامالة فامالة نحو حمار لعدم الا
مقتضي فيه للمنع اولى **ص ولا تمل لسبب لم يتصل** ش يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا لم يتصل
يعني اذا كان من كلمة اخرى فلا تمال الف سابور للياء قبلها في قولك بيدي سابور لانها منفصلة وكذلك لو قلت
مال زيد عمرو لم تمل الالف لمكان الكسرة لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط تاثير سبب الامالة ان يكون
في الكلمة التي فيها الالف **تنبيهان** الاول يستثنى من ذلك الهاء التي هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها وان
جيبها فانها قد اميلت لسبب منفصل اعني في كلمة **الثاني** ذكر غيره ان الكسرة اذا كانت منفصلة
عن الالف فانما تمال الالف وان كانت اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم

يقولون لمن يرمي رماً وأمالوا الكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة وليس كلام المصنف على عمومه **ص والكف**
قد يوجبه ما ينفصل ش يعني أن سبب المنع قد يوجد وهو منفصل أي ولو كان من كلمة أخرى نحو بين
أن تضرب ما قبل ولا تماد الف أن الغارب بعدها وهي مانعة من الإمالة ولو انفصلت **فإن قلت** لم أثر المانع
منفصلا ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا **قلت** لأن الفتح أعني ترك الإمالة أصل فيصار إليه بأدنى
سبب ولا يخرج عنه إلا بسبب محقق **تنبيهان** الأول فهم من قوله قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب
بل من العرب من لا يعتبر حرف الاستعلاء إذا وليت الألف من كلمة أخرى فيميل الألف إمالة في المنفصل نحو
مال قاسم **الثاني** قال في شرح الكافية أن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلا
فيقال على مال أتى أحمد بالإمالة وعلى الثاني أتى قاسم بترك الإمالة وتبعه الشارح في هذا الحاوي وفي
التمثيل بأتى قاسم نظر بل مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك
قوله **ص وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا** ش من هذا هو السبب
السادس من أسباب الإمالة وهو التناسب وعبر عنه بعضهم بقوله الإمالة للإمالة وعبر عنه آخرون بقولهم
الإمالة لمجاورة الممال وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة ثم إن إمالة الألف للتناسب لها
صورتان إحداهما أن تمال لمجاورة الألف كإمالة ثانية الألفين في نحو رأيت عمادا والأخرى أن تمال لكونها
آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة ألف تلا من قوله تعالى والقمر إذا تلاها وأميلت ألف تلاها لتشاكل
اللفظ بما اللفظ بما بعدها وإلى هذا أشار بقوله وتلا ومثالها في شرح الكافية بإمالة ألف والضحى
والليل إذا سجى ليشاكل اللفظ بما اللفظ بما بعدها **فإن قلت** في تمثيله بتلا وسجى نظر لأن ألفهما
يجوز إمالة لغير التناسب لأنها تؤول إلى الياء إذا بني الفعل للمفعول وقد تقدم بيانه وإنما ينبغي
تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب **قلت** السبب المقتضي لإمالة نحو ضحى مما ألفه عن
واو لم يعتبره القراء ولذلك لم يميلوا من هذا النوع حيث وقع وإنما أمالوا منه ما جاور الممال فلهذا أمالوا
تلاها ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك لما علم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب **تنبيه**
استفيد من تمثيله بعمادا وتلا التنبيه على صورتي الإمالة للتناسب كما سبق وقد أخرى أن الألف
قد تمال لمناسبة ألف قبلها نحو عمادا فإن ألف الثانية قد أميلت لمناسبة الأولى وقد تمال لمناسبة ألف
بعدها كإمالة ألف تلا لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعني جلاها ويغشاها **فإن قلت** هلا
جعلت ألف تلاها للمناسبة ما قبله أعني ضحاها **قلت** الفصل بينهما عن واو وإنما أميل لمناسبة ما بعده
أيضا **قلت** هل يقاس على إمالة الألف الثانية في نحو عمادا المناسبة الأولى **قلت** ظاهر كلام

سيبويه أنه يقاس عليه فإنه قال وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فأمالهما جميعا وذا قياس انتهى **ص**
ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا ش الإمالة من خواص الأفعال
والأسماء المتمكنة ولذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما إلا ما سمع نحو ها ونا
إليها ومر بنا ونظر إلينا فمراده تطرد إمالتهما لكثرة استعمالهما وأشار بقوله دون سماع إلى ما سمعت
إمالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى وقد أميل في الحروف بلى ويا في النداء
ولا في قولهم إما لا لأن هذه الحروف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب إمالة
لا في الجواب لكونها مستقلة ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة حتى وحكى ابن مقسم الإمالة فيها
عن بعض أهل نجران وأكثر أهل اليمن وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي **تنبيهان** الأول لا تمتنع
الإمالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى لأن ذلك عارض في حال الإعراب **الثاني** الإشكال في جواز
إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا قال المرادي وإمالة عسى جيدة **فإن قلت** لم أطلق الناظم
الفعل الماضي وإنه يطلق عليه غير متمكن كما قيل **قلت** إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن فلوضوحه
لم يذكره وأيضا فقد تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه **فإن قلت** قول طالب المعطل والأسماء
غير المتمكنة بما منها المستقل بنفسه نحو ذا ومتى وأنى وإنما ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية
والشرطية والموصولة ونحو إذا يقتضي أن إمالة ذا ومتى وأنى غير شاذة **قلت** لا إشكال في
أن إمالة هذه شاذة لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها وكأنه أراد
الإشارة إلى المعنى الذي يحكم من أمال لما من العرب وهو الاستقلال وإن كان ذلك المعنى لا يجعل سببا يقاس
عليه **ص والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تكف الكلف ش** أعلم
أن الفتحة تمال كما تمال الألف لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض
وذلك موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف ولإمالة الفتحة سببان الأول أن تكون قبل راء مكسورة
نحو قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر وغيرها في الضرر ومن الأيسر وإمالة ذلك ونحوه مطرد **تنبيهات**
الأول فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز
الثاني لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر أو في راء نحو بشرر أو في غيرهما نحو
من الكبر **الثالث** فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وقد نص غيره
على ذلك **الرابع** شرط أن تكون الفتحة قبل الراء وظاهره أنه لا بد أن تكون متصلة كما مثل فعلى هذا
لو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل وسواء الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا

أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر وإن كان غير ذلك منع الإمالة فتمال الفتحة في نحو أشر وفي نحو عمرو وأبى في نحو غير
نص على ذلك سيبويه ونبه المصنف على ذلك في بعض نسخ التسهيل وشرط أن لا تكون ألفا وليس اشتراط
ذلك بصحيح فإن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم رأيت خبط رياح وذكر غيره أنه تجوز
إمالة فتحة الغين في نحو الغير والراء في ذلك ليست بلام ولعله إنما خص اللام لكثرة ذلك فيه
الخامس أطلق في قوله أمل فعلم أن الإمالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا بخلاف إمالة الفتحة للسبب
الثاني فإنها خاصة بالوقف **السادس** أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما
ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض
نسخ التسهيل والآخر أن لا يكون بعد حرف الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة
نص على ذلك سيبويه أيضا **فإن قلت** فهلا تنزل ما على الفتح حرف استعلاء **قلت** لأن الراء
المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر **السابع** فرق بين ما ذكرناه أن
كلام الناظم في إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر وتحريره أن يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل
راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف الاستعلاء
الثامن منع سيبويه إمالة الألف في نحو من المحاذر إذا أميلت فتحة الراء فأولى وأقوى على إمالة الألف
وأقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف أجل إمالتها وزعم ابن خروف أن من أمال الفتحة أجل إمالة الألف
قبلها أمال مثل ألف المحاذر لأجل إمالة فتحة الراء وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة
من الأسباب الضعيفة فينبغي أن لا يقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة ألف
قبلها أو بعدها **ص** كذا الذي تليه ها التأنيث في وقف إذا ما كان غير ألف **ش** هذا هو
السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف
وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء خمسة عشر
حرفا يجمعها فجثت زينب لذود شمس وفصل في أربعة يجمعها أكهر وأمال فتحتها إذا كان قبلها
كسرة أو ياء ساكنة على ما هو مقرر في كتب القراءات **تنبيهات** الأول قوله كذا الذي تليه
هاء التأنيث يعني أن فتحة التي تليه هاء التأنيث تمال لا الحرف الذي يليه هاء التأنيث وقد تجوز من عبر عن
ذلك بإمالة هاء التأنيث **الثاني** إنما قال هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث ليخرج التاء إذا لم تقلب هاء
فلا إمالة قبلها **الثالث** لا فرق في هاء التأنيث بين أن تكون لمعنى التأنيث أو لغيره كالمبالغة
نحو علامة فإن الإمالة جائزة في جميع ذلك لأن هاء المبالغة شبه هاء التأنيث **الرابع** خرج بقوله هاء التأنيث

هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها هذا هو الصحيح وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز
الإمالة فيما قبلها وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي **الخامس** استثنى المصنف مما قبل
هاء التأنيث الألف فإنها لا تمال نحو الحياة والصلاة **فإن قلت** لم يكن استثناؤه إلا لحاجة
لأن كلامه في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف ولم يندرج الألف في قوله كذا الذي يليه ها التأنيث
لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه الألف **قلت** هو كذلك ولكن نبه على منع إمالة الألف
لئلا يتوهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة **فإن قلت** ما وجه إمالة
الفتحة قبل هاء التأنيث **قلت** ذكر سيبويه أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها
كما أميل ما قبل الألف ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث

خاتمة لباب الإمالة

ذكر بعضهم أن للإمالة سببين غير ما ذكر **أحدهما** الفرق بين الاسم والحرف وذلك في
أسماء ما أشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا با وتا يعني بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به
فليست كما ولا وغيرهما من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي التي في أوائل السور
وإن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف
في الفتح **والآخر** كثرة الاستعمال وذلك إمالة الحجاج علما في الرفع والنصب وكذلك العجاج في
الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وإمالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في آخر شرح
اللمع روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
واعلم أن الإمالة فيما ذكر من هذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله أعلم بالصواب

التصريف

اعلم أن علم النحو على نوعين **أحدهما** علم الإعراب **والآخر** علم التصريف وذلك لأن علم النحو
مشتمل على علم أحكام الكلم العربية وتلك الأحكام نوعان إفرادية وتركيبية **فالإفرادية** من
علم التصريف **والتركيبية** هي علم الإعراب ولذلك يقال في علم النحو علم تعرف به أحكام الكلم العربية
إفرادا وتركيبا **فإن قلت** الأحكام التركيبية نوعان إعرابي وغير إعرابي فكيف أطلق على
جميعها علم الإعراب **قلت** أطلق على النوعين علم الإعراب تغليبا ثم إن المسمى بعلم التصريف
وهو الأحكام الإفرادية ينقسم قسمين **أحدهما** جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني
كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره

قبل التصريف كما فعل الناظم وسوى في الحقيقة من التصريف وقد اخذ تغيير الكلمة لغير معنى طارئ
عليها او الكلمة لغرض آخر وينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والادغام ومن القسم هو
المقصود هنا بقولهم التصريف وقد عرف المصنف التصريف في الكافية بقوله تغيير بنية لمعنى
قصدا فان قلت هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف وانما يشمل الاول اعني تغيير الكلمة
لمعنى قلت المراد بقوله لمعنى ما ذكره في الشرح لما اخذ قال التصريف تحويل الكلمة من بنيتها
الى غيرها لغرض لفظي او معنوي فهو اذا شامل للنوعين وقد حده في التسهيل بقوله التصريف علم
يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من اصالة وزيادة وشبه ذلك قال الشارح تصريف الكلمة هو
تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل
واسم الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها
يسمى علم التصريف فالتصريف اذا هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة
واعلال وشبه ذلك **ص حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما**
بتصريف حري ش لا حظ في التصريف للحروف ولا الاسماء غير المتمكنة ولا الافعال غير المتصرفة
وانما يدخل في الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وهما المراد بقوله وما سواهما بتصريف حري اي حقيق
فان قلت مقتضى قوله وما سواهما ان التصريف يدخل الافعال مطلقا اذ لم يستثن الجامد منها **قلنا**
يمكن ادراجها في شبه الحرف فان ليس وعسى ونحوهما شابهت الحرف بالجمود **فان قلت** قد دخل
التصريف في بعض الاسماء التي تشبه الحروف نحو ذو او الذي فانهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سوف
وان وجاء الحذف والابدال في لعل **قلت** من ذلك شاذ يوقف عند ما سمع منه **فان قلت** قد اتضح
ان الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فانهما الاصالة فيه
قلت الافعال لكثرة تغييرها ولظهور الاشتقاق فيها **ص وليس ادنى من ثلاثي يرى**
قابل تصريف سوى ما غيرا ش يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصريف
الا ان يكون ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد تقدم من ذلك
امران **احدهما** ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في اصل الوضع عن ثلاثة احرف لانهما يقبلان
التصريف وما قبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف واحد او حرفين **والآخر** ان الاسم
والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف **اما** الاسم فانه قد يبقى على حرفين بحذف لامه نحو يد وعينه
نحو سه او فائه نحو عدة وقد يبقى على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من ايمن الله

وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل **و**اما الفعل فانه قد يبقى على حرفين نحو قل وبع وسل وقد
يبقى على حرف واحد نحو ع كلامي و ف بعهدك وذلك فيما اعتلت فاؤه ولامه فيحذفان في الامر
ص ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا ش الاسم
ينقسم الى مجرد من الزوائد والى مزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي وخماسي ولا ينقص
عن الثلاثة لان الثلاثة اعدل الابنية لتوسطه بين الخفة والثقل ولانقسامه على المراتب الثلاث المبدا
والمنتهى والوسط بالسوية ولان المبدوء به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه ساكن فلا بد من
حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة **فان قلت** ذلك لازم في الثنائي الذي كان منهم كانا او الموقوف عليه وان
كان ساكنا فالمبدوء به **قلت** قد اجيب عن ذلك انه لما جاز عليه الادغام لم يتحقق التنافي
ولا يزيد على الخمسة لامرين **احدهما** انهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه **والاخر** انه لو وضع على ستة
لتوهم انه كلمتان **فان قلت** قد تقدم ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى الرباعي والخماسي
قلت للتوسع بتكثير الابنية **واما** المزيد فيبلغ بالزيادة سبعة احرف ولا يجاوزها الا بهاء التانيث
او زيادتي التثنية او التصحيح او النسب **فان قلت** كيف قال فما سبعا عدا ولم يستثن هاء التانيث
وما ذكر معها **قلت** هذه زوائد لا يعتد بها لكونها مقدرة الانفصال **تنبيهات**
الاول انما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة احرف اذا كان ثلاثي الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب او رباعي
الاصول نحو احرنجام مصدر احرنجم الابل اي اجتمعت اما الخماسي الاصول فلا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر او
بعده مجردا او مشفوعا بهاء التانيث نحو عضرفوط وهو ذكر العظاية وقبعثرى وهو البعير **و**مثال
المشفوع بهاء التانيث قبعثراة وندر قرعبلانة لانه زيد فيه حرفان واحدهما نون قيل انه لم يسمع ذلك
من كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن **الثاني** ذكر بعضهم
انه يزيد في الخماسي حرف مد قبل الاخر نحو مغناطيس فان صح وكان عربيا كان نادرا لقولهم
انه لا يزاد فيه الا حرف مد قبل الاخر **قلنا** ان صح وكان عربيا جعل نادرا لما تقرر زيادة حرفين بعد
الاخر في قرعبلانة وقد حكى ابن القطاع اعني مغناطيس **الثالث** اعلم ان حروف الهجاء
تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها وباعتبار تانيثها تنقص التاء من
عددها ولذلك قال فما سبعا عدا **ص وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر**
وزد تسكين ثانيه تعم ش قد تقدم ان المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي
تقتضي القسمة العقلية ان تكون ابنيته اثني عشر بناء لان اوله يقبل الفتح والكسر والضم و...

يقبل السكون إذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضا والحاصل
من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر بناء **و**أما الآخر فلا عبرة به في وزن الكلمة لأنه حرف الإعراب
فلزم الدال وغيره من الثلاث وعن إرا غيره آخره وهو أوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تغيير فعلم أن ذلك
يكون فيما يتخالف ويتوافق **فالمتوافق** ثلاثة أوزان **والمتخالف** ستة أوزان ثم قال ووزن تسكين
ثانيه تعم أي ورد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه وأوله مفتوحا أو مكسورا أو مضموما نعم
القسمة الممكنة في الثلاثي وهي اثنا عشر بناء منها عشرة مستعملة وواحد مهمل وواحد نادر
وقد أشار إليهما بقوله **ص وفعل أهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل**
بفعل ش أي أهمل من أبنية الثلاثي فعل بكسر الفاء وضم العين لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى
الضم وأما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها
بوجهين **أحدهما** أنه من تداخل اللغات في حرفي الكلمة لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء
وحبك بكسر الحاء والباء فركب القارئ منهما هذه القراءة **قال** ابن جني لما أراد أن يقول الحبك بكسر
الحاء والباء فتغير نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة **قال** في شرح
الكافية وهذا الوجه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن
هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض مثل ذلك له **و**الآخر أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر
تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين قيل وهذا أحسن وقوله **ص والعكس**
يقل ش يعني به بناء فعل بضم الفاء وكسر العين وهذا الوزن فيه خلاف ذهب قوم إلى أنه مهمل
لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه **و**ذهب قوم إلى أنه مستعمل لكنه قليل
وهو الظاهر وقد جاء منه الدئل وهو اسم دويبة سميت به قبيلة من كنانة **و**أنشد الأخفش لكعب
بن مالك: جاءوا بجيش لو قيس معرسه: ما كان إلا كمعرس الدئل والرئم اسم جنس للاست والوعل لغة في
الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الأمثلة أنه ليس بمهمل وقوله **ص لقصدهم تخصيص فعل بفعل ش** يعني أن
بناء فعل إنما قل في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله ولولا ذلك لثقله
لم يستعمل في الأفعال **و**قال أبو الفتح نص أبو الحسن القبول أمام بلورهم فقد عد قوم من النحويين فيما
جاء على عشرة أوزان الثلاثي وإنما هي عند المحققين عشرة أو ثنتي **و**قد أجاب القائلون بإهمال هذا
الوزن عن الدئل والرئم بجوابين **أحدهما** أنهما من الشاذ فلا يثبت بهما وزن **قلت** وفيه نظر لأن سيبويه
أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إبل وسيأتي ذكره **و**الآخر أنهما منقولان من الفعل **و**اعترض بأن ذلك

ممكن في الدئل لأنه علم قبيلة بخلاف الرئم فإنه اسم جنس والنقل لا يكون إلا في الأعلام **قلت**
ذهب السيرافي إلى أن النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء في الأعلام قال ومنه تنوط اسم لطائر
يعلق عشه ويلصقه ضربا من الالتصاق فربما يعاقب سمي بالفعل انتهى **و**وجه التفرقة بين الدئل
والرئم أن الدئل في الأصل اسم جنس لدويبة ثم نقل إلى القبيلة ذكره قوم منهم من مذا البين أن ما على
من هذا الوزن بين مستعمل النسر مهمل ونادر ومنه عشرة أوزان **أولها** فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة
نحو سهل **و**ثانيها فعل ويكون صفة نحو بطل **و**ثالثها فعل ويكون اسما نحو كتف وصفة نحو
حذر **و**رابعها فعل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ **و**خامسها فعل ويكون اسما نحو جذع
وصفة نحو نكس **و**سادسها فعل ويكون اسما نحو عنب **قال** سيبويه ولا نعلمه جاء صفة إلا في
حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدى **و**قال غيره لم يأت من الصفات على فعل إلا زيم بمعنى متفرق
وعدى اسم جمع **و**قال السيرافي استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرأ دينا قيما ولعله يقول إنه مصدر
بمعنى القيام انتهى **و**استدرك بعض النحويين على سيبويه ألفاظا أخر ومنه سوى في قوله مكانا
سوى ورجل رضى وماء روى وماء صرى وسبي طيبة ومنهم من تأول لها وسابعها فعل ويكون اسما نحو
إبل وصفة نحو أتان إبد وهي الشديدة ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إبل وأما بلز فحكاه الأخفش
محقق الزاي وحكاه سيبويه مشدد الزاي فيحتمل أن يكون ما حكاه الأخفش مخففا من المشدد
فلا يكون بناء أصليا **قال** بعضهم ولا ثالث لهما من اللفظين **قلت** وزاد بعضهم حبرة والأقط
لما ابردة وإبط وعم اسم بلد وبلص وبلز وإطل ومشط ودبس وإثر لغة في الوتر ولا نظير للمشط
والزئبر والأبد
وزاد غيره حبك لغة في الحبك وقد تقدم وجاء من الصفات بلص أتان إبد وأمة إبد ولود **قال**
ثعلب ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان امرأة بلز ولود وأتان إبد ولم أي ضخمة **و**أما قوله علمنا
إخواننا بنو عجل شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل ونحوه فهو من النقل للوقف أو للإتباع ولعبوا بالإبل
وقد قيل في إطل إنه من الإتباع **و**ثامنها فعل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو **و**تاسعها
فعل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو حطم **و**عاشرها فعل ويكون اسما نحو عنق وصفة وهو
قليل والمحفوظ منه جنب وشلل وناقة سرح أي سريعة **ص وافتح وضم واكسر**
الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ش الفعل ينقسم إلى مجرد ومزيد
فالمجرد ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا فالثلاثي ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح

اصل
اسما نحو
فرس

أو ثانيه فيكون مفتوحا أو مكسورا أو مضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلتقي الساكنان عند
إيصال الضمير المرفوع فالأول فَعَل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص
بباب المغالبة وقد يجيء فَعَل مطاوعا لفَعَل بالفتح فيهما قال فرجني الخير الا له يجم والثاني فَعِل
ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه أكثر من تعديه ولذلك غلب في النعوت اللازمة
والأعراض وقد يطاوع فَعَل بالفتح نحو خدعته فخدع والثالث فَعُل نحو كرم فلا يكون متعديا إلا
بتضمين أو تحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول علي إن بشرا قد طلع اليمن فالأول معنى وسع والثاني
معنى بلغ وقيل إنما أصله رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح
العين ثم حول إلى فعُل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين فإن قلت ما فائدة التحويل قلت
فائدته الإعلام بأنه واوي العين إذ لو لم يحول إلى فعُل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند نقله بما لها
لالتبس الواوي باليائي ومن ثم ذهب قوم منهم الكسائي وإليه ذهب في التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سرته
والصحيح أن الضم لبيان بنات الواو للنقل وإنما ورد فعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم
ولؤم أو كمطبوع نحو فقه وخطب أو شبيه نحو جنب شيئه بمكثر ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل
وقوله وزد نحو ضُم فُعِل يعني أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلي من أبنية المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول
فتكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة وأن يكون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا مذهب المبرد وابن الطراوة
والكوفيين ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب أكثر البصريين إلى أنه فرع مغير
عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وقد ذهب إليه المصنف في باب الفاعل
من الكافية وشرحها **تنبيهات** الأول لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل لأنها غير مختلفة وإنما
فتحت لأن الفتح أخف من الكسر والضم وباعتبار أقرب **الثاني** ما غير بناؤه فليس بأصل بل هو مغير عن
أصل نحو شهْد وشِهْد وشَهِد **الثالث** قال في شرح الكافية جرت عادة النحويين أن يذكروا في
أبنية الفعل المجرد فُعِل الذي لم يسم فاعله مع أن فُعِل لا أصل في نفسه اشتق من المصدر اشتقاقا
كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا وكان ينبغي
على هذا أن تعد صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة للماضي المصوغ للفاعل
كدحرج وصيغة الأمر نحو دحرج فإنهما اشتقوا الماضي المصوغ للفاعل عن الآخر نحو دحرج فإنهما
على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لا يلزم من الاشتراك على المصادر المجردة فيه انتفاء
انتفاء أصالتهما **قلت** أما صيغة المفعول فتقدم الخلاف فيها وأما فعل الأمر فمذهب البصريين أنه أصل وأن

[illegible] للمفعول [illegible] ذكره

قسمة الفعل ثلاثية ومذهب الكوفيين أنه مقتطع من المضارع فإذا تكون القسمة عندهم ثنائية
ص **ومنتهاه أربع إن جردا وإن يزد فيه فما ستا عدا** ش لما كان الفعل أكثر تصرفا من
الاسم لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فلذلك لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف والمزيد ستة أحرف
وللرباعي المجرد بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دربخ بمعنى ذل **قال الشارح** وله
ثلاثة أبنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحرِج وواحد للأمر نحو
دحرج **قلت** قد تقدم أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سيذكر
وأما المزيد فإن كان ثلاثي الأصول فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو انطلق وستة نحو
استخرج وإن كان رباعي الأصول فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم **تنبيهان**
الأول قال في التسهيل وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد ولو استغنى
عن هذا الاستثناء كما فعل هنا لكان أجود **الثاني** لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال لأنها
لا تنحصر كما نبه عليه ابن الزواية أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية
وزاد الزبيدي نيفا على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح وأما الأفعال فالمزيد فيها من ثلاثيها خمسة
وعشرون بناء مشهورة وأبنية أخر غير مشهورة وفي بعضها خلاف وللمزيد من رباعيه ثلاثة أبنية تفعلل
نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهي لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب
وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الميم وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء
مصدره كمصدره وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناء رابعا وهو ما جاء على افعلل نحو احرنبى فإن الأرجح
بعضهم أنه من مزيد الثلاثي عند المحقق والمماثل ص **لاسم مجرد رباع فعلل وفِعلِل وفِعْلَل**
وفُعْلُل ش ذكر للرباعي المجرد ستة أبنية الأول فَعْلَل والثالث يكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير
وصفة نحو سلهب وشجعم والسلهب الطويل والشجعم الجريء وقيل إن الهاء في سلهب والميم في
شجعم زائدتان وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرة ومنكسة للضخمة الحسنة **الثاني** فِعْلِل بكسر
الأول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب
أيضا وصفة نحو خرمل للعجوز الحمقاء مثل الخرع **الثالث** فِعْلَل بكسر الأول
وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع **الرابع** فُعْلُل بضم الأول والثالث ويكون اسما نحو
برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطائر وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال وقيل للطويل
الخامس فِعَلّ بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وصفة قيل وهو اسم

لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة قال الجوهري القحطل على وزن الهبرزمان لم يخلو بعد قال
الجرمي سألت أبا عبيدة عنه فقال الأعراب تقول زمان كانت الحجارة فيه رطبة وأنشد للعجاج وقد أتاه
زمن الفطحل والصخر مبتل كطين الوحل وصفة نحو سبطر للطويل السادس فعلل بضم الأول وفتح
الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بالضم تنبيهات الأول مذهب
البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس بناء أصليا بل هو فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفا لأن جميع
ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع في الأسماء وجرشع في الصفات وقالوا الطحلب
بزيرة تشتبه بالبادية عرفكه ولكسائي يحكحكه برجرو لم يسمع فيهما فعلل بالفتح وذهب الكوفيون
والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدل لهذا المذهب بوجهين أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك
فيه ضم الذال فدل على أنه غير مخفف وهذا مردود بأن الضم منقول في جؤذر وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر
أكثر وقال الزبيدي لأن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم ألحقوا به فقالوا عندد يقال ما لي منه
عندد أي بد وقالوا عرطف الناقة عوططا إذا اشتهت الفحل وقالوا اسودد وجاء وإلحاق الأبنية
مفكوكة وليست من الأمثلة التي استثني فيها فك المثلين لغير الإلحاق نحو جخدب وإنما هو أن فعللا
من الأبنية المختصة فقياسه الفك كما في نحو جلبب وكل وإن سلمنا أنه للإلحاق ولا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول
فإنه قد ألحقوا بالفرع فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم وكما ألحقوا بالفرع بالزيادة فكذا ألحقوا بالفرع بالتخفيف
الثاني كلام الناظم هنا موافق للأخفش والكوفيين على إثبات فعلل قال في التسهيل وتفريع
فعلل على فعلل أظهر من أصالته الثالث قال بعضهم في ثبوت فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نظر لأن
... هما معا وهبلع يحتمل زيادة الهاء قلت إنما يتم من الأئمة لم يذكر لهذا الوزن مثالا يثبت به غير هذا المثال وليس
كذلك بل قد ذكر له أمثلة غير هذا منها حبرع وفي حمل أيضا زيادة الميم قلت وقلعم لجبل بعينه وقال الجرمي
هو من أسماء الرجال وقال الزبيدي القلعم الشيخ المسن ويقال القلعم الطويل فجعله صفة وذكر الجوهري
قلعما بالقاف والعين المهملة وقال القلعم المسن قال وقد ذكرناه في باب الحاء لأن الميم زائدة فإن قلت قال
الأصمعي ليس في الكلام فعلل إلا درهم وهجرع لحسن قلت قد زاد غيره ما تقدم ذكره فإن قلت
وعلى تقدير أن هذا الوزن قد قيل به بدرهم ليس بحجة لأن الوزن لا يثبت بالمعرب قلت ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية ثبوت
على ثلاثة أقسام قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم
أبنية الأسماء العربية الوضع كدرهم وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها فلا يعتبر فيه ما يعتبر في
الذي قبله نحو آجر وقسم تركوه غير مغير فما ألحقوه بأبنية كلامهم عد منها وما لم يلحقوه لم يعد منها

53

نحو خراسان لا يثبت به فعالان الرابع زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان وهي فعلل
بكسر الأول وضم الثالث حكى ابن جني أنه يقال للجوز القاسي خرفع ويقال أيضا للوتر الذي
زئبر وللضئبل وهو من أسماء الداهية ضئبل وفعلل بضم الأول وفتح الثاني نحو جخدب ودلمز وفعلل بفتح الأول
وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها عندهم فهو شاذ وقد ذكر
الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور في الزئبر والضئبل كسر
الأول والثالث قال في الصحاح وربما جاء بضم الباء فيهما قال ثعلب لا نعلم في الكلام فعلل فإن كان
هذان الحرفان مسموعين بضم الباء فهما من النوادر وقال ابن كيسان من ادعى على هذا المثال شهر
للهمزة بأنها زائدة وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء الأصول الخامس
قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه لأن توالي أربع حركات في كلمة فيما
لم يثبت فعلل بقولهم عرتن وهو نبت يصبغ به بأنه فرع عن عرنتن فحذف
نونه وتي على حاله ولا فعلل بقولهم علبط بأنه فرع عن علابط الآتي وما جاء على فعلل يجوز
فيه فعالل ولا فعلل بقولهم جندل بأن جعله البعض فرعا عن فعالل وأصله جنادل وجعله الفراء
وأبو علي فرعا عن فعليل وأصله جنديل واختاره المصنف لأن جندل مفرد فتفريعه على المفرد
أولى وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما
سبق وقوله ص فإن علا فمع فعلل حوى فعللا شرح يعني أن الاسم الخماسي المجرد وهو
المراد بقوله فإن علا أي جاوز الأربعة له أربعة أبنية الأول فعلل بفتح الأول والثاني والرابع ويكون
اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثاني فعللل بفتح الأول والثالث وكسر الرابع
فالواو تجي الأصبعة نحو جحمرش للعظيمة من الأفاعي وقال السيرافي هي العجوز المسنة
وقهبلس للمرأة العظيمة وقيل الحشفة الذكر فيكون اسما والثالث فعلل بضم الأول وفتح
الثاني وكسر الرابع ويكون اسما نحو خبعثن للأسد وخزعبل للباطل والأحاديث المستظرفة
وصفة نحو قذعمل للبعير الضخم الرابع فعلل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسما نحو قرطعب
وهو الشيء الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الإبل تنبيه زاد ابن السراج في أوزان الخماسي
فعلل لقولهم هندلع وهو اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح أن نونه زائدة لوجهين أحدهما
أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير الثاني أن كراعا حكى في الهندلع كسر الهاء فلو كانت
أصلية لزم كون الخماسي على ستة أمثلة فكان يكون تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب الثالث

أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لأن زيادتها لم تثبت إلا أن الحكم بأصالتها موقع في وزن لا نظير له مع أن نونه ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبس وحنظل ونحوهما أولا كاد يوجد نظير لتحملها في زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نونه هنا بالزيادة أولى وادعي للخماسي أوزان أخر لم يثبتها لأن أكثرها لندورها واحتمال بعضها الزيادة فلا تكون بذكرها **وما غاير الزائد والنقص إنما شذ بغير** أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة نحو خزعبيل وجميع أبنية المزيد أو إلى النقص منه وهو ضربان ضرب نقص منه أصل نحو يد ودم وضرب نقص منه زائد نحو جندل وعلبط أصلهما جنادل وعلابط وقد سبق بيان ذلك **تنبيه** كان ينبغي أن يقول وما غاير للزيد أو النقص أو الندور لأن مثل كنهبل مغاير للأوزان المذكورة ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر **فائدة** في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي **ص والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذى ش** لما ذكر أبنية الأسماء والأفعال ضربان مجردة ومزيد أشار هنا إلى ما يميز به الأصلي من الزائد وذكر أن علامة الأصلي أن يلزم تصاريف الكلمة ولا يحذف من شيء منها وذكر أن علامة الزائد ألا يلزم تصاريف الكلمة بل يحذف من بعض التصاريف ومثل الزائد بتاء احتذى لأنها تحذف من بعض التصاريف ولا تلزم نحو حذو ويعلم بسقوطها أن التاء في احتذى زائدة يقال احتذى به أي اقتدى به ويقال أيضا احتذى أي انتعل فكل الحرف يحتذي الحاء في الوقع والحذو النعل **فإن قلت** تعريف الأصلي بأنه ما يلزم تصاريف الكلمة غير جامع لخروج ما سقط عن بعض التصاريف وهو أصل كواو يعد وعين قل وغير مانع لدخول ما يلزم وهو زائد ولا يصح حدا ولا يصح علامة لأن شرط العلامة الاطراد وبذلك يرد أيضا أن تعريف الزائد بما لا يلزم لا يصح **قلت** الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل الأولى في ذكر حروف الزيادة **اعلم** أن الزائد نوعان **أحدهما** أن يكون تكرير أصل للإلحاق أو لغيره ولا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عين نحو قطع أو لام نحو جلبب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح **والآخر** أن يكون لغير تكرير أصل فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل وقد جمعت في تراكيب أخر أوردتها في التصريف بذكرها ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزاد لغير تكرير إلا منها وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المصنف من حروف الزيادة الهاء وسيأتي الرد عليه **الثانية** في ذكر مواضع الزيادة وهي ستة أولها الإلحاق نحو شملل وثانيها بيان

معنى كحروف المضارعة وثالثها المد نحو كتاب ورابعها الإمكان نحو همزة الوصل وخامسها التعويض كتاء زنادقة فالتاء عوض من الياء في زناديق وسادسها التكثير نحو ألف قبعثرى **الثالثة** في ذكر أدلة الزيادة وهي تسعة أولها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله أعني المصدر وهذا الدليل هو الذي يسميه أهل التصريف الاشتقاق والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تراكيب الكلمة كيف ما قلبتها على معنى واحد كعقد تراكيب قول على معنى الخفة والسرعة وعقد تراكيب كلم على معنى الشدة والقوة ولم يقل به إلا أبو الفتح وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع والأصغر هو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة وهذا هو المعتمد في التصريف ولا يقبل قول من أنكره وثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ومن يسمي بالتصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق أن الاشتقاق وأصله الأصل والتصريف أصله الفرع وثالثها سقوطه من نظير كسقوط ياء أيطل في إطل والإطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد لم يكن دليلا على الزيادة ورابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عقنقس بالقاف فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة لذي الحافر كالشفة للإنسان والجحنفل العظيم الشفة وخامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنه يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق لأنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة وسادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتأو ونحوه فإنها زائدة إذ لا يقع موقعها ما لا يصلح للزيادة مثل سردأو وسابعها لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة إذ لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو مفقود وثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها

في لغة الضم إذ الأصل اتحاد المادة، وتاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم
الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم في الرسالة عاشرا وهو الدخول في أوسع البابين نحو كنهبل بضم الباء فإن
وزنه على تقدير أصالة نونه فعلّل وهو مفقود وعلى زيادتها فنعلل وهو مفقود أيضا ولكن الحكم بزيادتها
دخول في أوسع البابين لأن باب المزيد أوسع **قلت** وهذا مندرج في السابع لأنه إذا عدم النظير
على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد **ص بضمن فعل**
قابل الأصول في وزن وزائد بلفظه اكتفي ش اصطلح أهل التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين
واللام فيقابل الأول من الأصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في وزن ضَرِبَ فَعِلَ وفي ضُرِبَ فُعِل
ويسوّى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون **و**أما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن أحمر أفعل
فيعبر عن الهمزة بلفظها لأنها زائدة **و**يستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما **أحدهما** المبدل
من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله كقولك في وزن اضطرب افتعل لأن المقتضي للإبدال
في الموزون غير موجود في الوزن فيرجع إلى أصله وما قيل من أن ذلك لأجل الثقل فليس بشيء **و**الثاني المكرر
للإلحاق أو لغيره فإنه يقابل به الأصل وسيأتي بيانه **ص وضاعف اللام إذا أصل بقي كراء**
جعفر وقاف فستق ش إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا قوبل الرابع بلام ثانية والخامس بلام
ثالثة كقولك في وزن جعفر فعلل وفي وزن فستق فعلل وكقولك في وزن سفرجل فعلّل وفي وزن قرعبل فعلّل
ص وإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل ش إذا كان الزائد
ضعف أصل قوبل بما قوبل به ذلك الأصل فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء **و**إن كان ضعف العين قوبل بالعين
وإن كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول في وزن اغدودن افعوعل وفي وزن جلبب فعلل **و**من ثم قيل لقوله
وزائد بلفظه اكتفي **و**حاصل ما ذكر في الوزن أنه يعبر عن أول الأصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن
ثالثها ورابعها وخامسها باللام وعن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بأصله وإلا المكرر
فإنه يقابل بمثل ما يقابل الأصل **ثم** اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف أمان وتسهيل فهو تكرير بلا إشكال
كالباء من جلبب وإن كان منها فقد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة المكرر ولكن
قام دليل على أنه لم يقصد به التكرير فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني ربيعة وزنه فعلان
لا فعلال لأن فعلالا بناء نادر **تنبيهات الأول** فائدة مثال الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصل والزائد
باختصار ألا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت أفعل علم منه زيادة الهمزة وأصالة ما عداها **الثاني**
المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير ولذلك يقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعل لأن أصلهما

زيادة ومن ذلك **الثالث** لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد وعلى ترتيبها فليقع الزنة
إذا وقع في الموزون قلب كقولك في وزن أدؤر أعفل لأن أصله أدور ثم قدمت العين على الفاء وكذلك لو كان
في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف كقولك في قاض فاع وفي عدة علة ليكون الوزن
بيانا للأصل في المقلوب والموزون فيقال أصله كذا **الرابع** حكى بعضهم في تمثيل المبدل نحو كساء
قولين فالجمهور من يقابله بلفظه ومنهم من يقابله بأصله فمثال كساء فعال أو فعاء **الخامس** ما ذكر
من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين وهو المعتمد عليه **و**للكوفيين في ذلك خلاف
واضطراب لا حاجة إلى التطويل به **السادس** ما ذكر من أن الزائد إذا كان تكريرا قابل بما قابل به
الأصل هو الصحيح وبه قال الأكثرون **و**ذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان
تكريرا فتقول في وزن جلبب فعلب **ص واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه والخلف**
في كلملم ش إذا تكرر حرفان والأصل للكلمة متعين مما فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث حكم بالأصالة
نحو سمسم فوزنه فعلل لأن أصالة اثنين متعينة ولا بد من ثالث مثلهما من الأصول وليس أحد الباقيين أولى من الآخر فحكم
بأصالتهما **و**ظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهمه **و**قد حكي
عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل وكررت فاؤه وهو بعيد وإن فهم المعنى بسقوط ثالثه نحو
لملم وهو أمر من لملم بمعنى لمّ ففيه ثلاثة مذاهب **الأول** مذهب البصريين إلا الزجاج أن أحرفه كلها
محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن لملم فعلل وفرقوا بينهما بأن تفهم المعنى عند سقوطه ثالثه
وما لا يفهم **والثاني** مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من لملم زائدة **والثالث**
مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين وأصل لملم على قولهم لمّم فاستثقل ثلاثة أمثال متواليات
فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء **و**رد مذهب الكوفيين بأنهم قالوا في مصرصر مصرّة وفعللة ولو كان مضاعفا
في الأصل لجاء على التفعيل **و**اختار الشارح مذهب الكوفيين فإن تكرر حرفان والكلمة أصل غير ما احكم
فيه بزيادة الضعفين نحو صمحمح ومن هنا يسرو في تعيين الزائد في ذلك خلاف وذكر في التسهيل أنه
يحكم بزيادة ثاني المماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الأولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها
ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثالثة والتي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو
صمحمح والميم الثالثة في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس **و**نقل عن الكوفيين
في صمحمح أن وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما **ص وألف أكثر من أصلين صاحب**
زائد بغير مين ش شرع الناظم في بيان ما تضمن زيادته من الحروف العشرة فذكر أن الألف إذا

صحب أكثر من أصلين نحو أيدع كألف كتاب وسرداح وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الالف كذلك
إذا لم يشتق أو على زيادته حمل عليه ما سواه وفهم من قوله أكثر من أصلين أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن
زائدا بل إن كان في فعل أو اسم متمكن فهو بدل من أصل إما ياء نحو رحى وإما واو نحو عصى وأن تكون الالف أصلا
في غيره حرفا أو شبهه ونزيد من الموضع بيانا **فنقول** للالف ثلاثة أحوال الأول أن تكون مصاحبة لأصلين
فقط فتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر **و**الثاني أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين فيتعين الحكم
بزيادتها لما تقدم إلا في نحو عاعا وضوضا من مضاعف الرباعي فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة **و**الثالث
أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة فإن قويت أصالته فالالف زائدة
وإن قويت زيادته فالالف غير زائدة **فإن قلت** لم الحكم به عند الاحتمال **قلت** إن كان ذلك
المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي حكم عليه بالزيادة وعلى الالف
أنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة همزة
الأخرى وزيادة الالف نحو أرطى فيمن قال أديم مأروط وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته
وزيادة الالف كذا قاله **وقال** في التسهيل وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة
ما بعده من حروف لين ويستوي بين الهمزة والميم في ذلك **ثم** اعلم أن الالف لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها
وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب **و**رابعة نحو حبلى **و**خامسة نحو انطلاق وسادسة
نحو قبعثرى **و**سابعة نحو أربعاوى **و**تزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل **و**رابعة نحو
سلقى **و**خامسة نحو احرنبى **و**سادسة نحو اضرنكى **ص واليا كذا والواو إن لم يقعا**
كما هما في يؤيؤ ووعوعا ش يعني أن الياء والواو مثل الالف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر
من أصلين حكم بزيادته إلا الثنائي المكرر نحو يؤيؤ لطائر ذي مخلب **قال الجوهري** يشبه الباشق
والجمع اليآيئ ووعوع إذا صوت فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة
حروف سمسم **و**التقسيم السابق في الالف يأتي هنا فنقول الياء والواو لهما ثلاثة أحوال فإن صحبا
أصلين فقط فهما أصلان وإن صحبا ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهما زائدان إلا في الثنائي
المكرر كما تقدم **و**إن صحبا أصلين وثالثا محتملا فإن كان همزة أو ميما مصدرتين حكم بزيادتهما
وأصالة الياء والواو نحو أيدع وإلا فتكون الأصالة إلا أن يدل دليل على زيادة الياء والواو **و**إن كان غيرهما
حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على أصالة الياء والواو **ثم** إن الياء تزاد في الاسم
أولا نحو يرمع **و**ثانية نحو ضيغم **و**ثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية

الياء

قبل وسادسة في نحو الثمانية وسابعة في نحو خنزوانية **و**تزاد في الفعل أولا نحو يضرب **و**ثانية
نحو بيطر **و**ثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو رهيا **و**رابعة نحو قلسيت **و**خامسة نحو
تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت **والواو** تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر **و**ثالثة نحو عجوز
ورابعة نحو عنفوة وخامسة نحو قلنسوة **و**سادسة نحو أربعاوى **و**تزاد في الفعل ثانية نحو حوقل
وثالثة نحو جهور **و**رابعة نحو اغرودن **و**مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها **و**قيل لأنها لو
زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان في المكسور قليلا أو مفتوحة فتلتبس وأيضا الهمزة
لو زيدت الاسم بضم أوله في التصغير والفعل بضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كان زيادتها أولا يؤدي إلى قلبها
همزة رفضوا ذلك فلما همزة فهو يوقع في اللبس **و**زعم قوم أن الواو في ورنتل وهو الشر زائدة على سبيل الشذوذ
وهو ضعيف لأنه لا نظير له ولأنه يؤدي إلى بناء فنعلل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية **و**اختلف في
لامه فقال الفارسي زائدة وإليه ذهب المصنف **و**قال غيره أصلية ووزنه على هذين القولين فعنلل لأن اللام
زائدة على القول الأول منهما زائدة وعلى الثاني أصلية **تنبيهان** الأول قد اتضح أن الواو والياء بينهما فرق
من أن الواو لا تزاد أولا بخلاف الياء **الثاني** إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق نحو يرمع
وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فهي أصل كالياء في يستعور وهو شجر يتسوك بقضبانه ووزنه فعللول
كعضرفوط هذا هو الصحيح لأنه لا اشتقاق ولم يدل على الزيادة في مثله دليل في المضارع نحو يدحرج فإن
زيادته فيه معلومة **ص وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا ش** الهمزة
والميم متساويان في أن كلا منهما إذا تصدر بعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمر
وأفضل ومكرم لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه **فإن قلت** فقد حكم سيبويه
وأكثر النحويين على ميم مجانيق بالأصالة مع أن ما بعدها ثلاثة أصول وكذا ميم معزى بالعين والزاي وموسى
من الكمة **و**ذهبا كثير إلى أن ميم مرعزى أصل فلم يطرد ذلك القانون **قلت** هو مطرد ما لم يعارضه
دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه فيحكم بمقتضى الدليل كما عارض في منجنيق فيه في التصريف
كقولهم مجانيق بحذف النون إذا لم يحذفه مع ثبات الميم فقال المراجل **قال** ابن خروف لم تجئ ولم نجد
بإثبات الميم بلا شيء منهم مجانيق فاما المراجل وهي فيهن والنحاس **و**قد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم منجنيق ذاكرا علة
الاعتماد وجعل النون فيه في التصريف كالنون في تمشكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمرع من المرعة
والبيان أن **و**اضحة في ذلك لأن الأكثر في هذه تسكن وتندل وترع **قال أبو عمر** هو كلام أكثر
العرب **و**أما معزى فعند سيبويه فيه قولان **أحدهما** أن ميمه زائدة **و**الآخر أنها أصل في قولهم معز

يتمحّض من أن يجمعوا المغفور وهو ضرب من الكمأة وأما على مذهب سيبويه أن ميمه زائدة وذهب قوم
منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز ومرعزى وألزم المصنف سيبويه أن يوافق الأخفش
في مرعزى أو يخالف في الجميع **تنبيهات** الأول يفهم من قوله سبقا أنه لا يحكم بزيادتهما متوسطين
ولا متأخرين إلا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين فإنها يحكم بزيادتها نحو
وسماء ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمأل واحبنطأ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم
وهي غير مصدرة دلامص وزرقم أما شمأل فالدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض لغاتها وفيه
عشر لغات شمأل وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن فعال وشمول بفتح الشين وشمول بفتح الميم
وشمل بإسكان الميم وشمل على وزن قفل وشمال على وزن كتاب وشمل بفتح الشين وكسر الميم وشمأل بتشديد
اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا ولا يتعين ذلك لأنه
يكون أصله شمأل فنقل ولا يصح الاستدلال به وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها في حبطه وتكامه
أن وزن احبنطأ افعنلأ وزعم بعضهم أنه افعنلل كاحرنجم والهمزة فيه بدل من ألف نحو الآن افعنلى مقفوة
وأما دلامص فالدليل على زيادة ميمه سقوطها في قولهم درع دلاص وبمعناه دمص ودماليص ودمص
والكل وهو الشيء البراق وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص وأخواته أصل وأن اتفق دلاص والمعنى
فهي عنده من باب سبط وسبطر وأما زرقم فالدليل على زيادة ميمه واضح لأنه من الزرقة والزرقم هو
الأزرق **والثاني** يفهم من قوله ثلاثة أنها إذا سبقا أصلين فقط نحو أمر ومنع أو أربعة أصولا نحو
اصطبل ومرزجوش فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما أما إذا سبقا أصلين فقط فلتقليل الأبنية
الأبنية وأما إذا سبقا أربعة فلأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو ما جرى
عليه نحو أخرج ومدحرج فوزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون
ميمهما أصلية لو كانا عربيين ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله في تصغيرهما بريهيم وسميعيل
وتقدم ذلك في باب التصغير **والثالث** يفهم من قوله تأصيلهما تحققا أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق
تأصيل جميعها بأن كان في أحدها احتمال لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل وهذا فيه نظر لأن الهمزة
والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها محتمل للأصالة والزيادة حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة
ذلك المحتمل إلا بدليل ولذلك حكم بزيادة أفعى وأيصر وإجّاص وميم موسى ومروق ومعزى في مذهب
سيبويه فوزن أولق والأصح أن ميمه زائدة بل دل دليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل
حكم بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى في قول من قال أديم مأروط وهمزة أولق وهو الجنون فيمن

أصل زيادة

عن نقله

إذا لم

ذا الولق فهو فوعل وبأصالة ميم معد وزيادة أحد المثلين إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا
فكان يجب إدغامه وكذلك ميم مأجج أصل لما ذكر وأجاز السيرافي في مأجج ومهدد أن تكون
الميم زائدة ويكون فكهما شاذا هذا ما ذكره الشارح من أن في قوله تأصيلهما تحققا تنبيها على أصالة
همزة أولق وميم معد مبني على ذلك المفهوم **الرابع** تزاد الهمزة في الاسم أولا وآخرا وثانية
كشأمل وثالثة كشمأل ورابعة كحطائط وخامسة كحمراء وسادسة
كخروراء وسابعة كعاشوراء وثامنة كبيقطاء والميم تزاد أولا كمرحب وثانية كدملص
وثالثة كدلامص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن
عصفور إلى أن ميم ضبارم أصلية وأن في الصحاح الضبارم بالضم شديد الخلق من الأسد
ص كذاك همز آخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها ردف فإن لم يكن ذلك تحكم
بالحكم إذا زيادة الهمزة إذا وقعت آخرا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء
وقرفصاء فلو كان قبل الألف حرفان فقط نحو كساء ورداء أو حرف واحد نحو ماء وداء فالهمزة
بدل من أصل أو أصل لا زائدة ولو وقعت الهمزة آخرا ولم تسبق بألف حكم بأصالتها إلا بدليل كما تقدم في
احبنطأ **فليتقيد** مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع بأصالة
الحرفين والثلاثة قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لأنه إن لم يكن
بعد الألف بينهما وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء فإنه
محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا
وحواء فعالا من الحواية وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فلذلك احتمل الأمرين
بدليل يحكم به والقضاء الآخر فلذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف وبأنها أصل إذا صرف
نحو حواء الذي يعالج الحيات والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلا لأن فعالا في النبات أكثر من فعلاء
ولو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود **ص والنون في الآخر كالهمز وفي نحو**
غضنفر أصالة كفي ش اعلم أن النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع **الأول** أن تقع آخرا
بعد ألف زائدة قبلها أكثر من أصلين مما تقدم في الهمزة فلذلك شبهها بالهمزة نحو زعفران وسكران
فإن كان قبلها حرفان فقط نحو زمان ومكان فهي أصلية **فإن قلت** الناظم قد جعل النون في الآخر
كالهمزة وتقدم أن كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء فإن فيه
احتمالا فهل يجيء ذلك في النون **قلت** أما على مذهب أكثر النحويين فلا لأنهم يحكمون بزيادة

النون في أمثال حسّان وعفّان دليل على أصالتها كما أنه منع صرف حسّان على زيادة نونه في
قول الشاعر: ألا من مبلغ حسّان عنّي مغلغلة تدبّ إلى عكاظ **وأما** ما ذهب إليه المصنف في
التسهيل والكافية من أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين ولا يلغى أحدهما إلا
بدليل فينبغي أن يقيّد كلامه هنا بذلك ومن أمثلة ما ذهب لبعض المتقدمين **و**ذهب الجمهور إلى أن النون
لا يشترك في الحكم بزيادتها في ذلك إلا بشرطين **أحدهما** أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين
والآخر أن يكون من باب جنجان **فإن قلت** فإن الناظم لم يذكر الشرط الثاني **قلت** قد ذكر فيما سبق
ما يشير إليه وهو قوله واحكم بتأصيل حروف سمسم **و**زاد بعضهم لزيادة النون شرطا آخر وهو أن
لا يكون في اسم مضموم الأول مضعّف الثاني من أسماء النبات نحو رمان فإنها في ذلك أصلية لأن فعّالا في أسماء
النبات أكثر من فعلان وإلى من ذهب في الكافية حيث قال لم عن الفعلان والفعّال في النبت للفعّال
كالشلّاء **و**حكم بزيادة الياء والنون الآخر أكثر من حكم النبات على فعّال **و**مذهب الخليل وسيبويه أن
نون رمان زائدة **قال** سيبويه وسألته يعني الخليل عن الرمان إذا سمّي به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله
على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به **و**قال الأخفش نونه أصلية مثل قراص وحماض وفعّال أكثر من
فعلان يعني في النبات **و**الصحيح أنها أصلية لا لكونه اسم نبات بل للثبوت في الاشتقاق قالوا أرض
مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمّة **الموضع الثاني** أن تقع ثالثة ساكنة
غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر وهو الأسد فالنون في هذا ونحوه محكوم بزيادتها لثلاثة أوجه
أحدها أن كلما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه **و**ثانيها أن النون في ذلك
واقعة موقع ما تيقّنت زيادته كياء سميدع وواو فدوكس **و**ثالثها أنها تعاقب حرف الين على البا
كقولهم للغليظ الكفين شرنبث وشرابث وللضخم جرنفس وجرافس ولضرب من الثياب عرنقصان
وعرقصان **و**قد اشتمل هذا الضابط على قيود نبّه عليها فقولنا ثالثة احتراز من أن تكون ثانية
فإنما لا يحكم بزيادتها متحركة كانت أو ساكنة في غير ما سيأتي إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عنبس
للزوم عدم النظير وبزيادة نون حنطأو لقولهم حطئت الإبل **و**قولنا ساكنة احتراز من المتحركة
فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل وقد زيدت ثالثة متحركة في العاقل قليلة فيها غرنيق وقعنب
وخرنوب على أحد الاحتمالين في بعضها **و**قولنا غير مدغمة احتراز من نحو عجنّس تعارض فيه زيادة النون
مع زيادة التضعيف وغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلّلا كعدبّس **قال** الشيخ أبو
حيان والذي أذهب إليه أن النون زائدة ووزنه فعنّل **و**الدليل على ذلك أنّا وجدنا النون من بنيتها

فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنّط وزونّك الأول من الضفاطة والثاني من الزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق
عليه **و**قولنا وبعدها حرفان احتراز من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها
بالزيادة إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرنتن للزوم عدم النظير **و**زاد ابن جني مع هذه الشروط شرطا
آخر وهو أن يكون مما لا يمكن فيه التضعيف احترازا من نحو جنبّة فإن نونه عنده محتملة فلا يقضى
عليها بالأصالة ولا بالزيادة إلا بدليل **و**تبعه ابن عصفور فقال الصحيح أنها في ذلك زائدة وأمسك
الكلام على ذلك في موضع غير هذا **الموضع الثالث** الانفعال وفروعه كالانطلاق **الرابع** الافعنلال
وفروعه كالاحرنجام **الموضع الخامس** المضارع نحو نضرب **تنبيهات** الأول إنما لم
يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة لوضوح أمرها **الثاني**
اعلم أن النون تزاد على وجهين أحدهما أن تزاد في بنية الكلمة بحيث لو حذفت اختل معناها كما
تقدم **و**الآخر أن تزاد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة
الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيادة هو النوع الأول
وقد يذكر الثاني تنبيها على أن النون تزاد على الوجهين **الثالث** اعلم أن النون تزاد أولا نحو نضرب
وثانية نحو حنظل **و**ثالثة نحو غضنفر **و**رابعة نحو رعشن **و**خامسة نحو سرحان **و**سادسة
نحو زعفران **و**سابعة نحو عبوثران **ص وأن التا في التأنيث والمضارعة ونحو
الاستفعال والمطاوعة ش** يعني أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وكذا في
الفعل نحو قامت وفي المضارعة نحو تقوم وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج
فهو مستخرج وفي المطاوعة لثلاثي نحو تعلّم تعلّما ولرباعي نحو تدحرج تدحرجا **فإن قلت**
قد اطردت زيادة التاء أيضا في التفاعل نحو التغافل وفي الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما وفي التفعيل
والتفعال نحو التسهيل والترداد وفروعهما لاطرادها فيها ولم يذكر الناظم هذه الأربعة
قلت قد يمكن إدراجها في قوله ونحو الاستفعال ونحوه من المصادر التي زيدت فيها ولا تختص بمثل
الوزن وقد زيدت التاء أيضا في أنت وفروعه على المشهور ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل
واعلم أن التاء تزاد أولا وحشوا وآخرا **فأما** زيادتها أولا فأمثلته متقدمة وقد تقدم ومنه مقصور
على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت **و**مذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل
وهو رباعي **و**ذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة **وأما** زيادتها حشوا فقد تقدم ذكرها في
الاستفعال والافتعال وفروعهما **و**قد زيدت حشوا في البرك فليله ولعلة زيادتها حشوا ذهب

إذا كثر وإن أصالتها في يستعور وإن كونها بدلا من الواو في كلتا قوله **حروف الهاء وقفا**
كلمه ولم تره شذ يعني نص على زيادة الهاء التي في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو مه
وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه في باب
الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه وقد تقدم في بابه فلا حاجة لإعادته **تنبيه**
أنكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة وأورد عليه زيادتها في الوقف وأجيب بأنها
ذو معنى كالتنوين وباء الجر فلا وجه لعدها في حروف الزيادة لأنها إنما تلحق لبيان الحركة
ولو عدت لزم عد الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند بعض العرب نحو أكرمتكش **والصحيح**
أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة **والدليل على ذلك قولهم أمهات** وقول بعضهم
أمهة قال الراجز أمهتي خندف والياس أبي فالهاء في أمهات وأمهة زائدة لسقوطها
في قولهم أم بينة الأمومة وأجيب بجواز أصالتها وتكون فعلة نحو أبهة وقد أجاز ذلك ابن السراج
ويقويه حكاية صاحب العين تأمهت أما بمعنى اتخذت أما فتكون أمه بمعنى أم ووزنه فع وتكون أمهة
وأم من باب سبط وسبطر وضعف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر وأن حكاية صاحب العين
تأمهت لا يحتج بها لأن في كتاب العين أغلاطا لا تحصى وكان الفارسي يعرض عنه ويرد على المبرد
أيضا قولهم أهراق وقالوا إن الهاء زائدة لسقوطها في أراق إراقة قالوا والجواب له عنه بادعاء الغلط ممن
قاله لأنه لما أبدل الهمزة هاء في هراق توهم أنها فاء فأدخل الهمزة عليها وسكنها **وقال الخليل** هي
زائدة في هركولة وهي الضخمة لأنها من ركل في مشيها وقال أبو الحسن إنها زائدة في هبلع وهو
الأكول وهجرع وهو الطويل لأن الأول من البلع **والثاني من الجرع** وهو المكان السهل وما قاله في هبلع
أقرب **وزعم** بعضهم أنها زائدة في سلهب وذكروا ألفاظا أخر لا نطول بها لعدم شهرتها
تنبيه قد تبين بما تقدم أن ذكر هاء السكت في حروف الزيادة كما فعل المصنف ليس بجيد **ص**
واللام في الإشارة المشتهره ش يعني نص على زيادة اللام في أسماء الإشارة نحو ذلك
وتلك وزيادة هذه اللام قيل لتوكيد الإشارة **وقيل** للدلالة على البعد **تنبيه** زيادة اللام
على ضربين **أحدهما** أن تزاد والكلمة مبنية عليها كزيادتها في فيشلة وهي رأس الذكر
وهو المنبئ عن الجزيز وهيقل وهو ذكر النعام وعبدل بمعنى عبد لسقوطها في قولهم فيشة
وأفحج وهيق وعبد وأجاز ابن جني في فيشلة وهيقل أصالة اللام وتكون من مادة أخرى ونقل
عن أبي الحسن أن اللام في عبدل عن الطر وهو من كتب من عبد الله كما قالوا عبشمي **وقال** في الأوسط اللام

تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فقيل فيكون للأخفش قولان **والثاني** أن تزاد لمعنى ولم
تبن الكلمة عليها وهو لام ذا الإشارة ومن الا ينبغي أن يذكر هنا لما تقدم في هاء السكت
تنبيه ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين وهي تزاد باطراد مع التاء في
الاستفعال وفروعه قياسا وبعد كاف المؤنثة نحو أكرمتكس وهي الكسكسة وليست بحرف لازم تأثير
في بنية الكلمة ويلزم من عد سين الكسكسة أن يعد شين الكشكشة ولا تطرد زيادتها في
سوى ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وسين اسطاع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن
أصله أطاع يطيع والسين زائدة من مذهب سيبويه **والعذر** للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها
إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء إذ قال ونحو الاستفعال فكأنه اكتفى بذلك **ص**
وامنع زيادة بلا قيد ثبت إن لم تبين حجة كحظلت ش يعني أنه متى وقع شيء
من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته إلا أن يدل دليل كسقوط
نون حنظل في قولهم حظلت الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل فلولا حكم بزيادة نونه مع أنها قد خلت من
قيد الزيادة لاقتضى كونها أصلية وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لدليل مع خلوه من
قيد الزيادة فلينظر هناك والله أعلم **فصل في زيادة همزة الوصل**
مناسبة هذا الفصل لما قبله أنه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وهو مشتمل على مقصدين **الأول**
تعريف همزة الوصل المتميزة عن همزة القطع **والثاني** بيان أحكامها أما تعريفها فأشار إلى أحدهما
بالرسم والآخر بالحكم وقد أشار إلى رسمها بقوله **ص للوصل همز سابق لا يثبت**
إلا إذا ابتدي به كاستثبتوا ش حاصله أن همزة الوصل هي كل همزة تسقط
وصلا وتثبت ابتداء **وهمزة القطع** هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء وقد اشتمل كلامه على فوائد
الأولى أن همزة الوصل همزة لا ألف لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح **وقيل** إنها ألف
يكون أصلها ألف لا تتوصل إلى النطق بالساكن حركت نحو الرجل في الاستفهام لما لم يقصد الحركة
الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن
إذ الابتداء به متعذر **الثالثة** أن إثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز إلا في ضرورة شعر كقوله
إذا جاوز الاثنين سر فإنه ... وكذلك في أوائل أنصاف الأبيات كقوله لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع **تنبيه** اختلف في تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في
الوصل فقيل لأنها توصل إلى النطق بالساكن وقيل لأنها تسقط في الدرج فيتصل ما بعدها بما قبلها

قبلهما بخلاف همزة القطع وقيل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن **ثم** أشار إلى حصر مواضعها
وهي ستة أنواع **الأول** الفعل الخماسي والسداسي والثلاثي أشار بقوله **ص وهو لفعل**
ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى ش وكذا همزة افتتح بها فعل ماض
زائد على أربعة أحرف يسمى همزة وصل نحو انجلى واستخرج وانطلق **والثاني** فعل أمر من كل فعل
زائد على أربعة نحو انجل واستخرج وانطلق وإليه الإشارة بقوله والأمر **الثالث** مصدر الفعل
الزائد على أربعة أحرف نحو الانجلاء والاستخراج وإليه الإشارة بقوله والمصدر وقوله منه
قيد للأمر والمصدر كليهما **الرابع** الأمر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظا وإليه
الإشارة بقوله **ص وكذا أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذ ش** بأن يحذف ثاني
مضارعه لفظا لم تجتلب همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقولك في الأمر من يقوم قم ومن يعد
عد ومن يرد رد **و** يستثنى من ذلك خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظا والأكثر فيها
حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل **فإن قلت** أطلق في قوله أمر الثلاثي **قلت** كأنه اكتفى
بتقييد الأمثلة ونبه بها على سكون ثاني مضارعه وإنما مثل بثلاثة أفعال للتمثيل بمفتوح العين ومكسورها
ومضمومها **الخامس** عشرة أسماء غير مصادر وقد ذكرها في قوله **ص وفي اسم است**
ابن ابنم سمع واثنين وامرئ وتأنيث تبع ش تسعة ... قوله
وتأنيث تبع يعني به ابنة واثنتين وامرأة والعاشر أيم الله المذكور في البيت الآتي **ونبه** بقوله سمع
على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع وذلك أن الفعل
لأصالته في التصريف استأثر بأمور منها بناء بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء
بما زاد وأمر همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أوائلها
واجتلاب الهمزة وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال وكان مقتضى القياس أن تبنى
أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل **فإن قلت** قال بعض النحويين إنها أسماء
معتلة سكنت أواخرها للاعتلال وكثر استعمالها فسكنت وأبدلها النحويون همزة
الوصل عوضا عما سقط منها انتهى **و**قد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء
أما اسم فأصله سمو كقنو هكذا قال سيبويه **وقيل** أصله سمو كقفل حذفت لامه تخفيفا
وسكن أوله لما مر **وقيل** نقل سكون الميم إلى السين وهو عند البصريين مشتق من السمو وعند
الكوفيين من الوسم وأنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك

و الأمر و المضارع منه

أملا

مع ... أو حذف اشتقاقي ... احتيج إلى همزة الوصل فلما

سر

٩

وفي الخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطول به **وأما** است فأصله سته بفتح الفاء والعين
ودليل فتح الفاء العين جمعه على أفعال ودليل فتحها أن مفتوح العين أكثر ولا يعدل عنه لغير دليل
ودليل فتح فائه قولهم سه بفتح الفاء حين حذفوا العين وفيه ثلاث لغات است وسه وست
وأما ابن فأصله بنو ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوي بفتحهما ودليل فتح
عينه جمعه على أفعال **فإن قلت** ما الدليل على أن لامه واو **قلت** ذكر الزجاج ثلاثة أوجه
أحدها أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء **والثاني** أنهم قالوا البنوة ولا دليل فيها
لأنهم قالوا الفتوة وأصله فتي ياء **والثالث** أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من الواو وإبدال
التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء **و**ذهب بعضهم إلى أن لامه ياء واشتقه من بنى يبني **وأما**
ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر ومن لي بأم غيرها إن تركتها أبى
الله إلا أن أكون لها ابنما **وأما** اثنان فأصله ثنيان لأنه من ثنيت يحذفون لامه وسكن أوله وجيء بهمزة
الوصل **وأما** امرؤ فهو اسم تام لم يحذف منه شيء إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى
الساكن قبلها مع ذلك الألف واللام نحو المرء علوا فر لذلك ولكثرة استعماله **وأما** ابنة واثنتان وامرأة
فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة
بخلاف التاء في بنت وثنتين فالتاء فيهما لبناء الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها
ويؤيد ذلك قول سيبويه أنه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا وأختا **فإن قلت** فإنا نفهم من الكلمة
التأنيث **قلت** أجاب ابن يعيش في شرح المفصل بأن التأنيث مستفاد من نفس الصيغة ونقلها من بناء
إلى بناء آخر وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فعل ألحقوه بجذع بالتاء كما ألحقوا أختا بقفل وصارت
الصيغة علما للتأنيث إذ كان هذا عملا اختص بالمؤنث **وأما** أيمن فهو اسم مشتق من اليمن
وهو مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل هذا مذهب البصريين **و**ذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع وهو
عندهم جمع يمين ورد مذهبهم بثلاثة أوجه **أحدها** أنه لو كان جمعا لم يجز كسر همزته وقد
سمع كسرها **والثاني** أنه قد سمع حذف همزته ثانيا في قول عروة بن الزبير ليمن لئن ابتليت
لقد عافيت **والثالث** أنه لو كان جمعا لم ينصرف فيه بحذف بعضه إذ ذلك في الجموع غير
معروف وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما همز ايم وايمن فافتح واكسر أو ام
قل أو قل او من بالتثليث قد شكلا وابن ختم به والله كلا أضف إليه في قسم تستوف ما نقلا

واعترض بأن ... البنوة

السادس همزة حرف التعريف ومن المشار إليها بقوله **وهمز أل كذا** وشمل قوله همز أل حرف التعريف والموصولة والزائدة ومذهب الخليل أن همزة أل همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع وهمزة أم التي هي بدل من أل في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضا وبهذا تمام الفصل الأول **وأما** الفصل الثاني فيشتمل على مسائل **الأولى** اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين وإليه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين **وقيل** اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه وهو الظاهر **الثانية** اعلم أن همزة الوصل تفتح في موضعين في حرف التعريف وايمن وورد كسرها في ايمن وتضم في غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرة فالموجودة نحو اسكن والمقدرة نحو اغزي يا هند فإن أصله اغزوي **وذكر** الشارح في نحو اغزي مما عرض فيه ضم ثالثه كسرة وجهين الضم والكسر وأن الضم هو المختار **وحكى** ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج مما ضمته لازمة وهي لغة رديئة ويشم الضم قبل الضمة المشمة في نحو اختير وانقيد على لغة الإشمام وتكسر فيما سوى ذلك **الثالثة** مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت إتباعا **وذهب** الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو اضرب تبعا لثالث الفعل وضمت نحو اسكن تبعا لثالثه أيضا ورد عليهم بأنه كان ينبغي أن تفتح في نحو اعلم وأجيب بأنها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمر بالخبر **الرابعة** قد علم أن همزة الوصل إنما يجاء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو استتر إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل ستر وفي لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر فالأرجح إثبات الهمزة فيقول الأحمر **فإن قلت** ما الفرق بينه وبين ستر **قلت** النقل للإدغام كلازم والنقل لغير الإدغام **الخامسة** إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة فالمكسورة نحو أصطفى البنات على البنين أصله أاصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة نحو قولك أضطر الرجل أصله أاضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا فإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا أو تسهل بين الهمزة والألف **وقرئ** بالوجهين في مواضع من القرآن نحو آلذكرين ومن التسهيل قول الشاعر

أألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر والإبدال هو أرجح الوجهين **فإن قلت** لم أبدلت أو سهلت وكان القياس أن تحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة **قلت** إنما ترك مقتضى القياس في المفتوحة لأن حذفها يوقع في التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتيهما وحركة همزة الاستفهام وإلى ذلك أشار بقوله **ويبدل مدا في الاستفهام أو يسهل** **فإن قلت** فهل يجري الوجهان في همزة ايمن كقولك آيمن الله يمينك **قلت** نعم لأن العلة واحدة وقد نصوا عليه لكن لما كان قوله ويبدل قد يوهم اختصاصه بهمزة أل كان الأولى أن الضمير في يبدل يعود عليه وكذا يوهمه كلام الكافية بل هو كالتصريح بذلك **واعلم** أن الكلام على هذه المسائل يستدعي بسطا وإنما أضربت عنه خشية الإطالة

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام وإن الإبدال للإدغام لا ينظر فيه في هذا الباب ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل **الأولى** في الفرق بين الإبدال والتعويض والفرق بينهما أن البدل لا يكون إلا في موضع المبدل منه كهاء هرقت ونحوه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء اسطيع ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزا مع قلته **الثانية** في الفرق بين الإبدال والقلب والفرق بينهما أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالإبدال أعم والقلب أخص **قال** بعضهم البدل على ضربين بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته عليه وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضا لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام أصله قوم فالألف واو في الأصل وموسر أصله ميسر وراس أصله الهمزة وإنما قلبت لسكونها وانفتاح ما قبلها فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا **وقال** بعضهم الفرق بين الإبدال والقلب أن الإبدال وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول والقلب هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة ولذلك جعل مثاله قلب أحرف العلة بعضها لبعض لأنها من جنس واحد وسمي انقلاب بعضها إلى بعض وجعل مثال اتعد ونحوه إبدالا لتباين حروف الصحة من حروف العلة فنقول على هذا في اتعد وأمثاله أنه كان في الأصل اوتعد فحذفت الواو وأبدل منها التاء لأن الواو انقلبت تاء **وأما** قام وأمثاله فيقرر أنه كان في الأصل قوم ثم استحالت الواو ألفا لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف **قلت** وعلى هذا فليس بينهما عموم وخصوص **الثالثة** في حصر حروف البدل **اعلم** أن الإبدال لغير الإدغام يكون

في جميع حروف المعجم إلا الألف وأما الإبدال الغير الإدغامي فيكون في اثنين وعشرين حرفا وقد جمعها في التسهيل
في قوله لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وباقي حروف
المعجم إبدال وهي الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف إلا أن قوله الشائع يفهم أن الإبدال قد يكون
في غيرها على سبيل الشذوذ ومن ذلك قراءة الأعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة خرجها ابن جني على أن تكون
الذال بدلا من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان [illegible]
الزمخشري في المفصل [illegible] اللام على العين [illegible] وقد عد كثير من أهل اللغة حروف الإبدال اثني
عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم أنجدته وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر حرفا وجمعها
في قوله أجد طويت منها وزاد بعضهم الضاد والزاي وعدها أربعة عشر حرفا وجمعها في قوله أنصت يوم زل
طاه جد وعدها الزمخشري ثلاثة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم طال وقال ابن الحاجب هو وهم لأنه أسقط
الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال [illegible] وسغب وزاد السين وليست من حروف الإبدال
وإذا أورد اسمع أورد اذكر واظلم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد وقال ابن الخباز وتتبعتها في
كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله استنجده يوم صال زط قلت [illegible] الاستقراء
ونقل أنها اثنان وعشرون وإنما نذكر في هذا الباب ما هو ضروري قال في التسهيل [illegible] في التصريف
[illegible] ثمانية أحرف وقال هنا حروف الإبدال من غير إدغام موطيا [illegible]
في الكافية وهدأت بمعنى سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرجل إذا جعلته وطيا [illegible]
[illegible] النسعة [illegible]
أصيلان أصيلال [illegible] في شرح الكافية وهذا النوع من الإبدال
[illegible] في كتب اللغة [illegible] التصريف [illegible]
في [illegible] الأكثر [illegible] سقاية [illegible] الإبدال [illegible] التصاريف
[illegible] الجمع [illegible] بالتاء
والثاني نحو [illegible] التاء [illegible] الاستعمال [illegible]
[illegible] جميع تصاريف الكلمة [illegible] بالوجهين وقال ابن
الحاجب [illegible] أمثلة اشتقاقه [illegible] وورث ووارث وموروث [illegible] استعماله
كقولهم الثعالي في الثعالب والأراني في الأرانب أنشد سيبويه [illegible] من الثعالي [illegible]
أرانيها قال ابن جني [illegible] الثعالي جمع ثعالة [illegible] شواعي في شوابع [illegible]

قال والذي قال سيبويه أولى لكون كان اسما [illegible] اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف
[illegible] بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه فرعا [illegible] بالتصغير [illegible] لأنه لا علم [illegible]
علم أن هذه الواو منزلة من الألف [illegible] وبكونه فعلا وهو الأصل [illegible] تصغير ما [illegible] على
[illegible] علم أن الهمزة منزلة من [illegible] مجهول [illegible] بأن أصله [illegible]
لوجب أن يكون وزنه فعلا [illegible] فإن قلت قد علم أن حروف البدل [illegible]
في الحروف التي [illegible] قلت [illegible] بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله من أحرف الهمزة
من واو وياء أخرا إثر ألف زيد [illegible] التفصيل [illegible] الواو والياء والألف
وقليل من [illegible] قال ابن [illegible] في الجمع
[illegible] التصغير [illegible] وشذ [illegible]
[illegible] ابن جني وأما [illegible] والجبا
منه جرى ومنه شذ [illegible] كساء ورداء
أصلهما كساو ورداي [illegible] الواو والياء في الثاني [illegible]
[illegible] زيادة الألف [illegible]
[illegible] تنبيهات [illegible] التأنيث العارضة
نحو بناء وسقاية [illegible] التأنيث [illegible] نحو [illegible] وسقاية وعلاوة وعداوة [illegible]
الكلمة [illegible] على التاء [illegible] قال في التسهيل [illegible] العارضة [illegible]
اللازمة [illegible] شقاوة [illegible] شبه [illegible]
[illegible] الثاني
حكم علامة التثنية [illegible] التأنيث [illegible] على التثنية [illegible]
[illegible] الثالث [illegible]
في النسب [illegible] الضربة [illegible]
[illegible] بين الوجهين [illegible] والثاني [illegible] على [illegible] اللغة
[illegible] الرابع اختلف في
كيفية الإبدال [illegible] الواو والياء همزة [illegible]
الواو والياء [illegible] نحو [illegible]

[illegible] جمع [illegible]

والحاجز بينهما الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير
وهو الطرف فقلبا ألفين حملا على باب عصا ورحى فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من
مخرج الألف **الخامس** ليس هذا الإبدال مخصوصا بالواو والياء بل إن الألف تشاركهما فيه فإذا
تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو حمراء مما ألفه للتأنيث فإن الهمزة في هذا
النوع بدل من ألف منقلبة للتأنيث كالتي في سكرى إلا أن ألف سكرى غير مسبوقة بألف
فسلمت والتي في حمراء مسبوقة بألف كتبت بالألف فالتقى ساكنان فأبدلت همزة لأنها من مخرجها فقوله
في الكافية من حرف لين آخر بعد ألف مد أبدل همزة ونحوه أعم لشموله الأحرف الثلاثة وقوله **ص**
وفي فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي ش هذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة وهو
كل واو أو ياء وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع ولكنهم
أعلوه حملا على فعله **قال** في شرح الكافية فأبدلت الهمزة من الياء والواو في اسم الفاعل كما أبدلت
الألف منهما في الفعل حيث قالوا قال وباع **و**احترز بقوله أعل عينا من نحو عور وصيد فاسم الفاعل
منهما عاور وصايد بالواو والياء لا بدلا همزة لصحتهما في الفعل جريا في الصحة مجرى واحدا
كما جريا في الإعلال مجرى واحدا **تنبيهات** الأول من الإبدال ما كان على فاعل أو فاعلة وما لم
يكن اسم فاعل كقولهم جائي في المستار قال الشاعر صفرة نابتة في حائر أينما الريح تميلها
تمل وكقولهم جائية وهي خشبة تجعل في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا
يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل **الثاني** اختلف في هذا الإبدال أيضا فقيل أبدلت الواو والياء همزة
كما قال المصنف وقيل بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في نحو كساء ورداء وكسرت
الهمزة على أصل التقاء الساكنين وهذا قال الأكثرون وقال المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة
في قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأن أصلها الحركة والألف
إذا تحركت صارت همزة **الثالث** شمل نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس تخفيف
الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء ولذلك كتبت بالياء **و**أما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة
فنصوا على أنه لحن وكذا تصحيح الياء في بايع ولو جاز تصحيح الياء في بايع لجاز تصحيح الواو
في قاول **قال** ابن جني وقد ولعت بذلك العامة واللحن من القراء وكذا قالوا في همزة الجمع نحو
رسائل وكتائب وحلائب جمع رسالة وكتيبة وحلوبة لأنه في أكثر النسخ ما نصه فجاز
وقابل بالهمزة والخط بالياء لأنه الأصل لأنه في الحركة وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله

وقبلها أجازه أبو إسحاق الزجاج وتخفيف الهمزة قياس ما ضمن في هذا وشبهه انتهى **فإن قلت** وقد
نقل عن حمزة أنه يقف في مثل ذلك بالياء **قلت** لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف
الهمزة على أن المختار هو أن يوجد لحمزة في ذلك التسهيل بين بين وأن الرسم إنما تبعه **فإن قلت**
فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في قائل وبائع **قلت** لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة
لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو مئر فإنها
إذا كتبت على نية الإبدال نقطت وقال المصري نقط الياء في قائل وبائع علامة قال ومن في
بعض تصانيف أبي الفتح بن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين
يديه جزء مكتوب فيه قايل بنقطتين من تحت فقال أبو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت
إلى صاحبه وقال قد أضعنا خطوتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته **ص والمد زيد ثالثا في
الواحد همزا يرى في مثل كالقلائد ش** هذا موضع ثالث يجب فيه إبدال حرف المد
همزة وهو كل مدة ثالثة زائدة فإنها تبدل همزة إذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل نحو قلائد وصحائف
وعجائز والمد يشمل بدل الألف قلادة وياء صحيفة وواو عجوز وشمل قوله المد الألف والواو والياء
واحترز به عن نحو قسورة وقساور فإن الواو فيه ليست حرف مد واحترز بقوله زيد من أن تكون المدة غير زائدة
فإن الإبدال في ذلك لا يجوز نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش ومسيل ومسايل ومثوبة ومثاوب فإن سمع في شيء
منه الإبدال لم يقس عليه كمصائب ومنائر والأصل فيهما مصاوب ومناور وقد يحمل بدل الأصل
فيهما وشذ الهمز أيضا في معايش **وروي** عن نافع المشهور عنه الياء **و**قوله في نحو كالقلائد
أي في كل جمع على مثال قلائد في الحركات والسكنات وعدد الحروف **ص كذاك ثاني
لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا ش** هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الواو والياء
همزة إذا وقعتا ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط أن لا يفصل من الطرف
فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور أحدها أن يكونا واوين نحو أول فتقول في جمعها أوائل بإبدال
الواو الثانية همزة وهذا باتفاق **و**الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف فتقول في جمعه نيائف بالهمزة
والثالثة أن يكون أحدهما واوا والآخر ياء نحو سيد وصائد فتقول في جمعهما سيائد وصوائد
بالهمز والأصل سياود وصوايد وهذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما **و**ذهب الأخفش
إلى أن الهمز في الواوين إنما كان لثقلهما ولأن ذلك نظير اجتماع واوين أول الكلمة **و**أما إذا اجتمع
الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو آخر الكلمة فلا همز نحو ضياون

اسم موضع ونحو يوم واحتج أيضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون [illegible]
والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع أما القياس فلأن ذلك إنما أبدل في نحو أوائل لما هو بالحمل
على كساء ورداء للشبه به من جهة قربه من الطرف وفي نحو كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو وكذلك
هنا وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سيائق بالهمز وهو فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في
تاج اللغة جيد وجيائد وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل بالهمز وأما ضياون فشاذ
مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين فإن
قلت وهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد قلت فمذهب المبرد [illegible]
والصحيح أنه لا يقاس عليه تنبيهات الأول شمل قوله لينين الواوين والياءين والواو والياء فعلم
أنه موافق لسيبويه الثاني فهم من قوله مدا مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بحرف
كما في نحو طواويس أو مقدر كقول الراجز وكحل العينين بالعواور من العواوير لأنه جمع عوار وهو
الرمد فحذفت الياء ضرورة [illegible] عن الطرف تقديرا فلو اضطر الشاعر فبطل [illegible] في مثل مفاعل
لم يعتد بما [illegible] وجب الهمز كقول الشاعر فيها عيائيل أسود ونمر وهذا عكس عواور الثالث
لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز من مذهب سيبويه
والجمهور وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع فإن قلت وكان
ينبغي للناظم أن ينبه على هذا قلت قوله مدا مفاعل شامل له فإنه لم يقيد بالجمعية الرابع [illegible] في
التسهيل للإبدال ثاني لينين [illegible] شرطا [illegible] وهو ألا يكون بدلا من همزة احترازا من مثل رواية [illegible]
فيه [illegible] ثم [illegible] قوله وافتح ورد الهمز يا فيما أعل لاما
وفي مثل هراوة جعل واوا [illegible] واللام في الهمز للعهد والمراد الهمز المبدل بعد ألف
الجمع المشاكل مفاعل في النوعين يعني ما استحق الهمز لكونه عارضا بعد في الواحد وما استحق الهمز
لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل فيجب في هذين النوعين إذا أعلت لامهما أن يخففا بجعل كسرة الهمزة
فتحة ثم بإبدال الياء فيما لامه ياء أو واو لم تسلم في الواحد أو همزة مثال ما لامه ياء هدية وهدايا
ومثال ما لامه واو لم تسلم في الواحد مطية ومطايا ومثال ما لامه همزة خطيئة وخطايا
والأصل في جميع ذلك أن يجمع على فعائل نحو صحيفة وصحائف فالأصل في هدايا هدائي بإبدال مدة الواحد
همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هداءي ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار هداءا فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين وهي من مخرج الألف فكان ذلك

كتوالي ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا والعمل في مطايا كالعمل في هدايا وأما
خطايا ونحوه مما لامه همزة فأصله خطائئ بهمزتين الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام
الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت
الأولى ياء كما سبق في هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل إلى أن همزة الواحد
لا تبدل في هذا النوع لئلا يلزم اجتماع همزتين فقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم
يعمل بما تقدم واعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما تقتضيه
[illegible] على صحة مذهب سيبويه قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين على الأصل
وهو شاذ وهذه الأمثلة من النوع الأول أعني باب قلائد ومثال الثاني [illegible] زوايا
أصله زواوي بإبدال الواو همزة لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زواءي
ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا فإن قلت لم شمل
كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة فإنه جعل مما أعل قلت قال الشارح حروف العلة
الواو والياء والألف والهمزة فأدرجها في كلامه وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة أقوال أحدها
أنها حرف صحيح والثاني أنها حرف علة وإليه ذهب الفارسي والثالث أنها شبيهة بحرف العلة وقوله
صح في نحوها أو وفي جعل واوا يعني المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واوا ولم
تعل في الواحد بل سلمت فيه [illegible] جعل موضع الهمزة المذكورة في جمعه واوا تبعا [illegible]
هراوى بقلب ألف هراوة همزة ثم خففت بالفتح فصار هراءو وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار هراءا فكرهوا وقوع الهمزة بين ألفين لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا قصدا للتشاكل لأن الواو
ظهرت في واحده رابعة ألف وقصد مشاكلة الجمع لواحده تنبيهات الأول [illegible]
الهمزة فيما لامه ياء [illegible] المعتل [illegible] الصحيح في قوله فيما [illegible] في مقامنا [illegible]
[illegible] الثاني شذ إبدال الهمزة [illegible] هداوى [illegible]
لامه ياء [illegible] أعلت في الواحد [illegible] الأخفش القياس على هداوى وهو ضعيف
[illegible] الثالث مذهب [illegible] المجموع [illegible]
في هداوى [illegible] أعلت في [illegible] وأما [illegible]
على خطيئة [illegible] وذهب بعض [illegible] المعتل على الصحيح
[illegible] مذهب [illegible] ونقل بعضهم عن الخليل أن وزنها فعالى

كقول الدينوري قلت وليس موافقا لما مر كل وجه لأن ذاك غير ملتزم للتأنيث وعنوة بدل من همزة
الموخر وتقدم بيان مذهبه وقوله ص **وهمزا أول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي**
الاشد ش يعني أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرطين الا تكون
الثانية بدلا من الف فاعل نحو ووفي ووري والثاني الا تكون بدلا من همزة تكون مخففة وقد انتهى ذلك
من الامثلة **مثال** ما يجب ابداله لوجود الشرطين قولك في جمع واصلة أواصل والاصل وواصل بواوين اولاهما
فاء الكلمة والثانية بدل من الف واصلة لأنها كالف ضاربة فلما ابدلوا ابدالها بالجمع واوا في الاول واوا به
ذا اول همزة وكذلك لو بنيت تصغير واصل واصله وويصل وقد جمع اول اصله وواو ولو بنيت من الوعد مثل
كوكب قلت أوعد فإن كانت الثانية بدلا من الف فاعل او من همزة لم يجب الابدال ولكنه جائز فيهما ف
الاول لم يذكر منها الشرط الثاني وذكر منها في الكافية الا ان عبارته بالشرط الاول غير وافية بالمراد
لانه شرط الا تكون بدلا من الف فاعل وذلك يوهم انها لو كانت منقلبة عن زائدة وليست بدلا من الف فاعل
وجب الابدال وليس كذلك فتعين ان العبارة ان يقال الا تكون الثانية مدة غير اصلية كما في التسهيل
ليندرج في ذلك ثلاث صور [illegible] مسئلة ووري فإنها مبدلة من ألف **و**الثانية أن تبنى من الوعد مثل
فوعل ثم تريد ذلك ما لم يسم فاعله **و**الثالثة أن تبنى من الوعد مثل طومار فتقول ووعاد فهذه الصور
الثلاثة لا يجب فيها الابدال بل يجوز **و**خالف قوم في الثالثة فأوجبوا الابدال لاجتماع الواوين وكون
الثانية غير مبدلة من أبدلها الضمة التي قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف
القول الوجهين لأن الثانية وان كانت غير متجددة لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف
المنقلبة **الثاني** زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرطا آخر وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارضا
بحذف همزة فاصلة **مثال** ذلك أن تبني افوعل من الوأي وهو الوعد فتقول إيأى وأصله إوأوي فقلبت الواو
الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا نقلت حركة
الهمزة الاولى الى الياء الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى اصلها وهو
الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة ووأى فقد اجتمع واوان اول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن
يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الى الواو فقلت ووي جاز الوجهان ووافق الفارسي
قبل ومذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية ام لم تنقل **ص ومدا ابدل ثاني**
الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن ش الهمزة حرف مستثقل في النطق بها عسر
فإذا اجتمعت مع اخرى في كلمة كان النطق بها اعسر فيجب اذ ذاك التخفيف في غير ندور واذا اجتمع

اصل الثانية

همزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال **الاول** ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية **و**الثاني عكسه
والثالث ان يتحركا معا **و**اما الرابع وهو ان يسكنا معا فمتعذر فإذا تحركت الاولى وسكنت
الثانية وجب في غير ندور ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة نحو
آثر وواوا بعد الضمة نحو أوثر وياء بعد الكسرة نحو إيثار **و**اما قراءة من قرأ أأمنوا وأئمة واللهة
بتحقيق الهمزتين فشاذة **و**اما نحو ائتمن فلا يجب فيه الابدال لأن الاولى للاستفهام
والثانية فاء الفعل فليستا من كلمة واحدة فإذا سكنت الاولى وتحركت الثانية ابدلت الثانية
ياء ان كانت في موضع اللام وصححت ان كانت في موضع العين فالاول كبنائك من قرأ
مثل قمطر فتقول قرأي واصله قرأأ فوجب ابدال الثانية ياء لكونها في موضع اللام
والثاني سآل ولآل صححت الهمزة لانها في موضع العين وادغمت الاولى فيها وابدالها في مثل هذه
البتة **فاما** نحو قمطر مما همزتاه في موضعي لام الكلمة فتحقيقه وهي [illegible] بما لم يكن
لفظا ثم قرأ الحراك مصطفى وسيأتي وقرأ الشارح [illegible] **فان قلت** قد ورد نحو أئمة بتحقيق
في موضعي فاء الكلمة ولم تبدل الثانية هو قول التصحيح لانهما ام بين **قلت** بل بين لانها
لو صحت لزم الادغام وقد اجتمعت العرب على [illegible] الهمزتين في كلمة اذا كانتا عينين نحو
سآل فلو بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت قرأيا واصله قرأأأ بثلاث همزات فابدلت الثانية ياء
لانها موضع اللام وصححت الاولى والثالثة **وان** كانت الهمزتان متحركتين فلا تخلو من ان تكون ثانيتهما موضع
اللام او لا فإن كانت فلها ضربان **فاما** الاول منهما فسيأتي بيانه **و**اما الثاني ففيه تسعة انواع لان الثانية
اما ان تكسر او تفتح او تضم وعلى كل من هذه الثلاث فالاولى اما مفتوحة او مكسورة او
مضمومة فهذه تسعة منها اربعة تبدل ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة
او كسرة او ضمة **و**خمسة تبدل واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة **و**المضمومة بعد فتحة او
كسرة او ضمة وسيأتي ذلك بالتفصيل متضحا بالتمثيل وقد بين حكم المفتوحة بقوله **ص**
ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب ش يعني ان الهمزة الثانية
حكمها ثلاثة انواع الاول المفتوحة بعد ضمة نحو أويدم تصغير آدم اصله أؤيدم بهمزتين فابدلت
الثانية واوا لانضمام ما قبلها **فان قلت** لم لا يجوز في أويدم ان يكون بدلا من [illegible]
فتكون كالواو في ضويرب تصغير ضارب فلا يصح التمثيل به **قلت** مر وجه وقع في كلام بعضهم
قال صاحب [illegible] اذا صغرت آدم وجمعته ابدلت الالف واوا فقلت أويدم وأوادم كما

تقول في ضارب ضويرب وضوارب انتهى **و**الراجح ما تقدم من ان الواو بدل من الهمزة لان المقتضي لابدالها الفا في ادم زال في التصغير وفي الجمع **و**الثاني المفتوحة بعد فتحة نحو اوادم جمع ادم من أصله أاادم بهمزتين فابدلت الثانية واوا لكونها مفتوحة بعد فتحة **فان قلت** ولم كان الواو اولى بها من الياء **قلت** لمشاركتها في الخفة والجفاء بخلاف الياء **تنبيه** ذهب المازني الى ابدال الهمزة في هذا النوع ياء فتقول في افعل التفضيل من أم زيد أيم من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول أوم من عمرو **فان قلت** فكيف يصنع بأوادم جمع ادم **قلت** جعل الواو بدلا من الالف المبدلة من الهمزة في ادم لانه صار بمنزلة خاتم **الثالث** المفتوحة بعد كسر نحو إيم وهو مثال إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء من أم أصله إأمم فنقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى ادغام فصار إأم فابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ثم بين حكم المكسورة بقوله **ص ويا والكسر مطلقا كان ش** يعني ان المكسورة تبدل ياء مطلقا سواء بدا من الف وهو ثلاثة انواع المكسورة بعد فتحة نحو أيمة جمع امام اصله أأممة على وزن أفعلة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار أئمة ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها **و**الثاني المكسورة بعد كسرة نحو إيم وهو مثال إثمد من أم اصله إأمم فنقل وادغم فصار إئم فابدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها **و**الثالثة المكسورة بعد ضم نحو أين مضارع أننته اي جعلته يئن اصله أأنن فنقلت كسرة النون الى الهمزة وادغم ثم ابدلت الثانية ياء لانها تجانس حركتها ثم بين حكم المضمومة بقوله **ص وما يضم واوا اصر ش** يعني ان المضمومة تبدل واوا مطلقا وتشمل ثلاثة انواع ايضا **الاول** المضمومة بعد فتح نحو أوب جمع أب وهو المرعى أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت حركة عينه الى فائه توصلا الى الادغام فصار أأب ثم حصل بابدال الثانية واوا لانها تجانس حركتها **و**الثاني المضمومة بعد كسر نحو إوم وهو مثال إصبع بكسر الهمزة وضم الباء من أم أصله إأمم فنقلت ضمة الميم الى الهمزة وادغم ثم ابدلت واوا لانضمامها **و**الثالث المضمومة بعد ضم نحو أوم مثال أصبع بضم الهمزة والباء من أم اصله أأمم فنقلت ضمة الميم وادغم كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها وانضمام ما قبلها **تنبيه** خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة احدهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا **و**الاخر المضمومة بعد كسر فابدلها ياء فتقول في مضارع أننته أون وفي مثل إصبع من أم إيم فيبدل الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلها وغيره يبدلها بحركتها كما هو الصحيح **و**اما الضرب الثاني وهو ما اجتماع الهمزتين فيه واوان يكون ثانيهما موضع اللام وقد اشار اليه بقوله **ص وما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جاش** يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان

عرّم

تشمل ثلاثة أنواع

الثالث

كرلج ٦٧

منهما قيل وجب ابداله ياء سواء كان قبله فتح أم كسر أم ضم ولا يجوز ابداله واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية وليت كسرة او ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعين الياء وقوله **ص واؤم ونحوه وجهين في ثانيه ام ش** يشير به الى انه لا يجب ابدال الهمزة الثانية بما قبل منه تبيه للمضارعة نحو أأم مضارع أم بل يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان شئت قلت أوم بالابدال وان شئت قلت أأم بالتحقيق وكذلك تقول في مضارع أن أئن بالابدال ياء لانكسارها وان شئت قلت أئن بالتحقيق لكون الاولى للمضارعة **و**علة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام معاقبتها النون والتاء والياء **تتمه** قد يبدو من هذا انه لا يجوز ابدالها او منه تبيه لغير المضارعة واجب في غير بزر وكما سبق **قال** في الكافية وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظه ولا تجعله للقياس معرضا قال في شرحها اشار بقوله وما اتى على خلاف ما مضى الى أيمة بالتحقيق وهي قراءة ابن عامر والكوفيين الى قوله بعض العرب انهم اعفهم حكا يعني بهمزتين محققتين ونحو ذلك **قال** في التسهيل وتحقيقهما لغة معدان اتصال الغة وهو مخالف لما في الكافية **و**قال بعض النحويين ما لم يشترط التحقيق وكلامه موافق الكافية وقوله **ص وياء اقلب الفا كسرا تلا او ياء تصغير بواو ذا افعلا ش** يعني ان الالف يجب قلبها ياء في موضعين احدهما ان يقع بعد كسر ما قبلها للجمع او التصغير ولم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة فوجب تحريكها بحركة ما قبلها فصارت ياء **والثاني** ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك في غزال غزيل لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق بالالف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير فيها وقوله **ص بواو ذا افعل في اخر ش** يعني انه يفعل بالواو الواقعة اخرا ما يفعل بالالف من ابدالها ياء لانكسار ما قبلها او لوقوعها بعد ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي اصلهما رضو وغزو لانهما من الرضوان والغزو فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ولكونها اخرا لانها بالتاخر تتعرض لسكون الوقف واذا اسكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم تثبت الواو بالكسر وهي غير متطرفة كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يقتضيه كصيام وسياط **و**الثاني كقولك في تصغير جرو جري اصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار جري **قال** الشارح ويشير هذا النوع بمفهوم له من قوله بواو ذا افعل في اخر انما مقصوده التنبيه على نوعين لان قلب الواو ياء

لاجتماعهما مع الياء وسبق أحدهما بالسكون لم تحتفل بالواو المتطرفة ولا بما سبقها بياء التصغير وهما
سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى **قلت** من أصحح ولم أر قال في التسهيل تبدل الياء من الواو لوقوعها إثر
كسرة أو ياء التصغير وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة لأنهم لم ينصوا في الواو على ذي
الكسرة وقوله **ص أو قبل تاء التأنيث ش** مثاله شجية أصله شجيوة لأنه من الشجو فبعد
بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال وقوله **ص أو زيادتي**
فعلان ش مثاله شجيان وهو مثال ظربان من الشجو أصله شجوان فقلبت الواو ياء لأن الألف والنون في
حكم الانفصال أيضا مثل تاء التأنيث وقوله **ص ذا أيضا رأوا في مصدر المعتل عينا**
ش يعني أن من الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها
ألف نحو صام صياما أصله صواما لكنه لما اعتلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد
كسرة فقلب حرف يشبه الياء لما علت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله واحترز بالمعتل عينا من المصحح
نحو لاوذ لواذا فإن مصدره لا يعل والأولى أن يقولوا في مصدر المعل عينا لأن نحو لاذ ولم ينص عليه
مقبل الذي ذكر ما عينه حرف علة وهو معتل وإن لم يعل **فإن قلت** من أين يؤخذ اشتراط الألف **قلت**
من قوله **ص والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول ش** يعني أن كل ما جاء على وزن
الفعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا قال في
شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى
يكون على فعال **قلت** في تخصيصه بفعال نظر لأن الإعلال المذكور لا يختص به وقد مثل الشارح بانقاد
انقيادا والأظهر أنه أراد ما هو على وزن فعال **تنبيهان** الأول أشار التصحيح في فعال مصدرا فقالوا نوار
أي نفر وكان حقه الإعلال **قال** في شرح الكافية ولا نظير له **الثاني** قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه
الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين فعل وفعال في أن حقهما الإعلال ووقوعه مخالف
لما تقدم من أن الغالب في فعل التصحيح **ص وجمع ذي عين أعل أو سكن فاحكم بذا**
الإعلال فيه حيث عن ش أي وقعت الواو مكسورا ما قبلها وهي عين جمع أعلت في واحده
أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو **فالأول** نحو ديار أصله دوار ولكن
لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الإفراد معتلة بقلبها ألفا ضعفت فتسلطت الكسرة
عليها وقوي تسلطها وجود الألف **والثاني** نحو ثياب أصله ثواب ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع
وكانت قبل اللام ألف وهي في المفرد ساكنة ضعفت أيضا فتسلطت الكسرة عليها وقوي

تسليطها وجود الألف **فإن قلت** من أين يؤخذ اشتراط الألف **قلت** من قوله **ص وصححوا**
فعلة وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل ش يعني أن ما كان واوا مكسورا
ما قبلها وهي عين لجمع أعلت في واحده أو سكنت لا يخلو من أن يكون الألف بعدها أو لا فإن لم يكن
بعدها ألف لم تقع إلا في وزنين أحدهما فعلة والآخر فعل وقد بين حكمهما في هذا البيت فعلم أن وجوب
الإعلال إنما هو في غيرهما وهو فعال والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام **قسم** يجب إعلاله وهو
فعال نحو ديار وثياب **وقسم** يتعين تصحيحه وهو فعلة نحو عود وعودة وكوز وكوزة **وقسم** فيه
وجهان والإعلال فيه أولى وهو فعل حاجة وحوج وحيلة وحيل وإنما وجب التصحيح في فعلة لأنها لما عدمت
الألف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة وصحت ولم يجز إعلالها لأنه انضم إلى عدم الألف
تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث **وأما** فعل فجاز فيه التصحيح نظرا إلى عدم الألف والإعلال
نظرا إلى أنها قريبة من الطرف فضعفت وتقل فيه التصحيح وأعلت **تنبيهات** الأول فهم من قوله وجمع
ذي عين أن المفرد لا يفعل به ذلك نحو خوان إلا المصدر وقد تقدم ذكره وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان
وصيار **الثاني** احترز بقوله أعل أو سكن من نحو طويل وطوال فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن ونحو قوله
وإن أعز الرجال طيالها **وأما** جواد وجياد فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد **الثالث** زاد في
التسهيل لوجوب الإعلال شرطا آخر وهو صحة اللام احترازا من نحو جواء في جمع جو ورواء في جمع ريان
فإنه يصحح لئلا يجتمع إعلالان إبدال العين ياء واللام همزة **الرابع** جعل في التسهيل اشتراط الألف
في وجوب الإعلال مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فقال أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقا أو ساكنها
إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام انتهى ومقتضاه أن الإعلال يجب في فعلة وفعل لما أعلت عين واحدهما
نحو تارة وتير وقيمة وقيم ويكون قوله وصححوا فعلة وفي فعل وجهان مخصوصا بما سكنت عين واحده نحو زوج
وزوجة ويكون نحو حاجة وحوج نادرا ويرد على ذلك قوله فيه وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل
مصدرا أو جمعا **الخامس** شذ إعلال فعلة في قولهم ثور وثيرة والقياس ثورة كما قالوا عود وعودة
وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور قطعة من الأقط فقالوا في ذا ثيرة وفي ذا من الثور ثورة
وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء **و**قيل قالت العرب
ثور وثيرة فقلبوا الواو فيهما وأجري الجمع مجرى واحده **و**ذهب ابن السراج والمبرد فيما حكي عنه
المصنف أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة نحو حجارة وقلبت الواو ياء لأجل الألف ثم لما قصرت بقيت
الياء منبهة على الأصل **ص والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ش**

يجب ابدال الواو ياء اذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا الا ماهي فيه اخذا لا يغزى نحو يشتحو
الاعلال وسواء كانت في اسم كقولك المعطيان وان اصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على
بناء الفاعل وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا اعطيت واصله اعطوت حملا على يعطي **تنبيه**
من الاعلال مستصحب مع هاء التانيث نحو المعطاة فوله والواو لاما بشمله وقوله **ص ووجب**
ابدال واو بعد ضم من الف ش يعني انه يجب ابدال الالف واوا اذا انضم ما قبلها مثاله ضورب
تصغير ضارب وبويع في بايع مبنيا للمفعول **ص ويا كموقن بذا لها اعترف** ش يعني انه يجب
ابدال الياء الساكنة المفردة في غير جمع واوا اذا انضم ما قبلها نحو موقن اصله ميقن لانه من ايقن فقلبت
الياء واوا للانضمام ما قبلها **و**احترز بالساكنة من المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب
الا فيما سياتي بيانه واحترز بالمفردة من المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام **و**احترز بغير
جمع من ان تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا اشار بقوله **ص**
ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع اهيما ش اطلق هيم بضم الهاء لانه
جمع اهيم فهو نظير حمر جمع احمر فخفف بابدال الضمة كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل واوا كما فعل في
المفرد لان الجمع اثقل من المفرد فكان احق بالتخفيف بعدا عن ابدال عينه واوا لانها اثقل من الياء **تنبيهات**
الاول سمع في جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وعيط على القياس حكاه ابو عبيد
الثاني كان ينبغي ان يستثني ايضا فعلى صفة نحو كيسى انثى الاكيس فانها ذات وجهين عنده وقد
ذكرها اخر الفصل **الثالث** حاصل ما ذكر المصنف ان الياء الساكنة المفردة اذا انضم ما قبلها
فاما ان تكون في جمع او في فعلى صفة او في مفرد غير فعلى الصفة فان كانت في جمع ابدلت الضمة كسرة
وصحت الياء وان كانت في فعلى جاز الوجهان وسياتي الكلام عليها وان كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت
الياء واوا وهو يشمل نوعين احدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن فلا اشكال في ابدالها واوا والثاني
ما الياء فيه عين الكلمة وهذا فيه خلاف مذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في
الجمع **و**مذهب الاخفش ابقاء الضمة وقلب الياء واوا **و**كلام المصنف يوافقه فاذا بنيت من البياض نحو
برد قلت على مذهبهما بيض وعلى مذهب الاخفش بوض ولذلك كان ديك محتملا عندهما ان يكون فعلا او
يكون فعلا ويتعين عنده ان يكون فعلا بالكسر **و**اذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة
وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما يحتمل ان تكون مفعلة ومفعلة وعنده يتعين ان
تكون مفعلة **و**استدل لسيبويه باوجه احدها قول العرب اعيس بين العيسة والعيسة مصدر كالحمرة

عيس والعيسة بياض والعيس الابل البيض

[illegible]

الثاني قولهم مبيع اصله مبيوع نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسياتي بيان ذلك **الثالث**
ان العين يحكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل اللام واستدل للاخفش باوجه
احدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر وكنت
اذا جاري دعا لمضوفة اشمر حتى ينصف الساق مئزري **و**الثاني ان المفرد لا يقاس على الجمع لان
الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواوين المتطرفين يقلبان ياء في الجمع نحو عتي جمع عات
ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتى **و**الثالث ان الجمع اثقل من المفرد فهو ادعى الى التخفيف **و**مع
اكثر من مذهب سيبويه **و**اجابوا عن الاول من ادلة الاخفش بوجهين احدهما ان مضوفة شاذة فلا
ينبني عليه القواعد **و**الاخر ان ابا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر ان ضاف
اذا اشفق راجعا من ضاف يضيف فهو قليل **و**عن الثاني والثالث بانهم قياس معارض للنص فلا يلتفت
اليه **ص وواوا اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل او من قبل تا** ش تبدل الياء المتحركة كياء بان من رمى كمقدره
بعد الضمة واوا اذا كانت لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهو مختص بفعل في التعجب ولم يجئ مثاله في
فعل متصرف الا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهي اذا كان من النهية وهو العقل وكذا ان كانت لام اسم
مبني على التانيث بالتاء كما لو بنيت مثل مقدرة من رمى فقلت مرموة فلو كانت التاء عارضة بان بنيت الكلمة على التذكير
ثم عرض لحاق التاء وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو توان مصدر
توانى فان ابدلت الضمة كسرة فصار توانيا لكنه خفيف ثم لحقته التاء كسرة لانه ليس في الاسماء صفة و ...
المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة لازمة فاذا لحقته التاء فقلت توانية لانها عارضة عند البناء
فان قلت من اين يعلم ان هذه غير عارضة قلت من تقييده بنحو مقدرة وقوله **ص كذا اذا**
كسبعان صيره ش يعني انه يجب ابدال الياء بعد الضمة واوا قبل زيادتي فعلان كبناء
مثل سبعان من الرمي وهو اسم موضع فتقول فيه رموان واصله رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة
لان الالف والنون لا تكون اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الكسر **ص وان تكن عينا**
لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى ش وان تكن الياء المضموم ما قبلها
عينا لفعلى وصفا جاز فيه الوجهان احدهما ابدال الضمة كسرة فتصح الياء **و**الاخر ابقاء الضمة
فتقلب الياء واوا فتقول في انثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى على الاول والكوسى
والضوقى على الثاني **قال الشارح** [illegible]
تنبيهان الاول [illegible] فعلى اذا كانت اسما تقلب ياؤه واوا نحو طوبى وهو اسم

مصدر من الطيب ونزفري طيبي لهم وهو قليل **الثاني** كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن
تبعه من أهل التصريف من وجهين أحدهما أنه أجاز في فعلى وصفا وجهين وهم جزموا بأحدهما وقالوا
تقلب ياء فعلى اسما كالطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر
ما قبلها وتسلم الياء نحو مشية حيكى يقال حاك في مشيته يحيك حيكا إذا حرك منكبيه
وقسمة ضيزى أي جائرة من قولهم ضازه حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه والأصل حيكى وضيزى
بالضم وإنه ليس في الصفات فعلى بالكسر وفيها فعلى بالضم وأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء على حد
قلبهم في بيض فرقا بين الاسم والصفة **قال** بعضهم ولم يأت من الصفات غير هذين يعني حيكى وضيزى
والآخر أنهم ذكروا أنثى الأفعل في باب الأسماء وجعلوا لها حكم الأسماء أعني إقرار الضمة وقلب الياء
واوا وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك والمصنف في باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على
أن الوجهين في ذلك مسموعان من العرب **وقال** الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا لا فعلى اسما ولا فعلى
ولم يجئ اسما ولا صفة دونهما ومن أجله قياس من النحويين جعلوه نصف فعلى وهو عكسه انتهى وكأنه
لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيب

فصل ٥

من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ... ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل ش

أي لام فعلى بفتح الفاء تارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فإن كانت واوا سلمت في الاسم كالدعوى
وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا فيه بين الاسم والصفة وإن كانت ياء سلمت في الصفة نحو
خزيا وصديا وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والتنوى والفتوى فرقا بين الاسم والصفة وأوثر الاسم
بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا **و**قال بعضهم شذ من ذلك بقية
وإحدى وهي قولهم طغيا لولد البقرة الوحشية بالياء وكان القياس طغوى بالواو **و**رأيت في شرح الكافية
لبعضهم قال وإنما قال غالبا احترازا من الريا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية وسعيا
اسم موضع انتهى والريا ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنه في صفة وليس بشاذ والأصل رائحة ريا
أي مملوءة طيبا **تنبيه** ما ذكر الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين
أعني في كون إبدال الياء واوا في فعلى اسما مطردا وإقرار الياء فيها شاذا وعكس في التسهيل فقال وشذ
إبدال الواو من الياء لاما لفعلى اسما وقال أيضا في بعض تصانيفه من شواذ الإعلال إبدال الواو من
الياء في فعلى اسما كالعشوى والثنوى والبقوى والفتوى والأصل فيهن الياء ثم قال وأكثر النحويين يجعلون
هذا مطردا وأنا ما حكمه الأربعة المذكورة الشروى والطغوى والسعوى والرعوى زاعمين أن أصلها الياء

ولا أعني جعل هذه الأواخر من الواو شر الباب لتنبيه من الشروى ثم قال وثم بين أن من أبدل الياء فيها واوا
شذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا ولد البقرة الوحشية بفتح الطاء وضمها وسعيا اسم لموضع الثلاثة
جارية على الأصل والتنبيه للشذوذ أو بالقياس علمنا انتهى **و**تعقب [illegible] بين الثلاثة أما
الريا فجعلها سيبويه صفة وإن كانت اسما للغلبة **و**أما طغيا فلا دليل فيه لأنه قد نقل فيه ضم
الطاء من فتح أن الياء استصحب للغة الضم **و**أما سعيا فهو علم ويحتمل أن يكون منقولا من صفة نحو
صديا

بالعكس جاء لام فعلى وصفا ... وكون قصوى نادرا لا يخفى ش

يعني أن فعلى بضم الفاء تارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو
الفتيا وفي الصفة نحو القضيا تأنيث الأقضى فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم
يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وإن كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع
وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا من معنى قوله بالعكس وشذ من ذلك القصوى في غير تميم
وأما هم فيقولون القصيا على القياس **و**شذ أيضا نحو عزوى لجميع **تنبيه** ما ذكره المصنف من أن
لام فعلى إذا كانت واوا أبدلت ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يقولون إن
فعلى إذا كانت لامها واوا [illegible] في الاسم والصفة ويجعلون حزوى شاذا **و**قال المصنف في بعض
كتبه النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية
فيها عارضة **و**يزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح قصوى وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد
بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة **حكى** الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت
مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز قالوا القصوى
الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى **و**أما قول ابن [illegible] بخلاف الصفة كالغزوى تأنيث
الأغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل [illegible] يقول العرب [illegible] العيا

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

[illegible] ستة شروط وجب إبدال
الواو ياء ثم الإدغام له مشروط بشروط **الأول** أن يتصلا يعني أن يكونا في كلمة واحدة أو في حكم
كالكلمتين نحو يوسف وهذا فيه خلاف بين الإبدال والإدغام **الثاني** أن يكون سكون السابق
أصليا فلو كان عارضا نحو قوي مخفف قوي لم يدغم **الثالث** ألا يكون [illegible]
لازم نحو [illegible] مخفف [illegible] العوض **و**خلط [illegible] الإدغام في [illegible] خفيف وسمع

مَنْ يَفِي أَنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ وَإِنْ كَانَ بَدَلاً نَحْوُ أُيَيٍّ وَهُوَ مِثَالُ الإِبْدَالِ مِنَ الأَيِّ أَصْلُهُ أُيَيْوٌ فَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ
الثَّانِيَةُ وَاوًا لِلانْضِمَامِ الَّتِي قَبْلَهَا فَصَارَ أُوَيٌّ وَمِنْ أَبْدَلَ الآخِرَ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ فَصَارَ أُيَيٌّ
وَمِثَالُ الشَّرْطِ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ وَمِنْ عِوَضٍ عَنْ يَاءٍ مِنْ عِوَضِ الإِبْدَالِ وَمِنْ عِوَضٍ عَنْ سُكُونٍ فَمِثَالُ مَا
اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ سَيِّدٌ أَصْلُهُ سَيْوِدٌ لِأَنَّهُ فَيْعِلٌ مِنْ سَادَ يَسُودُ وَمَيِّتٌ أَصْلُهُ مَيْوِتٌ لِأَنَّهُ فَيْعِلٌ مِنْ
مَاتَ يَمُوتُ فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ فِيهِمَا يَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ أُولَى الْيَاءَيْنِ فِي الأُخْرَى **تنبيه** لِوُجُوبِ الإِبْدَالِ فِي هَذَا النَّوْعِ
شَرْطٌ رَابِعٌ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ هُنَا وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ الثَّانِي أَوِ الْحَرْفُ كَالْكَلِمَةِ فِي إِبْرَادٍ وَتَكْسِيرٍ عَنْ لَامٍ بِحَذْفِ يَاءِ
التَّصْغِيرِ نَحْوُ جُدَيِّلٍ فِي تَصْغِيرِهِ وَجْهَانِ **أَجْوَدُهُمَا** جَرْيُهُ بِالإِبْدَالِ وَالإِدْغَامِ عَلَى الْقِيَاسِ وَهُوَ
الأَرْجَحُ **وَ**الآخَرُ جَرْيُهُ بِالتَّصْحِيحِ وَقَوْلُهُ **ص وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا ش** يَشْمَلُ
ثَلَاثَةَ أَضْرُبٍ أَحَدُهَا مَا أُبْدِلَ وَأُدْغِمَ وَلَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ كَقَوْلِهِمْ فِي الرُّؤْيَا رُيَّا **وَ** قَرَأَ بَعْضُهُمْ إِنْ كُنْتُمْ
لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ **وَ**حَكَى الْكِسَائِيُّ رُيَّةً فِي رُؤْيَةٍ مُخَفَّفِ رُؤْيَةٍ رُيَّةً بِالإِدْغَامِ **قَالَ** فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَحَكَمَ بَعْضُهُمْ
بِاطِّرَادِهِ عَلَى لُغَةٍ وَقَاسَ بَعْضُهُمْ عَارِضَ السُّكُونِ عَلَى عَارِضِ الْبَدَلِيَّةِ فَقَالَ فِي قَوِيٍّ مُخَفَّفِ قَوِيٍّ فَهُوَ
بِالإِدْغَامِ وَهُوَ ضَعِيفٌ **الثَّانِي** مَا صُحِّحَ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ كَقَوْلِهِمْ لِلسِّنَّوْرِ ضَيْوَنٌ وَعَوَى الْكَلْبُ عَوْيَةً
الثَّالِثُ مَا شَذَّ إِبْدَالُ الْيَاءِ فِيهِ وَاوًا وَإِدْغَامُ الْوَاوِ فِي الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً وَهُوَ نَادِرٌ [illegible]
قَوْلُهُ **ص مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ ش** إِذَا
أَوْ يَاءٌ تَحَرَّكَتْ بَعْدَ فَتْحٍ قُلِبَتْ أَلِفًا بِشُرُوطٍ **الأَوَّلُ** أَنْ يَكُونَ تَحَرُّكُهُمَا أَصْلِيًّا احْتِرَازًا مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِضًا نَحْوُ تَوَمٍ
وَجَيَلٍ مُخَفَّفِ تَوْأَمٍ وَجَيْأَلٍ **الثَّانِي** أَنْ يَكُونَ الْفَتْحُ مُتَّصِلاً احْتِرَازًا مِمَّا يَكُونُ مُنْفَصِلاً بِحَرْفٍ زَائِدٍ وَوَاوٍ قَبْلَ
الأَلِفِ فَاصِلَةٍ أَوْ يَكُونُ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوُ إِنَّ يَزِيدَ وَمُوَ بِأَنَّهُ لَا يُبْدَلُ **الثَّالِثُ** أَنْ يَكُونَ اتِّصَالُهُ أَصْلِيًّا
احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ بِنَاءِ مِثْلِ عُلَبِطٍ مِنَ الرَّمْيِ أَوِ الْغَزْوِ فَتَقُولُ فِيهِمَا رُمَيٌ وَغُزَوٌ فَلَا تَقْلِبُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ
لِأَنَّ اتِّصَالَ الْفَتْحَةِ بِهِمَا عَارِضٌ بِسَبَبِ حَذْفِ الأَلِفِ إِذِ الأَصْلُ رُمَايِيٌ وَغُزَاوِوٌ لِأَنَّ عُلَبِطًا أَصْلُهُ عُلَابِطٌ
فَإِنْ قُلْتَ أَيْنَ يُوجَدُ هَذَا الشَّرْطُ مِنَ النَّظْمِ **قُلْتُ** مِنْ قَوْلِهِ مُتَّصِلْ فَلَمْ يَشْتَرِطْ مُنْفَصِلاً تَقْدِيرًا وَاتِّصَالُهُ عَارِضٌ فَيَكُونُ
الْمَعْنَى بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَهَذِهِ الشُّرُوطُ لَا بُدَّ مِنِ اعْتِبَارِهَا فِي الإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ وَيَجْتَمِعُ
مَعَهَا فِي إِعْلَالِ اللَّامِ إِلَّا شَرْطٌ وَاحِدٌ وَهُوَ أَلَّا يَتَّصِلَ بِهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ **وَأَمَّا** الْعَيْنُ فَيُشْتَرَطُ
فِي إِعْلَالِهَا مَعَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ شُرُوطٌ أُخَرُ أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَسْكُنَ مَا بَعْدَهَا **وَ**ثَانِيهَا أَنْ لَا يَكُونَ مَا
هِيَ فِيهِ فِعْلاً عَلَى فَعِلَ الَّذِي أَفْعَلُ وَصْفُهُ فَأَمِنْهُ **وَ**ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَكُونَ مَا هِيَ فِيهِ فِعْلاً وَفَاعِلاً عَلَى افْتَعَلَ
بِمَعْنَى تَفَاعَلَ أَوْ فَعَلَ فَأَمِنْهُ **وَ**رَابِعُهَا أَنْ لَا يُعَلَّ مَا وَلِيَهَا **وَ**خَامِسُهَا أَنْ لَا يَكُونَ مَا هِيَ فِيهِ اسْمًا مَخْتُومًا

مِنْ

100

مَخْتُومًا بِزِيَادَةٍ تَخُصُّ الأَسْمَاءَ **وَ**سَادِسُهَا أَنْ لَا تَكُونَ هِيَ بَدَلاً مِنْ حَرْفٍ لَا يُعَلُّ وَسِيَاقُ الْكَلَامِ عَلَى
هَذِهِ الشُّرُوطِ مُفَصَّلاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **فَمِثَالُ** مَا يُعَلُّ لِاسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ وَهُوَ لَامٌ رَمَى وَدَعَا أَصْلُهُمَا
رَمَيَ وَدَعَوَ فَقُلِبَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ أَلِفًا لِمَا تَقَدَّمَ **وَ**مِثَالُ مَا هُوَ عَيْنٌ بَاعَ وَقَالَ أَصْلُهُمَا بَيَعَ وَقَوَلَ فَقُلِبَتِ
الْيَاءُ وَالْوَاوُ كَذَلِكَ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى أَوَّلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ السِّتَّةِ بِقَوْلِهِ **ص وَإِنْ يَحُلَّ تَالِيًا وَاوٌ سَكَنْ**
كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ ش يَعْنِي أَنَّ إِعْلَالَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي الإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ إِذَا كَانَا
عَيْنًا وَلَامًا مُشَدَّدَةً بَلْ يَبْعُدُ لَهُمَا كَمَا مَثَّلْنَاهُ فَإِنْ سَكَنَ ثَانِيهِمَا مَعَهُ لَا إِعْلَالَ وَكَفَّهُ مُطْلَقًا نَحْوُ
بَيَانٍ وَغَيُورٍ وَطَوِيلٍ وَخَوَرْنَقٍ وَأَمَّا اللَّامُ فَقَدْ بَيَّنَ حُكْمَهَا بِقَوْلِهِ **ص وَهْيَ إِنْ تَكُفَّ شَرْطًا ش**
كَانَتِ اللَّامُ عَنِ التَّغْيِيرِ لَمْ يَكُفَّ إِعْلَالَ السَّاكِنِ كَمَا يَكُفُّ إِعْلَالَ الْعَيْنِ مَا لَمْ يَكُنْ أَلِفًا أَوْ يَاءً مُشَدَّدَةً
فَإِنَّهُمَا يَكُفَّانِ إِعْلَالَهَا [illegible] عَنْ مِمَّا سِوَاهُ كَالأَلِفِ نَحْوُ رَمَيَا وَغَزَوَا **وَ**الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ نَحْوُ عَلَوِيٍّ
لِأَنَّهُمْ لَوْ أَعَلُّوا قَبْلَ الأَلِفِ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فَيُحْذَفُ أَحَدُهُمَا فَيَحْصُلُ اللَّبْسُ رَمَى وَغَزَى فَلَا يُدْرَى الْمُثَنَّى
هُوَ أَمِ الْمُفْرَدُ **وَ**أَمَّا حَيِيٌّ وَعَصَوِيٌّ فَحَمَوْا عَيْنَهُ أَنَّهُ **وَ** نَحْوُ عَلَوِيٍّ بِلَا نَسَبٍ وَاوُ الْعِلَّةِ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تُبْدَلُ
فِيهِ الأَلِفُ [illegible] وَمِثَالُ الاسْمِ غَيْرِ الأَلِفِ وَالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ مِنْ سَاكِنٍ إِذَا عَلَتْ نَحْوُ يَخْشَوْنَ أَصْلُهُ يَخْشَيُونَ
فَقُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَتِ الأَلِفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ
وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي جَمْعِ عَصًا مُسَمًّى بِهِ عَصَوْنَ وَالأَصْلُ عَصَوُونَ فَيُعَلُّ بِهِ مَا ذُكِرَ فِي نَحْوِ يَخْشَوْنَ
وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رَمْيٍ مِثْلَ عَنْكَبُوتٍ قُلْتَ رَمَيُوتٌ وَالأَصْلُ رَمَيَيُوتٌ ثُمَّ قُلِبَتْ وَحُذِفَتْ لِمَا قُلْنَا السَّاكِنُ
وَسَهَّلَ ذَلِكَ أَمْنُ اللَّبْسِ فِي الْكَلَامِ **وَ**ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى تَصْحِيحِ هَذَا لِكَوْنِ مَا هِيَ فِيهِ وَاحِدًا ثُمَّ
أَشَارَ إِلَى ثَانِيهَا بِقَوْلِهِ **ص وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا**
ش مَا كَانَ مِنَ الأَفْعَالِ عَلَى فَعِلَ عَيْنُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ وَاسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ تَصْحِيحُهُ حَمْلاً عَلَى
أَفْعَلَ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي مَعْنَاهُ وَجُعِلَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مُخْتَصٌّ بِالأَلْوَانِ وَالْخِلَقِ نَحْوُ غَيِدَ فَهُوَ أَغْيَدُ وَحَوِلَ
فَهُوَ أَحْوَلُ وَمَصْدَرُ فَعِلَ هَذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ نَحْوُ غَيِدَ غَيَدًا وَحَوِلَ حَوَلاً وَاحْتَرَزَ
بِقَوْلِهِ ذَا أَفْعَلٍ مِنْ نَحْوِ خَافَ وَ[illegible] فَإِنَّهُ فَعِلَ [illegible] فَاعِلُهُ [illegible] ثُمَّ أَشَارَ إِلَى ثَالِثِهَا فَقَالَ
ص وَإِنْ يُبِنْ تَفَاعُلاً مِنِ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ ش إِذَا كَانَ افْتَعَلَ
وَاوِيَّ الْعَيْنِ بِمَعْنَى تَفَاعَلَ صَحَّ حَمْلاً عَلَى تَفَاعَلَ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ اجْتَوَرُوا وَازْدَوَجُوا بِمَعْنَى
تَجَاوَرُوا وَتَزَاوَجُوا وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ يُبِنْ تَفَاعُلاً مِنِ افْتَعَلَ مِمَّا لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفَاعُلِ وَهُوَ الاشْتِرَاكُ
فِي الْفَاعِلِيَّةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِعْلَالُهُ مُطْلَقًا نَحْوُ اخْتَانَ بِمَعْنَى خَانَ وَاجْتَازَ بِمَعْنَى جَازَ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ

والعين واوا من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله ولو كان حرف العلة التقاء على نحو امتاز وازدان واستاف وانحاز تصار بوا اذا الضبوه ان الياء اشبه بالألف من الواو ومن ذلك أن تحويل الاعلال منها ثم أشار إلى الرابع بقوله

ص وإن لحرفين ذا الإعلال استحق صحح أول وعكس قد يحق

ش إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو واو وياء وكل منهما يستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان والأحق بالإعلال الآخر ومن اجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوي إذا اسود وبدل على أن الياء منقلبة عن واو قولهم في معناه حوة وفي جمع أحوى حو وفي مؤنثه حواء فأصل الحوى حوو وكل واحد من الواوين مستحق للانقلاب فلو قلبنا معا لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد وهو عديم النظير وما أفضى إلى ممتنع ممتنع فلما امتنع إعلالهما معا وجب إعلال أحدهما وكان الثاني أحق بذلك لأنه الطرف ومحل التغيير والعين محصنة لوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث وأصله حيي فأعلت الياء الثانية من تقدم واجتماع الواو والياء كالهوى أصله هوي فأعلت الياء على ما ذكر في الحيا ومن أنه يعل في كل ما جاء من هذا النوع وما شذ من نحو غاية وأصلها غيية فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية وصح ذلك كون الثانية لم تقع طرفا وشذ غاية لأنه وهي جاء اصغار بعضها التراكيب عن ... وهي ... والتزكية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذا وفي آية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع والغاية وأخواتها أشار بقوله وعكس قد يحق ثم أشار إلى خامسها بقوله

ص وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلما

ش إذا كان في آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجبت سلامة عينه إذا كانت واوا أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما لأنه تبعد الزيادة بعد عن شبهه بما هو الأصل في الإعلال وذلك نحو الجولان والهيمان فلحقتهما زيادة تختص بالأسماء وهي الألف والنون فصحت عينهما لذلك وما جاء من هذا النوع معلا عن شاذ أن نحو داران وماهان وفيما سماه وإن ... وقال المبرد في مثل هذا إن إعلاله هو القياس وعليه جاء داران وماهان والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه **تنبيهان** الأول زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأن تاء التأنيث تلحق الماضي فلا تثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة وأما الحوكة فتصحيحه شاذ باتفاق **الثاني** اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لم تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ولو بني

مثلها من الفعل على رأي المازني قوول وعلى رأي الأخفش قالا وقد ضعف اختيار الناظم في هذه المسألة فاختار في التسهيل مذهب الأخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وجزم به الشارح هنا واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه **الثالث** لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس وهو أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل وقد ذكره في التسهيل واحترز به من قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا الياء لأنها بدل من الجيم قال الشاعر إذا لم تكن فيهن ظل ولا جنى فأبعدهن الله من شيرات **الرابع** قال في الكافية وقد تلف سبب الإعلال لأسباب عن حرف تصحيح من ... وأشار بالنوع الأول إلى ما هو بدل من حرف لا يعل نحو شيرة في شجرة وقد تقدم **والثاني** ما هو حال عن حرف لا يعل وذلك بأن يكون بدلا نحو أيس بمعنى يئس فيقع الياء موضع الياء والياء موضع الهمزة وتصحح الياء وإن تحركت وانفتح ما قبلها لأنها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ... في شرح الكافية **و**هذا النوع الثاني لم يخرج بشيء من هذه الشروط السبعة المتقدمة فيكون شرطا سابعا **و**ذكر بعضهم أن تمام بعض ... ينصب الفتحة به ... ثم ... فتلخص في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من شرط أصالة انفصال الفتحة **الخامس** ذكر ... من الإعلال شرطا آخر ... منضمة على ... مثل الحوكة والقومة ... وهو غير محتاج إليه ... شبعا به الشروط ... في الشذوذ قولهم روح وعيب جمع رائح وعائب وعقوة جمع عفو وهو الجحش **قال** ...

ص وقبل با اقلب ميما النون إذا كان مسكنا كمن بت انبذا

ش ... بالنون الساكنة قبل الباء ... خلاف مخرجهما مع ... النون وعسرها شمرة الباء فيحد وجب إبدالها قبل الباء ميما لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ... منفصلة ومتصلة وقد جمعهما في قوله من بت انبذ ... **تنبيهان** الأول عبر بعضهم عن إبدال النون ميما بالقلب لم يعبر الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة ... **الثاني** نقل أبو علي ... لا ... في حروف ... وينبغي أن ... لم ينقله ... وإنما يحمل على أنه نحو ... **الثالث** ...

والمتحرك ...

على

أخرج الشاذ إذا ...

فصل

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كأبن شذا

كانت عين الفعل واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين والاصل يقوم بضم الواو ويبين بكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما اعني القاف في يقوم والباء في يبين وسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا انقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم يغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك ان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء وتقدم تمثيلهما بيقوم ويبين وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا مجانسا للحركة فاذا كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت العين الفا نحو اقام وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الحركة الى الساكن بقيت غير مجانسة لما قبلها فقلبت الفا واذا كانت الحركة كسرة والعين واوا نقلت الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يقيم اصله يقوم وفعل به ما ذكر ولهذا النقل شروط **الاول** ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع أيس لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا نص على ذلك في التسهيل **فان قلت** لم يستثن الهمزة هنا **قلت** الهمزة فرعها المصنف من حروف العلة بقرينة قوله صح **الثاني** ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء واقومه وابين به واقوم حملوه على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل **الثالث** ان لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعلت عينه بالاعلال المذكور لقيل باض فكان يظن انه فاعل من البياضة ومتى نحو منه البشرة وذلك لاختلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدي اليه **الرابع** ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى ولا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله **ص ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا ش** وزاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون الموافق الفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعوره الله وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعالا افعل كان العلة واحدة **ص ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ش** يعني ان الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل وانواع في ذلك نوعان **احدهما** ما وافق المضارع في وزنه وزيادته تميز انه ليس من هيئة الافعال وهو الميم واعل لذلك نحو مقيم ومبين **ولو بنيت** من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة او مفعلة بالكسر

قلت مبيعة او مفعلة بالضم قلت على مذهب سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش قلت مبوعة وسبق ذكر مذهبيهما **و** الثاني ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كتبنا مثل تحلئ من البيع فانك تقول فيه تبيع بالاعلال المذكور لكونه موافقا للفعل في عدد حروفه وحركاته وزيادته لا في وزنه لان تفعلا بكسر التاء من الابنية المخصوصة بالاسماء **و**اذا بنيت من البيع مثل ترتب قلت تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذهب الاخفش لان تفعلا بضم التاء ليس من اوزان الافعال بل هو من الاوزان المخصوصة بالاسماء كتفعل بكسر التاء **و**اما ما يشابه المضارع في وزنه وزيادته معا فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود واكول منه وابين **و**لو بنيت من البيع مثل تضرب او تفعل قلت تبيع وتبيع بالتصحيح لموافقته للفعل في الامرين معا **و**الحاصل انه لا يعل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا الا اذا خالفه بحركة نحو تبيع مثل تحلئ من البيع او بزيادة في اوله نحو مقيم **فان قلت** ولم كان ذلك **قلت** لانه اذا شابه الفعل من كل وجه وعلى تقدير كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل **فان قلت** ينتقض هذا بنحو يزيد وتزيد علمين فانهما اعلا مع موافقة الفعل في الامرين **قلت** هذين ونحوهما انما نقلا من فعل بعد الاعلال لا انه اعل بعد التسمية به اسما ومن ذلك ابان علم من سمى به فانه زنة افعل أعل في حال الفعلية ثم سمي به **و**اما من صرفه فهو عنده فعال ويبس من الباب وبين بعلم ان استدل بعضهم على انه فعال ايضا ان الفعل منقول لانه من قبيل الاسماء ضعيف لانه لم يرد ونحوه مما نقل بعد الاعلال **تنبيه** ما تقدم من الاعلال في مثل تبيع مثال تحلئ لكونه خالف المضارع بكسر اوله هو مذهب النحويين [illegible] فانه يصحح [illegible] لانه ليس مبنيا على فعل فيقول تبيع بالتصحيح ويوافق مثل [illegible] من القول تقول بالتصحيح ايضا وكذا يشترط في اعلال نحو مقام مناسبة الفعل ويقول ان مقاما ومقاعد ونحوهما مما خالف الفعل بزيادة انما اعلت لانها مصادر للفعل واسم مكان لانها على وزن الفعل ونحو مريم ومكوزة عنده وارد على القياس لانه فعل لما يحتمل عينه وهي عند غيره مما شذ من الاعلال **و**التصحيح مذهب الجمهور **و**يرد عليه ما ذهب اليه اعلال عين معيشة ومثوبة وليسا بمصدرين ولا اسمي مكان وانما هما اسمان لما يعاشر به من خبز وشبه **ص ومفعل صحح كالمفعال شركا ش** حق مفعل الاعلال لانه على وزن تعلم وزيادته خاصة بالاسماء اعني الميم فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه وذلك يقتضي اعلاله لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما استحق التصحيح وهو مفعال لانه غير موازن للفعل لاجل الالف التي قبل لامه **اما** شبهه به لفظا فواضح **و**اما شبهه معنى فلانه مما يكون آلة كمخيط ومخياط او صفة مقصودا بها المبالغة كمعطير ومعطر فسوى بينهما في التصحيح [illegible] التصحيح مفعلا شذ بقوله شذ المفعل وفعلة تصحيحه عند شبهه بمفعال وقد صرح بذلك في غير من النظم **و**ذكر بعضهم من امثلة النوع

التحلئ وجه الجلد الذي يثبت فيه الشعر

بانه

أن علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعل نحو مقوم فيه **ص وألف الإفعال واستفعال أزل**
لإعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض ش إذا كان المصدر على إفعال
أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس
الفتحة فتلتقي ألفان فتحذف أخراهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو إقامة واستقامة
أصلهما إقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو إلى القاف كما في الأفعال وانفتاح ما قبلها فالتقى الألفان الأولى بدل
و الثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما **و** اختلف النحويون أيهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه
إلى أن المحذوفة ألف إفعال الأنها الزائدة وأقربهما من الطرف ولأن ذا ستثقل أيضا جاء إلى مذهب الناظم ولهذا قال
وألف الإفعال واستفعال أزل **و** ذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف بدل عين الكلمة وذلك [illegible] ولما حذفت الألف
عوض عنها تاء التأنيث فقيل إقامة واستقامة وأشار بقوله وحذفها بالنقل ربما عرض إلى أن هذه التاء التي جعلت
عوضا قد تحذف ويقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم أراه إراء واستفاه استفاها **قال** الشارح
ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى وإقام الصلاة ومن أعلى جير قوله وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا **وقال**
في شرح الكافية وامتنع حذفها إلا بسماع كقوله تعالى وإقام الصلاة **قلت** وتقدم مذهب الفراء في باب
الإضافة فيل وحسن حذف التاء في الآية مقارنته بقوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة **تنبيه**
قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول إغوالا وأغيمت السماء إغياما واستحوذ
استحواذا واستغيل الصبي استغيالا ومن عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه **و** ذهب
أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها **و** حكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحيحا
مطردا في الباب كله **وقال** الجوهري في موضع آخر تصحيح مثل هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة **و** ذهب في
التسهيل إلى مذهب ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه كاستنوق واستتيس وأن لا فيما له ثلاثي نحو
استقام **ص وما لإفعال من الإعلال ومن حذف فمفعول به أيضا قمن نحو مبيع**
ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر ش إذا بني مفعول من ثلاثي
معتل العين أعل بما أعل به إفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته وذلك إذا بني مفعول من قال وباع
قيل مقول ومبيع والأصل مقوول ومبيوع فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان وهما عين
الكلمة **و** الثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف أحدهما **و** اختلف في أيهما حذف فذهب الخليل وسيبويه إلى
أن المحذوفة واو مفعول الزائدة لأنها ~~أقرب~~ من الطرف **و** ذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول
لمعنى ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول وأما واو الواو نحو مقول فليس فيها عمل غير ذلك

لأنه لما حذفت منه أخرى الواوين بقي مقول على لفظه **و** أما ذو الياء نحو مبيع فإنه لما حذفت واوه على
رأي سيبويه وبقي مبيع بياء ساكنة بعد ضمة جعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء **و** أما على رأي الأخفش
فلأنه لما حذفت الياء كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الياء فيل وفرع لذلك الأخفش في هذا
أصله فزعم أن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية بدلت قلبها واوا للانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو
بيض وقد قلب عنه الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومن ثم هي موجودة **فإن**
قلت هل يظهر خلاف فائدة خلاف في غير ذلك قلت نعم قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف
مسوء بعد أن علم قول أبي الحسن فقال أبين مسوء كما تقول في مقروء مقرو لأنها عنده واو مفعول **و** أما على
مذهب سيبويه فإنه يقول مسو كما تقول في خطيء خطي فتحذف الواو كما في مذهبه المحذوف وقال أبو علي ذلك
هو قوله وندر تصحيح ذي الواو أشار به إلى أن بعض العرب نطق مصوون ومشدود مرووف **و** في القياس
على لغة خلاف منعه الجمهور وأجازه من في حروفيه **و** ذكر الجوهري أن بعض النحويين يقيس الإتمام
في الواو إذا بالغه بعض العرب **قال** [illegible] أبو علي وحكم [illegible] فرس معيوب وقوله وفي ذي اليا
اشتهر يعني أن التصحيح في ذي الياء مشتهر بخلاف الواو ومن حجة قلة الواو وخفة الياء **و** مثال ذلك
في الياء قولهم خرزه مخيوطة [illegible] قد علمت مضيوبة **و** تصحيح ذوات الياء
لغة تميمية حكاه [illegible] وقد عليمة وهو تميمي [illegible] عليه أن يخرج مغبوم **و** قال سيبويه
بعض العرب يخرجه على [illegible] مبيوع [illegible] وإنما نقل وحكى أبو العباس
[illegible] **ص وصحح المفعول من نحو**
عدا وأعلل إن لم تتحر الأجود ش [illegible] مفعول من فعل معتل اللام بالواو ان كان [illegible]
[illegible] وجب [illegible] نحو عدا وعزا [illegible] ضمة كسرة نحو [illegible]
[illegible] الواو مع الياء وسبق [illegible] إلى عمق [illegible] الكلمة كسرة [illegible]
[illegible] على ثلاثة أقسام **قسم** يجب إعلاله **وقسم** يختار إعلاله **وقسم** يختار تصحيحه
فالذي يجب إعلاله هو ما عينه [illegible] اسم مفعول من [illegible] مقوي [illegible] واستقل
اجتماع [illegible] مع الضمة [illegible] فقلبت المتوسطة [illegible] فاجتمع ياء
وواو وسبقت إحداهما بالسكون [illegible] الضمة كسرة [illegible] ياء فقيل مقوي **و** الذي
يختار إعلاله [illegible] لكسر العين [illegible] التصحيح والإعلال [illegible] وفعله
قد قلبت فيه الواو ياء في حالة [illegible] المفعول [illegible] اسم المفعول على الفعل

وعلى ذلك الإعلال [illegible] الوقف [illegible] الواو والياء [illegible] إلى الواو الأصلية [illegible]

في الاعلال أولى من غلبته له ولمن جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح قال الله تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقد يعضهم مرضوة وهو قليل من أمثلة ذكره المصنف

أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وقد ذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الاعلال فيه شاذ **و** صرح بعض المغاربة بعدم اطراد الاعلال فيه والذي يختار تصحيحه هو ما كان من فعل ليس عينه واوا وأما على فعل بكسر العين كالمفعول من نحو عدا فيجوز فيه التصحيح حملا على فعل الفاعل فتقول فيه معدو وتصحيحه كما تصحح فعل الفاعل ويجوز فيه الاعلال حملا على فعل المفعول والاول أولى **و** قد ورد بالوجهين قول الشاعر وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معدوا عليه وعاديا انشد المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال **تنبيهان** الأول لم يذكر الناظم في هذا البيت الا هذا القسم الأخير أعني ما يتجه فيه التصحيح وأحال على المثال الذي جرى بقوله من نحو عدا من عينه واو نحو قوي فإن المفعول منه يجب اعلاله وما هو على فعل نحو رضي فإن مفعوله منه يترجح اعلاله عند المصنف **فإن قلت** لم لم يذكر هنا ذكر المفعول مما لامه ياء نحو رمي **قلت** لأن حكمه قد تقدم بيانه **الثاني** ظاهر كلامه أن الاعلال مطلقا في نحو معدو وان كان التصحيح أجود **و** ذكر بعض النحويين أن الاعلال فيه شاذ لا يقاس **الثالث** اختلف في تعليل اعلال الواو في هذا النوع فقيل انه اعل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف

و قيل لأن تشبيها بباب أدل وذلك لأن الواو الاولى ساكنة زائدة خفية بالادغام فلم تعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في أدل **و** قد زعم ابن جني أنهم قلبوا في الكساء نحو فعليهم في العصا وأعرض تعليل الفراء بوجوده لقلبها في مصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول قوله **كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن**

اذا كان الفعول مما لامه واو فلا يخلو من أن يكون جمعا أو مفردا فإن كان جمعا فقد جاء فيه الاعلال والتصحيح لكن الاعلال أكثر نحو عصي ودلي جمع عصا ودلو والاصل عصوو ودلوو فأبدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب أدل واعطيت الواو التي قبلها ما استحق مثلها من الابدال والادغام **و** قد ورد بالتصحيح ألفاظ وهي أبو جمع أب وأخو جمع أخ ونحو جمع نحو حكي عن بعضهم انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو جمع نجو من السحاب الذي هراق ماءه قال ابن سيدة ولم يسمع فيه الاعلال وبنو جمع بنو وذكر من ذلك بنو جمع ابن وبنو جمع فتى على خلاف في الامر مذهب سيبويه أنها بدلا وقول ابن عصفور وشذ من هذا الجمع لفظان وهما نحو جمع نحو وبنو جمع فتى يوهم أنه لم يشذ غيرهما وليس كذلك وان كان مفردا فجاء فيه بنص الاعلال والتصحيح الا أن التصحيح أكثر نحو علا علوا ونما نموا وقد جاء بالاعلال قولهم عتا الشيخ عتيا أي كبر وقسا

فيتا أي قسوة **فإن قلت** ظاهر كلام الناظم التسوية بين وجهي المفرد وبين وجهي الجمع في الوجهين وليسا بسواء لأن الاعلال في الجمع أكثر والتصحيح في المفرد أكثر **قلت** سوى بينهما في مجيء الوجهين من كل منهما ولم يسو بين الوجهين في الكثرة **و** قد صرح بذلك وبما في غيره من الكتب **قال** في الكافية وجمع الاعلال في الجمع وفي المفرد التصحيح أولى فيهما **فإن قلت** من أين يعلم من كلامه أن الاعلال في الجمع أرجح **قلت** لتقديم الجمع وجعله تبعا

تنبيهان الأول أشعر كلامه باطراد الاعلال في الجمع والتصحيح في المفرد **و** أما التصحيح في الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه وأجاز الفراء التصحيح قياسا ولا يقاس عليه خلافا للفراء انتهى **و** ضعف مذهبه بقلة ما ورد من ذلك **و** أما اعلال المفرد فظاهر التسهيل أنه لا يقاس عليه والذي ذكره غيره أنه شاذ لا يقاس عليه **الثاني** ما تقدم في فعول من التصحيح مشروط بأن لا يكون من باب قوي فإن بنيته من القوة فعولا لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم **ص وشاع نحو نيم في نوم ونحو نيام شذوذه نمي** يعني أنه قد كثر في فعل جمعا لفاعل الذي عينه واو الاعلال اتباعا في صوم جمع صائم صيم وفي جوع جمع جائع جيع وأنشد قومت صحبته عوم جيع وجه من أغير شمقت بالدم فربما منهم وان عتن حملا على اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء حملا على باب أدل والتصحيح في هذا هو الاكثر **و** ما فعال يائي نحو عوام وقوام فالتصحيح فيه متعين بعد عينه من الاعلال بسبب زيادة الالف وقد شذ الاعلال في لفظ واحد نقل عليه وهو نيام جمع نائم في الشعر ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام الا سلامها

تنبيها وتاما قوله شاع يفيد الكثرة فيشعر بحجة على ما صرح به غيره من النحويين على أنه مطرد وصرح بشذوذه في بعض كتبه المصنف وهو مع ذلك معتبر النحو شيء وشوى فلا يجوز اعلاله كراهة لتوالي الاعلال **الثاني** يجوز في فعل فعلا العين ضمة تخفيفا هو وجه ثالث

فصل ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا

اذا كانت فاء الافتعال حرف لين واوا أو ياء وجب عند غير أهل الحجاز ابداله تاء الا في افتعال وفرعه على تقدير تفعيل الفاعل والمفعول مثال ذلك في الواو اتعد يتعد اتعادا فهو متعد ومثاله في الياء اتسر يتسر اتسارا فهو متسر والاصل اوتعد وايتسر في الحجاز لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون تبعا للكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما أرادوا تصحيحها تعين إبدالها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهو التاء وهو أقرب الحروف اليها **تنبيهان** الأول قال بعض النحويين يقولون ايتعد ياتعد موتعد **و** لا يبدلونها لأن الواو لا تثقل مع الكسرة في ايتعد ففي تعد وتحمل

قوله من مذهب [illegible]

وكذا الأمر نحو اتعد

المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر **الثاني** قوله نحو والييسر بضم الواو والياء
كما تقدم وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما **الثالث** من أهل الحجاز
قوم يتركون من الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد وايتسر
ياتسر فهو موتسر **الرابع** حكى الجرمي أن من العرب من يقول اتسر واتعد بالهمز وهو غريب وقوله ونحو في حد
الهمز أي ونحو ابدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمز والقياس فيه أن لا يبدل نحو ايتكل يأتكل لأنه افتعل
من الاكل وفاء الفعل همزة وإنما خففت بإبدالها ياء لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فلا فرق على ما يقتضيه
التصريف ولم تبدل لأنها ليست بأصل وإنما هي بدل من همزة والهمزة لا تدغم فينبغي أن يكون بدلها كذلك وبعض
فلا تبدلها وهي بدل من الفاء بوجه إلى توالي الأعلال فرشذ ابدال الياء ونون في من اتزن كقول بعضهم
اتزر أي لبس الازار والتاء في معنى ابدلت من الياء المبدلة من الهمزة واللغة الفصيحة في هذه عدم الابدال
تنبيهان الأول وافقه وشر يقتضي أن الابدال في ذي الهمز يسمع فلا يصح القياس عليه وهو
المعروف وحكي عن البغداديين أنهم جاروا الابدال فيه ويحكون من ذلك اتطر وهي اتزر واتمن من
الإزار والأمانة واتهل من الأهل ومنه عندهم اتخذ من الأخذ **و** قال بعضهم فيه لغة رديئة منازعة
حكية نقلها قال أبو علي من أخطأ في الرواية فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ
بلغتهم ولم يجد من سيبويه ولا الأئمة المتقدمين أنهم يجوزون الضعيفة وتحرى الثقل **قلت** وفي الحديث
وإن كان فصيحا فليتبين به كون الجميع وإنه الموطأ بالابدال والادغام **فإن قلت** ما يصنع بنحو علم
بقولهم اتخذ وهو من الاخذ **قلت** خرجه على أن تاءه الأولى أصلية لأن العرب قالت تخذ بمعنى اتخذ قال
لتخذت عليه أجرا وأنشد وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها نسيفا كأفحوص القطاة المطرق ونسع
الزجاجي في وجود مادة تخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد
من قولهم تخذ يتخذ تخذا **و** ذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصيحة لأن فيه لغة
وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة فإن البناء عليها أحسن لأنه يدل على أن ثم لغة رديئة
الثاني ظاهر تمثيله باتكل أنه مما سمع فيه الابدال شذوذا **و** يحتمل أن يريد أن ابدال ما سمع فيما هو من جنسه
وإن كان لم يسمع فيه **و** نص الشارح على من أجاز القياس أنه يقال في افتعل من الأكل اتكل **قلت**
وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع **ص** طاتا افتعال رد اثر مطبق **ش** يعني أنه
إذا بني الافتعال وفي فعله مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والطاء والظاء والضاد وجب
تاءه طاء كقولهم في بناء افتعل من صبر وظلم وصح وضم اصطبروا واظطلموا واصطحبوا

واضطهم والاصطفاء في ذلك اصطبروا واظطلموا واصطحبوا واضطهم ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف
المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة منفتحة والمطبق مجهور مستعل فأبدل
من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء **تنبيه** إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء وجب الادغام لاجتماع
المثلين وإذا أبدلت بعد الظاء في نحو اظطلم ففيه ثلاثة أوجه **أحدها** البيان فيقال اظطلم **والثاني** ادغام
الظاء في الطاء فيقال اطّلم بطاء مشددة **والثالث** أن تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظّلم وينشد
بالأوجه الثلاثة قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظّلم **وإذا** أبدلت بعد
الضاد ففيه وجهان البيان فيقال اضطجع والادغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال اضّجع بضاد مشددة **قال**
سيبويه وحدثناها ... أن بعضهم قال اضطجع ... **و** إذا أبدلت بعد الضاد ففيه ثلاثة أوجه البيان
والادغام بوجهيه فيقال اصطبر واصّبر واطّبر والثالث قاله ابن هشام الخضراوي وهو نادر شاذ
وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب فقلب الطاء لاما وقال الطجع والأوجه الأربعة
ينشدونه لما رأى أن لا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع **ص** في ادان وازدد وادكر دالا بقي
ش يعني أنه إذا بني الافتعال مما فاؤه دال نحو دان أو زاي نحو ازداد أو ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال
ادّان وازداد وادّكر والأصل اتدان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالا **تنبيهان**
الأول إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين فيه في إدان الأوجه واحد **و** إذا
أبدلت دالا بعد الزاي فهو جهان البيان والادغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال ازّجر ويجوز العكس لأن الزاي
لا تدغم فيما ليس من مخرجها **و** إذا أبدلت دالا بعد الذال ففيه ثلاثة أوجه البيان والادغام بوجهيه فيقال
اذدكر وادّكر واذّكر بالمعجمة **الثاني** مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف
الأربعة ودالا بعد الثلاثة أنها لا تبدل بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل بعد الثاء
فيقال اثّرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد ومن العرب من يدغم فيقال اتّرد بتاء مثناة وقال سيبويه والبيان عربي
جيد يعني الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه **و** ذكر في التسهيل أيضا أنها تبدل بعد الجيم في قولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز قال الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسنا
بنزع أصوله واجدز شيحا وهذا لا يقاس عليه **و** ظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض
العرب والصحيح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من الابدال وما تعلق من وجوه
الاعلال وقد علم مما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الياء والألف والواو **و** تبدل من ثلاثة أحرف
وهي الهمزة والألف والنون **و** الميم تبدل من النون وأنها تبدل من حرف فيرد من الواو والياء والطاء تبدل

حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني إذا حضت أن أتزر

انها

الواو

من التاء. والتاء أبدلت من التاء على ما سبق ذكره من التفصيل وقد تقرر بعض هذه الحروف من غير ما ذكر وإنما
قصد هنا ذكر المشهور ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها في حروف البدل لأن إبدالها ليس
بمشهور ولهذا قال في التسهيل والمشهور في التصريف [illegible] الهاء دائما وأسقطها الهاء وقد تقدم في أول الباب
الإعلام بأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله لجد صرف شكس آمن طي ثوب
عزته ولأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذكر ما سبق ذكره باستيفاء الكلام
على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج **فأقول** وبالله التوفيق **الهمزة**
أبدلت من سبعة أحرف وهي الألف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين أما إبدالها من الألف والياء ففيه
ما ذكر من إبدال الهمزة من الألف في حمراء ومن الواو في كساء ومن الياء في رداء وقد تقدم بيانه مستوفى ومنه غير ما ذكر
كإبدال الهمزة من الألف في الخأتم والعألم ومن الواو في إشاح وأحد وأصلهما وشاح ووحد [illegible] قد أبدل الهمزة من
الواو فيه [illegible] عنه ومن الياء في قولهم قطع الله أديه في يديه وفي أسنانه ألل أي يلل وهو قصر الأسنان العليا وقيل
انعطافها إلى داخل الفم وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصور على السماع فمثال إبدالها من الهاء قولهم ماء
وأصله ماه ومن العين قولهم [illegible] والأصل عباب [illegible] ومن الخاء قولهم [illegible] حكاه الأخفش عن
الخليل ومن الغين قولهم [illegible] عنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وإبدالها من [illegible] جدا
الألف أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء نحو باع والواو نحو قال والهمزة نحو كاس في كأس والنون الخفيفة نحو
لنسفعا **الهاء** أبدلت من خمسة أحرف وهي الهمزة نحو هياك في إياك وهو كثير والألف كقولهم من هنه ومن هنه
أي ومن هنا والواو في هن فيمن جعل أصله هنوة ويحتمل أن تكون الهاء مبدلة من الياء المبدلة
من الواو والآخر قولهم يا هناه عند أبي الفتح وفيه أقوال مشهورة والياء في هذي وهنية على أحد الوجهين والتاء في نحو
طلحة في الوقف على مذهب البصريين وإبدال الهاء في جميع ذلك [illegible] **العين** أبدلت من
حرفين الحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح والهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى أن زيدا قائم وهي عنعنة تميم **الغين**
أبدلت من حرف واحد الخاء كقولهم [illegible] بمعنى [illegible] حكاه ابن جني والعين كقولهم [illegible] **الحاء**
أبدلت من العين [illegible] وهو قليل **الخاء** أبدلت من حرف واحد وهو الغين في قولهم [illegible]
وقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة **القاف** أبدلت من حرف واحد وهو الكاف في قولهم [illegible] وقنة في وكنة
الطائر وهو [illegible] **الكاف** أبدلت من حرف وهو القاف في قولهم [illegible] الأصمعي
الفم [illegible] وإبدال الكاف من القاف [illegible]
ما [illegible] أبو علي **الجيم** أبدلت من الياء مخففة ومشددة ولا [illegible] المبدل

١٥٦

منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين ومنه عجعجة قضاعة **الشين** أبدلت من ثلاثة أحرف كاف المؤنث في نحو
أكرمتك [illegible] والجيم [illegible] والسين [illegible]
[illegible] وهو القمح [illegible] بالمعجمة دون المهملة [illegible] **الياء** وهي أوسع
حروف الإبدال [illegible] أبدلت من ثمانية عشر حرفا وهو الألف نحو [illegible] **والواو** نحو [illegible]
[illegible] **والهمزة** نحو [illegible] والسين في سادي وخامي [illegible]
وأصله سادس وخامس [illegible] والباء في الأراني والثعالي والأصل الأرانب والثعالب والراء في قيراط
[illegible] **والنون** في [illegible] **والضاد** في
[illegible] **والضاد** في قوله [illegible] كسر **واللام** في أمليت وأصله أمللت [illegible]
في [illegible] والعين في ضفادي أي ضفادع **والراء** في [illegible] والتاء في ائتصلت **والثاء** في الثالي أي
الثالث **والجيم** في دياجي [illegible] **والكاف** في مكاكي **اللام** أبدلت من حرفين ومنها النون في أصيلال
والضاد في [illegible] **الراء** أبدلت من اللام في قولهم [illegible] **النون**
أبدلت من ثلاثة أحرف وهي اللام [illegible] والميم [illegible]
[illegible] والنون حكاه الأصمعي [illegible] في النسب إلى صنعاء
[illegible] **الطاء** أبدلت من حرفين التاء في
الافتعال [illegible] الأصمعي [illegible]
[illegible] **الدال** أبدلت من ثلاثة أحرف وهي التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو اجدمعوا
[illegible] الموطا [illegible]
التاء أبدلت من ستة أحرف وهي الطاء في فستاط والأصل فسطاط [illegible]
والدال [illegible] والواو في تراث [illegible] والياء
في [illegible] والصاد في لصت والسين في ستة **قال** في التسهيل وربما أبدلت من هاء [illegible]
بعضهم في قوله [illegible] الوقف [illegible]
[illegible] **الصاد** أبدلت من السين في نحو صراط
الزاي أبدلت من حرفين [illegible] **السين** أبدلت من ثلاثة أحرف
التاء في [illegible] والشين [illegible] واللام في [illegible]
[illegible] **الظاء** [illegible] **الذال** أبدلت من الدال [illegible]

فيهم بالزاي المعجمة وفيه اجتماع ومن الثاء في قولهم تلعثم الرجل اذا تلعثم أي إذا أبطأ في الجواب **الثاء**
أبدلت من الفاء في مغثور وأصله مغفور ومن الذال كقولهم في الجذوة من النار جثوة **الفاء** أبدلت من الثاء
في قولهم قام زيد فم عمرو أي ثم عمرو حكاها يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء في قولهم خزه بإفانه
أي بإبانه **الهاء** أبدلت من الميم في قولهم بإسمه في بروز ما اسمه وهي لغة طي ما زون من الفاء في قولهم
الفشكل بمعنى الفشكل **الميم** أبدلت من أربعة أحرف وهي الواو في فم عند أكثرهم والنون في نحو عنبر والبنام
في البنان والباء في قولهم ما زال راتما على كذا وراتبا أي مقيما وبنات مخر وبنات بخر ولم يقولوا نم واللام
في لام التعريف في لغة حمير **الواو** أبدلت من ثلاثة أحرف الالف في نحو ضورب تصغير ضارب والياء نحو موقن
والهمزة نحو مومن والله سبحانه أعلم

فصل

فا امر أو مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد وشذ عن ذي النون واحذف
وجه من وجوه الاعلال وهو حذف قياسي وشاذ **والمقيس** هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع
الأول حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة
كقوله في مضارع وعد يعد والاصل يوعد فحذفت الواو لما ذكر وحمل على ذي الياء اخواته نحو أعد ونعد وتعد
والأمر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل فحذفت
فاؤه حملا على المضارع ونقلت حركة عينه إلى الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها
وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وجاء العوض منها في الآخر والمحذوف من أوله كعكس اسم وابن وتعويض
التاء منها لازم وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر وأخلفوك عد الأمر
الذي وعدوا بمعنى عدة الأمر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عد جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك
نواحي الأمر الذي وعدوا **تنبيهان** الأول يفهم من قوله من كوعد أن حذف الواو المذكور مشروط بشروط
أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول إلا ما شذ من قولهم
يدع ويذر في لغة وثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فلو كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو
يوضؤ لم تحذف الواو إلا ما شذ من قول بعضهم يجد قال الشاعر لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي
لا يجدن غليلا وهي لغة عامرية **فإن قلت** قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيقع ويسع **قلت**
أما يقع فإن ماضيه وقع بالفتح فقياس مضارعه يفعل بالكسر فعدل به عن القياس ففتحت عينه لأجل
حرف الحلق وكان الكسر فيه مقدرا فحذفت الواو منه لذلك **وأما** يسع فماضيه وسع بالكسر فقياس
مضارعه الفتح فيقال يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دل على أنه كان مما يجيء على فعل يفعل بالكسر

نحو ومق يمق ونحوه وإليه أشار في التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع
ويسع لأن في جعلها مقدرة تجوزا **أو** ذا التاء أن يكون كذلك في فعل ولو كان في اسم لم تحذف لأن الحذف في
الفعل إنما كان لاستثقال كذلك في يفعل فجعل الاسم فعل مثل نقول في مثال يقطين من وعد يوعيد **الثاني** يفهم من
قوله كعدة أن حذف فاء الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشروط أحدها أن يكون مصدرا كعدة فلو كان غير
مصدر لم يحذف واوه إلا ما شذ من ذلك قولهم رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولدة وفيها احتمال وهو
أن يكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين **و** قوله في التسهيل وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة وصفات
كلدة فيه نظر لأن مقتضاه أن وجه من الجمع من النوعين **أما** ذا أسماء فنحو جرفة وحشة وجهة عند
من يجعلها اسما **و** أما الصفات فلا يعرفه غير لدة **و** قد أنكر سيبويه مجيء صفة على حذف **و** ثانيها
أن لا يراد بيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بها الهيئة فإنها لا يحذف منهما وقد احترز عن هذا في
الكافية بقوله والفعلة الاصل لحذف **الثالث** فرود تصحيح فعلة المصدر المذكور وهو شاذ قالوا
وثرة وثرة بكسر الواو حكاه أبو علي في أماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول وعدة
ووثبة ووجهة **قلت** أما وجهة فمذهب المازني والمبرد والفارسي أنه اسم المكان المتوجه إليه
فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر **و** ذهب قوم إلى أنه مصدر وهو الذي يفهم من كلام سيبويه
ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ **قال** بعضهم والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من
المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ الفعل وجه يجه فلما لم يرد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب
لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه
فحذفت زوائده وقيل وجهة **و** رجح الشلوبين القول بأنه مصدر لأن الأنزوجهة وجهة بمعنى واحد ولا
يمكن أن يقال في جهة إنها اسم مكان لأنه لا يبقى المحذوف وجهة **الرابع** يفهم من تخصيصه الحذف بفعل الواو أن ما
فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم يسر مضارع يسر وأصله ييسر فحذفت الياء وشذ أيضا
يئس مضارع يئس **ثم** انتقل إلى النوع الثاني فقال **ص** وحذف همز أفعل استمر في مضارع وبنيتي
متصف شمل ما كان حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله وإليها الإشارة بقوله
وبنيتي متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم وكان حق أفعل أن يجيء مضارعه على يؤفعل
بزيادة حرف المضارعة على أول الماضي كما يفعل في غيره من الأمثلة نحو ضارب يضارب وتعلم يتعلم إلا
أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة
وحمل على ذي الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول **تنبيهان** الأول لا يجوز إثبات همزة أفعل على الأصل

لا في ضرورة أو كلمة مستندرة لم أر ابنا في الضرورة فقوله: فإنه أهل لأن يؤكرما، وأنشد سيبويه
وصاليات ككما يؤثفين. قال وإنما هي أثفين ومن أثفيت على مثل أفعلت والهمزة زائدة وقال اليمني ابن الأجنة
به لاحتمال أصالة الهمزة فيكون أثفين فعلين كسلقيت ومن أجاز سيبويه في أثفية الأصالة
والزيادة والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب وقولهم كساء مؤرنب
أي اخلط صوفه بوبر الأرانب هذا القول بزيادة أرنب ومن الأكثر **الثاني** لو أبدلت منه أفعل مما
كقولهم في أراق هراق وأو عينا كقولهم في أيهات هيهات لا أنه يعرف لعدم مقتضي الحذف فتقول هراق
ويهريق ... أو عيهات بل كلها فهي مهملة أي مهملة ثم انتقل إلى النوع الثالث فقال ص

ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في أقررن وقرن نقلا ش قال في شرح الكافية

كل فعل مضاعف على وزن فعل فإن أسند إلى تاء الضمير ونونه يستعمل على ثلاثة أوجه تاما نحو ظللت
ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظلت انتهى و فيه تنبيهات
الأول أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل وإلى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بأنه
شاذ وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظة ثالثة من المزيد
وهو أحست في أحسست ومذهب ... ابن عصفور و حكى في التسهيل أنه لغة بني سليم
وبذلك يرد على ابن عصفور **الثانية** مقتضى قوله على فعل اختصاص الحذف بمكسور العين وقد عمم
في التسهيل فجعل المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الأنباري الحذف في لغة من المفتوح ...
الثالثة مقتضى قوله على فعل أيضا اختصاص ذلك بالثلاثي وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على الثلاثة
وتقدم تمثيله بأحست **الرابعة** صرح بأن المحذوف في ظلت وظلت لام الكلمة وصرح في التسهيل بأن
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه **فإن قلت** ما وجه فتح الفاء وكسرها **قلت** وجه
فتحها إبقاء حركتها لأنها مفتوحة في الأصل ووجه كسرها نقل حركة العين إليها وذكر أبو الفتح أن
كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله وقرن في اقررن وقرن نقلا يعني أن هذا الحذف قد جاء
في الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة وقرأ أكثر القراء وقرن في بيوتكن وهو من قر يقر ...
به بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما أمر اجتمع مثلان أولهما مكسور فحذف الحرف ... الماضي
فإن قلت هل ... من ذا في الأمر **قلت** قال في الكافية وفرن في اقررن ... مقتصرا وذكر غيره ...
لا يطرد وهذا ظاهر التسهيل فإنه قال وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع ... المضارع ومثاله ...
يقرن وذكر ذلك في شرح الكافية فقال وكذلك يستعمل في نحو يقررن واقررن ...

108

ولكن بفتح الفاء من هذين وشبههما أجاز أن تسمو ... قال الشارح الظاهر في مثل التحول الطارع على يفعل أنه إذا كان
مضارعا يشتد ... اتصاله بنون الإناث يجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء وكذلك لامه منه تقول
في يقررن يقرن وفي أقررن قرن وقوله وقرن نقلا يعني بفتح القاف وهي قراءة نافع وعاصم وهو أمر من قررت
بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع وهي لغة صحيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها فلما أمر منه اجتمع
مثلان أولهما مفتوح ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحسست وهذا نادر لا يقاس عليه لأن هذا الحذف إنما هو
للمكسور **تنبيهان** الأول ذهب بعضهم إلى أن من قرأ بالكسر من الوقار ... فيكون من محذوف
الفاء مثل عدن ... ونحو الأمر والنون والقراءة بين وذهب بعضهم إلى أن من قرأ بالفتح أصله من قار يقار **الثاني**
أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضض غض واحتج بأن بدل المضموم
أثقل من بدل المكسور وإذا كان ... المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح الفاء فيفعل ذلك بالمضموم أحق
بالجواز ... ثم أنه منقول ان

الادغام

يعني الإدغام ... في الكافية والإدغام لغة الإدخال والادغام بالتشديد افتعال منه وهي عبارة
سيبويه قال ابن يعيش الإدغام بالتشديد من عبارات البصريين والإدغام بالتخفيف من عبارات الكوفيين
وحده اصطلاحا ... حرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ويكون في المثلين وفي المتقاربين في كلمة
وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا النظم على ذكر إدغام المثلين المتحركين في كلمة ...
تميم ... على إدغام المثلين **فقال** إذا التقى المثلان ... المثلين على ثلاثة أضرب
الضرب الأول أن يسكن أولهما ويتحرك ثانيهما فيجب إدغامه بثلاثة شروط **أولها** أن
لا يكون أول المثلين هاء سكت فإنه ... الوقف على الهاء منوي ... إدغام ماليه هلك
وهو ضعيف من جهة القياس **وثانيها** أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو اكلأ الخمر فالإدغام في ذلك
... تخفيف أحدهما فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سأال **وثالثها** أن لا يكون
في ... مبدلة من غير همزة ... نحو ... وقوليا بزهب
... الإدغام نحو ... اعتبر ...
من ... الإدغام فيه ... مبدلة من غير ... بل يجوز ... نحو ...
... نحو ... التبشر ... فإن كانت
مبدلة من غير ... وجب الإدغام نحو ... وهو مثال افعل من ... أصله ... فقلبت ثانية الهمزتين
... الإبدال ... الثاني ...

يجوز فيه الادغام لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ومثال ذلك في كلمة ظللت وفي كلمتين نحو الحسن والضم
الثالث ان يلتقيا في كلمتين جاز الادغام بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا آية فان
الادغام في الهمزتين رديء والاخر ان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز
ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو ادغام ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء
ادغامه وان كانا من كلمة واحدة فهو الذي تعرض الناظم للكلام في قوله ص اول مثلين محركين في
كلمة ادغم لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب ش فامر بالادغام في اول المثلين المحركين في كلمة فشمل ذلك الافعال نحو رد وضن ولب واصله
ردد وضنن ولبب والاسماء نحو كنت وصب اصلهما فعل بالكسر والادغام في ذلك واجب بستة شروط
الاول ان يتصدر نحو ددن فانه لا يجوز ادغامه لتعذر الابتداء بالساكن قال المصنف في بعض كتبه
الا ان يكون اول المضارعة فقد يدغم بعد همزة او حركة نحو اتمموا وتكاد تميز ان تهم ويجوز ايضا
الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تاءان والثانية اصلية نحو تتابع وبوتن بهمزة الوصل فيقال اتابع
ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها الثاني ان لا يكونا مما فيه اسما على فعل نحو صفف
او فعل نحو ذلل جمع ذلول او فعل نحو كلل جمع كلة او فعل نحو لبب وكذلك لا يجوز ادغامه والى ذلك اشار
بقوله لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب فان قلت ما علة منع ادغام هذه الامثلة قلت اما الثلاثة الاول
فلانها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع عن الاظهار فيختص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما
وازنه من الاسماء واما الرابع فانه موازن للفعل لكنه لم يدغم لخفته وليكون منبهه على
فرعية الادغام في الاسماء حيث ادغم موازنه من الفعل نحو ردوا وليعلم ضعف سبب الادغام فيه
وقوته في الفعل واعلم انه يمتنع الادغام ايضا فيما وازن احد هذه الامثلة بصدره لا بجملته نحو كششاء
فانه موازن بصدره نحو صفف ونحو رددان وهو مثال سلطان من الرد فانه موازن بصدره
لفعل نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل نحو كلل ونحو الرججان مصدر رج بمعنى
ردد فانه موازن بصدره لفعل نحو لبب ولو بنيت من الرد نحو غضبان قلت رددان بالفك هذا مذهب
الخليل وسيبويه وخالف الاخفش فقال ردّان بالادغام ووجهه ان الالف والنون زائدتان لا تلحقان
الزائد الذي تليه وتقل توالي المثلين فادغم تخفيفا فصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو ردّ بل هو اولى
بالادغام من الفعل لان حركة الزائد لازمة وفي الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه
لانه هو الذي ورد به السماع انشد ابو علي القالي ... ابن الزجاج فان قلت كان ينبغي
ان يستثني مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو نحو ابلل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت

يحتاج ... لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب

الحبّ بالحاء المهملة ...

من الرد نحو ابلل قلت رددٍ بالفك فان قلت الجزولي وغيره استثنوا ابلل لانه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في
المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل واعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على
تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت اربعة منها واحد منها لا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة
مستعملة وهي فعل نحو كتب وفعل نحو عضد وفعل نحو ابل فاذا ابنيت من الرد نحو عضد وكتف قلت ردّ بالادغام
لانهما موافقان لوزن الفعل وليسا في حقه نحو لبب من مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد ورددٍ بالفك
واذا ابنيت من الرد نحو ابل قلت رددٍ بالفك ومن ان فعل اصل في الفعل ينبغي ان يدغم اولهما وقياس ابن كيسان الاظهار
بل هو في من اول الثالث ان لا يتصل باول المثلين مدغم فيه واليه اشار بقوله ص ولا كجسس ش وهو جمع جاسس
فان فيه مثلين متحركين ولم يدغم اولهما في الثاني لان قبلهما مثل الاخر مدغم في اول المتحركين فلو ادغم فيه المدغم التقى
ساكنان وبطل الادغام السابق الرابع ان لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله ص ولا كاخصص ابي
ش فان فيه مثلين متحركين ولم يدغم لان حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والاصل اخصص بالاسكان فنقلت
حركة الهمزة الى الساكن فلم يعتد بها لعروضها الخامس ان لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه اشار بقوله
ص ولا كهيلل ش وهذا نوع اخر مما حصل فيه الالحاق في اخر قبل المثلين نحو هيلل اذا قال لا اله الا الله
فان الياء في هيلل متحرك في كلمة واستيل الادغام لهما في الثاني لان قبلهما من بر الالحاق في دحرج وهو
الياء فامتنع الادغام لئلا تفوت المماثلة والاخر ما حصل فيه الالحاق باحد المثلين نحو جلبب فان اخر باءيه مزيدة
للالحاق بدحرج فامتنع الادغام لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق السادس ان لا يكون مما شذ في العربية فكهه
اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى ذلك اشار بقوله ص وشذ في الل ونحوه فك بنقل فقبل
ش وهذه الالفاظ الل السقاء اذا تغيرت رائحته والاسنان اذا فسدت والاذان اذا رقت وضبب الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته
في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضبب الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتد جعودته
ولححت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق
احليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الادغام في هذه كشذوذ ترك الاعلال في القود ونحوه وقد شذ الاظهار ايضا
في كلمات من الاسماء نحو قولهم رجل ضففُ الحال ومحبب وحكى ابو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس ولا يجوز
فيه القياس على شيء من هذه المفكوكات وما ورد من ذلك في الشعر عن الضرورات كقول ابي النجم الحمد لله العلي
الاجلل ص وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر ش يعني ان الفك
والادغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة الاول ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو حيي وعيي فمن ادغم نظر
الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحجة الادغام نراجه في النظر به المتقدم ومن اظهر نظر الى ان

اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا **فإن قلت** أي الوجهين أكثر في كلامهم **قلت** الفك نص النحويون على ذلك وكلاهما صحيح وفصيح وهما في المتواتر ولعل الناظم نزّل الفك لكثرته **فإن قلت** لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام **وأما** قوله وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعيي فشاذ لا يقاس عليه واجازه الفراء **الثاني** نحو تجلى قال الشارح كل ما فيه تاءان مثل تاء تجلى وتعلم ومن قبيله الفك لتصريح المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقول اتجلى **و**قال في شرح الكافية إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة الوصل لتتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تجلى اتجلى وفي مثل تكلم اتكلم وتجلى وتعلم مضارع واجتلاب همزة الوصل لا تكون في المضارع **و**الذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو تتبع وتتابع قلت اتبع واتابع وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز الادغام إن أدى به لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتي وإن وصل بما قبله جاز ادغامه بغير صحيح ولين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل والله اعلم **الثالث** نحو استتر وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا ايضا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبقاء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة اول المثلين الى الساكن وتقول ستر بفتح ستار **تنبيهات** الاول اعلم ان الادغام في استتر ونحوه يوجب كما مر همزة الوصل من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل ويلزمك فيما فيه ستة **الثاني** اذا اوثر الادغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعّل تضعيف العين واكن يمتاز بالمضارع والمصدر انك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يستّر بفتح أوله واصله يستتر فنقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعّل يستّر بضم أوله وتقول في مصدر الذي افتعل ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وحذفت الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعّل تستيرا على وزن تفعيل **الثالث** يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو ان يقال ستّر بكسر فائه على اصل التقاء الساكنين وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول ستّر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كالمختار ويتوقف على قرينة **الرابع** ما ذكر في مثال البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم وان حيي متضمن فيه وكان حقه الادغام على سبيل اللزوم ليعلم انه ذو وجهين وكذلك استتر **وأما** نحو تجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين والله اعلم قوله **ص وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر** ش اذا اجتمع في أول المضارع تاءان جاز حذف احدهما نحو تبين العبر واصله تتبين الاولى تاء المضارعة **و**الثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل

واستثناء صح

واصله اتتجر

الى الادغام لما يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف إحدى التاءين **تنبيهات** الاول هذا الحذف كثير جدا وهو في القرآن كثير نحو لا تكلم نفس الا باذنه وتنزل الملائكة **الثاني** أنهم في قوله على تا **و**مذهب سيبويه والبصريين ان التاء الثانية هي المحذوفة لان الاستثقال بها حصل وان الاولى دالة على المضارعة وقد نص على ذلك في التسهيل في نسخة مفهوم عليها بقال والمحذوفة الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين **الثالث** اطلق في قوله وما بتاءين ابتدي ومراده ما هو في المضارع لانه الذي يتعذر فيه الادغام **وأما** الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه ادغام **الرابع** ما ذكرته من تعذر الادغام في المضارع انما هو في الابتداء لا في الوصل كما سنبينه في الكلام على نحو تجلى **الخامس** قوله في شرح الكافية فربما في تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين متحركين والادغام المحوج الى زيادة همزة الوصل فربما لترك الادغام في ذلك جائز وان كان مستثقلا كما يجوز ابقاء المثلين متحركين في ذلك وكذلك قول الشارح من بناء من توالي متحركين انما من ادغام محوج الى زيادة الف الوصل **و**قد صرح في التسهيل بما يرفع هذا التوهم فقال وقد يحذف تخفيفا ما تعذر ادغامه لسكون ما قبله متحركة في الاصل او لاستقباله بتصدر الاول **السادس** قد يفعل مثل التخفيف بالحروف فيما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا **قال** في شرح الكافية وفي مثل القراءة دليل على ان المحذوفة من تاءي تتنزل انما هي الثانية قال الشارح ومنه على رأي بعضهم قوله تعالى في قراءة من قرأ بادغام نجي المومنين اصله ننجي ولذلك سكن آخره **ص وقد حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن** ش اذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك لان الثاني من المثلين قد سكن فتعذر الادغام والمراد بضمير الرفع نا ونون الاناث وتاء الضمير نحو رددتنا ورددن ورددت وقد مثل لذلك بقوله **ص نحو حللت ما حللته ش** وفك الادغام في ذلك واجب عند جمهور العرب **قال** في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردّنا ومرّنا وردّت وهي لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله **و**حكى بعض الكوفيين في رددن ردّن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث وتدغمها فيها لان نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وحكى بعضهم في رددت ردّات وهي في غاية الشذوذ **و**وجهه ان مدة التاء لا يكون ما قبلها الا ساكنا وحافظ على بقاء الادغام فزاد الالف قبلها قوله **ص وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي ش** يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما او وقفا وهو المراد بشبه الجزم جاز فيه الفك والادغام نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام لغة غير اهل الحجاز وانما ادغم بنو تميم اجراء للساكن في بعض الاحوال مجرى المتحرك نحو اردد القوم ولم ترد القوم **تنبيهات** الاول انما جعل سكون الامر في نحو احلل شبه الجزم لان الامر

بجامع ان كلا منهما معاملة المضارع المجزوم **الثاني** يقضي بالتحتيم استوا الوجهين في الجواز بالمتكلم مثني في اتباع ايها
شاء وليس المراد استوا هما في الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرءان غالبا كقوله تعلى ان تمسسكم حسنة
ومن يحلل عليه غضبي واغضض من صوتك وجاء على لغة بني تميم قراءة ابن كثير وابي عمرو والكوفيين ومن يرتد في
المايدة وقراءة السبع ومن يشاق الله في الحشر **الثالث** اذا ادغم في الامر على لغة بني تميم وجب بهمز منه الوصل وهو
يحتاج الاحتياج اليها **و**حكى الكساي انه سمع من عبد القيس اردد واعفف وانهم يهمزون الوصل ولم يحذفوا لذلك احترز من
البعض بين **الرابع** اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او يا مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم
الحجازيون وغيرهم من العرب كذا فالواو علله بان الفعل حينيذ مبني على هذه العلامات فليس يحرك بعارض
الخامس الذي في المدغم فتح المدغم فيه قبل ها غايبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل ها غايب
نحو رده ولم يرده بالوالاني الماذهبية فلم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو نحو ردا وردوا
وحكى الكوفيون رده بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفا وذكر ثعلب
الاوجه الثلاثة قبل ها الغايب وغلطه في تجويزه الفتح **و**اما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس
من بني عقيل مره وعضه بالكسر ولزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء
الساكنين في الاصل ومنهم من فتح ومنهم من اسر فالغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا **و**اما
الضم فقال في التسهيل والضم قبل ساكن ردي كثير وقد يفتح انتهى **و**حكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل وان
لم يتصل بالفعل ما الغاية او ها الغايب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح والكسر مطلقا نحو رد وفر وعض
وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفا نحو رد وفر وعض ومنها الاختصار كلام **صرو وقد افعل في**
التعجب التزم والتزم الادغام ايضا في هلم شرح لما ذكر جواز الفك والادغام في المجزوم
ونحوه وهو الامر استثنى ما يلزم افعل في التعجب وانه فك التزم بالجميع وكذا قال في شرح الكافية يقولون
باجماع **قلت** كانه يعني اجماع العرب وان اراد ان ادغامه غير مسموع في كلامهم وانما المسموع الفك كقوله ﴿
وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما وان اراد اجماع النحويين فليس كذلك لان بعض
النحويين حكى عن الكساي ادغامه **و**اما هلم فادغامه لازم باجماع **تنبيهات الاول** اختلف
العرب في هلم فهي عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر او اقبل وهي عند بني تميم فعل امر لا ينصرف فلزم
ادغامه وانما ذكرها هنا باعتبار فعليتها وقد استعمل لها مضارع من قيل له هلم فقال لا اهلم **الثاني**
التزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها ها غايب نحو هلمه
لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح ايضا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل **الثالث** لكون هلم عند بني

اجازة

111

تميم فعلا اتصل بها الضماير البارزة واكدت بنون التوكيد فقالوا هلما وهلموا وهلمي
وهلممن بفتح الميم قبل الواو وبكسرها قبل اليا واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفرا
ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها تفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة
في نون الضمير **و**حكى ابو عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة يا ساكنة
بعدها قبل نون الاناث **و**حكي عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة بني تميم بنا ابو الطيب
قوله وقصرنا له قصر الحبيب لغاية الينا وقلنا للسيوف هلمنا واكدها بالنون الشديدة **الرابع**
ذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بانهم فتحوا فيها
والادغام ولو كانت فعلا لجاز فيه عندهم في جواز الضم والكسر والاتباع **و**اجيب بان التزام احد
الجايزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجايزين في كلامهم كثير **الخامس** تدل بعضهم الاجماع
على ان هلم مركبة وفي البسيط ومنهم من يقول ليست مركبة وفي كيفية التركيب خلاف **فقال**
البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل
اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لم الشكون **وقال** الخليل ركبا قبل
الادغام فحذفت الهمزة للتركيب اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت
حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت **و**قال الفراء مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد
فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسبها بعضهم من القول الى الكوفيين وقول
البصريين اقرب الى الصواب والله سبحنه وتعلى اعلم **ولما** انتهى الكلام على ما قصد ذكره في
فصل الادغام وهو اخر ما يذكر في نظم التسهيل قال على سبيل التعريف **صرو ما بجمعه**
عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل ش اخبر بانتهاء ما قصد جمعه في هذا
النظم واشتماله على اعظم المهمات من هذا العلم يقال اعتنى بكذا اي اهتم به والافصح بناؤه للمفعول
وبناؤه للفاعل لغة حكاها في اليواقيت واثنى عليها وعلى ما احوى شعر
ختم الكتاب بحمد الله تعلى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم **فقال**
فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا وءاله الغر الكرام البررة
وصحبه المنتخبين الخيرة ن وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
كمل شرح الفية ابن ملك للمرادي رضي الله عنهما على يد العبد المذنب الفقير الى رحمة
مولاه الراغب اليه في صلاح سره ونجواه ان الراجي عفوه ورضاه عبد الله محمد بن محمد بن علي بن ...
الحمد لله اجزل الله بيده ولطف به و ... به وغفر له ولوالديه ولمن دعا لهم بالخير

V O 27

111 f.

Almeradi egir. 801. Tractatus de arte bene dicendi, ubi plures habentur admonitiones de particulis atq. adverbiis, quae propositiones modificant.

~~N. 99~~

~~Cod. 4.~~

Cod. 4.

~~Cod. Arab. 4. Casiri 4.~~

~~Almeradi = Comentario sobre la Gramática Alfia~~

~~Tom. II.~~

~~Est. 87 - B - ij - 4~~